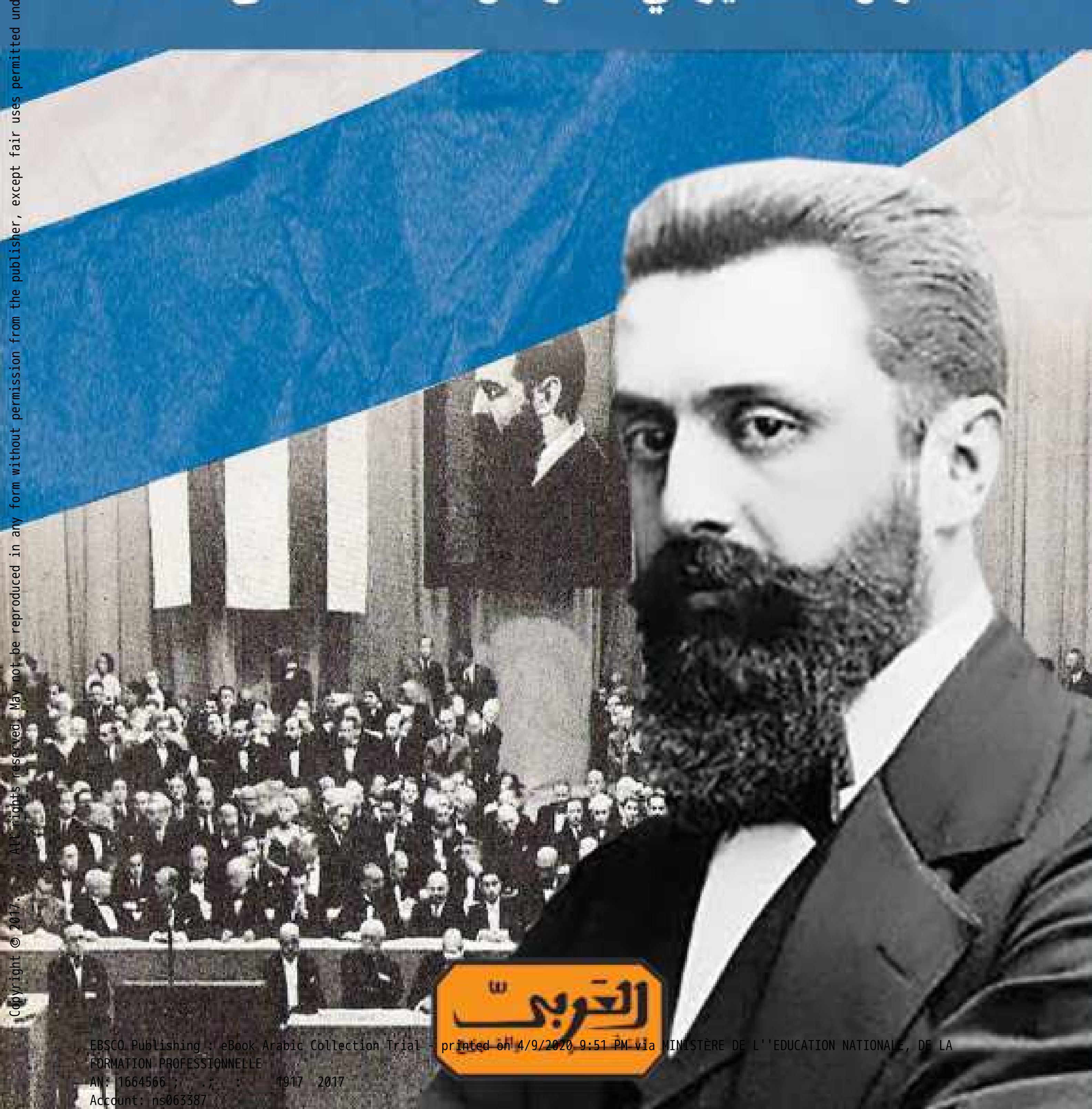
د. عواطـف عبـد الرحمـن

المشروع الصهيوني

الاختراق الصهيوني لمصر من 1917 حتى 2017



المشروع الصهيوني
الاختراق الصهيونى لمصر من 1917 حتى 2017
د. عواطف عبد الرحمن

الطبعةالأولى: نوفمبر 2017

رقم الإيداع:22650/2017
الترقيم الدولي: 9789773193805
الغلاف: عصام أمـــــين

60 شارع القصر العيني – 11451 – القاهرة
ت 27921943 – 27954529 فاكس 27947566
www.alarabipublishing.com.eg



بطاقة فهرسة
عبد الرحمن، عواطف
المشروع الصهيونى.. الاختراق الصهيونى لمصر من 1917 حتى 2017/ عواطف عبد الرحمن، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017 - ص؛ سم.
تدمك: 97897731933805
1- النزاع العربى الاسرائيلى- مصر
2- الصهيونيه
3- الصهيونيه واليهوديه
ب- العنوان 341.0

المشروع الصهيونى

الاختراق الصهيونى لمصر من 1917 حتى 2017

د. عواطف عبد الرحمن



المقدمة

لقد شغلتنى فكرة إصدار هذا الكتاب منذ عدة سنوات عندما اتضح أمامى اتساع مساحة غياب الوعى لدى الأجيال الجديدة بماهية الصراع العربى الصهيونى وتاريخ ومركزية القضية الفلسطينية – تطوراتها وحقيقة المشروع الصهيونى والصراع الوجودى بين هذا المشروع ذى النشأة الغربية القادم من المعسكر الغربى الأوربى – الأمريكى والمواجهات الدامية بينه وبين المشروع القومى العربى الذى يجسد الحقوق المشروعة للشعوب العربية صاحبة الأرض والتاريخ وصانعة التراث الحضارى فى هذه البقعة من العالم.

ورغم كثرة ما صدر من دراسات وبحوث تناولت القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى وتداعياته الدامية على مجمل الأوضاع العربية سياسياً واقتصادياً وثقافياً على امتداد سبعة عقود إلا أن توقيع اتفاقيات كامب ديفيد والصلح مع إسرائيل التى دشنتها مصر عام 1978 ثم انتقلت إلى قلب القضية الفلسطينية باتفاق أوسلو 1993 وتلاها اتفاق وادى عربه مع الأردن عام 1994 أدت هذه الاتفاقيات إلى الانحراف عن المسار الصحيح لمواجهة تحديات الماضى وامتداداته الحالية والمستقبلية ولعل أخطر ما اسفرت عنه هذه الاتفاقيات تتمثل فى المحاولات الصهيونية الدؤوبة لإعادة تشكيل عقول ووجدان الأجيال الجديدة بحجب الحقائق التاريخية والثوابت الوطنية والقومية سواء ما يتعلق بالحركة الصهيونية ومشروعها الاستيطانى الاقتلاعى فى فلسطين أو الثوابت القومية فى عالمنا العربى والسعى لتغيير توجهات الأجيال الجديدة نحو الكيان الصهيونى من خلال الكتب المدرسية ومناهجها فى التاريخ والجغرافيا والمواد الاجتماعية واستشهد هنا بما ورد فى الدراسة التى أجراها الباحث الإسرائيلى اوفير وينتر وصدرت بعنوان (السلام مع إسرائيل فى الكتب المدرسية المصرية ومقارنة التغييرات التى طرأت بين عهدى مبارك والسيسى) ونشرت فى دورية (تقارير استراتيجية إبريل – مايو 2016) الصادرة عن معهد دراسات الأمن القومى بجامعة تل أبيب فقد ذكرت أن المناهج الجديدة قدمت إسرائيل باعتبارها بلداً صديقاً وليست بلداً عدواً ولم تتطرق لحروب مصر وشهدائها على أيدى الإسرائيليين كما حذفت أهم بنود معاهدة السلام المرتبطة بالقضية الفلسطينية مثل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ودور مصر المحورى فى مساندة الفلسطينيين لتأسيس دولتهم المستقلة).

وهنا يحق لنا أن نطرح بعض التساؤلات المشروعة.

التساؤل الأول: هل تغيرت معايير وقواعد الأمن القومى المصرى التى التزمنا بها عدة عقود كى تنتقل بها إسرائيل من خانة العدو الفعلى أو المحتمل إلى خانة الصديق أو ربما الحليف الاستراتيجى ولماذا تحرص وسائل الإعلام الإسرائيلية على الحديث المتكرر عن تعاون عسكرى مصرى إسرائيلى فى سيناء بل عن المشاركة فيما يجرى هناك.

التساؤل الثانى: عن الوضع القانونى الخاص بمضيق تيران فى هذا التوقيت بالذات وأين يقع التخلى المصرى عن تيران وصنافير أياً كانت مسبباته أو حيثياته فى إطار محاولات صياغة شرق أوسط جديد تتغير فيه خرائط الصراع ويبرر قبول عنصرية إسرائيل ككيان دينى بعد أن راجت فى المنطقة فكرة الدين والطائفة كهوية بديلة لدولة المواطنة.

ان هذه الدراسة تدق ناقوس الخطر بالنسبة لمصر ودورها التاريخى فى الصراع العربى الصهيونى وموقفها من القضية الفلسطينية وارتباطها العضوى بالأمن القومى المصرى. إذ تشير إلى سعى الحركة الصهيونية الدؤوب لتنفيذ استراتيجيتها وإقناعهم بأن احتلال فلسطين ليس هو أصل الإرهاب الحقيقى فى العالم العربى.

وإذا كنت قد حرصت فى دراساتى السابقة على رصد وتقييم الاهتمام المصرى بالقضية الفلسطينية على المستويين الشعبى والرسمى منذ صدور وعد بلفور 1917 وصولاً إلى قرار التقسيم 1947 ثم قيام الكيان الصهيونى مايو 1948 والالتزام الكامل خلال الحقبة الناصرية بمساندة الشعب الفلسطينى سياسياً وعسكرياً لاسترداد حقوقه الوطنية المشروعة ثم الانقلاب على النهج القومى والانجراف فى نهج التسوية السلمية الذى بدأه السادات فى كامب ديفيد 1978 ومعاهدة السلام 1979 واستمر خلال عصر مبارك على مدى ثلاثين عاماً – واستكمالاً لهذه الدراسات كان من الضرورى إبراز الوجه الآخر للصراع الصهيونى العربى بالسعى للكشف عن علاقة مصر بالمشروع الصهيونى منذ مؤتمر بال 1897 حتى اتفاقيات السلام والصلح مع الكيان الصهيونى وكنت قد تناولت إرهاصاته وبداياته المدروسة من جانب الحركة الصهيونية وتفعيلها فى المجتمع المصرى منذ صدور وعد بلفور 1917 فى كتابى عن الصحافة الصهيونية فى مصر الذى استهدف تنبيه الرأى العام المصرى والعربى إلى ضرورة فهم طبيعة الاستراتيجية الصهيونية.

فقد كانت ولا تزال الحركة الصهيونية تملك منذ اللحظة الأولى لانطلاقها مشروعاً واضح المعالم ويتمثل فى إقامة الوطن القومى لليهود فى فلسطين وقد نجحت فى حشد واستثمار وتعبئة طاقاتها ومواردها وعلاقاتها لتحويل هذا المشروع إلى واقع حى ولم

تتردد فى الاشتباك مع أى قوة حاولت او تحاول عرقلة هذا المشروع. وفى إطار الاستراتيجية التى التزمت بها الحركة الصهيونية حرصت على تصميم عدة خطط تكتيكية تؤدى إلى تحقيق هذا المشروع الصهيونى على مراحل. وفى هذا السياق يمكن فهم دور ونشاط الحركة الصهيونية فى مصر والذى مارسته بخبث ودهاء وقدرة بارعة على الخداع طوال مسيرتها منذ مؤتمر بال 1897. وفى إطار الالتزام بهذه الاستراتيجية تمكنت الحركة الصهيونية من اختراق معظم التيارات الفكرية والسياسية فى مصر ما عدا التيارات القومية والإسلامية. وتحت غطاء حرية الفكر والثقافة وضرورة نشر الفكر العقلانى التنويرى نجحت الصهيونية فى اختراق كل من نخبة المثقفين الليبراليين والماركسيين المصريين من خلال اقناعهم بأولوية الصراع الطبقى وتهميش الصراع القومى وإن السبيل الوحيد فى فلسطين يكمن فى وحدة واستقطاب أهم التيارات الفكرية والسياسية الفاعلة على الساحة المصرية وتمكنت بالفعل من تحييد مواقفهم إزاء الصراع الفلسطينى الصهيونى حتى تم لها تحقيق حلمها التوسعى وإقامة دولتها على الأرض الفلسطينية المغتصبة.

وقد تباينت الأدوار السياسية والمسئوليات الدعائية للحركة الصهيونية ولكنها أتفقت جميعها على خدمة الأهداف الاستراتيجية للمشروع الصهيونى بجميع الأساليب وكان اختلافها وتباينها فى كثير من المراحل لصالح الحركة الصهيونية أكثر مما لو كانت متطابقة معها فى النغمة والمضمون وهى لم تتوانى عن استخدام كافة الأساليب العدوانية واللاأخلاقية لمحاربة خصومها والانتقام منهم سواء بصورة مباشرة أو من خلال الايعاز لعملائها وحلفائها للقيام بالانتقام والتشويه ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة سواء من واقع التجربة الصهيونية فى مصر أو من داخل إسرائيل ذاتها وابرزها قضية البروفيسير ايلان بابيه الذى حاول دعم الباحث تيودور كاتز طالب الماجستير لإعداد رسالة عن الملابسات التاريخية التى احاطت بمذبحة بلده (الطنطوره) التى ارتبكها الجنود الصهاينة وقُتل فيها العشرات من الفلسطينيين من أهالى البلدة عام 1948 وقد رفضت الجامعة تسجيل الرسالة وكان لابد من تصفية الحساب مع بابيه نفسه فى الوقت المناسب عندما فتحت الجامعة الدفاتر القديمة خلال فترة حكم اليمين الصهيونى المتطرف وتمت محاكمة بابيه كما جاء فى رسالة بثها على الإنترنت وأشار فيها أنه كان يعد مقرراً دراسياً عن (النكبة) وتم طرده من الجامعة وأشار بابيه فى رسالته إلى المناخ القائم حالياً الذى يحاصر المراكز والمؤسسات الأكاديمية داخل الكيان الصهيونى والذى نشر الخوف بين أساتذة الجامعات وأدى إلى انحياهم إلى موقف الحكومة ولم يتصدوا لعدوانها على الحريات الأكاديمية.

وقد أتبعت الصهيونية العالمية نفس الأسلوب مع كورت فالدهايم السكرتير السابق للأمم المتحدة عندما الصقت به تهمة التعامل مع النازية أثناء الحرب العالمية الثانية مما قضى على مستقبله السياسى فى بلده (النمسا) وذلك عقاباً له على صدور قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية عام 1975 أثناء توليه منصب سكرتير عام الأمم المتحدة. وفى مصر كانت الصحف الصهيونية (إسرائيل والشمس) تحارب الصحف الوطنية المعادية للصهيونية بشن هجوم مكثف مستخدمة أحط الأساليب والتهم الأخلاقية بل واستعداء السلطات ضدهم متهمه إياهم بإثارة الفتنة الطائفية وتمزيق الوحدة الوطنية والإضرار بالقضية المصرية وهى نفس التهم التى واجهونا بها لدى المدعى الاشتراكى عندما قام السادات باعتقالنا عام 1981 بسبب معارضتنا وتصدينا لإتفاقية الصلح مع إسرائيل.

وهناك مثل آخر يتجلى فى الفزع الذى أصيبت به الدوائر الصهيونية فى مصر عند ظهور الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية عام 1947 من اليهود اليساريين وقد طرحت تصورها لحل المشكلة اليهودية بضرورة سعى اليهود للمشاركة والاندماج فى الحياة القومية للبلاد والدول التى يعيشون فها ورفضت الرابطة سياسة الهجرة اليهودية إلى فلسطين على أساس أنها سوف تؤدى إلى حرب أهلية فى فلسطين كما أنها تتعارض مع الأغراض الإنسانية التى تدعيها الحركة الصهيونية. وقد نجح الصهاينة فى مصر فى استصدار قرار من وزير الداخلية بحل الرابطة بحجة المحافظة على الأمن العام وقامت السلطات بإعتقال الذين وقعوا بيان الرابطة.

وفى سياق الانخراط فى نهج التسوية السلمية الذى بدأ السادات فى كامب ديفيد 1978 ومعاهدة السلام 1979 واستمر خلال عصر مبارك على مدى ثلاثين عاماً ولا يزال مستمراً بعد ثورة 25 يناير 2011 أود أن اؤكد على حقيقة تاريخية ساطعة تتمثل فى أن الموقف المصرى فى مواجهة الكيان الصهيونى لم يكن نابعاً فحسب من الإيمان بحقوق الشعب الفلسطينى المشروعة فى حماية أرضه وتراثه الوطنى بقدر ما استند هذا الموقف إلى الاقتناع الراسخ لدى مصر الرسمية والشعبية بخطورة تهديد الكيان الصهيونى للأمن القومى المصرى. فقد ضحت مصر بـ 150 ألف شهيد دفاعاً عن حقها فى حماية حدودها وأمنها القومى ضد الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة فى حروب 1948، 1956، 1967 وحرب الاستنزاف 1969. ولا شك أن تراجع مصر عن ذلك الهدف الاستراتيجى وخروجها من دائرة الصراع العربى الإسرائيلى بتوقيعها اتفاقيات الصلح والاستسلام للشروط الأمريكية – الصهيونية كان له آثاره الكارثية على مجمل الأوضاع المصرية والفلسطينية والعربية. إذ

فتح الباب أمام استمرار نهج التسوية والاستسلام الذى تجسد فى الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى فى أوسلو عام 1993 واتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية عام 1994 وأصبحت إسرائيل بمساندة أمريكا تملك اليد العليا فى إدارة مصير ومستقبل الصراع العربى الصهيونى. ومن هنا حدث التحول الذى جعل مصر تواصل دورها القيادى دفاعاً عن الحقوق المصرية والعربية والفلسطينية ولكن بالمنظور الأمريكى - الصهيونى ومن خلال الاستمرار فى تبنى نهج التسوية المعزز والمدعم للمصالح الصهيونية والأمريكية وتدشين حقبة الهيمنة الإسرائيلية.

وهنا يبرز السؤال الذى يطرح نفسه بإلحاح ماذا حققت التسوية لكل من القضية الفلسطينية والأمن القومى المصرى؟ وينبثق من هذا السؤال عدة تساؤلات أخرى تبدأ بمصر وهل استطاعت بعد مرور 37 عاماً على اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل أن تحتفظ بسيادتها كاملة على سيناء فى ظل الشروط التى نصت عليها هذه الاتفاقيات وفى ظل الاتفاق الأمنى الذى وقعته إسرائيل مع أمريكا، فى يناير 2009 والذى يؤكد أن مصر ليس لها سيادة كاملة على أرض سيناء ومياهها الاقليمية ومجالها الجوى؟ وبالنسبة للقضية الفلسطينية ماذا تحقق بعد مرور 23 عاماً على اتفاق أوسلو؟ لقد تجاهلت إسرائيل الحقوق الفلسطينية المقننة دولياً بما فى ذلك حقهم فى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة كما استبعدت أهم القضايا وأخطرها (اللاجئون - القدس - المستوطنات والحدود والسيادة) ورغم اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بوجود إسرائيل من الناحية الشرعية والقانونية فإن إسرائيل لم توقع على أى وثيقة تعترف فيها بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره أو إقامة دولته المستقلة. ويتوج هذه التساؤلات السؤال الأهم هل نجحت اتفاقيات التسوية التى وقعتها إسرائيل مع كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن فى إحلال السلام فى العالم العربى أم أصبحت تمثل عقبة كبرى تعترض طريق السلام الحقيقى؟

إن إسرائيل لا تزال ترفض أى تسوية تقوم على أساس (حل الدولتين) أو على أساس دولة موحدة ثنائية القومية، وأقصى ما قبلت به حكم ذاتى فلسطينى فى الضفة والقطاع وهو ما نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد 1978 هذا علاوة على مطالبتها بالسيادة على الأرض التى يقوم عليها المسجد الأقصى وإصرارها على اعتبار القدس عاصمة أبدية لها. ويضاف إلى ما سبق إصرار إسرائيل على رفض أى مفاوضات جماعية مع الدول العربية

للتوصل إلى تسوية شاملة للصراع وتمسكها بالمفاوضات الثنائية المنفردة وقد تجلى ذلك فى مفاوضات رودس 1949 وجنيف 1974 ومدريد 1991 ومعاهدة قمة بيروت 2002.

كذلك اتضح أن كل محاولات التسوية بدءاً من 1953 وموافقة عبد الناصر على انجاز تسوية شاملة تقوم على أساس الشروط الواردة فى قرار التقسيم ولكنه لم يكن مستعداً لتسوية منفردة وهو ما رفضته إسرائيل تماماً ثم جاءت زيارة السادات للكنيست 1977 وانتهت بحصوله على معاهدة السلام منفردة طبقاً للشروط الإسرائيلية مما أدى إلى إحداث انشقاق خطير فى الصف العربى لا تزال تداعياته المحزنة والسلبية مستمرة حتى اليوم كذلك كانت محصلة اتفاق أوسلو بين القيادة الفلسطينية برياسة ياسر عرفات وإسرائيل والتى تنص على إقامة دولة فلسطينية على الأراضى التى احتلتها إسرائيل 1967 فى نهاية مرحلة انتقالية مدتها 5 أعوام وبدأت بما عرف (بغزة وأريحا أولاً) ونجحت إسرائيل فى إفراغها من مضمونها وانتهت بغزة وأريحا أولاً وأخيراً ثم جاءت مبادرة قمة بيروت 2002 التى استهدفت التوصل إلى أسس مقبولة عربياً لتسوية شاملة وكان الرد الإسرائيلى مفحماً إذ تم محاصرة عرفات ثم تصفيته وتحويل السلطة الفلسطينية فى الضفة إلى أداة للتنسيق الاستخباراتى لإجهاض المقاومة المسلحة والحيلولة دون قيام انتفاضات فلسطينية جديدة ضد الاحتلال الصهيونى. وتسعى إسرائيل جاهدة لاستغلال فترة الضعف الراهنة الشاملة عربياً وفلسطينياً للحصول على تنازلات جديدة وفرض تسوية نهائية بشروطها.

أما العلاقة بين مصر وإسرائيل يلتزم الجانبان المصرى والإسرائيلى باتفاقية السلام وقد تكررت بوادر حسن النية المحسوبة من الجانب المصرى حيث لم تعترض القاهرة على زيارة البابا تواضروس للقدس وأعلنت القيادة السياسية فى مصر أنها ستدعم مسيرة السلام بقوات حفظ سلام فى حال قيام دولة فلسطينية لكن لا تزال هناك معوقات لتنامى العلاقات المصرية الإسرائيلية تتمثل فى استمرار السلام البارد ومقاطعة الشعب المصرى ومقاومته للتطبيع مع إسرائيل وربما تتوصل القيادة السياسية المصرية إلى أن السلام البارد القائم حالياً بين مصر وإسرائيل لا يجب أن يدوم طويلاً إذ انه يعمل لصالح الكيان الصهيونى على حساب المصالح القومية للأمن المصرى فضلاً عن أنه مهدد دائماً طالما ظلت مساحة العلاقات العربية بإسرائيل محدودة فى مصر والأردن وقطر ولذلك تشهد الساحة العربية والمصرية حالياً أخطر مراحل التطبيع مع إسرائيل أى ما يعرف بالتطبيع المجانى لمواجهة أوهام مخاطر مشتركة تهدد الشعوب العربية وتهدد إسرائيل معهم وتسعى عدة دول إقليمية بمساندة وتشجيع الولايات المتحدة وبعض القوى الدولية لتبنى خطوات وسياسات

تطبيعية تتجاوز كل ما سبق مستغلين حالة الفوضى والضعف والدمار الذى تعانى منه معظم الدول العربية على الأخص العراق وسوريا واليمن وليبيا لتوسيع رقعة التطبيع بحيث يضم معظم الدول الخليجية والمغرب العربى وذلك رغم عدم تحقق الحد الأدنى من ضرورة إقرار الحقوق الفلسطينية إلا أن التطبيعيين الجدد يطالبون بالمزيد لصالح الكيان الصهيونى ومن الشواهد التى تؤكد هرولة بعض الحكام العرب تجاه التطبيع مع إسرائيل االملابسات التى احاطت بقضيه نقل انتماء جزيرتى تيران وصنافير من مصر الى المملكه السعوديه وصدور الحكم القضائى بتبعيتها الى مصر ثم قرار البرلمان المصرى المخالف لذلك وتأكيد وزير الخارجية السعودى التزام بلاده بكل الاتفاقيات الدولية التى أبرمتها مصر بشأن الجزيرتين ومنها اتفاقية كامب ديفيد . هذا وتتواصل الجهود الإسرائيلية لاستغلال حالة الضعف العربى غير المسبوق من أجل تحسين وضعها التفاوضى فى أى عملية سلام مستقبلية مع الفلسطينيين مستهدفة القضاء على أى قرارات دولية دعت إلى انسحاب إسرائيل من الأراضى الفلسطينية التى احتلتها عام 1967 ويتمثل ذلك فى السعى الصهيونى الدؤوب لإعادة صياغة قرار مجلس الأمن 242 الصادر منذ 47 عاماً.

لقد حاولت الإجابة عن معظم التساؤلات المطروحة على الساحة العربية والفلسطينية والمصرية وأبرزها بل أخطرها فى نظرى التحول الذى طرأ على المناهج الدراسة فى مراحل التعليم المصرية مستهدفاً تحسين صورة إسرائيل والتمهيد للتطبيع معها والذى لم يقتصر على المقررات التى أشرنا إليها سلفاً بل شمل محاولات أخرى مثل دروس التاريخ العربى والإسلامى والنصوص الشرعية المتعلقة بالجهاد وبنظرة القرآن إلى بنى إسرائيل. وركزت فى الدراسة الحالية على المسكوت عنه فى تاريخ اليهود المصريين ضحايا الجريمة الإنسانية التى ارتكبتها الحركة الصهيونية ليس فى حق الشعب الفلسطينى فحسب بل فى حق هؤلاء اليهود القرائين المصريين فقد زرعت الشك داخل المجتمع المصرى وسعت إلى تدميره من الداخل بتجنيد اليهود المصريين لخدمة أهدافها التوسعية واغتصابها للوطن الفلسطينى ولم يتوقف نشاطها منذ نهاية القرن التاسع عشر بالتغلغل داخل أوساط السياسيين والمثقفين المصريين وبث سمومها خلال قرن كامل ولذلك لا يمكن إدانة المجتمع المصرى وتحميله مسئولية الجريمة التاريخية التى ارتكبتها الحركة الصهيونية ضد جميع اليهود فى العالم ولم يقتصر الأمر على اليهود المصريين فهناك جماعة الناطورة كارتا المقيمين فى القدس والمعادين للصهيونية والذين يتضامنون مع نضال الشعب الفلسطينى من أجل استرداد حقوقه الوطنية وكذلك العديد من اليهود الشرفاء فى أمريكا وأوربا وآسيا وأفريقيا.

لقد جرت مياه كثيرة فى النهر المصرى والعربى والدولى وأتسمت هذه التحولات بالنكوص والتراجع فى القضايا المصيرية التى يشغل صدارتها الصراع العربى الإسرائيلى وفى قلبها الصراع الفلسطينى الصهيونى علاوة على التداعيات الكارثية التى أعقبت اتفاقيات ومعاهدات الصلح والاستسلام وأهدرت التضحيات الباهظة التى قدمها الشعب الفلسطينى عبر ما يزيد عن سبعين عاماً دفاعاً عن حقوقه الوطنية المشروعة وكانت إسرائيل هى الفائز الأكبر فقد جنت ثمار إخراج مصر من الصراع بتوقيع اتفاقية الصلح وما تلاها من تطبيع مصرى إسرائيلى لا يزال الشعب المصرى يجنى حصاده المر ويواصل مقاومته بكافة السبل ثم توالت التنازلات العربية بعد فرض الاستراتيجية الصهيونية لمخططاتها التى تستهدف اقتلاع الشعب الفلسطينى من أرضه والاستمرار فى اغتصاب حقوقه الوطنية فى ظل مناخ دولى وعربى متواطئ وعاجز عن إحقاق الحق ونصرة أصحابه وفى ظل مساندة أمريكية – أوربية غير مشروطة لا تزال إسرائيل تتمادى فى تنفيذ استراتيجيتها التوسعية وأساليبها القمعية ضد الشعب الفلسطينى علاوة على سياساتها الدعائية المدروسة مستهدفة استقطاب الرأى العام العالمى ومستندة إلى ضعف الذاكرة الإنسانية لدى قطاعات كبيرة من البشر علاوة على ابتزاز الاحساس بالذنب لدى الأوربيين بسبب ما يسمى بالهولوكوست ومستعينة بكافة أساليب التحايل والكذب والمراوغة والخداع وهى أسلحة توارثتها منذ المؤتمر الصهيونى الأول فى بازل 1897 وأجادت استخدامها متجاهلة المأثورة الشهيرة التى تقول (انك قد تسطيع أن تخدع بعض الناس لبعض الوقت ولكنك لن تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت).

وإذا كنا حالياً نشهد أحدث حلقات تطبيق استراتيجية الخداع الصهيونى وإدعائها المزعوم بأنها ترغب العيش فى سلام خلافاً لحقيقتها التى قامت على الاغتصاب والخداع إلا أن جرائمها الوحشية ضد الوطن الفلسطينى شعباً وأرضاً والتى سجلتها الهيئات الدولية لا يمكن إغفالها أو اسقاطها من الذاكرة العربية. ورغم نجاح إسرائيل فى استثمار الهولوكوست وتنويع جهودها فى هذا المضمار بإصدار بعض الحكومات الأوربية قانوناً يحرم معاداة السامية ومحاولاتها الدؤوبة لتوسيع نطاق هذا القانون وفرضه على جميع الأفواه التى تجرؤ على توجيه النقد لانتهاكاتها الإجرامية ضد الشعب الفلسطينى إلا أنها تتجاهل عن عمد حقيقتين أساسيتين تتعلق أولاهما بأن معظم اليهود المهاجرين من أوربا الذين يشكلون العمود الفقرى للكيان الصهيونى لا ينتمون إلى الجنس السامى بل أن العرب والفلسطينيين ضحايا الصهيونية هم الساميون الحقيقيون. والحقيقة الثانية تتعلق بروح

التسامح والاحتواء التى شملت جميع اليهود الذين عاشوا وأنتجوا وازدهروا فى المجتمعات العربية فى مناخ تسوده الثقة والمودة مما سمح لهم بالمشاركة فى كافة مجالات الحياة العربية خصوصاً مصر إذ كان منهم الوزراء والسفراء والمشاركون فى صفوف الحركة الوطنية وأصدروا الصحف وكونوا الثروات واحتكروا المراكز الاقتصادية وأعطى المجتمع المصرى نموذجاً ساطعاً يشهد به تاريخ اليهود فى مصر ولكننا ندفع اليوم الثمن ثمن الجريمة التى ارتكبتها أوربا والحركة الصهيونية بترحيل المشكلة اليهودية إلى العالم العربى واختيار فلسطين تحت دعاوى توارتية كى تصبح بؤرة دامية لهذا الصراع الوجودى.

وتمتد هذه الدراسة عبر حقبة زمنية تجاوزت 120 عاماً تفاعل خلالها المجتمع المصرى بمعطياته السياسية والثقافية والدينية مع الواقع العربى وفى قلبه المشروع القومى العربى بشقيه الفلسطينى والمصرى باعتبارهما التجسيد الحى ونقطة الارتكاز الجوهرية للوجود العربى فى مواجهة الكيان الصهيونى الذى يمثل جوهر المشروع الاستعمارى الغربى بشقيه الأوربى والأمريكى.

وقد تم تناول الدراسة من خلال عدة محاور ركزت فى المحور الأول على تاريخ اليهود فى مصر وتصنيفاتهم الاجتماعية والطائفية والأنشطة الاقتصادية والثقافية التى قاموا بها فى إطار يسوده التآلف والثقة والتواصل مع سائر القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية التى كان يضمها المجتمع المصرى خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين واستمرت هذه الأوضاع حتى صدور وعد بلفور عام 1917 حيث شهدت مصر بداية الاختراق الصهيونى الذى ركز على الجوانب الدعائية والثقافية تمهيداً لتأسيس ما يسمى الوطن القومى لليهود فى فلسطين وكان موضوعاً للمحور الثانى الذى لم يقتصر على الاختراق الثقافى والإعلامى للصهيونية فى مصر بل أشار إلى موقف المثقفين المصريين من النشاط الصهيونى علاوة على الدور الذى قامت به الصحافة المصرية فى مواجهة إدعاءات وافتراءات الصحف الصهيونية التى كانت تصدر فى مصر فى تلك الفترة التى تمثل المرحلة الأولى من تفعيل المشروع الصهيونى، أما المحور الثالث فقد ركز على الحروب بين مصر والكيان الصهيونى وموقف ثورة يوليو من المشروع الصهيونى وقد تميزت الحقبة الناصرية 1970 - 1954 بتصاعد الوعى القومى فى العالم العربى متجسداً فى القيادة الناصرية واصطدام المشروع الصهونى بهذه القيادة حيث شهدت هذه الفترة سلسلة من الحروب التى شنتها إسرائيل على مصر عام 1956 و1967 بعد نكبة ضياع فلسطين عام 1948.

ولا شك أن هزيمة 1967 كانت بمثابة نكبة جديدة للأمة العربية أضيفت إلى نكبة ضياع فلسطين ولكن بدأت القيادة الناصرية التى تمثل تيار المقاومة للمشروع الصهيونى فى إعادة تسليح الجيش وخوض حرب الاستنزاف عام 1969 ثم جاء رحيل عبد الناصر عام 1970 ولم يرحل مشروعه القومى إذ استمرت المقاومة وتجلت فى حرب 1973 بالجيش الذى تم تأهيله وتدريبه تحت إشراف عبد الناصر والمساعدة العسكرية من جانب الاتحاد السوفيتى وقد شهدت الحقبة الثانية من ثورة يوليو التراجع عن المشروع القومى العربى وزيارة السادات للقدس 1977 ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع الكيان الصهيونى وشهدت الحقبة الثالثة (فترة مبارك) استمرار صعود تيار الموالاة والتبعية للغرب وتفعيل وترسيخ هزيمة المشروع القومى العربى فى مواجهة المشروع الصهيونى.

وتجلت فى المكاسب التى حققها الكيان الصهيونى وتمثلت فى إعادة اختراق المجتمع المصرى وتفعيل اتفاقية السلام والصلح بين مصر وإسرائيل من خلال التطبيع الدبلوماسى والاقتصادى والتجارى والزراعى والثقافى بين مصر والكيان الصهيونى ولا يزال هذا الوضع مستمراً منذ ثورة 25 يناير 2011. ويتضمن هذا المحور فصلاً عن الاتفاقيات والمعاهدات بدءاً بكامب ديفيد 1978 ومعاهدة السلام المصرى الإسرائيلى 1979 والدور المصرى فى مفاوضات أوسلو التى انتهت بتوقيع اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993. وقد شغل ذلك فضاءات المحور الرابع.

هذا فيما خصصت المحور الخامس للتطبيع وتداعياته المصرية والعربية شاملاً تشكيل اللجنة العليا للتطبيع ثم رصد وقائع التطبيع فى المجالات السياسية والاقتصادية مع التركيز على التطبيع الزراعى وأثاره الكارثية على المحاصيل الاستراتيجية وصحة الشعب المصرى علاوة على الدور الأمريكى فى تعميق ومساندة المصالح الصهيونية على حساب الحقوق المشروعة للشعب المصرى والدور الذى قام به يوسف والى مهندس التطبيع الزراعى بين مصر والكيان الصهيونى. كما اشتمل هذا المحور سرداً مفصلاً لوقائع التطبيع فى المجال الصناعى (اتفاقية الكويز) وقطاع النفط وتصدير الغاز الطبيعى المصرى إلى إسرائيل بأسعار زهيدة ثم التطبيع الثقافى وأهدافه وآلياته وركائزه وأبرزها المركز الأكاديمى الإسرائيلى والدور الذى يقوم به فى قضايا التجسس واختراق الجامعات ومراكز البحوث ومحاولاته لتهويد التاريخ المصرى. وقد حرصت على إبراز الدور الوطنى المتميز للنقابات العمالية والمهنية فى مقاومة التطبيع خصوصاً نقابة الصحفيين ونقابات المحامين والأطباء والصيادلة علاوة على اللجان التى شكلها الشعب المصرى لمقاومة التطبيع وأبرزها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ضد الغزو الصهيونى والإمبريالى التى ضمت نخبة من

المثقفين المصريين المنتمين إلى مختلف التيارات الفكرية والسياسية وذلك فى إطار الفصل المعنون (المقاطعة أولاً ثم مقاومة التطبيع) وتُوجت الدراسة برؤية استشرافية عن مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية خلال العقد القادم فى إطار ما آلت إليه المسارات المضطربة لثورات الربيع العربى من عدم تحقيق الأهداف التى طالبت بها القوى الثورية الشبابية والجماهير والنخب الثقافية خصوصاً ثورة 25 يناير التى طالبت بضرورة بناء استراتيجية مصرية جادة إزاء إسرائيل خارج نطاق معاهدة السلام خاصة أن إسرائيل قامت بدراسة مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية لسنوات طويلة وتخطط لبناء شرق أوسط جديد يتيح لها فرصة تحقيق طموحاتها التوسعية فهل تقف مصر فى حالة رد الفعل او أن تتفاعل وتطور سياساتها ومواقفها انطلاقاً من ضرورة الخروج من دائرة الفراغ إلى معرفة ماذا يجرى على الجانب الآخر لمواجهة التطورات التى طرأت على المشروع الصهيونى الراهن حيث يعاد النظر فى توجهاته وأساليبه. وهناك اتجاه لصياغة مشروع صهيونى جديد لإعادة بناء إسرائيل على أسس جديدة تتفق مع التحولات الراهنة التى تجتاح العالم ومن ثمّ تبرز مسئولية صناع القرار المصرى فى أهمية السعى الجاد إلى إعادة ومراجعة وتقييم السياسة المصرية إزاء إسرائيل. كما تبرز مسئولية الباحثين والعلماء فى الاهتمام بالدراسات المستقبلية وتصميم رؤى إستشرافية لمواجهة تحديات المشروع الصهيونى ومخاطره على الوجود القومى العربى. ورغم حرصى على أهداء هذا الكتاب إلى الأجيال الجديدة من الشباب المصرى والعربى سعياً لتنويرهم وشحذ إراداتهم لمواجهة المخاطر الصهيونية فى المرحلة القادمة إلا أننى وفاءٌ لدينٍ فى عنقى أكرر الإهداء لهؤلاء المقاومين الصامدين فى مواجهة التطبيع المصرى الإسرائيلى من البسطاء والمثقفين والعلماء نساء ورجال من كافة المواقع فى أرجاء المحروسة. ويتواصل الإهداء مصحوباً بكل الإجلال والإكبار للشعب الفلسطينى بكافة أجياله وفصائله. ولا أنسى أن أوجه تحية خاصة إلى جماعة ناطورا كارتا اليهودية الفلسطينية المعادية للحركة الصهيونية ومشروعها الإستيطانى فى فلسطين. كما لا يفوتنى ان اعرب عن احتفائى وسعادتى بروح الحماس والالتزام التى ابداه االباحثون بالسنة التمهيدية للماجستير بقسم الصحافة بكلية الاعلام - جامعة القاهرة لدراسة الصراع العربى الصهيونى وتداعياته الانية والمستقبلية على مجمل الاوضاع العربية خصوصا الشعبين الفلسطينى والمصرى.

عــواطف عبد الرحمن

المحور الأول

اليهود فى مصر

- البداية التاريخية
- الخريطة الاجتماعية والطائفية لليهود فى مصر
- الدور الاقتصادى لليهود فى مصر
- النشاط الثقافى لليهود فى مصر

البداية التاريخية

أجمعت المصادر التاريخية المختلفة على أن علاقة اليهود بمصر ترجع إلى سنة 1650 قبل الميلاد حينما هاجر يعقوب وأولاده إليها ثم استقر بعضهم فى منطقة الفيوم بعد خروج النبى موسى من مصر 1300 ق.م ولكن أهم جماعة يهودية جاءت إلى مصر كانت تلك الطائفة التى أستقرت بالاسكندرية بعد فتح الإسكندر لفلسطين 322 ق.م هذا وقد تعرض اليهود فى مصر لتقلبات عديدة حتى كان الفتح العربى لمصر الذى حمل لليهود ازدهاراً واستقراراً كانوا قد حرموا منه منذ أمد طويل، وكذلك كان تأثير الفتح العثمانى لمصر 1517 حيث تمتع كثير من اليهود بنظام الامتيازات ورفضوا حماية الدول الأوروبية على الجنسية العثمانية. وقد شهد القرن التاسع عشر ازدهاراً وتطوراً للطائفة اليهودية. تمثل فى قدوم أعداد كبيرة من يهود أوروبا إلى مصر، حيث وجدوا مع سائر الأقليات والجاليات الأجنبية فرصاً كثيرة للعمل فى الميادين المالية والتجارية والمشاريع الخاصة ووظائف الدولة مما أدى إلى اتساع حجم الطائفة وزيادة عددها، فساعدها ذلك على التوسع فى بناء مدارسها ومستشفياتها ومعابدها ومؤسساتها الخيرية. وقد استمرت أسرة محمد على فى انتهاج سياسة فتح أبواب مصر أمام الأجانب، تلك السياسة التى أطردت مع قدوم الاحتلال البريطانى لمصر 1882 حيث فتحت البلاد أكثر للأجانب ومنهم اليهود الأوربيين الذين جاءوا إلى مصر بحثاً عن الثورة أو العمل أو هرباً من الاضطهاد فوجدوا فيها الأمان والاستقرار الدينى والمادى ولاقوا من السلطات المصرية كل رعاية وتشجيع، ونلاحظ عدم اتفاق المصادر التاريخية على أعداد اليهود الذين أقاموا بمصر على امتداد العصور المختلفة. ويرجع ذلك إلى تعدد الهجرات اليهودية التى قدمت إلى مصر من أوربا ومن العالم العربى ولكن هناك شبه إجماع من جانب بعض المؤرخين اليهود بأن عدد اليهود فى مصر لم يزد عن 25 ألفاً فى بداية القرن العشرينً.

وطبقا للإحصاء الرسمى للسكان 1947 بلغ عدد اليهود فى مصر حوالى 64.484 فرداً كان يتركز معظمهم فى القاهرة 36.155 وفى الإسكندرية 25.183 أما الباقون منهم فقد انتشروا فى منطقة القنال والدلتا. وكان هناك 5 آلاف يهودى فقط يحملون الجنسية المصرية، وحوالى 30 ألفاً يحملون الجنسية الأجنبية والآخرون لا جنسية لهم[1].

ومن اليسير فهم سبب حصول الكثيرين من اليهود على الجنسية الأجنبية وذلك للاستفادة بنظام الامتيازات الذى كان يعفيهم من الخضوع للسلطات المصرية ويؤمن لهم حماية القناصل الأجانب إلى جانب حقوق أخرى استثنائية.

---

(1) انظر:

- Fargeon Maurice, Les juifs en Egypte depuis les origins juequ a ce jour - le Caire 1938, pp. 160 -168.
- Levin, N., Cinquante ans d'histoire, Vol. 11, le Caire, 1910, p. 31.

الخريطة الاجتماعية والطائفية لليهود فى مصر[1]

على المستوى الاجتماعى والطبقى كان اليهود فى مصر ينقسمون إلى ثلاث شرائح أساسية: الشريحة العليا، وتتكون من مجموعة العائلات الارستقراطية الثرية التى تجمعت لديها وسائل الثروة والجاه والمكانة الاجتماعية، ومن أبرز الأسماء التى يمكن الإشارة إليها فى هذا المجال قطاوى وسوارس وموصيرى ورولو ومنشه وهرارى ووهبه وشيوكوريل وغيرهم من أصحاب البنوك والأعمال التجارية وملاك الأراضى، ويلى هؤلاء الشريحة الاجتماعية الثانية التى تضم فئة رجال الأعمال البارزين فى مجالات التصدير والاستيراد وتجارة القطن والصيرفة والبورصة وعدداً ضخماً من الموظفين اليهود فى مختلف المؤسسات والمشروعات الخاصة والحكومية، وقد تمكنت هذه الشريحة من انتزاع كثير من المواقع الاجتماعية والاقتصادية التى كانت تحتكرها الشريحة الأولى التى تمثل قدامى الارستقراطيين اليهود وقد تميزت حياة هاتين الشريحتين ببعض السمات الاجتماعية تمثلت فى عاداتهم وملابسهم وأسلوب حياتهم واللغة التى يستخدمونها فى معاملاتهم وهى اللغة الفرنسية بالتحديد، مما حدد انتماءهم بشكل نهائى للثقافة الغربية وساعد على انفصالهم تماماً اجتماعياً وثقافياً عن المجتمع المصرى ككل من ناحية وعن أبناء طائفتهم من اليهود المستوطنين الأصليين فى مصر من ناحية أخرى. وقد بدأ هذا الاتجاه فى الظهور مع تدفق الجماعات اليهودية من أوروبا فى نهاية القرن التاسع عشر وأصبح هو الاتجاه السائد فيما بعد، وقد كان لذلك نتائجه الخطيرة على الوضع القومى لليهود المصريين، إذ أن أكثر من نصف يهود مصر كان يحمل جنسية أجنبية ولا يهتم بمشاكل البلد الثقافية والاجتماعية والسياسية[2].

وتحتل الشريحة الثالثة من اليهود قاع السلم الاجتماعى بالنسبة للطائفة من الناحية الطبقية، وهى تشمل صغار الحرفيين والباعة الجائلين وفقراء اليهود الذين يعتمدون على الإعانات بشكل اساسى، ومما يثير الانتباه أن هذه الشريحة تضم اليهود المصريين بالمولد والجنسية على عكس الشريحتين الآخريتين اللتين تتكونان فى الغالب من اليهود الأجانب أو المنحدرين من أصول أجنبية، ومما يجدر ذكره هنا أن الشريحة الثالثة من اليهود المصريين هى الأكثر التصاقاً بالواقع الاجتماعى المصرى. إذ أن غالبيتهم كانوا يقطنون الأحياء الشعبية فى القاهرة مثل "العباسية وحى الموسكى وحارة اليهود بالذات". وكانوا يتحدثون

---

(1) د. إبراهيم عبده وخيرية قاسمية - يهود البلاد العربى - بيروت - م.أ.ف - 1971، ص162.

(2) Andre, J. Death of a community, Egypt's Vanishing Jewry - World of Jewry, London, April 1968.

اللغة العربية ويقيمون علاقات صداقة مع جيرانهم من المسلمين والمسيحيين. وكانت مؤسسات الطائفة تتولى إعالة اليهود الفقراء الذين لم يزد عددهم عن أربعة آلاف يهودى فى جميع الأحوال.

أما التقسيم الطائفى لليهود الذين كانوا يتركزون فى القاهرة والإسكندرية فقد كان ينحصر فى وجود طائفتين رئيسيتين طائفة اليهود الحاخامية وكانت تضم أغلبية اليهود فى مصر وقد تمتعت باعتراف السلطات الرسمية بها كطائفة أما الطائفة الثانية فقد كانت تضم اليهود القرائين وكان عددهم محدود جداً. وفيما يتعلق بالطائفة الأولى "الحاخامية" فقد كانت تنقسم أيضاً إلى طائفتين إحداهما فى القاهرة والثانية فى الإسكندرية، وكان لكل منهما حاخامها ومجلسها العام المنتخب. وتميزت الطائفة الحاخامية المقيمة بالقاهرة بوجود طائفتين بداخلها طائفة اليهود السفارديم "اليهود الشرقيين" وطائفة اليهود الأشكنازيم "اليهود الغربيين".

هذا وقد كان للطائفة اليهودية بمصر مجلسها المحلى المتخصص بمعالجة الأحوال الشخصية لليهود كالزواج والطلاق والميراث وفقاً لتقاليد وطقوس الديانة اليهودية وذلك طبقاً للنظام الملى الذى انشئ فى العهد العثمانى والذى حدد للطوائف الدينية حقوقها وإلتزاماتها.

وقد نص الدستور المصرى 1923 على ضمانات جديدة للطوائف والأقليات استفادت منها الطائفة اليهودية إلى مدى بعيد، وخصوصاً ما أقره الدستور لهم فيما يتعلق بمبدأ المساواة فى الحقوق المدنية والسياسية دون تمييز بسبب الأصل أو اللغة أو الدين، ومنحهم حرية العقيدة والرأى والصحافة والتعليم وحق استخدام أى لغة فيها كما كفل لهم تسيير أمورهم الشخصية طبقاً لتقاليدهم وعلى يد زعمائهم الدينيين[1].

وترتيباً على ذلك أحرز اليهود نجاحات ملموسة فى مختلف مجالات الحياة الدينية والعلمانية فمن الناحية الدينية استفاد اليهود المصريون من المساندة الرسمية التى تمثلت فى تزويد الحكومة المصرية لهم بكل أشكال المساعدة لبناء معابدهم وإقامة محافلهم مثل تيسيرات البناء ومنحهم الأراضى مجاناً مما ساعد على انتشار المعابد اليهودية فى القاهرة والاسكندرية ومختلف المدن المصرية التى كان يقطن بها أبناء الطائفة. وقد بلغ عدد المعابد اليهودية فى النصف الأول من القرن العشرين حوالى 29 معبداً فى القاهرة وعشرين معبداً فى الإسكندرية.

(1) Haroni A: Minorities in the Arab World, London 1947, pp. 41-42.

استفادت الطائفة اليهودية من رعاية الحكومة فأنشأت عدداً من المدارس بدأها الاشكنازيم 1895، وكانت برامج المدارس اليهودية أوروبية خالصة ولغة التعليم الأساسية الفرنسية وكانت الإنجليزية موضوعاً إجبارياً، ولذلك كان خريجو هذه المدارس لا يعرفون العربية جيداً، كما عنيت الطائفة بالتعليم الدينى وبث المفاهيم الدينية فى البرامج الدراسية وذلك كى يتسنى للطائفة تشكيل اتجاهات أبنائها وضمان ولائهم لطائفتهم ودينهم فى المقام الأول.

وقد أبدى زعماء الطائفة اليهودية اهتماماً ملحوظاً بالأنشطة الرياضية فأسسوا فى الإسكندرية جمعية المكابى الرياضية وفى القاهرة أنشأوا نادى المكابى الرياضى[1].

---

(1) انظر: أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف: اليهود والحركة الصهيونية فى مصر، دار الهلال - القاهرة، 1969، ص35- 38.
- Fargeon Maurice, Op.cit., pp. 180-182.
- Andre, J. Op.cit., p. 16.

الدور الاقتصادى لليهود فى مصر

لقد ساعدت الظروف الذاتية والموضوعية لكل من المجتمع المصرى والطائفة اليهودية منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر على أن يحتل اليهود مع سائر الأجانب مكانة كبيرة فى تشكيل الواقع الاقتصادى فى مصر، فقد اسهم اليهود فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى حيث شمل نشاطهم إنشاء وتوجيه البنوك وشركات التأمين، كما أنشأوا عدداً من شركات الأراضى الزراعية التى تعمل على امتلاك الأرضى واستغلالها والمضاربة فيها وتمويل المشاريع العقارية والصناعية، واستطاعت بضعة عائلات يهودية رأسمالية أن تتحكم فترة طويل فى توجيه الاقتصاد المصرى وتمويله وتطويره. وقد بلغت سيطرة اليهود على مجالات العمل الاقتصادى فى التجارة والصناعة والمصارف حداً بلغ أن الرأسماليين اليهود كانوا يساهمون فى إدارة وتوجيه حوالى 95% من الشركات المصرية ويسيطرون على جانب ضخم من رؤوس أموالها بالإضافة إلى مصالحهم وإسهاماتهم فى البنوك والمشاريع الأخرى[1].

وتعتبر المجالات المالية وأعمال الصيرفة من أبرز الميادين الاقتصادية التى برز فيها اليهود كمؤسسين ومديرين ومساهمين، ويرجع نشاط اليهود فى هذه المجالات إلى عهد الخديو إسماعيل، حيث كانوا يديرون بنوك الرهون وبنوك التسليف، وأسهموا فى إنشاء البنوك والشركات الائتمانية التى تتولى عمليات الخصم والعمولة وتقديم القروض مقابل التأمينات وبيع وشراء الأوراق المالية والسندات وتمويل المشروعات الصناعية والتجارية وإنشاء شركات التأمين التجارية. ومن أهم تلك البنوك البنك العقارى المصرى والبنك التجارى المصرى وبنك موصيرى وبنك سوارس والبنك الزراعى وشركة التأمين الأهلية وشركة الاسكندرية للتأمين.

وتشير دراسة عن تاريخ تلك الفترة إلى أن بعض اليهود كانوا يقومون بتأسيس شركات مالية خصيصاً لإقراض الخديو، بعد أن ثبت أن عملية إقراضه كانت من أكثر العمليات المربحة، فعلى سبيل المثال نجد فيلكس سوارس يؤسس فى عام 1876 شركة فى القاهرة على شكل بنك سماسرة، أطلق عليها اسم "الشركة الأهلية" وقد حققت هذه الشركة بعد عام واحد من تأسيسها عند تصفية دين الحكومة بأرباح طائلة لجميع المساهمين[2].

وبعد إنشاء صندوق الدين وخلع إسماعيل ونضوب معين الأرباح نتيجة لتوقف عقد القروض والعمليات التجارية المحلية، قامت البنوك الأوربية التى أسست فى مصر بتصفية

---

(1) انظر: أحمد غنيم وأبو كف - مصدر سابق، ص27.
- مجلة المصور 1949/2/27 وعلى إبراهيم عبده وخيرية قاسمية - مصدر سابق، ص166.
(2) سهام نصار، الصحافة الإسرائيلية والدعاية الصهيونية فى مصر، ص20.

أعمالها، ورحل أصحابها بحثاً عن ميدان جديد للاستثمار، تاركين لليهود المحليين المجال للدخول فى طور جديد[1].

ومن ناحية أخرى قام المستثمرون اليهود بشراء مساحات واسعة من الأراضى بمقتضى القانون الصادر فى 1858 الذى كان يسمح للأجانب بامتلاك الأراضى وكونوا شركات كبيرة لاستغلال هذه الأراضى منها شركة البحيرة المساهمة وشركة وادى كوم أمبو وشركة أراضى الدلتا المصرية وشركة لتجفيف الأراضى فى الاسكندرية[2].

وقد قامت الشركات بالمضاربة فى هذه الأراضى أو تقسيمها وبيعها لأغراض البناء، علاوة على الشركات الأخرى التى أسسوها للأغراض العقارية مثل الشركة العقارية المالية بالقاهرة والشركة المساهمة المصرية المالية والعقارية. وساهم اليهود أيضاً فى امتلاك وإدارة عدد كبير من شركات النقل والمواصلات مثل شركة الأمنيوس العمومية وشركة ترام الاسكندرية وشركة سكك حديد قنا - أسوان وشركة بواخر البوستة الخديوية هذا إلى جانب النشاطات الفردية التى قام بها اليهود فى سوق الأوراق المالية "البورصة" وكان يشكل اليهود نسبة 98% من العاملين فيها.

سيطر على النشاط المالى لليهود خلال تلك المرحلة أفراد من أسر منشة وقطاوى وموصيرى ورولو وسوارس، ونظراً لأن هذه الأسر أرتبطت فيما بينها بعلاقات مصاهرة، فإنها لم تدخل فى منافسة، وإنما كونت فيما بينها ما يشبه الكارتل أو الاحتكار - لما كانت تمارسه من نشاط.

ولأن عامل الربح كان هو الذى يحرك هذه الجماعات، لذلك اتجهت الأسر اليهودية المتمصرة إلى الاستثمار الزراعى والعقارى بالذات، وساعدهم على ذلك استقرار قواعد الملكية الزراعية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ثم لأن هذا النوع من الاستثمار كان سهلاً ومضموناً ومريحاً فى الوقت نفسه، وأخيراً لأن هذه الإتجاه كان يتفق تمام الاتفاق مع سياسة الاحتلال البريطانى، الذى عمل منذ عام 1882 على أن تتخصص مصر فى الزراعة - لاسيما زراعة القطن حتى تتمكن من تزويد بريطانيا بحاجتها من القطن الخام، وتظل فى الوقت نفسه سوقاً رائجة للمصنوعات الإنجليزية.

---

(1) عازى حسين، "التصورات والمخططات الصهيونية للشرق أوسطية ومخاطره على الوطن العربى، مجلة الفكر السياسى، العدد الأول، 1997، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، ص21.

(2) Landau M. Jacob: Jews in 19th Century - Egypt, London Univ. of London Press, 1969, p. 12-13.

وقد شهد عام 1880 إنشاء ثلاث من أقدم البنوك اليهودية فى مصر التى إتجهت جميعها نحو الاستثمار الزراعى والعقارى، وهى "بنك موصيرى"، و"بنك سوارس"، و"البنك العقارى المصرى"، وقد أنشئت هذه البنوك كمؤسسات أجنبية حتى تتمكن من الاستفادة من الامتيازات الأجنبية خلال ممارسة نشاطها، ومن تحويل أموالها إلى الخارج.

وقد أدى النشاط المصرفى لهذه البنوك خلال تلك الفترة إلى حدوث الأزمة المالية الحادة فى مصر عام 1907 نتيجة قيام هذه البنوك بتمويل المضاربات فى الأراضى الزراعية وأراضى البناء، وقد أسفرت هذه الأزمة عن نزع ملكية كثير من المزارعين المصريين، وقد تمكن "البنك العقارى المصرى" وحده خلال الفترة من عام 1911–1917 من نزع ملكية 15700 فدان وفاء لديونهم قدرها 1.100.000 جنيه مصرى، مما اضطر الحكومة إلى التدخل بإصدار القانون رقم 31 لسنة 1912، وهذا القانون يقضى بعدم جواز الحجر على الملاك الذين يحوزون خمسة أفدنة حماية لصغار الملاك من الفلاحين من نشاط المرابين الأجانب واليهود[1].

وإلى جانب النشاط المصرفى الذى كان يكفل لليهود إمتلاك الأراضى عن طريق نزع الملكية وفاء للديون، استثمر رجال المال اليهود التراكم المالى الذى حققته هذه البنوك فى شراء الأراضى الزراعية ومنها ممتلكات الخديو إسماعيل، فقد اشترى فيلكس سوارس تفتيش الشيخ فضل من الدائرة السنية عام 1892، واشترى تفتيش البدرشين من مصلحة الدومين العام، كما أسس شركة الدائرة السنية عام 1898 التى أشترت أراضى الدائرة السنية كلها ومساحتها نحو 300 ألف فدان من أجود الأراضى فى مصر - بالإضافة إلى تسعة معامل كبيرة لعصير القصب وصناعة السكر كانت تتبعها، وقد أشترى سوارس هذه الأراضى مقابل ستة ملايين وأربعمائة ألف جنيه مصرى، هى قيمة الدين الذى كان على الدائرة فى ذلك الحين، ويرى عبد الرحمن الرافعى أن هذه الصفقه كانت خاسرة لما فيها من الغبن الفاحش على الحكومة المصرية والربح الهائل للراسماليين اليهود.

من ناحية أخرى برز اتجاه الرأسماليين اليهود نحو تأسيس شركات لاستصلاح الأراضى وزراعتها أو بيعها، وكان من أبرز هذه الشركات "شركة البحيرة المساهمة" التى أسست عام 1881، و"شركة وادى كوم امبو" التى أسست عام 1904 بموجب العقد المبرم مع أرنست كامل وإخوان سوارس عام 1903، وقد قاموا بشراء ثلاثين ألف فدان من الحكومة المصرية

(1) عادل حسين: التطبيع / المخطط الصهيونى للهيمنة الاقتصادية، القاهرة - بيروت، مكتبة مدبولى، دار ازال، الطبعة الثانية 1985، ص38.

بموجب هذا العقد فى سهل كوم امبو، ثم انضم إليهم فيما بعد فيلكس، ورفائيل سوارس، وروبير رولو، ويوسف قطاوى ثم أولاده.

وكما سيطر اليهود على تأسيس هذه الشركة سيطروا على إدراتها وتشغيلها ولذلك ظلت محتفظة تلك ملفات الشركة بدار الوثائق القومية بالعديد من الشكاوى التى تدعى بأن شركة وادى كوم امبو هى دولة داخل الدولة، وأنها شركة صهيونية[1].

وإذا ما حاولنا أن نتعرف إلى الدور الذى قام به اليهود فى مجال الصناعة قبل الحرب العالمية الأولى، فلن نجد شيئاً ذا بال، فعلى الرغم مما يدعيه بعض الكتاب اليهود من فضلهم على الاقتصاد المصرى، نجد أن هذه المرحلة اقتصرت على وجود بعض الصناعات التجهيزية والتحويلية البسيطة مثل صناعة حلج القطن وكبسه وتنظيفه، وبالإضافة إلى بعض معامل تكرير السكر التى أقامها اليهود فى كوم امبو والحوامدية على أنقاض صناعة السكر، التى أقيمت فى عهد الخديو إسماعيل.

وإذا كانت سياسة الإنجليز قامت على وأد كل محاولة لإنشاء صناعة فى مصر قبل عام 1910، فإن اليهود ساهموا بطريق مباشر أو غير مباشر فى تنفيذ هذه السياسة، من خلال سيطرتهم على تجارة الاستيراد والتصدير، وقد شكلت البضائع الأجنبية المستوردة منافساً خطيراً للحرف والصناعات المصرية التى كانت قائمة، وذلك لانخفاض التعريفة الجمركية، وقد اعترف اللورد كرومر بنتيجة هذه السياسة فى تقرير عام 1898، حيث كتب يقول: "من يقارن الحالة الحالية بالحالة التى كانت منذ خمس عشرة سنة يرى فرقاً ضخماً، فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غرالين، وخياطين، وصباغين، وخيامين، وصانعى أحذية وصائغين فقد أصبحت الآن مزدحمة بما قام على أنقاض هذا المجال من القهاوى والحوانيت المملوءة بالبضائع الأوربية[2].

ومما يؤكد ذلك أنه فى الوقت الذى أتجهت فيه الرأسمالية المصرية إلى الاستثمار العقارى والزراعى، إتجه 84% من رووس الأموال الأجنبية حتى العقد الأول من القرن العشرين إلى ميدان الاستثمار المالى والزراعى والعقارى، فى حين حظيت التجارة بنحو 10% والصناعة 6% فقط.

ومع اتجاه البلاد نحو التصنيع اقتحمت الرأسمالية اليهودية ميدان الصناعة فأنشئوا عدداً من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة كصناعة الزيت والصابون فى الاسكندرية، وميت

(1) رفعت سيد أحمد: اختراق العقل المصرى: دراسة ووثائق، القاهرة: التونى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1986، ص3.
(2) سهام نصار، (مرجع سابق)، الصحافة الإسرائيلية والدعاية الصهيونية فى مصر، ص24.

غمر، ورشيد، كما أقاموا بعض الصناعات التعدينية والغذائية والكيماوية، وصناعة الأثاث التى كان أبرزها مصانع بونتربمولى بالإضافة إلى مصنع نسيج القاهرة، وشركة الحديد والأسمنت المسلح (سيجورات) وغيرها.

وعلى الرغم من إتجاه الرأسمالية اليهودية نحو التصنيع فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، فإن ميادين المال والاستثمار الزراعى والعقارى ظلت تحظى باهتمام الرأسمالين اليهود، وقد أستطاع اليهود بخبرتهم فى مجال البنوك والصيرفة والتسلل داخل جميع البنوك التى أنشئت فى مصر خلال تلك الفترة سواء بالإدارة أو برأس المال حتى أن بنك مصر الذى أسس عام 1920 برءوس أموال مصرية خالصة، لم يسلم من مشاركة اليهود فقد شارك اثنان من اليهود المتمصرين، هما: يوسف أصلان قطاوى، وجوزيف شيكوريل فى القاهرة، ورئيس المنظمة الصهيونية بمصر فى رأسماله عند التأسيس، وقد ظهر نفوذ اليهود داخل البنك فيما بعد حينما فكر طلعت حرب فى إنشاء فرع له فى فلسطين، ولكنه تراجع أمام تهديد اليهود بسحب أموالهم من البنك.

وإلى جانب النشاط المالى والصناعى سيطر اليهود منذ فترة مبكرة على التجارة الداخلية والخارجية فى مصر، وقد عملت فى هذا الميدان البرجوازية اليهودية الناشئة ويتضح مدى سيطرة اليهود على ميدان التجارة إذا علمنا أنهم كانوا يسيطرون على اتحاد منتجى الإسكندرية العام المعروف باسم شركة المحاصيل العمودية بالإسكندرية الذى أنشأ بورصة ميناء البصل، كما أنهم تولوا رياسة الشركة المالية للبورصة الخديوية بالقاهرة (بورصة التأمين)[1].

ولأن أغلبية العاملين فى البورصة كانوا من اليهود، كانت البورصة تغلق أبوابها فى الأعياد اليهودية.

وفى مجالات الصناعة الخفيفة كان لليهود دورهم البارز فى إنشاء كثير من الشركات مثل شركة المطاحن والملح والصودا والموبيليا والخردوات والمعادن والثلج.

وفى ميدان التجارة الداخلية سيطر اليهود على تجارة الذهب والمنسوجات التى كانت من أهم أدوات الاقتصاد المصرى، كما كان منهم تجار للجملة وتجار للتجزئة وكان منهم كبار تجار البقالة والدخان والسكر وغيرها[2].

---

(1) سهام نصار، (مرجع سابق)، الصحافة الإسرائيلية والدعاية الصهيونية فى مصر، ص25.
(2) رفعت سيد أحمد: وصف مصر بالعربى: تفاصيل الاختراق الإسرائيلى للعقل المصرى - دار سينا للنشر - القاهرة، 1989، ص12.

ولا شك فى أن سيطرة اليهود على قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة كانت تتطلب أن يواكبها تسهيلات فى ميدان النقل، اتجاه جانب من رأس المال اليهودى إلى الاستثمار فى ميدان النقل.

وكانت أسرة سوارس من أوائل الأسر اليهودية التى أقتحمت هذا المرفق، فقد أوجدت خدمة النقل بالسيارات فى مدينة القاهرة.

وأبدت أسرة الموصيرى أيضاً اهتماماً بمرفق النقل فأنشأت شركة سكك حديد الفيوم الزراعية عام 1898، كما شارك ترام الإسكندرية والرمل عام 1883، وحصل إدوارد هرارى على إمتياز إنشاء شركة ترام الإسكندرية والتى كانت شركة مساهمة بلجيكية عام 1896، كما شارك الرأسماليون فى إدارة وتوجيه عدد من شركات النقل بالسيارات وشركة بواخر البوستة الخديوية وغيرها[1].

وحينما برزت الرأسمالية المصرية فى الميدان الاقتصادى، سعت الرأسمالية اليهودية إلى الهيمنة عليها فأشركت بعض الباشاوات من المسئولين المصريين فى مشروعاتها أو فى مجالس إدارتها بهدف الإستفادة من نفوذ ذوى المراكز الكبيرة فى تيسير أعمالها ونستطيع أن نذكر فى هذا المجال إسماعيل صدقى الذى كان عضواً فى مجالس إدارات الشركة الإنجليزية البلجيكية، وشركة الغزل الأهلية، وشركة الملح والصودا وشركة وادى كوم أمبو، والشركة العقارية، وشركة الأشغال والمبانى والشركة الإنجليزية المصرية، وشركة سكك حديد الفيوم وغيرها من الشركات التى كانت مملوكة لليهود.

ومن بين المسئولين ورجال الاقتصاد المصريين الذين ضمهم اليهود إلى مجالس إدارة شركاتهم نجد عدلى يكن فى البنك العقارى المصرى خلال عامى 1922- 1923، وأحمد زيور باشا فى بنك الأراضى المصرية، ومحمد طلعت حرب فى الشركة العقارية، كما نجد على ماهر باشا، ود. حافظ عفيفى، وحسين سرى باشا مع رينية قطاوى ورالف هرارى فى مجلس إدارة البنك العقارى المصرى، ونجد فى شركة الإتحاد العقارى حسن مظلوم باشا وتوفيق دوس مع أصلان قطاوى، وإميل عدس، وشارل شالوم، وغيرهم[2].

مما سبق يتضح لنا أن الطائفة اليهودية فى مصر استطاعت أن تسيطر على قطاعات هامة من الاقتصاد المصرى خلال قرن من الزمان، ولأن باعثهم الأول على هذا النشاط كان تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح لذلك فقد كان النشاط الاقتصادى لليهود دور وراء أزمة

---

(1) سهام نصار، مرجع سابق، ص 27.
(2) سهام نصار، مرجع سابق، ص 27.

الديون الخارجية، التى أدت إلى وقوع مصر تحت الإحتلال البريطانى، ووراء عمليات نهب الاقتصاد المصرى وتدميره.

وإذا كان النشاط الاقتصادى لليهود فى مصر قد أضر بالبلاد سياساً واقتصادياً فمما لا شك فيه إنه قد أفاد الحركة الصهيونية فى فلسطين التى تطلعت خلال سعيها الدائب لإنشاء الدولة اليهودية إلى الاستفادة من أموال اليهود المصريين وخبراتهم الاقتصادية وإلى فتح أسواق للصناعة الصهيونية فى البلدان العربية، ومنها مصر التى كانت تعد من أكبر الأسواق العربية فى ذلك الوقت، بالإضافة إلى الحصول على المواد الخام.

أما المجال التجارى فقد سيطروا تقريباً على تجارة المنسوجات والقطن والذهب. وقد جاء فى التقرير السنوى للمندوب السامى البريطانى فى مصر 1905 أن نسبة كبيرة من تجارة الأقمشة وتجارة القطن المصرى كانت فى أيدى اليهود.

وحتى فى مجال السياحة والترفيه احتكر اليهود معظم صناعة العاديات والفنادق والكازينوهات والملاهى.

ولم يؤثر فى تلك المكانة المتميزة التى كان يشغلها اليهود فى الاقتصاد المصرى سوى توقيع معاهدة 1936 وما ترتب عليها من صدور عدة تشريعات قانونية كانت تهدف إلى مضاعفة إشراف الحكومة المصرية على الشركات والمشاريع الأجنبية وزيادة عدد المصريين العاملين فيها.

وكان من أهم هذه التشريعات قانون الشركات "138- يوليو 1947"، الذى كان ينص على أن يكون 75% من الموظفين و90% من العمال اليدويين فى جميع المؤسسات فى مصر "سواء كانت وطنية أم أجنبية" من ذوى الجنسية المصرية. وقد تأثرت أوضاع اليهود الاقتصادية إلى حد ما بسبب هذه التطورات وخصوصاً أن غالبيتهم كانوا من الأجانب أو بلا جنسية وإن كانوا قد تحايلوا على هذه القانونين وتمكنوا من الاحتفاظ بمكانتهم الاقتصادية، لكن بعد قيام ثورة يوليو 1952 وبسبب إجراءات التمصير والتأميم التى اتخذتهم الثورة بدأ اليهود ينسحبون من الميدان الاقتصادى وأخذوا فى تصفية أملاكهم وأعمالهم والهجرة إلى خارج مصر[1].

---

(1) Landau M. Op.cit., p. 13.

- انظر: على إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، مصدر سابق - ص167- 198.

النشاط الثقافى لليهود فى مصر

لم ينجح اليهود فحسب فى السيطرة على المراكز الرئيسية فى الاقتصاد المصرى فضلاً عن قدراتهم البارعة فى استقطاب اهتمام ورعاية القيادات الوطنية ورؤساء الحكومات ورجال القصر. بل امتد نفوذهم فى محاولات متصلة لاجتذاب عطف ومساندة القيادات الفكرية والثقافية فى مصر.

وقد نجحوا فى تحقيق ذلك إلى حد بعيد. والواقع أن الطائفة اليهودية لم تدخر جهداُ فى استثمار كافة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى مصر لصالح أبناء الطائفة فى البداية، ثم لخدمة الحركة الصهيونية من خلال تلك الشبكة المتعددة الخيوط والتى نجحت الطائفة فى توجيهها وإدارة نشاطاتها المختلفة.

وعلاوة على الإطار التعليمى الخاص الذى يؤكد على التراث اليهودى بجوانبه الدينية والعنصرية حرص المثقفون اليهود على تأسيس الجمعيات الثقافية لإحياء الثقافة العبرية ودراسة العلوم المتصلة بتاريخ اليهود فى الشرق، وذلك استكمالاً للمخطط الذى يهدف إلى تحقيق العزلة الكاملة وجدانياً وفكرياً لليهود المقيمين بمصر، ومنعهم من الاندماج الحضارى والثقافى فى المجتمع المصرى وذلك بالعمل على تعلم اللغة والتراث الثقافى العبرى.

ومن أبرز المؤسسات الثقافية اليهودية "جمعية مصر للدراسات التاريخية اليهودية" التى قام بتأسيسها 1925 مجموعة من المثقفين اليهود لدراسة تاريخ اليهود الشرقيين وعلى الأخص دراسة تاريخ الأدب اليهودى فى مصر. وقد تشكلت تحت رئاسة يوسف قطاوى باشا، وكان من أبرز أهداف هذه الجمعية إجراء البحوث والدراسات ودراسة المخطوطات التى تتعلق بتاريخ اليهود إلى جانب إعداد قائمة مصنّفة تضم أعمال ونشاطات الطائفة اليهودية فى مصر مع العمل على إعداد ندوات ومحاضرات شهرية. وقد أقامت هذه الجمعية فى 1953 سلسلة احتفالات بمناسبة مرور 800 سنة على مولد ابن ميمون ونشرت كتاباً عن أفكاره وتاريخه[1]، وكان من أبرز أعضائها مراد فرج الذى أعد كتاباً باللغة العربية عن الشعراء اليهود العرب، وإسرائيل ولفنسون الذى كان يشغل منصب أستاذ السامية بكلية دار العلوم.

ومع تزايد انكشاف العلاقة الوطيدة بين يهود مصر والحركة الصهيونية – الذى تجسد فى مجالات عديدة سيرد فيما بعد – فقد برزت هذه العلاقة فى المجال الثقافى، فى ازدياد الاهتمام بفلسطين من ناحية والعمل على إحياء الثقافة العبرية بجميع الوسائل والأساليب.

---

(1) Farjon: Op.cit., p. 224.

وفى إطار هذا الاهتمام أنشأ اليهود المثقفون (جمعية أصدقاء الجامعة العبرية فى القدس) 1925 وذلك تدعيماً للدور الذى أنشئت من أجله الجامعة العبرية باعتبارها ركيزة ثقافية للحركة الصهيونية فى فلسطين. وفى الفترة الممتدة من 1925-1935 نشطت أوساط المثقفين اليهود فى إنشاء العديد من التجمعات والمؤسسات الثقافية. منها النادى العبرى للدعاية للغة العبرية واتحاد المدارس اليهودية وجمعية هرتزل لتشجيع الثقافة العبرية والعمل على نشرها بين يهود مصر[1].

وتتجسد خطورة الدور الثقافى الذى قام به المثقفون اليهود فى مصر فى محاولة الالتفاف حول كبار الكتاب والأدباء المصريين والتقرب إليهم والعمل على اكتساب مودتهم وتعاطفهم وبالتالى ضمان امتناعهم عن كتابة أى شئ يؤدى بشكل أو بآخر إلى كشف النوايا الحقيقة للنشاط الصهيونى الذى كان يحاول التخفى خلف القناع الدينى لليهود المصريين، وقد نجح اليهود بالفعل فى اكتساب ثقة وتعاطف ومشاركة كبار الكتاب والأدباء المصريين مثل طه حسين ومحمد حسين هيكل والعقاد ولطفى السيد وغيرهم. وفيما يتعلق بطه حسين فقد تتلمذ عليه كثير من الطلبة اليهود أمثال إسرائيل ولفنسون الذى أعد رسالة الدكتوراه عن (تاريخ اليهود فى بلاد العرب فى الجاهلية وصدر الإسلام) وقام بالإشراف عليه الدكتور طه حسين وقد ركزت هذه الرسالة على إظهار فضل اليهود على العرب[2]. وهذا وقد أحاطت الصحافة اليهودية الدكتور طه حسين باهتمامها الواضح وخصوصاً عندما أعيد إلى الجامعة بعد إقصائه عنها لفترة طويلة 1934. وقد قام أحد المثقفين اليهود بترجمة كتاب طه حسين (الأيام) إلى اللغة العبرية. كما قام طه حسين بزيارة مدارس الطائفة الإسرائيلية بالإسكندرية فى عام 1944 وكان فى استقباله كبار الشخصيات اليهودية وعلى رأسهم الحاخام الأكبر فنتورا. كما أعدوا نشيداً خاصاً للترحيب به وألقى طه حسين محاضرة فى دار المدارس الإسرائيلية أبرز فيها علاقة اليهود بالأدب العربى. وقد استثمرتها الدوائر اليهودية أفضل استثمار فنشرتها الصحف اليهودية والصهيونية فى صفحاتها الأولى واعتبرت وثيقة دعائية هامة لليهود. وقد تعرض طه حسين للهجوم بسبب هذه المحاضرة من جانب الصحافة العربية ولكن تصدت الصحف اليهودية بالدفاع عنه[3].

---

(1) Landshust S: Jewish communities in the Muslem Countries of the meddil East. London 1950. p. 38.

(2) إسرائيل ولفنسون: تاريخ اليهود فى بلاد العرب فى الجاهلية وصدر الإسلام. مطبعة الاعتماد - القاهرة 1937. نقلاً عن رسالة الماجستير غير المنشورة (صحافة اليهود العربية فى مصر) إعداد سهام نصار، كلية الإعلام، فبراير 1979.

(3) صحيفة الشمس 21-12-1943، 9-4-1944.

المحور الثانى

الصهيونية فى مصر

- مراحل الاختراق الصهيونى فى مصر

المرحلة الأولى: أشكال الاختراق الصهيونى

- الاختراق السياسى
- النشاط الإعلامى والدعائى للصهيونية فى مصر
- المثقفون المصريون والصهيونية
- الصحافة المصرية والصهيونية

مراحل الاختراق الصهيونى فى مصر

هناك ضرورة تحتم التمييز بين المراحل المختلفة التى مرت بها محاولات الاختراق الصهيونى لمصر.

قبل صدور وعد بلفور 1917

تتضمن الحقبة التى سبقت قيام الكيان الصهيونى عام 1948 وتشمل فترتين أولاهما: الفترة السابقة على صدور وعد بلفور عام 1917 وتبدأ منذ مؤتمر بال 1897 وثانيهما الفترة اللاحقة على وعد بلفور.

تختلف المصادر التى تناولت تاريخ اليهود والحركة الصهيونية فى مصر فى تحديد البداية الفعلية للنشاط الصهيونى فى مصر. هناك بعض المصادر التى ترجع بداية هذا النشاط إلى 1896 حينما وفد على مصر جوزيف ماركو باروخ حيث شرع على الفور فى تأسيس أول جمعية صيهونية فى القاهرة أطلق عليها اسم جمعية بركوخيا الصهيونية فى مصر وسعت إلى جعل مصر مركز إشعاع للدعاية الصهيونية بالنسبة لليهود الشرقيين. وكانت الجمعية تقوم بدعوة الزائرين اليهود من أنصار الصهيونية لإلقاء المحاضرات وتبادل المعلومات وجمع الأموال. ونجحت جمعية بركوخيا فى إنشاء عدة فروع لها فى بعض المدن المصرية الهامة مثل الإسكندرية وبورسعيد وطنطا والمنصورة، وكانت هذه الفروع تعمل فى استقلال عن المركز الرئيسى بالقاهرة[1]. وهناك من يرى أن بداية النشاط الصهيونى فى مصر ترجع إلى زيارة هرتزل لمصر 1904 لبحث مشروع الاستيطان اليهودى مع السلطات المصرية، حيث استقبلته الأسر الرأسمالية اليهودية، وكان ذلك إيذاناً ببدء النشاط الصهيونى الذى تجلى فى تأسيس عدد من يهود الإسكندرية عام 1908 لجمعية بنى صهيون التى أعلنت تبنيها لبرنامج مؤتمر بال المنعقد 1897. ثم تأسست فى العام التالى جمعية ثانية ضمت بعض اليهود القادمين من روسيا، وعرفت باسم زئير زيون[2]. ولم تلبث أن اندمجت هاتان الجمعيتان توحيداً للنشاط الصهيونى، وكان النشاط محصوراً فى بداية الأمر فى دائرة ضيقة ثم توسع بانضمام عدد كبير من يهود الإسكندرية.

---

(1) Raphaeil Batai: Encyclopedia of Zionism and Israel Hertzel Press-New York 1971, Vol. L, p. 278.

(2) غنيم وأبو كف - مصدر سابق، ص20-24.

وبدأت تنظم المحاضرات والاجتماعات والاحتفالات التى تدعو إلى تحقيق أهداف المنظمة الصهيونية العالمية، وقد ارتفع عدد أعضاء هذه الجمعية وامتد نشاطها واتسع بسبب تدفق آلاف اللاجئين اليهود القادمين من فلسطين وسوريا بعد صدور قرار الوالى العثمانى بتحريم النشاط الصهيونى فى يناير 1915. وقد أحسنت الحكومة المصرية وفادتهم ونظمت أساليب مساعدتهم. وتكونت فى معسكر اللاجئين اليهود بالإسكندرية 1915 نواة الفرقة اليهودية (راكبى البغال) التى خدمت قوات الحلفاء فى العمليات العسكرية فى جاليبولى وقد مرت الفرقة اليهودية على مدينة الإسكندرية فى مارس 1918 فى طريقها إلى فلسطين فاستقبلها يهود المدينة استقبالاً حافلاً. وقد ساعدت جموع اللاجئين على انتشار الأفكار الصهيونية بين يهود الإسكندرية. كما شجع وجودهم على توحيد النشاط الصهيونى فى مصر، إذ وجدت الجمعيات الصهيونية نفسها مضطرة إلى توحيد جهودها للسهر على راحة اللاجئين وتوفير إقامة ملائمة لهم[1].

فتأسس "الاتحاد الصهيونى" فى مصر، عام 1913، وتم اختيار "جاك موصيرى"، أحد أبرز الصيارفة فى مصر، ليتولى رياسة هذا الاتحاد فى عام 1916. ومع بداية الحرب العالمية الأولى وفد عدد كبير من يهود أوربا الشرقية، من القسطنطينية، وأزمير، وسالونيك، وكوزفور، ورومانيا، إلى مصر. كذلك وصل حوالى أحد عشر ألف مستوطن يهودى من فلسطين، نظراً للإجراءات التى اتخذها الأتراك ضدهم هناك، فى ذلك الوقت. ونزل هؤلاء المهاجرون فى ميناء الإسكندرية، حيث أقاموا فى معسكرات بمنطقة القبارى بالإسكندرية، أطلق عليها اسم "معسكرات التحرير"، وقامت السلطات المصرية والبريطانية بالسهر على راحتهم، فقد أمر السلطان حسين كامل بأن تصرف لهم إعانة يومية، قدرها ثمانون جنيهاً، زيدت إلى مائة بعد ذلك. وقام بعض اليهود فى مصر بتشكيل لجان لمساعدة هؤلاء المهاجرون، ولمساعدة أولئك المقيمين فى فلسطين، عن طريق تشكيل "صندوق إغاثة اليهود فى فلسطين"، الذى أنشئ فى الإسكندرية، وكان مستودعاً صبت فيه أموال التبرعات، التى تم جمعها من الدول الأخرى، ثم إرسالها إلى فلسطين، بعد تعذر إرسالها بالطرق الأخرى، بسبب الحرب. أعطى هذا العدد الكبير من المستوطنين الصهاينة فى مصر، دفعة قوية للنشاط الصهيونى فى مصر، حيث كانت هناك دروس مكثفة لتعليم اللغة العبرية والتاريخ اليهودى، والتدريب العسكرى، داخل هذه المعسكرات، بهدف جذب المزيد من التأييد والدعم للحركة الصهيونية. فى عام 1917 استطاع ليون كاسترو أن يؤسس فرعاً للمنظمة

(1) Patterson J. H: With the Zionists in Gallipoli, London 1927.

الصهيونية، فى مصر، تحت اسم "منظمة الصهيونيين بمصر، وتولى رياستها "جاك موصيرى"، وقد تولى "كاسترو" منصب سكرتير لجنتها المركزية، واستطاعت هذه المنظمة أن تضم باقى الجمعيات الصهيونية إلى حظيرتها، وأن تنشئ لها فروعاً اخرى فى المدن المصرية الكبرى[1].

بعد صدور وعد بلفور 1917:

أصبحت الجمعية الصهيونية بالإسكندرية تتلقى التعليمات من المنظمة الصهيونية العالمية مباشرة، ولم يعد دورها مقتصراً على الأنشطة الدعائية، بل شاركت فى تسهيل عمليات الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وقد تكونت إلى جانب هذه الجمعية لجنة عرفت باسم "لجنة مساندة فلسطين" ساهم فى تشكيلها كبار الرأسماليين اليهود فى الإسكندرية. وكان اختصاصها يدور حول كل ما له علاقة بإنشاء "الوطن القومى الصهيونى" فى فلسطين. وقد اتسع النشاط الصهيونى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بدرجة ملحوظة فتشكلت منظمات الشبيبة الصهيونية الطلائعية ورابطة نوادى المكابى. وفى 1918 قام ليون كاسترو بتأسيس أول فرع للمنظمة الصهيونية فى مصر، وقد كان هذا الفرع صورة مصغرة للمنظمة الصهيونية من حيث النشاط الدعائى والاقتصادى والفكرى. وكانت صحيفة La Revue Sioniste (المجلة الصهيونية) التى أصدرها ليون كاسترو فى نفس العام لسان حال المنظمة الصهيونية وأداة فعالة لنشر الدعوة الصيهونية بين جماهير اليهود المصريين. كما كان فرع الكيرين كايميت (الصندوق القومى لليهود) وسيلة أخرى لجمع التبرعات من اليهود المصريين لشراء أراضى فلسطين. وكان هذا الفرع المصرى على اتصال دائم بالمركز الرئيس للكيرين كايميت فى لندن. وقد أنشأ الفرع المصرى عدة فروع إقليمية فى الإسكندرية وطنطا والمنصورة. وكانت الجمعية المصرية لأصدقاء الثقافة العبرية وسيلة فعالة لنشر الفكر والثقافة العبرية بين أبناء الطائفة. إذ كانت تقوم بإيفاد بعثات دورية من يهود مصر إلى فلسطين حيث يتلقون دورات دراسية فى الفكر الصهيونى يعودون بعدها إلى مصر وقد أصبحوا كوادر قادرة على نشر هذا الفكر وترويجه[2]. ولم يقتصر نشاط فرع المنظمة الصهيونية على الجوانب السالفة الذكر بل استطاع ليون كاسترو بقدراته واتصالاته تحويل

---

(1) سيد عبد المنعم عبد الرحمن: الصهيونية فى مصر حتى ثورة يوليو، رفعت سيد أحمد وآخرون، الصهاينة فى مصر، القاهرة، مركز يافا، ص14.

(2) Landau: Op.cit., p. 123.

المحافل اليهودية إلى منابر للدعوة الصهيونية. إذ أصبحت هذه المحافل مقراً للاجتماعات والندوات التى تدعو لتأييد الوطن اليهودى فى فلسطين علناً.

وقد انتعشت الدعاية الصهيونية فى مصر إبان الحكم الفاشى فى إيطاليا وألمانيا فى الثلاثينيات. وتحت ستار مقاومة الفاشية تشكلت الهيئات اليهودية ذات الولاء الصهيونى وقامت بدور خطير فى الترويج للفكر الصهيونى من خلال الإدعاء بمقاومة الهتلرية، ونجحت فى اجتذاب واهتمام بعض كبار الكتاب والأدباء المصريين مثل طه حسين ومحمد حسين هيكل وغيرهما. حيث منحا الرابطة تأييدهما وتشجيعهما سواء عن غفلة أو إدراك بحقيقة الدور المزدوج الذى كانت تقوم به "رابطة مقاومة الهتلرية" التى كونها اليهود فى ذلك الحين[1].

هذا وقد انعكست الانشقاقات التى حدثت داخل الحركة الصهيونية وأدت إلى استقالة جابوتنسكى وتشكيله حزب التصحيحيين 1925 وما ترتب عليها من تطورات. انعكس كل ذلك على النشاط الصهيونى فى مصر، فقد اختار جابوتنسكى البير ستراسلسكى أحد أعوانه البارزين لتأسيس فرع لحزب التصحيحيين فى مصر. والبير ستراسلسكى يهودى مصرى عمل فى الصحافة الفرنسية التى كانت تصدر فى مصر لعدة سنوات كان خلالها أحد الدعاة المتحمسين للصهيونية، ثم غادر مصر 1923 وبعد ست سنوات من العمل لتأسيس فرع لحزب التصحيحيين، وقد نجح فى تجنيد بعض الشباب اليهودى المتحمس لوجهة نظر جابوتنسكى وقد كانوا يعتبرون أن مسايرة المنظمة الصهيونية للسياسة البريطانية فى فلسطين سوف تؤدى إلى خنق الصهيونية[2].

وقد لاقى حزب التصحيحيين فى مصر تشجيعاً ملحوظاً من جانب كبار الرأسماليين اليهود حيث قاموا بتزويده بالأموال والتيسيرات اللازمة. وبدأ الحزب نشاطه بإصدار مجموعة من النشرات الدعائية باللغة الفرنسية، وكانت معظمها تحمل هجوماً على سياسة الدكتور حاييم وايزمان وتحاول استثارة عواطف اليهود المصريين بالتركيز على وجهة نظر الحزب فى كيفية تحقيق مشروع الدولة اليهودية بالاعتماد على القوة الذاتية لليهود وعدم الاستناد إلى مساندة الانتداب البريطانى أو غيره من القوى الدولية. ونجحت السياسة الدعائية للحزب فى التأثير على عدد كبير من اليهود المصريين، وظهر ذلك واضحاً فى انتخابات المؤتمر الصهيونى السابع عشر 1931 إذ أسفرت عن فوز مرشح التصحيحيين لتمثيل مصر

---

(1) صحيفة الشمس 21-7-1944 العدد 500.

(2) غنيم وأبو كف - مصدر سابق 87 نقلاً عن عواطف عبد الرحمن - اتجاهات الصحافة المصرية نحو القضية الفلسطينية - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الإعلام 1875، ص236.

فى المنظمة الصهيونية. وقد أصدر الحزب 1931 صحيفة أسبوعية عرفت باسم (الصوت اليهودى) وكانت ناطقة باللغة الفرنسية، وقد ظلت تصدر بانتظام كلسان ناطق باسم التصحيحيين حتى عام 1933. ومما يجدر ذكره أن حزب التصحيحيين بمصر قد تحول 1935 إلى فرع المنظمة الصهيونية الجديدة التى أسسها جابوتنسكى بعد انفصاله عن المنظمة الصهيونية العالمية[1].

والواقع أن الحرب العالمية الثانية قد أتاحت فرصة كبيرة للنشاط الصهيونى فى مصر كى يتسع ويمتد ويصبح أحد التيارات الفكرية العاملة على المسرح السياسى. فقد كانت البلاد تعج بالعديد من جنود جيوش الحلفاء اليهود وخصوصاً المتطوعين الصهيونيين الذين تلقفتهم المنظمة الصهيونية فى مصر[2]. ونظمت لهم الاجتماعات لرسم الخطط من أجل التعاون لخدمة الأهداف الصهيونية. وكان يعقوب وايزمان رئيس فرع المنظمة الصهيونية فى مصر فى ذلك الوقت دينامو دائم الحركة والنشاط، لا يتوقف عن عقد الاجتماعات مع كبار الصهيونيين كى يتبادل معهم الآراء وإعداد النشرات الدعائية للتوزيع على أبناء الطائفة، فضلاً عن جهوده فى جمع الأموال والتبرعات وإرسالها للوكالة اليهودية فى فلسطين، وفى 1943 قرر ليون كاسترو إعادة تشكيل فرع المنظمة الصهيونية من جديد تحت اسم الاتحاد الصهيونى، وظلت هذه الهيئة الصهيونية تمارس نشاطها حتى إعلان قيام دولة إسرائيل فوق الأراضى الفلسطينية المحتلة سنة 1948[3]. هذا وقد تزايد النشاط الصهيونى، بدرجة كبيرة فى نهاية 1945 وبداية 1946 حيث بدأت الأحزاب والتنظيمات الصهيونية مثل الماباى وهاشومير اتسعير (المباى فيما بعد) فى القيام بنشاط واسع وجاد لحث الشباب اليهودى فى مصر على الهجرة إلى الكيبوتزات، وقد سيطر رجال المباى على المكابى. وكان هناك فرعان للمكابى، مكابى الظاهر وكان فى الأساس ذا نشاط رياضى وقد كان يضم الشريحة الفقيرة من اليهود بالإضافة إلى صغار الموظفين اليهود الذين كانوا يعملون فى الغالب فى المحلات التجارية. أما الفرع الآخر وهو مكابى سنترال الذى كان يوجد مقره بشارع عبد الخالق ثروت فقد كان يمارس نشاطاً ثقافياً وكشفياً. وقد تخصص فى تكوين الكوادر الصهيونية من خلال المحاضرات والدراسات التى تركزت حول دراسة كلاسيكيات الصهيونية وكتابات هرتزل وبنسكر.

---

(1) غنيم وأبو كف - مصدر سابق 89 نقلاً عن عواطف عبد الرحمن - مصدر سابق، ص227.

(2) عبد القادر ياسين: الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية - مجلس شئون فلسطين - العدد 36 - أغسطس 1974 - م. أ. ف. بيروت، ص108.

(3) محضر نقاش مع البير آربيه - القاهرة 29- 3- 1974.

- نقلاً عن رفعت السعيد - اليسار المصرى والقضية الفلسطينية - بيروت - دار الفارامى - 1974- ص295.

ومما يجدر ذكره أن السلطات المصرية لم تتخذ أى إجراءات للحد أو القضاء على النشاط الصهيونى فى ذلك الوقت كذلك كانت أجهزة الأمن المصرية (التى كانت فى أيدى الإنجليز كلية فى ذلك الحين) تقدم تسهيلات عديدة للجماعات الصهيونية فى مصر. ولا يمكن أن تتجاهل العلاقات الوثيقة التى كانت تربط الطبقة الحاكمة المصرية مع كبار الرأسماليين اليهود. وأبرز مثال على ذلك بنك مصر واتحاد الصناعات المصرى حيث كان اليهود يمثلون قوة أساسية فى داخل هذين الجهازين.

وتتميز هذه المرحلة بأساليب الاختراق المقنعة، والسافرة التى تمثلت فى محاولة استقطاب المثقفين المصريين واستمالة القوى السياسية المصرية والتسلل داخل الصحف المصرية والضغط على الصحافة الوطنية بالأساليب الاقتصادية، مثل الاشتراكات، والإعلانات وإصدار صحف يهودية ذات توجه صهيونى وإصدار صحف مشتركة، والتصدى المباشر للصحف المصرية التى تنبهت منذ وقت مبكر للخطر الصهيونى وقامت بفضح الأهداف الصهيونية. ويلاحظ أن الدعاية الصهيونية فى مصر قد اعتمدت فى بداية القرن على الصحافة المصرية وخصوصاً بعد عقد مؤتمر بال 1897، وكانت "المقطم والأهرام" من أبرز الصحف المصرية التى لعبت دوراً رئيسياً فى الدعاية للحركة الصهيونية، كذلك الصحف الموالية للسراى والتى كانت تصدرها أحزاب الأقلية مثل صحيفة الاتحاد لسان حال حزب الاتحاد وصحيفة الشعب الناطقة باسم حزب الشعب، ولم يخل الأمر من المساندة التى كانت تبديها صحيفة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين تجاه الأهداف الصهيونية، وعندما استكملت الحركة الصهيونية وجودها داخل المجتمع المصرى والذى تمثل فى تأسيس فرع للمنظمة العالمية الصهيونية عام 1918، علاوة على الهيئات والنوادى الثقافية والرياضية والمساندة الاقتصادية من جانب كبار الرأسماليين اليهود فى مصر - حينئذ أصبح للحركة الصهيونية صحفها المستقلة والناطقة باسمها، وقد تحقق ذلك خلال العشرينيات حيث أصبحت هناك صحف صهيونية تمويلاً ومضموناً وأهدافاً.

هذا وقد تواكبت أساليب الاختراق الصهيونى لمصر مع مراحل تأسيس ما يسمى الوطن القومى اليهودى فى فلسطين. فإذا كانت مرحلة العشرينيات التى شهدت صدور وعد بلفور قد استلزمت اللجوء إلى أساليب دعائية اتسمت بالحذر والتخفى وراء أقنعة مختلفة مستهدفة التأثير على الرأى العام المصرى وكسب تأييده وتعاطفه إلى جانب الحركة الصهيونية على أساس أن اليهود يسعون إلى إيجاد ملجأ فقط للمضطهدين منهم فى فلسطين. فمرجع ذلك كان يستند إلى طبيعة المرحلة ذاتها التى لم تكن تسمح للحركة الصهيونية بأكثر من ذلك، ولذلك حاولت التخفى وراء عدة أقنعة مثل صدور معظم

الصحف الصهيونية باللغة الفرنسية (الفجر والمجلة الصهيونية وإسرائيل) كما حاولت التخفى وراء الواجهات الدينية (مجلة الاتحاد الإسرائيلى). أما فى الثلاثينيات حيث شهدت تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين تلك الهجرة التى شكلت التجسيد المادى لوعد بلفور، وأصبحت تمثل سنداً فعليا للحركة الصهيونية - حينئذ اختلفت أساليب الدعاية كماً ونوعاً، وطرحت الصحف الصهيونية مفهوم الدولة اليهودية المستقلة كحل أمثل للمشكلة اليهودية بعد أن كانت تقصره فى العشرينيات على الوطن القومى لليهود فحسب دون التجرؤ على الإفصاح عن الهدف الحقيقى وهو الدولة اليهودية المستقلة.

وعندما أقبلت الأربعينيات وأصبح تحقيق الوطن القومى اليهودى فى فلسطين قاب قوسين أو أدنى وانكشف تماماً الخطر الصهيونى أمام أعين الرأى العام العربى والمصرى من خلال الصدامات الدامية التى وقعت بين الحركة الوطنية الفلسطينية من جانب فى مواجهة الحركة الصهيونية المدعومة بالمساندة البريطانية من جانب آخر، حينئذ أصبح لزاماً على الحركة الصهيونية أن تعيد النظر فى أساليبها الدعائية وتحاول استحداث أساليب جديدة تتلاءم ومتطلبات المرحلة التى كانت تستلزم مواصلة استمرار للطاقات المادية والبشرية لليهود المصريين لدعم الوطن القومى اليهودى فى فلسطين، بعد أن أصبح على وشك التحقق الفعلى، مع مراعاة العمل على ممالاة الحركة الوطنية المصرية، واستمرار بث الأفكار الصهيونية خلال الصحف الصهيونية والمصرية التى كانت تشغل الساحة الإعلامية الثقافية فى مصر آنذاك. وتحقيقا لهذه الأهداف لم تقدم الحركة الصهيونية على إصدار صحف جديدة فى الأربعينيات، بل فوجئ الرأى العام المصرى بأسلوب دعائى صهيونى جديد يتلخص فى إصدار مجلة مصرية ذات طابع ثقافى ضمت نخبة من كبار المثقفين والمفكرين المصريين وبتمويل يهودى صهيونى وهى مجلة الكاتب المصرى التى صدرت فى أكتوبر 1945 وكان يرأس تحريرها طه حسين. وقد تعرضت مجلة الكاتب المصرى لحملة عنيفة من جانب بعض الصحف المصرية مثل مصر الفتاة وغيرها متهمة إياها بالخضوع للسيطرة الصهيونية، وأن الهدف من إصدارها هو العمل على استقطاب المثقفين المصريين لصالح الحركة الصهيونية وشراء صمتهم إزاء الصراع العربى الإسرائيلى فى فلسطين(*).

الواقع أن هذا التصاعد الملحوظ فى النشاط الصهيونى الذى كانت مصر مسرحاً له فى الأربعينيات قد ساعد على إفراز نقيضه على الفور... وقد تمثل هذا النقيض فى الدور الذى قامت به مجموعات اليهود اليساريين الذين بادروا إلى تكوين (الرابطة الإسرائيلية لمكافحة

(*) انظر: عواطف عبد الرحمن: الصحافة الصهيونية فى مصر من 1897- 1954 - الثقافة الجديدة. القاهرة 1979.

الصهيونية) فى منتصف عام 1947. وقد أصدرت هذه الرابطة بياناً مفصلاً[1]، أوضحت في أهدافها والغرض من قيامها وشرحت موقفها من المشكلة اليهودية والمشكلة الفلسطينية وأوضاع الطائفة اليهودية فى مصر. كما حرصت على إبراز أوجه الخلاف الجذرية بينها وبين الصهيونية وأسباب عدائها للحركة الصهيونية التى ترمى إلى تعقيد المشكلة اليهودية بتحويل العالم العربى المعروف بتسامحه التاريخى مع اليهود إلى أرض خصبة للحركات المعادية لهم، أكدت الرابطة على العلاقة بين الحركة الصهيونية والقوى الاستعمارية العالمية التى تريد استخدام اليهود لتأكيد سيطرتها على الشرق الأوسط. وطرحت تصورها للحل الأمثل للمشكلة اليهودية وهو ضرورة سعى اليهود للمشاركة المخلصة فى الحياة القومية للبلاد والدول التى يعيشون فيها، كذلك أشار بيان الرابطة إلى موقفها من المشكة الفلسطينية إذ كانت ترى أن الطريق الوحيد لتحرير فلسطين من الاضطهاد والاستعمار هو أن يسعى يهود فلسطين المستقلة الديمقراطية هى الوحيدة التى تستطيع أن تضمن للسكان اليهود حياة حرة ومثمرة، كما أعلنت الرابطة رفضها الحاسم لسياسة الهجرة على أساس أنها سوف تؤدى إلى حرب أهلية فى فلسطين كما أنها تتعارض تماماً مع الأغراض الإنسانية المزعومة التى كانت تعلنها الحركة الصهيونية.

(1) بيان الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية - القاهرة يونيو 1947 مطبعة الشبكشى بالأزهر - مصر.

هذا وقد حددت الرابطة الإسرائيلية المناهضة للصهيونية أهدافها على النحو التالى:

1- الكفاح ضد الدعاية الصهيونية التى تتعارض مع مصالح كل اليهود والعرب[1].

2- الربط بين يهود مصر والشعب المصرى فى النضال من أجل الاستقلال والديمقراطية.

3- العمل على التقريب بين العرب واليهود فى فلسطين.

4- العمل على حل مشكلة اليهود المشردين.

واقتصرت الرابطة الإسرائيلية على قبول اليهود فقط كأعضاء عاملين بها لأنها كانت تعتبر نفسها حركة يهودية تعمل أساسا بين الجماهير اليهودية لضمان وقوفا فى وجه الصهيونية ومحاولة فضح أهدافها والعمل على الحد من تأثيراتها العنصرية. وتختتم الرابطة بيانها التأسيسى بالتأكيد على أن مقياس انتمائها لمصر سوف يتحدد بمدى نجاحها فى كفاحها ضد الصهيونية وفى اجتذاب الجماهير اليهودية إلى صفوف الحركة الوطنية المصرية. والحقيقة أن مجرد تكوين هذه الرابطة قد أثار ذعر العناصر الصهيونية التى ركزت كل جهودها فى العمل على حل هذه الرابطة واستعداء السلطات المصرية ضدها. وقد نجحت بالفعل فى استصدار قرار من وزير الداخلية بحل الرابطة بحجة المحافظة على الأمن العام[2]. كما قامت السلطات المصرية باعتقال الذين وقعوا بين الرابطة فى أول مايو 1947، ومما يؤخذ على الرابطة أنها حصرت نشاطها فى صفوف اليسار اليهودى ولم تتفتح على جماهير الطائفة اليهودية بمصر.

---

(1) بيان الرابطة - مصدر سابق، ص4.

(2) صحيفة الجماهير 23 يوليو 1947.

المرحلة الأولى: أشكال الاختراق الصهيونى

ولكى تتضح الصورة أمامنا لابد أن نستعرض أشكال الاختراق الصهيونى السافرة والمقنعة التى انتهجتها الحركة الصهيونية خلال المرحلة الأولى. ويمكن تلخيصها فى ثلاثة اشكال رئيسية هى على التوالى: الاختراق السياسى، الاختراق الثقافى، الاختراق الإعلامى.

الاختراق السياسى:

لقد كانت خريطة الأعداء والحلفاء واضحة المعالم فى أذهان الساسة الصهاينة وركائزهم فى مصر. كما أن الأزدواجية وتغيير المواقع بما يتفق مع طبيعة كل مرحلة من مراحل النشاط الصهيونى كان بعد إحدى السمات المدروسة بالنسبة للتحرك الصهيونى فى مصر، ورغم وحدة الهدف الصهيونى ووضوح معالمه إلا أنه اتخذ عدة أشكال متباينة كانت تصب جميعها فى المجرى الرئسى للنشاط الصهيونى فى مصر.

وتبلورت خطة الاختراق الصهيونى بالنسبة للقوى السياسية والحكومات المصرية فى سياسة محددة التزمت بها بصورة عامة واستمرت طوال مراحل تأسيس الوطن القومى اليهودى فى فلسطين، وتمثلت فى محاولة الانتماء أو التقرب إلى حزب الأغلبية أى الوفد مع مراعاة عدم الدخول فى صدام مع الأحزاب السياسية الأخرى. وقد سارت على هذا الاتجاه كافة الصحف الصهيونية واليهودية التى شغلت الرأى العام المصرى طوال العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات، وهى الاتحاد الإسرائيلى وإسرائيل والشمس، كذلك دأبت الصحف الصهيونية على انتهاز المناسبات لتأكيد ولائها للزعامات الوطنية والسياسية فى مصر، وأيضاً تأكيد ولائها للرأى والملك فى ذات الوقت، كما حرصت هذه الصحف على أن تنتهج نهجاً مسانداً للحركة الوطنية فى نضالها ضد الاستعمار البريطانى، وذلك حرصاً على كسب الرأى العام المصرى من ناحية ومن أجل ضمان مساندة الحكومات الوطنية فى مصر من ناحية أخرى.

أولاً: القوى السياسية المصرية والصهيونية:

مع نهاية الحرب العالمية الأولى ظهرت الحركة الوطنية المصرية كقوة حاسمة فى مواجهة الاستعمار البريطانى - تلك القوة التى بلغت أوجها فى قيام ثورة 1919، أول ثورة تحريرية فى العالم الثالث بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت تهدف فى الأساس إلى تحقيق الاستقلال الكامل لمصر ولكنها انتهت إلى الاستقلال المقيد بالتحفظات الأربعة التى نص عليها تصريح 28 فبراير 1922.

وقد شهدت تلك الفترة صدور وعد بلفور 1917 وما تمخض عنه من تكثيف للنشاط الصهيونى فى الشرق العربى وخصوصاً فى مصر التى كانت تمثل أحد مراكزه الهامة حيث أعلن قيام أول فرع للمنظمة الصهيونية العالمية فور صدور الوعد مباشرة وتزعمه ليون كاسترو المحامى الصهيونى المعروف الذى تمكن من خلال المواقع العديدة التى شغلها فى الحياة المصرية أن يقدم خدمات جليلة للحركة الصهيونية. وقد انضم ليون كاسترو إلى قيادة الحركة الوطنية المصرية التى كان يمثلها الوفد وتمكن ليون كاسترو من كسب ثقة الزعيم سعد زغلول الذى صحبه معه فى وفد المفاوضات إلى لندن وقام بتكليفه بالتحدث باسم حزب الوفد فى أوروبا. كما صرح له بإصدار صحيفة Liberte الناطقة باسم الوفد باللغة الفرنسية.

ونجح ليون كاسترو من خلال الدور المزدوج الذى لعبه فى استثمار كل الإمكانيات التى أتاحتها له الحركة الوطنية المصرية لصالح الحركة الصهيونية وإقامة الوطن اليهودى فى فلسطين فقد جند صحيفته اليومية الوفدية للدعاية للفكر الصهيونى وكان يقوم بتحويل الاعتمادات المخصصة للدعاية للحركة الوطنية المصرية فى الخارج إلى الصندوق القومى اليهودى "الكرين كايميت" لشراء الأراضى الفلسطينية وإقامة مستعمرات صهيونية عليها.

ولا شك أن الخط الفكرى السياسى لحزب الوفد الذى كان يلتزم بالمضمون القومى المصرى فحسب ولم يول القضايا العربية اهتماماً كافياً قد شجع إلى حد كبير العناصر الصهيونية على التسلل داخله كما أن السياسة الحكيمة التى اختطها الوفد لتحقيق الوحدة الوطنية باحتضانه جميع الطوائف والأديان قد مهدت الطريق فسيحاً أمام اليهود المصريين المنتمين للصهيونية للتغلغل داخل صفوف الوفد واستثمار ذلك لصالح الصهيونية فى النهاية.

غير أن موقع حزب الوفد على رأس الحركة الوطنية المصرية وكفاحه ضد الاستعمار أدى إلى اقترابه من الحركات الوطنية المصرية فى العالم العربى من خلال استجابة الجماهير المصرية المتعاطفة مع قضايا الإسلام فى الوطن العربى وخصوصا حادث البراق الذى اهتز له الشعب المصرى بعمق. وكان هذا الحدث نقطة تحول هامة فى موقف حزب الوفد من القضية الفلسطينية، ومن هنا بدأت نظرة الوفد إلى القضايا العربية تتطور شيئاً فشيئاً. وفى مطلع الثلاثينيات أخذ الوفد يعترف بوجه مصر العربى. وفى أبريل 1936 نشبت ثورة فلسطين الكبرى واستمرت ثلاثة أعوام، وفى هذا الوقت كانت المفاوضات المصرية البريطانية تجرى لحل القضية المصرية وكانت مظاهر التضامن مع شعب فلسطين قد تجاوزت رسمياً وشعبياً الحدود التقليدية واتجهت إلى مشاركة الفلسطنيين وتأييد نضالهم وذلك رغم أن الحكومة المصرية تعمدت إخفاء مشاعرها المتضامنة مع شعب فلسطين حرصاً على مفاوضاتها مع بريطانيا التى انتهت بمعاهدة 1936. على أن هذا كله لم يمنع النحاس باشا من الإعراب عن تضامن مصر حكومة وشعباً مع شعب فلسطين حين صرح "أن مصر لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى تجاه ما يجرى فى فلسطين، وأعلن عن مساندتها لمطالب الشعب العربى الفلسطينى[1].

وكان النحاس باشا قد عقد جلسة خاصة مع مستر إيدن ناقش فيها القضية الفلسطينية وأوضح له عدم رضائه عن مشروع التقسيم كما أعرب عن ذات الموقف للسفير البريطانى السير مايلز لامبسون فى يوليو 1937 وأوضح له أنه لا يستطيع أن يشعر بالإطمئنان وهو يفكر فى قيام دولة يهودية على حدود مصر. إذ ما الذى يمنع اليهود من ادعاء حقوق لهم فى سيناء فيما بعد[2].

والواقع أن هذه المخاوف التى جسد بها النحاس باشا إدراكه لأبعاد الخطر الصهيونى كانت الصحف الوفدية قد أشارت لها منذ عام 1928 عندما نشرت كوكب الشرق مقالاً منقولاً عن صحيفة "دورها يوم" العبرية وصحيفة "بالستين ويكلى" البريطانية تحت عنوان مصر وسيناء، ويدعو هذا المقال إلى جعل فلسطين وطناً لليهود على أن تصبح مستعمرة بريطانية مثل كندا واستراليا وتضم إليها شبه جزيرة سيناء بعد أن تقتطع من مصر. وقد أشار الكاتب إلى عدم أهمية سيناء لمصر ودليل ذك أن الحكومة المصرية قد

(1) عبد العظيم رمضان - الحركة الوطنية المصرية 1937- 1948 - القاهرة، هيئة الكتاب، 1948 - ص256.
(2) عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص257.

وافقت منذ 25 سنة للدكتور هرتزل على إرسال بعثة إلى سيناء لدراسة إمكان اتخاذها وطناً لليهود، وأن هذا كاد يتم لولا أن البعثة لم تعجبها سيناء[1].

وبالنسبة لموقف الأحرار الدستوريين من القضية الفلسطينية والنشاط الصهيونى فى مصر فقد كان محكوماً بفلسفتهم السياسية التى تبلورت فى الفكرة القومية المصرية المنعزلة عن العرب فى خارج الدولة وعن الشعب المصرى فى داخلها.

وقد وقفت حكومتهم "حكومة محمد محمود باشا" ضد ثورة شعب فلسطين فى 1929.

وكانت صحيفة السياسة لسان حال الحكومة فى ذلك الوقت تهدد الوطنيين الفلسطينيين فى مصر بالطرد لاتهامهم بإثارة الفتنة الطائفية لدى الشعب المصرى وتهييجهم للرأى العام.

كذلك عندما تولى إسماعيل صدقى الوزارة 1930 صادر وأغلق كثيراً من الصحف الوطنية وفضلاً عن الإرهاب والبطش الذى مارسه ضد الحركة الوطنية المصرية. أغلق جريدة الشورى الفلسطينية التى كانت تصدر فى مصر وكان يرأس تحريرها محمد على الطاهر من مؤيدى حزب الوفد. هذا فى الوقت الذى شمل برعايته صحيفة إسرائيل التى أنشأها البيرت موصيرى منذ عام 1920 وكانت لسان حال الحركة الصهيونية فى مصر. وكان إسماعيل صدقى وهو وزير للداخلية 1925 قد اعتقل الوطنيين الفلسطينيين الذين هتفوا ضد بلفور صاحب الوعد الشهير أثناء مروره على القاهرة فى طريقه إلى فلسطين لافتتاح الجامعة العبرية[2].

كذلك أوفدت حكومة زيور باشا أحمد لطفى السيد مندوباً عن الجامعة المصرية لحضور احتفالات افتتاح الجامعة العبرية 1925.

كما اشتركت حكومة إسماعيل صدقى فى معرض تل أبيب الصهيونى الذى أقيم فى ربيع 1932. فضلاً عن أن المعروضات المصرية التى أرسلت إلى المعرض عادت كلها إلى مصر بدون أن يبتاع منها اليهود شيئاً. وقد ذكر ممثل مصر فى تقريره عن معرض تل أبيب أسباب ذلك الكساد الذى أصاب المعروضات المصرية فى ذلك المعرض[3]. فقال أن أهل فلسطين وهم يمثلون 80% من السكان قد قاطعوا ذلك المعرض مقاطعة تامة.

---

(1) كوكب الشرق 28-12-1928.

(2) عواطف عبد الرحمن: الصحافة الصهيونية فى مصر - مصدر سابق - ص180.

(3) كوكب الشرق 9-3-1932 - معرض تل أبيب.

أما السراى فقد عبرت عن موقفها من الصهيونية من خلال الصحيفتين اللتين أصدرهما حزبا الاتحاد وحزب الشعب وهما صحيفتا الاتحاد والشعب ورغم أن "الاتحاد" كانت تصور الصراع فى فلسطين على أن المسلمين والمسيحيين فى فلسطين يواجهون تهديداً خطيراً لكيانهم القومى يتمثل أساساً فى الخطر الصهيونى علاوة على وقوع بلادهم تحت الانتداب البريطانى وترى أن إنشاء الوطن القومى لليهود فى فلسطين ليس هو الحل الأوحد المطروح لمشكلة اليهود فى العالم فإنها كانت تطرح حلاً للصراع الفلسطينى الصهيونى البريطانى يلتقى مع الحلول التى طرحتها الصحافة الصهيونية فى مصر وروجت لها المقطم والسياسة.

هذا وقد تولت صحيفة المقطم نقل وجهة نظر الاحتلال البريطانى فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والنشاط الصهيونى فى مصر وفلسطين.

وقد كان من المتوقع بالنسبة لهذه الصحيفة فى ضوء ما عرف عنها من ارتباط وثيق بالسياسة البريطانية أن تكون لسان للدفاع عن الصهيونية فى مصر وتسفر عن موقف شديد العداء لحقوق الشعب الفلسطينى. ولكن ما حدث كان مختلفاً من ناحية الشكل على الأقل. إذ طبقت المقطم هذا المخطط بالفعل ولكن من خلال سياسة شديدة الدهاء والنعومة. فهى الصحيفة المصرية الوحيدة التى أتاحت الفرصة للكتاب العرب واليهود لإبداء وجهات نظرهم على صفحاتها فى مختلف التطورات التى طرأت على مسرح الأحداث فى فلسطين خلال تلك المرحلة.

وفيما يتعلق بموقف سائر القوى السياسية من الصهيونية فإننا نجد أن حركة الإخوان المسلمون قد استطاعت أن تحرك الرأى العام المصرى تجاه القضية الفلسطينية من الزاوية الدينية بكل ما يترتب عليها من ردود فعل معادية للحركة الصهيونية واليهود فى مصر. وقد استفادت من حركة الإخوان المسلمين سياسياً عندما نجحت فى تفجير السخط لدى الشعب المصرى إزاء الحركة الصهيونية بتصويرها المعركة فى فلسطين على أنها معركة بين اليهودية والإسلام وليست معركة قومية.

وقد دأبت صحيفة الإخوان المسلمين على توجيه اللوم والنقد لموقف المفكرين المصريين المتسم بالسلبية إزاء هذه القضية الإسلامية الهامة. ولم تكف عن إجراء المقارنة بين سلبية هذه القيادات الفكرية والدينية وبين إيجابية القوى الصهيونية الظالمة التى وفدت على فلسطين من سائر بقاع الأرض دون وجه حق وتجمعت حول الحرم تهتف فى العام القادم يا إسرائيل.

أما حركة مصر الفتاة فقد عرفت بإتجاهها العربى منذ بدء تكوينها فى أكتوبر 1933 وقد كان اهتمام مصر الفتاة بالقضية الفلسطينية تابعاً فى الأساس من مصدر عنصرى متعصب ضد اليهود مبعثه كراهية اليهود كطائفة وقد ترتب على هذا المفهوم الخاطئ لطبيعة الصراع الفلسطينى الصهيونى تورط مصر الفتاة فى القيام بحملات عنصرية معادية لليهود المصريين وتحريض المواطنين على مقاطعتهم اقتصادياً ومحاولة تهييج واستثارة الرأى العام المصرى ضدهم[1].

أما اليسار المصرى الماركسى فقد تطورت مواقفه إزاء القضية الفلسطينة والحركة الصهيونية فى ضوء عاملين هامين أولهما يتعلق بالتطور الذى طرأ على موقف اليسار المصرى من فكرة العروبة والقضايا العربية ككل. وثانيهما يتعلق بالتطور الذاتى للقضية الفلسطينية وتصاعد النشاط الصهيونى فى فلسطين خصوصاً بعد صدور وعد بلفور.

وقد عبر الحزب الشيوعى المصرى الذى تأسس عام 1921 عن موقفه المبدئى من القضية الفلسطينية والنشاط الصهيونى فى فلسطين من خلال صحيفة "الحساب" التى نشرت مقالاً بعنوان بلفور يزور ضحيته وفلسطين تقابله بالإضراب العام[2].

ويتضمن المقال هجوماً على الصهيونية وعلى محاولاتها لاغتصاب فلسطين من أصحابها يقول كاتب المقا احتفل الصهيونيين فى فلسطين بتأسيس جامعتهم العبرية يوم أول أبريل الجارى فدعوا لحضور احتفالهم ذك نخبة من الذين يعطفون على قضيتهم ويساعدونهم فى عملهم الاستعمارى.

وكان فى مقدمة المدعوين اللورد بلفور صاحب التصريح المشهور الذى أصدره باسم الحكومة الإنجليزية والذى بموجبه أعطت إنجلترا فلسطين لليهود الصهيونيين رغم إرادة سكانها وضد كل شرع وعرف وقانون[3].

أما فى الثلاثينيات فقد أصبح موقف اليسار المصرى الماركسى تجاه القضايا العربية أكثر تحديداً والتزاماً فقد نص البند الثانى من برنامج الحزب الصادر 1931 على النضال من أجل تحرير كل الشعوب العربية من القهر الاستعمارى ومن أجل وحدة عربية شاملة تنتظم فيها كل الشعوب العربية الحرة[4].

---

(1) أحمد حسين: نصف قرن من العروبة وقضية فلسطين - المكتبة المصرية صيدا - بيروت - 1971 ص58.
(2) رفعت السعيد: اليسار المصرى والقضية الفلسطينية - مصدر سابق ص30.
(3) الحساب 4 أبريل 1925.
(4) رفعت السعيد - مصدر سابق ص33.

ولكن لم يتبلور مواقف اليسار المصرى من الصهيونية سوى فى الأربعينيات إذ أصبح يمتلك رؤية واضحة لحقيقة الأهداف الصيهونية فى مصر وفلسطين.

ولم يقتصر موقف اليسار على استخدام صحفه ونشراته للتنبيه والتحذير من الخطر الصهيونى، بل تجاوز ذلك إلى اتخاذ مواقف عملية تمثلت فى تأسيس الرابطة الإسرائيلية لمناهضة الصهيونية وذلك لتوعية الرأى العام المصرى بخطأ وخطورة الدعايات العنصرية والفاشية وتحديد الفروق الواضحة بين اليهودية كدين والصهيونية كحركة سياسية.

كذلك وقفت حدتو فى وجه محاولات جر الشعب المصرى إلى مواقف عنصرية ضد الطائفية اليهودية. وقد حذرت فى عديد من بياناتها ومنشوراتها من أن "الدعاوى العنصرية التى تروج لها الصهوينية من جانب والرجعية العربية من جانب آخر لن تؤدى إلا إلى إفشال فكرة الدولة الواحدة وإلى بث روح العداوة بين العرب واليهود فى فلسطين بحيث يصبح من المستحيل معها إقامة هذه الدولة الواحدة[1]. وعندما نوقشت القضية الفلسطينية فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة وقدم اقتراح التقسيم وأيده لاتحاد السوفيتى باعتباره أفضل الحلول السيئة على حد تعبيره. اجتمع المكتب السياسى لحدتو وناقش الأمر ووافق بالإجماع على قرار التقسيم. ولكن مما يجدر ذكره أن جماعة "الفجر الجديد" كانت ضد قرار التقسيم[2].

وبعد استعراض موقف القوى السياسية المصرية من الصهيونية والنشاط الصهيونى فى مصر نستطيع أن نقول إنه برغم هذا النشاط الصهيونى المتزايد والذى قوبل بتساهل مريب من السلطات الحاكمة وبرغم الحملات العنصرية التى اتسمت بالعداء الشديد التى نظمها أعضاء الإخوان المسلمين ومصر الفتاة التى استهدفت طرد اليهود المصريين وإقناعهم بصحة الدعاوى الصهيونية فإنه وحتى عام 1948 لم يهاجر إلى فلسطين من اليهود المصريين سوى عدد ضئيل فقد أجمعت المصادر على أن عدد اليهود المصريين الذين تركوا مصر ما بين أغسطس 1949، ونوفمبر 1949 كانوا 20 ألف يهودى وصل منهم إسرائيل 7268 فقط، وذلك عقب إعلان الحكومة المصرية رفع القيود على السفر، وهى القيود التى كانت قد فرضتها مع الأحكام العرفية فى مايو 1948[3].

وفيما يتعلق بموقف الصحف الصهيونية من القوى السياسية المصرية نلاحظ أن تلك الصحف قد دأبت على سياسة واحدة التزمت بها بشكل عام رغم اختلاف درجات اقترابها

---

(1) الجماهير 5-5-1947.

(2) رفعت السعيد - مصدر سابق - ص45.

(3) انظر على إبراهيم عبده وخيرية قاسم - مرجع سابق - ص 181؛ والبير آربيه - محضر نقاش سابق.

أو ابتعادها عن القوى السياسية المصرية. تتحدد هذه السياسة فى محاولة الانتماء أو التقرب إلى حزب الأغلبية أى الوفد مع مراعاة عدم الدخول فى صدام مع الأحزاب السياسية الأخرى والحرص فى ذات الوقت على تأييد السلطة السياسية مهما كان انتماؤها الحزبى. وقد سارت على هذا الاتجاه معظم الصحف الصهيونية واليهودية التى شغلت الرأى العام المصرى طوال العشرينيات والثلاثنينات والأربعينيات وهى الاتحاد الإسرائيلى وإسرائيل والشمس والتسعيرة والكليم والصراحة.

وعند متابعة الصحف الصهيونية ومحاولة رصد وقياس مواقفها إزاء الحكومات المصرية نلاحظ أن هناك إجماعاً من جانب هذه الصحف على تأييد الوفد والإشادة بمواقفه ومتابعة نشاطاته وأخباره، مثلاً عيد الجهاد الوطنى الذى كان يقام له احتفال وطنى ضخم فى 13 نوفمبر من كل عام لم تكن تخلو صحيفة صهيونية من الإشارة إليه وتغطيته خبرياً والتعليق عليه[1]، ذلك عندما وقعت الأزمة الدستورية فى مصر فى يونيو 1930. التى انتهت باستقالة وزارة النحاس باشا. دافعت صحيفة "إسرائيل" عن الوفد وألقت المسئولية على بريطانيا متهمة إياها بالتدخل فى تصعيد الأزمة. وطالبت المصريين بضرورة تغيير سياستهم مع بريطانيا ومحاولة الاقتداء بالهند من أجل الحصول على حقوقهم كاملة، وخصوصاً بعد أن ثبت فشل سياسة اللين وحسن التفاهم مع بريطانيا[2].

وبعد مجئ الوزارة الصدقية التى خلفت وزارة مصطفى النحاس نفاجأ بأن صحيفة "إسرائيل" قد بدأت تدريجياً فى تغيير موقفها من الوفد ونقل ولائها إلى الحكومة الجديدة – وقد برز موقفها الجديد فى محاولة الدفاع التى قامت بها لتبرر الإجراء الدكتاتورى الذى اتخذه إسماعيل صدقى بتعطيل الحياة النيابية ومصادرة دستور 1923.

وبالمثل فعلت صحيفة الشمس حينما هللت للوزارة الجديدة التى شكلت برئاسة توفيق نسيم باشا فى نهاية عام 1934 وأعربت عن فرحتها بقولها إن الأمة قد طال انتظارها لحكومة تمثل الأغلبية بعد أن سادت حكومات الأقلية زمناً طويلاً[3].

كذلك استقبلت "الشمس" الوزارة الجديدة التى قام بتشكيلها مصطفى النحاس فى مايو 1936. إذ أعربت عن الفرحة الغامرة التى استقبلت بها الأمة الوزارة الجديدة مشيرة إلى أن الوزارة الجديدة ستعنى بحالة الفلاح وترقية مصادر البلاد والسعى للوصول إلى حل شريف

---

(1) انظر صحف: الاتحاد الإسرائيلى 1926/11/16، إسرائيل 1930/11/15 والشمس 1935/11/19.
(2) إسرائيل 1930/6/27.
(3) الشمس 1934/11/16.

للمسألة المصرية يضمن لمصر استقلالها ويصون مصالح بريطانيا. ومن الخطأ أن يتوهم الإنجليز أن هناك وزارة أقدر من هذه الوزارة على تمثيل الشعب تمثيلاً صحيحاً[1].

وعندما نحاول استعراض موقف الصحافة اليهودية من الزعامات الوطنية والسياسية فى مصر نلاحظ أنها جرياً على عاداتها دأبت على نفاق الزعماء، كذلك كان موقفها من السراى والملك. وعندما توفى سعد زغلول خرجت معظم الصحف الصهيونية فى مصر (الاتحاد الإسرائيلى وإسرائيل) متشحة بالسواد، وقد خصصت افتتاحيتها ومعظم صفحاتها للإشادة بالزعيم الوطنى وتاريخه النضالى ضد الاستعمار البريطانى علاوة على إظهار مشاعر الأسى والحسرة لفقده فى تلك المرحلة الهامة من تارخ مصر الوطنى[2].

وعندما توفى الملك فؤاد الأول 1936 أعلنت صحيفة "الشمس" الحداد وخصصت صفحة كاملة لهذا الحدث. وبعد أن تولى الملك فاروق العرش كتبت الصحف الصهيونية عن مشاركة الطائفة اليهودية فى الاحتفال الذى أقيم بهذه المناسبة. كما نشرت صحيفة الشمس صورة كبيرة للملك فاروق تتوسط الصفحة الأولى وخصصت الافتتاحية للحديث عن هذه المناسبة. وعندما تزوج الملك فاروق نشرت صحيفة الشمس أن يهود مصر قدموا هدية ثمينة لجلالة الملك للإعراب عن فرحتهم بهذه المناسبة وتعلقهم بمليكهم المفدى. هذا عدا الصفحات التى خصصتها الصحيفة لنشر تهانى الشعراء والكُتّاب اليهود لصاحب الجلالة[3].

وفى عام 1948 شاركت صحيفة الشمس فى الاحتفال بذكرى الزعيم مصطفى كامل فأشادت به وبدوره العظيم فى الحركة الوطنية المصرية وحرصت على إبراز الدور الذى قام به بعض اليهود المصريين فى مساندة وتأييد مصطفى كامل أثناء نضاله ضد الاحتلال البريطانى.

(1) انظر الشمس 1936/5/14، 1939/5/26.
(2) الاتحاد الإسرائيلى 1927/9/9 سعد قضية مصر والشرق - إسرائيل 1927/6/20.
(3) الشمس 1936/4/30، 1937/1/29.

النشاط الإعلامى والدعائى للصهيونية فى مصر

لقد تمتعت الطائفة اليهودية فى مصر بكامل حريتها فى إصدار الصحف والمجلات الناطقة باسهما والتى تحمل وجهات نظرها فيما يتعلق بالشئون المصرية والعالمية. وعند محاولة رصد وتتبع نشأة وتطور الصحافة اليهودية فى مصر وبدء تحولها من مجرد أداة للتعبير عن أفكار ومصالح الطائفة اليهودية فى مصر إلى أداة سياسية للدعاية للحركة الصيهونية وإنشاء الوطن القومى اليهودى فى **فلسطين قد يكون من المفيد والضرورى أن نشير إلى بعض الملاحظات الأساسية فى هذا الصدد:**

1- أن جميع الصحف اليهودية أو ذات الطابع اليهودى أى التى أصدرها أشخاص يهود أو شارك فى تحريرها يهود وصدرت فى مصر قبل انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول فى بال 1897 لم تكن تحمل شبهة العلاقة بالحركة الصهيونية مثال ذلك صحف يعقوب صنوع التى بدأت بمجلة أبو نضارة زرقا 1897 وكانت أول مجلة سافرة عرفتها مصر. وقد أدى الطابع النقدى الساخر لهذه الصحيفة إلى اصطدام يعقوب صنوع بالسلطة الخديوية وإغلاق الصحيفة وطرده من البلاد وقد واصل صنوع إصدار صحيفته بعد ذلك من باريس حيث أقام هناك بعد خروجه من مصر ولكن الحكومة المصرية كانت تمنع دخولها وتصادر أعدادها فكان يتحايل إصدارها فى أسماء مختلفة مثل رحلة أبى نظارة زرقا وأبو نظارة لسان حال الأمة المصرية وأبو نظارة مصر للمصريين والنظارات المصرية الحرة وأبو صفارة وأبو زمارة والحاوى الطاوى وهكذا ظل يواصل إصدار صحفه إلى أن توفى 1912[1].

2- شهدت المرحلة التى تلت انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول فى بال 1897 ظهور نوعين من الصحف اليهودية فى مصر أولهما الصحف الصهيونية التى أصدرتها الهيئات والجمعيات الصهيونية التى تكونت فى مصر وكانت هذه الصحف بمثابة أدوات دعائية كاملة لنشر الفكر الصهيونى باللغة العربية والفرنسية فى المجتمع المصرى. والنوع الثانى الصحف اليهودية التى أصدرتها الطائفة اليهودية بمصر وكانت جميعها ذات انتماء صهيونى ولكن تفاوتت درجات هذا الانتماء ومستوى التعبير عنه.

وفيما يتعلق بالنوع الأول فقد ارتبط ببدء ظهور النشاط الصهيونى فى مصر حيث بدأت تتكون الجمعيات الصهيونية التى كان لابد لها من تجسيد دعوتها وأفكارها فى

---

(1) انظر: إبراهيم عبده: أبو نظارة، القاهرة، مكتبة الآداب - 1953.

صحف ونشرات عدا أنواع النشاطات الدعائية الأخرى مثل الاجتماعات والندوات، وقد أحس اليهود فى تلك الفترة بضرورة إصدار صحف عربية يبثون من خلالها الدعوة الصهيونية، ولكن هناك بعض الصعوبات التى حالت دون تحقيق ذلك على الأقل فى تلك الفترة المبكرة، حيث كانت الجمعية الصهيونية فى مصر فى بداية تكوينها وفى حاجة ماسة لتدعيم وجودها وسط الجماهير اليهودية من خلال الاتصال المباشر والعمل على جمع التبرعات وشرح الدعوة الصهيونية وتجنيد أكبر عدد من الأنصار حولها. وقد حاولت تلك الجمعيات تعويض ذلك بالعمل على الاستفادة من الصحف المصرية بمحاولة النفاذ إليها، وقد وجدت بالفعل بعض الصحف التى تبنت وجهة النظر الصهيونية وأفردت صفحاتها للدفاع عنها، وتأتى المقطم فى مقدمة هذه الصحف، ويأتى هذا الموقف انطلاقاً من تبعية المقطم المطلقة للاستعمار البريطانى. وقد اتبعت المقطم سياسة تتسم بالدهاء والنعومة فهى الصحيفة المصرية الوحيدة التى أتاحت الفرصة للكتّاب العرب والكتّاب اليهود لإبداء وجهات نظرهم فى مختلف التطورات التى طرأت على مسرح الأحداث منذ بدأت الحركة الصهيونية وكانت تتجسد فى مواقف وأفعال محددة فى فلسطين. ولذلك أتيح لليهود فرصة استخدام المقطم للرد على الاتهامات والتحذيرات التى يعلنها بعض المصريين إزاء النشاط الصهيونى فى فلسطين[1]. أما المقتطف فقد كانت أقل ذكاء من المقطم إذ تبنت الاتجاهات الصهيونية بشكل سافر وكانت تكتب عن نشاطهم وتمتدح جهودهم وتمنحهم فرصة الكتابة والتعليق والدفاع. وبالنسبة للأهرام فقد أرادت أن تضفى على موقفهم صفة الحياد والموضوعية فكانت تمنح مساحات لا بأس بها لليهود للرد على وجهات النظر المخالفة لهم وذلك عملاً بحرية النشر[2]. والواقع أن المقطم كانت الصحيفة المصرية الوحيدة التى حظيت بثقة اليهود الكاملة وكانوا يعتبرونها بمثابة البديل الوحيد العادل لصحفهم وقد أشار حاييم وايزمان فى مذكراته إلى ذلك عندما تحدث عن زيارته لمصر 1917، وأشاد بالروح الودية العظيمة التى يكنها أصحاب المقطم لليهود[3].

ويبرز انحياز المقطم واضحا نحو الجانب الصهيونى عندما نكتشف أنها كانت تمنح الكتّاب الصهيونيين ما يماثل ضعفى ونصف الفرصة التى كانت تمنحها للكتّاب الفلسطينيين أو المصريين للدفاع عن وجهة النظر العربية على صفحاتها[4].

---

(1) انظر: عواطف عبد الرحمن: الصحافة الصيهونية فى مصر - مصدر سابق، ص219.
(2) خيرية قاسمية: النشاط الصهيونى فى الشرق العربى وصداه - بيروت م. أ. ق. 1973، ص69-70.
(3) مذكرات وايزمان - م. أ. ف. - بيروت - 1971 - ص94.
(4) عواطف عبد الرحمن: الصحافة الصيهونية فى مصر - مصدر سابق، ص221.

وترجع أول محاولة لإصدار صحيفة صهيونية فى مصر إلى سنة 1904 عندما أصدر أحد الناشرين اليهود صحيفة مصر باللغة العربية بمساندة (الإليانس) الإسرائيلى الدولى ومقره باريس، وكان الهدف من إصدارها كما جاء على لسان رئيس تحريرها كارمونا الناشر اليهودى هو "الرد على الحملات المعادية للسامية والتى تزخر بها الصحف المصرية والدفاع عن مصالح اليهود ومعتقداتهم"[1]. وقد استمرت هذه الصحيفة ثمانية أشهر ثم توقفت عن الصدور.

وشمل النشاط الدعائى للمجموعات الصهيونية فى مصر فى تلك الفترة إصدار بعض الصحف باللغة الفرنسية إلى جانب وسائل الدعاية الأخرى المباشرة مع عدم إغفال الصحف المصرية الموالية للصهيونية والتى أسلفنا الإشارة إليها، ومن أبرز الصحف التى أصدرتها التنظيمات الصهيونية باللغة الفرنسية صحيفة Le Renaissance Juive (النهضة اليهودية)، وقد كان ذلك فى بداية عام 1917 وقد استمرت عامين ونصفا وكانت أحد المنابر الهامة لترويج الفكر الصهيونى وخصوصاً بين المجموعات اليهودية ذات الأصول الأجنبية وكان معظمهم يتحدثون الفرنسية.

والواقع أن صدور وعد بلفور فى نوفمبر 1917 يمثل نقلة هائلة للصحافة الصهيونية فى مصر، إذ انتقلت التنظيمات الصهيونية من مرحلة الاعتماد على الصحف الحليفة سواء المصرية أو اليهودية إلى إصدار صحفها الخاصة بها المعبرة فى سفور عن آرائها الصهيونية.

ويهمنا أن نشير إلى الصحف اليهودية التى صدرت فى تلك الفترة وتنتمى إلى النوع الثانى أى الصحف التى أصدرتها الطائفة اليهودية وكانت تبدى تعاطفاً خفياً مع الاتجاهات الصهيونية ولكنها كانت حريصة على أن تبدو بمظهر الملتزم بمصالح الطائفة من الناحية الدينية. ومن أبرز هذه الصحف مجلة التهذيب التى أصدرتها طائفة القرائين اليهودية. وقد استمرت من 1901- 1905 وكانت تهتم بنشر أخبار طوائف القرائين فى العالم إلى جانب اهتمامها بشؤون الطائفة فى مصر. كما كانت تحاول المشاركة فى الاهتمام بالشؤون المصرية بنشر بعض المتابعات الشكلية لأنباء الخديوى عباس أو تهنئة المصريين بأعيادهم الدينية الإسلامية والمسيحية، وكذلك صحيفة الإرشاد التى أصدرتها الطائفة نفسها 1908 وكان يرأس تحريرها سليم ليشع وكانت تشير فى كثير من كتاباتها إلى المشكلة اليهودية وحنين اليهود إلى أرض الميعاد ولكنها لم تخرج عن الإطار الدينى.

---

(1) مجلة التهذيب 12-9-1901، العدد 6.

المثقفون المصريون والصهيونية

لا شك أن النجاح الذى أحرزته الدوائر الصيهونية فى مصر فى اجتذاب اهتمام وتعاطف القيادات الفكرية والثقافية فى مصر وذلك من خلال عدة أساليب ومحاولات انتهى معظمها بضمان تحييد فئة المثقفين المصريين وخصوصاً هؤلاء الذين ينتمون إلى التيار القومى المصرى ويؤمنون بانتماء مصر إلى الحضارة المتوسطية. ويهمنا فى هذا الصدد أن نشير إلى حادثين هامين تجسدت فيهما مشاركة المثقفين المصريين للدوائر الصهيونية نتيجة تأثرهم بالدعاية الصهيونية التى استغلت جميع المداخل الدينية والعلمانية للنفاذ إلى العقل المصرى مستهدفة السيطرة عليه وكسبه إلى جانبها. والحدث الأول واشتراك مصر فى الاحتفال بافتتاح الجامعة العبرية سنة 1925 بإيفاد الأستاذ لطفى السيد مدير الجامعة المصرية مندوباً رسمياً عنها وقد أثار اشتراك مصر فى افتتاح تلك الجامعة الصهيونية عاصفة من الاحتجاج من جانب الفلسطينيين عبرت عنها الصحف الوطنية فى فلسطين وكثير من القيادات الوطنية[1].

وقد حاول لطفى السيد استدراك الأمر فقام بزيارة للمعاهد الإسلامية كما أصدر بياناً رسمياً أعلن فيه الظروف والملابسات الدقيقة التى أحاطت بمهمته فى القدس خصوصاً وأن الدعوة صادرة من معهد علمى من المفروض انعدام صلته بالسياسة كما هو شأن الجامعات العلمية. ولكنه أبدى ارتيابه من المبالغة التى أحيط بها الاحتفال بافتتاح الجامعة العبرية مما ينطوى على الترويج للدعوة الصهيونية. ومما أكد له ذلك ما نما إلى علمه من أن لغة الجامعة هى اللغة العبرية. ولذلك امتنع عن إلقاء كلمته فى الاحتفال حتى لا يفهم منها تأييد مصر للعنصر الصهيونى وتفضيله على العنصر العربى فى فلسطين[2].

والواقع أن الدعوة لحضور احتفالات الجامعة العبرية لم تقتصر على الجامعة المصرية فحسب بل وجهت دعوة مماثلة إلى الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية سابقاً وكذلك الدكتور أحمد زكى باشا فأهملاها ولم يردا عليها. وقد ذهب فريق من اليهود المصريين إلى الشيخ بخيت ورجوه باسم العلم أن يحضر تلك الحفلة فاعتذر بكبر السن ومشقة السفر فألحوا عليه

---

(1) المقطم 1925/3/21.
(2) الشمس 1936/4/30، 1937/1/29.

وعرضوا عليه تسهيلات كبيرة فى السفر. فلما ضاق بهم ذرعا أوضح لهم بأنه لا يستطيع أن يحضر احتفالاً يسئ إلى أهل فلسطين الذين هم فى حالة حداد بسبب هذه الجامعة[1].

وقد استغلت الدوائر الصهيونية حضور لطفى السيد لحفل افتتاح الجامعة العبرية من الناحية الدعائية إلى مدى بعيد وشاركتها فى ذلك وكالات الأنباء الأوربية والصحف والإذاعات حتى إن وكالة رويتر لم تذكر من أسماء من حضروا ذلك الحفل إلا اسم لطفى السيد. كذلك علقت صحيفة "بالستين ويكلى" الصهيونية على ذلك بقولها "إن حضور مندوب مصر هذه الحفلة كان دليلاً على أن مصر العاقلة لا ترى فى الصهيونية رأى أهل فلسطين، كما أشاد اليهود المصريون باشتراك مصر فى افتتاح جامعتهم بالقدس. وقد نوه يوسف بوتو عضو مجلس الشيوخ المصرى وأحد اليهود المصريين الذين شاركوا فى احتفالات الجامعة العبرية بعطف الحكومة المصرية على القضية الصهيونية. واستشهد على ذلك بإرسالها صاحب العزة أحمد لطفى السيد مندوباً عن الجامعة المصرية[2].

أما الحدث الثانى فهو يتعلق بمجلة الكاتب المصرية التى تقدم أقوى دليل على المحاولات الصهيونية للسيطرة على أكبر عدد من النخبة المثقفة المصرية فقد أسندت رئاسة تحريرها إلى طه حسين الذى حشد إلى جانبه عدداً كبيراً من ألمع الكُتاب والمثقفون المصريين. وقد لعبت هذه المجلة دورا خطيرا فى الدعاية غير المباشرة للحركة الصهيونية وذلك من خلال موقف التجاهل المتعمد والمعالجات السطحية المحدودة للصراع الفلسطينى الصهيونى، وقد يكون من عدم الإنصاف أن نسجل لهذه المجلة تورطها المباشر فى الدعاية للأهداف الصهيونية أو كشف حقيقتها أو تحديد موقف واضح للمجلة من الحركة الوطنية الفلسطينية خصوصا وأن الصراع الصهيونى الفلسطينى كان فى ذلك الوقت (الأربعينيات) فى ذروة اشتعاله، ولكن مما يجدر الإشارة إليه أن الدكتور طه حسين قد عرض رؤية المجلة إزاء الصراع الفلسطينى الصهيونى من خلال إحدى مقالاته الافتتاحية[3]، التى تناول فيها وصفا مفصلاً لرحلته من القاهرة إلى بيروت حيث أشار إلى وجود بعض المهاجرين اليهود على ظهر السفينة التى أقلته وقد كانوا قادمين من أوربا فى طريقهم إلى حيفا. ورغم الإحساس بالتعاطف الشديد الذى أبداه طه حسين إزاء هؤلاء المهاجرين اليهود. فقد أشار إلى أنهم سوف يقيمون فى وطن ليس وطنهم، كما أن أهل فلسطين لم يستشاروا ولم يستأمروا فى إيواء هؤلاء البائسين. على أنه من الغريب أن طه

---

(1) الشورى 1935/5/1.
(2) المقطم 1925/4/15.
(3) الكاتب المصرى يونيو 1946.

حسين رغم وضوح هذه الرؤية لديه. فإنه لم يطرح الحل الصحيح للمشكلة. واكتفى فقط بقوله (ولكن فى الأرض أوطاناً كثيرة أقدر على إيوائهم من فلسطين) ولم يعلن بوضوح وتحديد عن موقفه من الهجرة اليهودية إلى فلسطين رغم إشارته المتضمنة إلى إجبار الشعب الفلسطينى على قبول هؤلاء المهاجرين فى أرضهم[1].

الصحافة الصهيونية والواقع السياسى والثقافى فى مصر:

لقد بذلت الصحافة اليهودية فى مصر قُصارى جهدها لإبعاد مصر عن الصراع العربى والصهيونى فى فلسطين وذلك إدراكاً منها للوزن التاريخى والحضارى والسياسى الذى تشغله مصر فى المنطقة العربية وخوفاً من الآثار السلبية التى سوف تنعكس على مصالح الحركة الصهيونية ونشاطها فى فلسطين فى حالة ما إذا ألقت مصر بثقلها إلى جانب الحركة الوطنية الفلسطينية فضلاً عما سيؤدى إليه الموقف المصرى من تأثير على سائر الدول العربية التى لابد أنها تحذو حذو مصر فى النهاية.

وكى تتضح الصورة أمامنا لابد أن نستعرض علاقة الصهيونية بكل من القوى التالية:

1- القوى السياسية المصرية.
2- المثقفون المصريون.
3- الصحافة المصرية.

الصحافة المصرية والصهيونية

تباينت العلاقة بين الصحف الصهيونية والصحافة المصرية طبقاً للمواقف التى كانت تتبناها الأخيرة إزاء الحركة الصهيونية فى مصر من ناحية والصراع الفلسطينى الصهيونى من ناحية أخرى. وقد تفاوتت درجات التقارب والعداء فهناك بعض الصحف المصرية قدمت مساندة كاملة للصحافة الصهيونية فى مصر وصلت إلى المستوى الذى لا يستطيع أن نفرق من خلاله بين ما تطرحه الصحف المصرية وتلك الصحف الصهيونية خصوصاً فى

(1) الكاتب المصرى يونيو 1946.

وجهات النظر المؤيدة للجانب الصهيونى فى صراعه ضد الشعب العربى فى فلسطين، ونذكر فى هذه المناسبة المقطم اللسان الناطق باسم الاحتلال البريطانى فى مصر. وقد قامت المقطم بدور رئيسى فى الدعوة والترويج للفكر الصهيونى طوال الفترة السابقة على صدور صحف صهيونية فى مصر. وحتى بعد أن قام ليون كاسترو بإصدار أول صحيفة صهيونية تعبر عن المنظمة الصهيونية العالمية 1918 وهى المجلة الصهيونية ظلت المقطم تواصل دورها فى خدمة الحركة الصهيونية بأساليب متعددة. وكذلك صحيفة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين فقد كانت تروج للدعوة إلى التفاهم بين العرب واليهود وترى أن حل المشكلة الفلسطينية يكمن فى تحقيق هذا التفاهم من أجل إقامة الوطن المشترك. وقد كان لهذه النغمة صدى مقبولا لدى الدوائر الصهيونية عبرت عنه صحيفة هارتس الصهيونية التى أرسلت رداً نشرته صحيفة السياسة فى عددها فى 28 سبتمبر 1929 إذ أكدت أسفها الشديد لأنها لأول مرة فقط تسمع صوتاً مستنيراً فى العالم الإسلامى بشجب سياسة العنف التى يسلكها الشعب الفلسطينى لتحقيق أمانيه[1]. وكانت صحيفة السياسة قد نشرت مقالاً لعبد الله عنان فى عددها الأسبوعى استنكر فيه أسلوب العنف الذى لجأ إليه الشعب الفلسطينى فى أحداث البراق 1929.

وقد تبنى الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير صحيفة السياسة دعوة التفاهم بين العرب واليهود. فدعا إلى تأليف لجنة يهودية عربية تضطلع بهذا العبء. إذ كان يرى أن حل المشكلة الفلسطينية لا يكون إلا بين العرب واليهود ولا ينتظر من الدولة الإنجليزية أو عصبة الأمم أن تتوسط لهذا التفاهم لأنه يلوى عليها مقاعدها الاستعمارية[2].

وأشادت صحيفة إسرائيل صوت الحركة الصهيونية فى مصر بمقال الدكتور هيكل باعتباره (خير ما كتب إلى الآن باللغة العربية بأسلوب برئ من الهوى وملئ بروح الإخلاص والصراحة فى مشكلة فلسطين)[3].

كما قامت صحيفة السياسة باستعداء السلطات ضد الفلسطينيين المقيمين فى مصر مهددة إياهم بالطرد وقد وجهت إليهم تهمة إثارة الطائفية فى مصر بسبب النشاط الدعائى الذى كانوا يقومون به لتزويد الرأى العام المصرى بالمعلومات والحقائق عن أحداث البراق[4].

---

(1) السياسة الأسبوعية 1930/6/24.
(2) الحساب 1925/4/10.
(3) إسرائيل 1930/6/27.
(4) السياسة 1929/9/1.

ولم تنس "السياسة" أن تشيد باليهود المصريين وتؤكد اعتزاز مصر بوجود هذا العنصر الذكى العامل بين عناصرها[1].

وتعد صحيفة الاتحاد من أبرز الصحف التى كانت تربطها بالصحافة الصهيونية علاقة تفاهم ومودة. وتجسد صحيفة الاتحاد موقف السراى من الصراع الصهيونى الفلسطينى خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات. وقد أبدت "الاتحاد" اهتماماً متزايداً بمتابعة أحوال اليهود فى مصر والدول العربية. وكانت تركز على حوادث الاضطهاد التى تعرض لها اليهود فى روسيا وألمانيا[2].

وكانت ترى أن حياة فلسطين قد بلغت من الإزدهار والقوة خلال السنوات التى تدفقت فيها الهجرة اليهودية مصحوبة برؤوس الأموال مما لا يمكن إغفاله. وأنه من الخطأ البين الاعتقاد بأن فلسطين أصبحت مأوى الفقراء والمشردين. ولذلك فإن إنشاء الوطن القومى فى فلسطين يعد فاتحة عهد جديد فيها وسيكون هذا العهد حافلاً بالعجائب والمدهشات[3].

هذا وكان يوجد بجانب الصحف المصرية المتعاطفة مع الصهيونية مثل المقطم والسياسة والاتحاد والشعب بعض الصحف ذات الاتجاه المعتدل مثل الأهرام. وقد حظيت هذه الصحف سواء الموالية للصهيونية أو المعتدلة بعناية واهتمام الصحافة الصهيونية فى مصر. بينما تعرضت الصحف الوطنية ذات الاتجاه المعادى للصهيونية مثل البلاغ وكوكب الشرق والمصرى والإخوان المسلمين والصرخة ومصر الفتاة الاشتراكية وصوت الأمة للهجوم الشديد من جانب الصحافة الصهيونية. كما عمدت الدوائر الصهيونية فى مصر إلى ممارسة شتى أشكال الضغوط الاقتصادية والمهنية للتأثير على اتجاهاتها العدائية للصهيونية. **ويمكننا أن نحصر أهم الأساليب التى لجأت إليها الحركة الصهيونية للضغط على الصحف الوطنية فى مصر:**

1- التسلل داخل هذه الصحف ومحاولة السيطرة على المراكز الحساسة بداخلها.

2- استخدام الإعلانات كوسيلة ضغط.

3- تشويه الصحف الوطنية واتهامها بالعمالة.

وفيما يتعلق بالأسلوب الأول فقد وجدت العناصر الصهيونية أن هناك بعض الصحف المصرية التى لا يمكن التأثير على مواقفها إزاء الحركة الصهيونية والصراع الفلسطينى الصهيوني إلا باختراقها من الداخل والتغلغل فيها بحيث يتمكنون بعد فترة وجيزة من

---

(1) السياسه المصدر السابق.

(2) الاتحاد الإسرائيلى 1933/4/22، 1933/8/7، 1934/11/20، 1934/12/24.

(3) الاتحاد الإسرائيلى 1925/5/17.

تبوأ المراكز الحساسة داخل هذه الصحف ومن ثم تسهل عليهم السيطرة عليها وتوجيهها لصالحهم. ولقد كانت وظيفةمدير الإعلانات هى المنصب الحساس الذى يتيح لهم التحكم في جزء هام من موارد الصحف الاقتصادية ولذلك حرصوا على الاستئثار به فى معظم الصحف المصرية. فتلاحظ أن دار الهلال كان البير انكونا اليهودى يشغل منصب مدير الإعلانات بها، كذلك الأهرام كان مدير إعلاناتها يهودياً اسبانياً يدعى إيخمان وفى صحيفة الأساس كان يرأس قسم الإعلانات يهودى يدعى كوهين[1]، يضاف إلى هذا سيطرة اليهود على أكبر دار لنشر الصحف الأجنبية فى مصر وهى الشركة الشرقية للإعلانات التى كانت تصدر ضحيفتين ناطقتين بالانجليزية هما اجيبشيان جازيت، اجيبشيان ميل وكذلك البروجريه والبورص الناطقتان بالفرنسية. هذا علاوة على تغلغل اليهود فى سائر المناصب الصحفية كمراسلين لبعض الصحف والإذاعة المصرية.

ثانياً: أسلوب الإعلانات والمصاريف السرية

لقد حاولت الدوائر الصهيونية التأثير على الصحف المصرية من خلال سيطرتها على وكالات الإعلان واستخدام هذا السلاح فى فرض وجهة نظرها على بعض الصحف أو على الأقل ضمان حيادها إزاء الصراع الصهيونى الفلسطينى. وقد كانت الصحف المصرية تخضع لمراجعة دقيقة من جانب الدوائر الصهيونية وفى حالة نشر أية معلومة أو رأى يحمل شبه الهجوم على الصهيونية أو أطماعها فى فلسطين كانت هذه الصحف تتعرض لسلسلة من الضغوط من جانب وكالات الإعلان اليهودية تنتهى بحرمانها من جزء كبير من الإعلانات الخاصة بالمتاجر والبضائع اليهودية فى حالة إذا لم تستجيب تلك الصحف للإنذارات التى تبعثها إليها الدوائر اليهودية محذرة إياها من التمادى فى ذلك الطريق الوعر أى الاستمرار فى الهجوم على الصهيونية.

وقد قامت صحيفة مصر الفتاة بكشف هذه الأساليب فى سلسلة من الموضوعات.

وبجانب سلاح الإعلانات الذى برعت الدوائر الصهيونية فى استخدامه كوسيلة للترغيب والترهيب ضد الصحف الوطنية فى مصر لجأت هذه الدوائر أيضاً إلى سلاح آخر هو الاشتراكات بمبالغ ضخمة وهو ما يمكن اعتباره رشوة مقنعة كمحاولة لصرف هذه الصحف عن مهاجمة اليهود والصهيونية. وقد تزعمت شركة الإعلانات الشرقية القيام بهذا

(1) سهام نصار - مصدر سابق، ص٢٦٢.

الدور إذ كان يرأسها هنرى حاييم اليهودى. كما كان يعمل معه جهاز كامل من اليهود الذين كانوا مجندين لخدمة الحركة الصهيونية فى المجال الإعلامى.

كذلك استطاعت شركة الإعلانات الشرقية من خلال تحكمها فى تجارة الورق أن تستخدم هذا السلاح فى الضغط على الصحف المصرية خصوصاً أثناء الحرب العالمية الثانية. إذ كانت تمنح الصحف المصرية الموالية لها أولوية الحصول على حاجتها من الورق مثلما حدث مع صحيفة الشمس الصهيونية ومجلة الكاتب المصرى التى كان يرأس تحريرها طه حسين. إذ أنهما حصلا على حاجتهما من الورق رغم صدور القانون الذى يحرم بيع ورق الصحف والاتجار فيه ويعفى وزارة التموين من مسئولية توفير الورق للصحف الجديدة.. ولكن مجلة الكاتب المصرى التى صدرت بعـد هذا القانون استطاعت أن تحصل على الورق عن طريق شركة الإعلانات الشرقية[1].

وعلاوة على كل ما سبق لم تتوان الدوائر الصهيونية عن محاولة تقديم رشاوى سافرة لبعض الصحف المصرية على شكل مصاريف سرية. ويبرز فى هذا الصدد تجربتها مع صحيفة مصر الفتاة عندما شنت سنة 1929 حملة شعواء على اليهود المصريين بسبب نشاطهم الصهيونى.

ثالثاً: تشويه الصحف الوطنية:

دأبت الدوائر اليهودية والصهيونية فى مصر على متابعة كل ما ينشر فى الصحف المصرية مما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصهيونية أو بالقضية الفلسطينية. وكانت تقوم بالرد فورا سواء بالمدح أو التصحيح وذلك بالنسبة للصحف المتعاطفة مع الصهيونية. أما الصحف الوطنية أو التى كانت ذات اتجاهات عربية وإسلامية فقد كان العداء سافراً بينها وبين الصحف الصهيونية. مستخدمة مختلف الأساليب التى تصل إلى أدنى مستويات التعامل الثقافى والأخلاقى بل ومحاولة استعداء السلطات ضد الصحف والصحفيين الوطنيين متهمة إياهم العمل على إثارة الفتنة الطائفية وتمزيق الوحدة الوطنية والإضرار بالقضية المصرية[2].

---

(1) التسعيرة 1945/11/24 نقلاً عن سهام نصار، مصدر سابق، ص257.

(2) الشمس 1939/7/7.

ولقد تولت صحيفة الشمس الصهيونية مسئولية الهجوم على الصحف الوطنية وتشويه صورة الصحفيين المصريين. ولقد استخدمت الشمس عدة أساليب فى مقاومتها للدعاية المضادة للصهيونية فى مصر منها على سبيل المثال حث أبناء الطائفة على عدم السكوت إزاء الهجمات التى كانت تشنها الصحف الوطنية ضد اليهود والعمل على التصدى لهذه الطعنات بتكريس مزيد من الجهد لبناء الذات ونشر الوعى بين الجماهير المصرية من خلال إلقاء المحاضرات ونشر الدراسات والبحوث التاريخية الخاصة باليهود وإظهار فضل اليهود المصريين، بل طالبت الشمس بإنشاء مكتب استعلامات ينطق باسم اليهود يتولى تصحيح الأخطاء ونفى التهم التى توجه لليهود المصريين وكانت هذه الصحيفة تلح فى المطالبة بإنشاء صحيفة يومية كبيرة للدفاع عن اليهود وذلك بعد أن أشتدت حملة الصحف الوطنية على النشاط الصهيونى. وخصوصاً تلك الصحف التى لم تعبأ بالتهديدات أو الإغراءات الصهيونية. وقد استغلت صحيفة الشمس مسألة الوحدة الوطنية وضرورة المحافظة عليها فشنت عدة حملات تدور حول أهمية حماية البلاد من النغمة العنصرية التى قد تؤدى إلى ذات العواقب الوخيمة التى ترتبت على سياسة هتلر الخاطئة. وقد طالبت الشمس باستخدام مادة جديدة فى التشريع المصرى تمنع التحريض حرصاً على صيانة الوحدة الوطنية.

رابعاً: الصحافة الصهيونية والقضية الوطنية المصرية:

يتحدد موقف الصحف الصهيونية من القضية الوطنية فى مصر من خلال انضوائها منذ البداية تحت مظلة الوفد الذى كان يمثل قيادة الحركة الوطنية المصرية. وقد حاولت الصحافة الصهيونية أن تنهج نهجاً مسانداً للحركة الوطنية المصرية فى نضالها ضد الاستعمار البريطانى. وذلك حرصاً على كسب الرأى العام المصرى من ناحية ومن أجل ضمان مساندة الحكومات الوطنية فى مصر من ناحية أخرى.

ويبرز موقف الصحف الصهونية من الحركة الوطنية المصرية من خلال حدثين هامين.

أولهما: معاهدة 1936.

وثانيهما: حادث 4 فبراير 1942.

هذا وقد لعبت صحيفة الشمس الدور الأساسى فى التعبير عن وجهة نظر الصحافة الصهيونية تجاه هذين الحدثين الهامين.

ففيما يتعلق بالحدث الأول قامت الشمس بالتمهيد لعقد معاهدة 1936، وكانت حريصة طوال الوقت على تضييق شقة الخلاف والتركيز على نقاط الالتقاء وحث كل من الوفد والحكومة البريطانية على المزيد من الاقتراب والتفاهم من أجل التوصل إلى هذا الاتفاق الذى كانت الشمس ترى أنه سوف يضمن لمصر استقلالها ولبريطانيا مصالحها[1].

وقد كتبت يوم توقيع المعاهدة تقول "إنه ليوم آخر جدير بأنه يسطر بمداد من التبر فى تارخ مصر الحديث ذلك اليوم الذى تم فيه توقيع المعاهدة بين مصر وإنجلترا - إن مصر قد فازت بحريتها واستقلالها على يد زعيمها الأوحد الرئيس الجليل مصطفى النحاس رجل المعاهدة[2].

أما الحدث الثانى فهو حادث 4 فبراير 1942 وقد أشادت الشمس بموقف الوفد وأشارت فى إحدى مقالاتها الافتتاحية - إلى مظاهر الفرح والابتهاج التى تجلت فى المظاهرات الشعبية التى سارت فى معظم شوارع العاصمة تهتف بحياة النحاس وتشكر الملك على عودة رئيس الوفد لتأليف حكومته الجديدة[3].

وعندما بدأت الظروف السياسية فى مصر تطرح بإلحاح أهمية بل وضرورة إلغاء معاهدة 1936 نجد الصحافة الصهيونية تتبنى موقف الإلغاء انطلاقاً من تأييدها للوفد.

وتدعو "الصراحة" المعارضة إلى الوقوف بجانب حكومة الوفد وتأييدها لإلغاء المعاهدة فتقول: على المعارضين أن يقفوا مع إجماع الأمة.. اقبلوا أيها المعارضون على صفوف الوطنيين من أهل البلاد خاصة وإنكم تعلمون أن الحكومة لن تحيد عن مبدأ سعد[4].

مؤشرات عامة:

لقد أسفرت الدراسة المسحية لمضمون افتتاحيات الصحف الصهيونية خلال العينة الزمنية التى تمثل فترة البحث وهى تشمل إطارا زمنياً يمتد من العشرينيات حتى بداية الخمسينيات عن عدة مؤشرات وصفية **يمكن تلخيصها على النحو التالى:**

---

(1) الشمس 1936/2/6.
(2) الشمس 1936/8/27.
(3) الشمس 12 فبراير 1942.
(4) الصراحة 1950/11/14.

أولاً: أن صحيفة إسرائيل وهى تتضمن الحلقة الزمنية الأولى من فترة الدراسة تركز فى افتتاحياتها على القضية الفلسطينية فى الأساس "10 مرات" ثم على قضية اضطهاد اليهود فى ألمانيا "7 مرات" ولا تكاد تلمح افتتاحية واحدة مخصصة للشئون المصرية.

والواقع أن هذا الموقف من جانب صحيفة إسرائيل يتفق مع السياق العام لانتمائها للفكر الصهيونى وتخصيص معظم موادها الإعلامية لخدمة الهدف الأساسى للحركة الصهيونية وهو إقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين. وهذا يؤكد أن وجودها فى مصر كان مجرد وجود جغرافى لخدمة الأهداف الصهيونية. ولم يحدث أى اقتراب من جانب هذه الصحيفة للمجتمع المصرى أو همومه الوطنية أو الاجتماعية.

ثانيا: يلاحظ غلبة القضايا الطائفية والدينية على افتتاحيات صحيفتى الاتحاد الإسرائيلى والكليم رغم انتمائهما إلى فترات زمنية مختلفة إذ تمثل الاتحاد الإسرائيلى مرحلة العشرينيات بينما تنتمى الكليم إلى مرحلة الأربعينيات.

وفى كلتا الحالتين لا تبدى أى من تلك الصحيفتين اهتماماً يذكر بالقضية الوطنية المصرية أو الشئون المصرية بشكل عام.

ثالثاً: يلاحظ أن صحيفة الشمس كانت حريصة على أن تقدم النموذج المثالى للصحيفة ذات الانتماء الصهيونى المقنع غير السافر والتى تهتم فى ذات الوقت بهموم ومشاكل المجتمع الذى تصدر فيه والمقصود به المجتمع المصرى فهى لم ترتكب الخطأ الذى وقعت فيه صحيفة إسرائيل بتجاهلها للشئون المصرية بل خصصت عدداً لابأس به من الافتتاحيات لمناقشة الشئون المصرية "10 مرت" وهذا بغض النظر عن موقفها من القضية الوطنية المصرية ولكن فيما يتعلق بحجم اهتمامها. فالدراسة تؤكد لنا أن الواقع السياسى المصرى لم يكن غائباً عن افتتاحيات صحيفة الشمس,

رابعاً: هناك صحيفتان يهوديتان كان اهتمامهما بالشئون المصرية بارزاً وهما التسعيرة والصراحة. ويلاحظ من قراءة افتتاحياتهما انتمائهما لحزب الوفد وخصوصاً الصراحة التى صدرت فى الأساس كصحيفة وفدية ويمكن من خلال تتبع موضوعات الافتتاحيات التى نشرت بتلك الصحيفتين أن نشهد صورة بانورامية للواقع السياسى المصرى بكل ظلاله وأضوائه خلال الأربعينيات حتى بداية الخمسينيات.

خامساً: لم يخلُ الأمر من وجود صحف يهودية لا تعكس انتماءها المصرى ولا الصهيونى بل تركز على قضايا بعيدة إلى حد كبير عن هدف البحث وصحيفة التليفون تمثل هذا النوع إذ تركز فقط على القضايا الاجتماعية بصورتها المجردة مثل "السعادة وأين تجدها (12 أبريل 1927، البؤس وأنواعه والبؤساء 27 أبريل 1927)

المحور الثالث

المرحلة الثانية: القطيعة والحروب

بين مصر والكيان الصهيونى

- ثوره يوليو والمشروع الصهيونى.
- الحقبه الأولى: "الفتره الناصريه.
- الحقبه الثانيه: من ثوره يوليو -الفترة الساداتية- "1970-1981".
- الحقبه الثالثه: من ثوره يوليو: العلاقه بين مصر والكيان الصهيونى خلال فتره مبارك "1981 - 2010".
- ثوره 25 يناير 2011 والكيان الصهيونى.

ثورة يوليو والمشروع الصهيونى:

الحقبة الأولى: الفترة الناصرية:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت القضية الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من نسيج الحياة السياسية للشعب المصرى. فلم يوجد تيار من التيارات الوطنية فى مصر فى ذلك الوقت ألا وهو معاد للصهيونية. كما ان التنظيم الماركسى الوحيد الذى وافق على مشروع التقسيم دفع ثمن ذلك غالياً على الصعيد الشعبى. وفور إعلان قيام الكيان الصهيونى المسمى بدولة إسرائيل فى 15 مايو 1948 دخل الجيش المصرى مع غيره من الجيوش العربية فلسطين بهدف القضاء على تلك الدولة ورغم أن قرار الحرب قد صدر عن الملك تسانده حكومة سعدية تستمد تراثها الوطنى من الوفد راعى التيار القومى المصرى إلا أنه شارك فى تأييد القرار الشعب المصرى بتياراته السياسية المتعددة وعلى رأسها الوفد نفسه. ولقد ترتب على الهزيمة العربية فى حرب 1948 ضياع الوطن الفلسطينى وبالنسبة لمصر عبر الخطر الصهيونى الحدود وأصبح مجسداً بصورة مادية بعد دخول إسرائيل أرض سيناء، وبرزت على سطح الواقع المخاوف التى عبر عنها مصطفى النحاس فى حديثه مع السفير البريطانى فى يوليو 1937 عندما قال (انه لا يستطيع أن يشعر بالاطمئنان وهو يفكر فى قيام دولة يهودية على حدود مصر إذ ماالذى يمنع اليهود من إدعاء حقوق لهم فى سيناء فيما بعد[1].

والواقع أن بروز الخطر الصهيونى متمثلاً فى وجود دولة إسرائيل على حافة سيناء وعلى امتداد صحراء النقب كان كفيلاً (ومع عدم اغفال التحسس المبكر لدى الشعب المصرى للخطر الصهيونى) باقحام القضية الفلسطينية أو ما يعرف بالهم الفلسطينى كجزء سياسى من هموم الحركة الوطنية المصرية. فمن الملحوظ أن خطاب العرش الذى القاه مصطفى النحاس (يناير 1950) أمام البرلمان بعد عودة الوفد إلى الحكم لم يقتصر على الهدفين التقليدين للحركة الوطنية الصمرية وهما الجلاء والسودان بل أضيف إليهما مسألة فلسطين إذ قال (ان الكارثة مهما عظم هولها فلن توهن عزائم الحزب أو تزعزع

(1) انظر: عواطف عبد الرحمن: اتجاهات الصحافة المصرية إزاء القضية الفلسطينية 1922- 1976 - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة 1975، ص183.

إيمانهم بفلسطين العربية وبضرورة رفع الظلم عنها..)[1]، كذلك استهل وزير الخارجية المصرى محمد صلاح الدين مباحثاته مع الجانب البريطانى حول القضية الفلسطينية فى يوليو 1950 بالحديث عن الجلاء ووحدة مصر والسودان ثم أضاف مسالة قيام دولة إسرائيل وأعرب عن اعتقاده بأن بريطانيا قد أقامت الدولة على حدود مصر كى تصبح (شوكة فى جانبنا وخطراً يتهددنا لكى لا تخلو مصر إلى الاهتمام بتقوية نفسها واستغلال مواردها واحتلال مركزها الدولى اللائق بها)[2]، كما أفاض وزير الخارجية المصرى فى حديثه أمام البرلمان (أغسطس 1951) والخاص بتطور المباحثات مع بريطانيا عن مخاطر التوسع الإسرائيلى فى المستقبل القريب مشيراً إلى ضرورة الاستعداد لدرء الخطر اليهودى باستخدام أبسط الحقوق وأوضحها وهو حق الدفاع عن النفس.

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى الاقتراح الذى طرحه الوفد بالنسبة لجلاء القاعدة البريطانية عن مصر إذ أشار إلى امكانية استبدالها بقاعدة فى فلسطين المحتلة أو غزة مستهدفاً بذلك نقل الصراع بين مصر وبريطانيا إلى صراع بين بريطانيا من ناحية وإسرائيل والولايات المتحدة من ناحية أخرى وقد أعتذر السفير البريطانى عن قبول الاقتراح الوفدى مشيراً إلى أن العلاقة بين بريطانيا وإسرائيل لا تسمح بالنظر فى هذا الاقتراح وإن كان قد حاول انتهاز هذه الفرصة كى يطرح قضية الصلح بين مصر وإسرائيل كشرط لنقل القاعدة العسكرية إلى غزة وكان رد وزير الخارجية المصرية حاسماً إذ قال: (يصعب على الرأى العام المصرى قبول ذلك أو تصوره عقد أى صلح مع إسرائيل)[3].

لقد تطور الاهتمام المصرى بالقضية المصرية على المستويين الشعبى والرسمى على النحو الذى فصلناه فى الأبواب السابقة حتى وصل فى بداية الخمسينات إلى اعتبار القضية الفلسطينية الضلع الثالث للحركة الوطنية المصرية بعد قضيتى الجلاء والسودان أو معهما بمعنى أدق ولذلك يصبح من الصعب إسناد هذا الفضل الى ثورة يوليو وان كان لا يمكن إنكار الأثر المباشر لحرب فلسطين فى إيقاظ وعى الضباط الأحرار كما أن الحرب وفرت لهؤلاء الضباط فرصة تاريخية نادرة تعلموا خلالها الكثير سواء فيما يتعلق بإدراكهم

---

(1) طارق البشرى: مصر فى إطار الحركة العربية - مجلة المستقبل العربى - السنة الأولى - العدد 2 يوليو 1978 - بيروت - ص18.

(2) محاضر المحادثات السياسية بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة مارس 1950 - نوفمبر 1951 - القاهرة - وزارة الخارجية المصرية - 1951 - ص22. نقلاً عن طارق البشرى - مصدر سابق.

(3) انظر محاضر المحادثات السياسية بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحده، المصدر السابق ص211-213.

لأزمة النظام الحاكم فى مصر أو خطورة القضية الفلسطينية وأهمية مسألة التسليح وضرورة بناء جيش وطنى قوى.

ويرى بعض المؤرخين أن الظروف والملابسات التى أحاطت بقيام ثورة يوليو على يد الضباط الأحرار كشفت أن القضية الفلسطينية أحد المحكات أو المختبرات الرئيسية ليس للحركة الوطنية المصرية فحسب بل لمجمل الإطار السياسى ونظام الحكم وذلك بحكم أنها أصبحت تشكل أبرز مكونات حركة التحرر الوطنى فى مصر ولم يعد بمقدور أى قوة سياسية تتولى السلطة فى مصر أن تتجاهل هذه الحقيقة. وإذا كان البعض يرى أن عجز النظام السياسى القديم عن حل القضية الوطنية وعجزه أيضاً عن طرح الحلول الملائمة للقضية الاجتماعية قد أدى إلى تبلور واكتمال الأسباب المباشرة لسقوطه فإن العامل الجديد الذى أضيف إلى العوامل السابقة وساعد على انجازها هو عجز هذا النظام عن مواجهة الخطر الإسرائيلى على الأمن الوطنى لمصر، مما عجل بسقوطه وأرسى حقيقة تاريخية هامة بالنسبة لحركة التحرر الوطنى فى مصر وفلسطين معاً.

لقد قادت الاخفاقات المتتالية للنظام السياسى القديم (على مختلف الأصعدة وطنياً وديمقراطياً مضافاً إليها أهمية حرب فلسطين) المجتمع المصرى إلى طريق مسدود وأدت فى مجملها إلى جعل الثورة حتمية تاريخية كاستجابة ضرورية لتلك الأزمة المجتمعية الشاملة. إلا أنه من الواضح أن أزمة النظام الملكى المصرى كانت جزءاً لا يتجزأ من أزمة أشمل ضمت مختلف الأنظمة الحاكمة فى العالم العربى سواء كانت تلك النظم تمثل حكماً استعمارياً مباشراً أو نخبة محلية ذات طابع قبلى أو عشائرى.

ولكن لأن أزمة النظام المصرى كانت تجسد جماع التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية التى تفاعلت فى إطار ظروف محلية وعربية وعالمية خاصة مما عجل بظهور البديل الذى تمثل فى ثورة يوليو التى انبثقت فى قلب الدائرة العربية وكان لابد أن تتداعى مضاعفاتها إلى سائر أجزاء الوطن العربى.

ثم قامت ثورة يوليو 1952 كى تكشف عن الحلقة المفقودة فى معركة التحرر الوطنى العربية، إذ عبرت منذ اللحظات الأولى لقيامها عن وعى قياداتها بالعلاقة المصيرية التى تربطها بحركة التحرر العربية. وفى ضوء إدراك قيادة ثورة يوليو لموقع القضية الفلسطينية فى قلب قضايا التحرر العربى وفى مواجهة الاستراتيجية الأمريكية التى اعتمدت على إسرائيل باعتبارها الركيزة الأساسية للدبلوماسية والمصالح الأمريكية فى العالم العربى وجدت مصر بقيادة ثورة يوليو نفسها إزاء التحدى الأمريكى الإسرائيلى ملزمة بانتهاج خط إستراتيجى يتجاوز حدودها الإقليمية ويمتد ليشمل العالم العربى.

وقد توالت الأحداث التاريخية التى أبرزت الوجه العربى لثورة يوليو وفى مقدمة هذه الأحداث وقوع العدوان الثلاثى البريطانى الفرنسى الإسرائيلى على مصر عام 1956، وقد شكل هذا الحدث ونتائجه البعيدة المدى منعطفاً تاريخياً لعلاقة ثورة يوليو بحركة التحرر الوطنى العربية.

ومع المعارك المتصلة والدائمة التى خاضتها ثورة يوليو كانت حركة التحرر الوطنى العربية تواصل اكتشاف طريقها، فقد كان الجلاء عن مصر ومعارك الاحلاف والمشاريع الاستعمارية وضرب احتكار السلاح ومؤتمر باندونج ثم تأميم قناة السويس مبادرات هائلة لحركة النضال العربى، يشيرالى الخروج من الدائرة الاستعمارية، وقد جاءت حرب 1967 كى تمثل ذروة المواجهة المسلحة بين قيادة ثورة يوليو ممثلة فى النظام الناصرى ضد النظام الصهيونى الوكيل الرسمى للمعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فى الوطن العربى. وكانت هزيمة يونيو 1967 نذيراً بكشف الستار عن عجز البورجوازية الوطنية عن حماية الاستقلال الوطنى مصرياً والأمن القومى عربياُ. وإذا كانت هزيمة يونيو تمثل إشارة البدء لقوى الثورة المضادة للانقضاض على النظام الناصرى من أجل تحقيق الهدف الرئيسى للعدوان الصهيونى وهو إسقاط نظام الحكم الوطنى فى مصر. فإن الانتفاضة الشعبية فى 9، 10 يونيو قطعت الطريق على الثورة المضادة كما أقامت سداً بشرياً ضد اتجاهات الاستسلام، كذلك جاء مؤتمر الخرطوم فى أغسطس 1967 باللاءات الثلاث الشهيرة (لا صلح، ولا اعتراف، ولا تفاوض مع إسرائيل) كى يحدد الإطار العام الذى التزمت به الدول العربية لإزالة آثار العدوان الإسرائيلى.

ولعل أبرز حقيقة أسفرت عنها الأحداث خلال هذه المرحلة هى استمرارية المشروع الوطنى فى مصر كجزء لا يتجزأ من المشروع القومى العربى فى مواجهة استمرارية المشروع الصهيونى. وقد عبرت الصحافة المصرية عن موقف السلطة السياسية لثورة يوليو التى احتكرت الإشراف على أدوات التعبير السياسى والإعلامى. وإن لم يحل ذلك دون التعبير عن الاختلافات القائمة داخل السلطة الحاكمة وقطاعات الرأى العام المصرى. فإذا كانت الأهرام قد حملت لواء التعبير عن الاتجاه الرسمى لثورة يوليو إزاء تطورات القضية الفلسطينية خصوصاً الكفاح الفلسطينى المسلح ودوره فى استعادة فلسطين، فقد كانت الجمهورية تهتم بالتعبير عن الاتجاه الشعبى إزاء قضية الكفاح الفلسطينى المسلح، أما صحيفة الأخبار فقد تأرجح موقفها؛ كانت فى البداية تتبنى الاتجاه الأمريكى ثم تغيرت مواقفها بتغير قياداتها الصحفية فبدأت تتبنى شعار الكفاح المسلح وتدافع عن الثورة

الفلسطينية المسلحة طوال النصف الثانى من مرحلة الستينيات. أما الأهرام فقد كانت تؤيد الكفاح المسلح الفلسطينى ولكنها كانت تعبر عن موقف السلطة السياسية فى تفضيلها للحرب الوطنية النظامية[1]، وهنا تبرز إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية ومدى تأثير ذلك على الدور الذى تقوم به الصحافة فى التعبير عن الرأى العام، والمعروف أن الصحافة المصرية كانت خاضعة بكاملها فى تلك الفترة لملكية الدولة بحكم القوانين المصرية التى صدرت فى مايو 1961.

وقد غلب على الصحافة المصرية الاتجاه القومى الراديكالى فى معالجتها للقضية الفلسطينية قبل هزيمة يونيو 1967 كما اتسم موقف الصحافة المصرية من المقاومة الفلسطينية المسلحة بالمساندة والتشجيع، وذلك انطلاقاً من الالتزام القومى الذى عبرت عنه الممارسات الناصرية منذ حرب السويس 1956. وبلغ ذروته بتحقيق الوحدة المصرية السورية 1958، ولكن بعد التحول الاجتماعى فى مصر وما تلاه من ضرب الوحدة نلاحظ أن عبد الناصر يردد مقولة أن الرجعية العربية تقف فى خندق واحد مع إسرائيل والاستعمار العالمى، ويطرح شعار وحدة قوى الثورة فى الوطن العربى فى مواجهة القوى الرجعية، أى يطرح وحدة الهدف بدلاً من وحدة الصف. وقد انعكس ذلك بوضوح على معالجات الصحف للقضية الفلسطينية، وقد استمرت الصحافة المصرية فى متابعتها للمقاومة الفلسطينية بصورة متصاعدة بعد هزيمة يونيو 1967، ويفسر البعض أسباب هذه المتابعة برغبة النظام فى إعادة الثقة إلى الشعب المصرى بعد اهتزازها وفقدان القيادة السياسية لمصداقيتها إثر الهزيمة.

ولكن فى ضوء الصيغة التوفيقية الجديدة التى طرحها عبد الناصر بعد الهزيمة والتى تجمع ما بين وحدة الهدف ووحدة الصف تجاهلت الصحافة المصرية المواقف الملتبسة لبعض الأنظمة تجاه المقاومة لفلسطينية. كذلك لوحظ أن المتابعة الصحفية للمقاومة كانت تهتز أثناء الخلافات مع المنظمات الفلسطينية، مثل فترة الخلاف بسبب قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز وبعد زوال الخلاف كانت الصحافة المصرية تعود إلى سابق اهتمامها بالمقاومة. وهكذا كانت الصحف المصرية تهتم بالمقاومة الفلسطينية، كلما توافق ذلك مع أهداف السلطة السياسية فى مصر بينما كان الاهتمام بتقلص إذا حدث العكس.

(1) انظر عواطف عبد الرحمن. مصر وفلسطين - سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1980، ص384.

هزيمة 1967 وأثارها المصرية والعربية:

كان من الطبيعى أن تفجر هزيمة 1967 شتى أنواع المتناقضات داخل المجتمع المصرى بعد أن كشفت الستار عن عجز البرجوازية الوطنية ليس فقط عن إنجاز مهام الثورة الوطنية والديمقراطية حتى نهايتها بل وأساساً عجزها عن حماية الاستقلال الوطنى.

وقد تأهبت القوى المضادة للثورة للانقضاض على السلطة من أجل تحقيق الهدف الرئيسى للعدوان الصهيونى وهو الإطاحة بنظام الحكم الوطنى فى مصر وفى الجانب المقابل كانت الانتفاضة الشعبية فى 9- 10 يونيو التى قطعت الطريق على الثورة المضادة وأحبطت خططها ونجح عبد الناصر بالاستناد إلى هذه الحركة فى تصفية مجموعة عبد الحكيم عامر، كما أن هذه الانتفاضة أقامت سداً بشرياً ضد اتجاهات الاستسلام التى برزت على السطح.

ورفعت الجماهير المصرية شعارات التغيير والجدية وحماية المكتسبات الاجتماعية وطالبت بالسلاح وتنظيم المقاومة الشعبية[1]. وتعد مصر فى ظل حكم عبد الناصر من أكثر النظم العربية تأثراً بهزيمة يونيو 1967 وخصوصاً الدور الرئيسى التى كانت تلعبه على الساحة العربية قبل الهزيمة إذ أظهرت هزيمة يونيو 1967 ضرورة إعادة النظر فى مجموعة الصيغ التى كانت تحكم العلاقات بين الدول العربية كما أبرزت أهمية العمل العربى المشترك وضرورة حشد جمع الموارد والطاقات العربية لخدمة معركة المصير وذلك بغض النظر عن الاختلافات القائمة بين بعض النظم العربية وبعضها الآخر.

وكما عبر عبد الناصر نفسه فإن الهزيمة قد اثبتت أن المعركة هى معركة كل العرب لا فارق بين وطنى يمينى أو وطنى يسارى[2]، ومع انعقاد مؤتمر الخرطوم فى أغسطس 1967 بدأ العالم العربى ينتقل إلى مرحلة جديدة تركزت حول الاتفاق على توحيد الجهود العربية فى العمل السياسى على الصعيد الدولى والدبلوماسى لازالة أثار العدوان الإسرائيلى مع الالتزام بالمبادئ الأساسية وهى عدم الصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها أو التفاوض معها والتمسك بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى[3].

ومن الواضح أن هذه اللاءات الثلاث الشهيرة لم تحدد الخطوات التى يجب أن تلتزم بها الدول العربية لتصفية أثار العدوان على المدى الطويل. كما أنها لم توضح أسلوب التعامل

(1) انظر طلعت شاكر - مصدر سابق - ص43-47.
(2) كلمة عبد الناصر فى أعضاء المجلس المركزى للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب - الأهرام 1968/4/16.
(3) الأهرام 1967/9/2.

مع صلب القضية الفلسطينية. وقد ساعد ذلك على فتح باب الاجتهاد أمام الدول العربية لتفسير قرارات مؤتمر الخرطوم وفق الظروف الداخلية والاقليمية والدولية لكل دولة عربية على حدة. ولذلك لم يكن قبول كل من مصر والأردن لقرار مجلس الأمن 242 (نوفمبر 1967) خروجاً على مقررات مؤتمر الخرطوم بل اعتبر نوعاً من ممارساتها وخصوصاً البند الذى يدعو إلى عدم نبذ المساعى السلمية فى إطار الالتزام بالمبادئ الثلاثة من أجل إزالة اثار العدوان[1]، ولكن قوبل هذا الموقف بالنقد الشديد من جانب العديد من الدول العربية التى رفضت القرار 242 وخصوصاً سوريا والعراق والجزائر واليمن الجنوبى. وفى ظل هذه الأوضاع كان من الطبيعى أن تتعثر محاولات مصر الساعية إلى تنشيط دور الجبهة الشرقية عسكرياً وبجانب ذلك كانت هناك الحملات الإعلامية العدائية الموجهة من جانب السعودية وتونس ضد مصر. وفى ديسمبر 1969 يأتى مؤتمر الرباط وهو مؤتمر القمة العربية الثانية بعد هزيمة يونيو 1967 **وقد حدثت أثنائه مواجهة حاسمة بين عبد الناصر والحكام العرب إذ طرح عليهم أحد الخيارين:**

إما الالتزام بخوض المعركة مع مصر وإما أن يتركوا مصر أن تخوض المعركة وحدها. وفى هذه الحالة سوف تواصل مصر اعتمادهاه على الاتحاد السوفيتى عسكرياً واقتصادياً مع الاستمرار فى جهود الحل السلمى[2].

وقد فشل مؤتمر الرباط واضطر عبد الناصر إلى انتهاج الأسلوب الثانى خصوصاً وأن إسرائيل كانت قد بدأت منذ يناير 1970 سلسلة جديدة من الغارات فى العمق المصرى شملت حلوان وأبو زعبل والخانكة مستهدفة بذلك تحطيم معنويات الجبهة الداخلية والجيش المصرى. وفى يونيو 1970 أعلن عبد الناصر قبوله لمبادرة روجرز الأمريكية. وقد فعل ذلك أثناء زيارته للاتحاد السوفيتى، رغم أن العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا كانت مقطوعة فى ذلك الوقت. وفى اطار فشل مؤتمر الرباط وازدياد كثافة الغارات الإسرائيلية فى العمق المصرى بجانب الضغوط السوفيتية لتفادى المواجهة العسكرية مع إسرائيل قبل اتمام الاستعداد العسكرى المصرى الذى لم يكن قد تحقق بعد وخصوصاً فى مجال الدفاع الجوى – كانت هذه العوامل مجتمعة قد دفعت عبد الناصر إلى قبول مبادرة روجرز فقد رأى البعض أنها تعبير عن فقدان مصر لالتزاماتها القومية كما رأى البعض

(1) اسماعيل صبرى عبد الله: حقائق فى الموقف العربى - الطليعة القاهرية سبتمبر 1970 ص26.
(2) الأهرام 1969/12/24.

الآخر أنها مناورة سياسية من جانب عبد الناصر لاغاظة السوفييت[1]، وقد أدان قطاع من المقاومة الفلسطينية موقف عبد الناصر وقبول مصر لمشروع روجرز ولكن تبقى الحقيقة وهى أن هذا الموقف الذى قد يعبر عن ازدواجية شكلية فى السلوك الوطنى كان لها مبرراتها الموضوعية ولا يمكن تناولها بمعزل عن السياق العام للحقبة التاريخية ومواقف عبد الناصر. إذ كان يرى أن وقف إطلاق النار سيمكنه من استكمال حائط الصواريخ غرب القناة واستكمال الاستعداد العسكرى لاستعادة الأراضى التى احتلتها إسرائيل وهى خطط عرفت باسم (جرانيت)[2]، هذا ولم يترتب على قبول مصر لمشروع روجرز أية بادرة للتخلى أو النكوص فى التزامات مصر السياسية والعسكرية تجاه الثورة الفلسطينية. وعندما حاول النظام الأردنى استغلال الخلاف المصرى الفلسطينى إذ بعبد الناصر يطلب من كل من الملك حسين وياسر عرفات الحضور إلى القاهرة لتسوية الأمر على غرار ما حدث فى لبنان 1969. غير أن طبيعة العلاقات بين النظام الأردنى والمقاومة الفلسطينية والملابسات الحادة التى أحاطت بها قادت فى النهاية إلى انفجار الوضع عسكرياً. ورحل عبد الناصر وهو يحاول أن يضع حداً للحرب الدموية التى استهدفت تصفية المقاومة الفلسطينية فى الأردن وذلك فى سبتمبر 1970. وبرحيل عبد الناصر تنطوى صفحة هامة من التاريخ المصرى والعربى المعاصر مخلفة وراءها الحقيقة الكبرى فى حياة الشعب المصرى وسائر الشعوب العربية وخصوصاً الشعب الفلسطينى وهى أن الصراع العربى الإسرائيلى وفى قلبه القضية الفلسطينية أصبح جزءاً لا يتجزأ من قضية الاستقلال الوطنى الشامل بالنسبة لمصر. ويمكن القول أن البعد المصرى للقضية الفلسطينية قد برزت ملامحه بوضوح أثناء الحقبة الناصرية.

(1) قال ذلك الرئيس السادات فى كتابه - البحث عن الذات - المكتب المصرى الحديث - القاهرة 1980. ص258، 259.
(2) محمد حسنين هيكل: حكاية العرب والسوفيت - الكويت - شركة الخليج لتوزيع الصحف 1979 - ص147.

الحقبة الثانية من ثورة يوليو - الفترة الساداتية - "1970-1981"

برحيل الرئيس عبد الناصر فى سبتمبر 1970 تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ مصر تختلف اختلافاً نوعياً عن المرحلة الناصرية. رغم أن السلطة السياسية فى البلاد قد تزعمها رئيس جديد من رفاق عبد الناصر وينتمى إلى نفس الشريحة الطبقية التى ينتمى إليها عبد الناصر وهى الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة بكل ولاءاتها المزدوجة. وببداية الحقبة الثانية من ثورة يوليو يشهد المجتمع المصرى توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية تختلف جذرياً عن المرحلة السابقة. كما يشهد بداية مراجعة شاملة للسياسة الناصرية. وعندما تولى السادات الحكم بدأ يطرح منهجه تدريجيا وخصوصاً بعد أن تمكن من التخلص من خصومه السياسيين فى 15 مايو 1971. وقد تجمعت وجهات نظر السادات السياسية والاقتصادية فى مجموعة من الوثائق مثل دستور 1971 وبرنامج العمل الوطنى (1971) وورقة أكتوبر (1974).

ويمثل رحيل عبد الناصر وتولى السادات للسلطة فى مصر نقطة فاصلة فى توجه مصر العربى لا تقل أهميتها وتأثيرها عن تأثير هزيمة يونيو ذاتها. وقد انتقلت السلطة إلى السادات وكان الوضع العام للعلاقات المصرية عربياً ودولياً لا يزال يعانى من وطأة مخلفات هزيمة يونيو التى تمثلت فى تعثر محاولات إحياء الجبهة الشرقية عسكرياً وعودة الحملات الإعلامية الموجهة ضد مصر من قبل الدول العربية التى رفضت القرار 242 وانتقدت قبول مصر لمهمة يارنج ولمبادرة روجرز. فضلاً عن تردى الوضع الدولى بتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتى مع عدم تجاهل مد الجسور السياسية مع الولايات المتحدة ولما تطرح تصورات سياسية لحل القضية العربية سياسياً. وقد أعلن السادات فى البداية تمسكه بطريق عبد الناصر إلا أن ذلك لم يعنى أن الرئيس الجديد لن يعكس رؤيته الذاتية على السياسة المصرية عربياً ودولياً. ويجمع العديد من الباحثين على أن رحيل عبد الناصر وتولى السادات الحكم يعد عاملاً أساسياً فى هذا التحول الذى طرأ على توجهات مصر العربية والدولى رغم أن السادات قد انطلق من قلب الممارسات الناصرية ذاتها. ورغم أهمية العامل الذاتى الخاص بشخصية السادات وتأثيره غير أن ذلك لا يقلل أو ينفى دور العوامل الموضوعية التى مارست تأثيرها وأدت فى النهاية إلى هذه التحولات.

ويمكن القول أن توجهات مصر العربية والدولية لم تتغير بصورة جذرية فى الفترة الأولى من حكم السادات وهى الفترة التى تبدأ قبل 1973 وإن كان هناك بعض المؤشرات ذات الدلالة مثل موافقة السادات دون تحفظ أو شروط على مذكرة يارنج (فبراير 1971)

الخاصة بالتعهد بالدخول فى اتفاقية سلام مع إسرائيل، بل إنه طرح مبادرته فى 4 فبراير الخاصة بفتح القناة للملاحة البحرية بعد قيام إسرائيل بإنسحاب جزئى من القناة. وعندما فشلت مهمة يارنج بسبب رفض إسرائيل الانسحاب من كافة الأراضى العربية المحتلة وإصرارها على إجراء مفاوضات مباشرة دون الالتزام مسبقاً بالانسحاب توالت التصريحات التى توحى باستعداد مصر للدخول فى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل[1]. وكما كان الحشد العربى هاماً بالنسبة لعبد الناصر استعدادا لمعركة التحرير فإن التكتل العربى لدى السادات كان يمثل شرطاً ضرورياً لمواجهة الصيهونية. وتطبيقاً لذك قام السادات بجهد ملحوظ لبناء الجسور مع النظم العربية المحافظة دون القطيعة مع النظم العربية التقدمية. وقد نجح بالفعل فى حشد تضامن عربى لم يسبق له مثيل وكان أبرز ما فى هذا الحشد هو إخراج العلاقات المصرية السعودية من دائرة الجمود التى تميزت بها خلال الفترة الناصرية. وكذك توطيد العلاقات مع كافة النظم المعتدلة سواء فى الخليج أو المملكة المغربية[2].

أما بالنسبة للمستوى الدولى فإن السادات قد كشف عن عدائه الملحوظ للسوفيت والذى تمثل فى مجموعة من المواقف الاستفزازية بلغت ذروتها بطرد الخبراء السوفيت فى صيف 1972، وذلك رغم ارتباطه بمعاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى (مايو 1971) وهو أمر لم يحدث أثناء الفترة الناصرية. ثم بدأ السادات فى إجراء سلسلة من الاتصالات السرية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أسفرت هذه الاتصالات عن نتجة هامة هى إقناع السادات باستحالة قيام الولايات المتحدة بالتحرك لإنهاء حالة الجمود المخيم على الوضع فى الشرق الأوسط ما لم يتم تحريك الوضع ذاتياً[3].

ومن المعروف أن العلاقات المصرية الأمريكية قد بدأت تدخل فى مرحلة التدهور منذ عام 1963 بسبب تصاعد الخلافات بين الطرفين حول العديد من القضايا. أهمها دور الولايات المتحدة فى مساندة إسرائيل والدور المصرى فى اليمن فضلاً عن الطبيعة الاشتراكية للنظام الاقتصادى فى مصر. وقد بلغت الأزمة بين مصر وأمريكا ذروتها حينما أعلن عبد الناصر صراحة فى 21 مايو 1967. (إحنا بنعتبر أمريكا متحيزة وواحدة جانب إسرائيل

(1) انظر: حسن نافعة: مصر والصراع العربى الإسرائيلى من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1984 - ص48-49.

(2) انظر: أحمد يوسف أحمد: السياسة العربية لثورة يوليو ومعضلات ترتيب الأولويات فى: على الدين هلال الاستقلال الوطنى - سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو - المركز العربى للبحث والنشر - القاهرة 72، ص121.

(3) Kissinger: ALA Maison Blanche 1968-73, p. -1356 .50 نقلاً عن: حسن نافعة، ص

100%)[1]، ثم بلغ التدهور مداه بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة فى 6 يونيو 1967.

ولم تكن متابعة السادات للحوار مع الولايات المتحدة عبر القنوات الرسمية المتمثلة فى وزارة الخارجية المصرية سوى إكمال لما بدأ فى فترة عبد الناصر من الرغبة فى خوض تجربة التسوية السلمية والتعامل مع أية أطروحات أمريكية تقترح فى هذا الشأن.

حرب أكتوبر 1973 وبداية التحول:

إزاء ضغط الجبهة الداخلية بسبب حالة اللاحرب واللاسلم وانقضاء عام الحسم الذى أعلنه السادات دون حدوث ما يوحى برغبة أو قدرة النظام على التحرك. مما أدى إلى حدوث انتفاضة طلابية عارمة شارك فيها العمال والمثقفون المصريون بالمساندة والتأييد الشامل فضلا عن فشل المبادرة السلمية التى أعلنها السادات فى 4 فبراير ورغبة النظام فى تحريك الوضع المجمد على الجبهة سعياً لخلق شرعية جديدة للنظام تتيح له القدرة على إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية العربية بما يتفق وتحقيق أحلامه وطموحه فى القيام بدور غير عادى فى التاريخ المصرى والعربى المعاصر. إزاء ذلك كله لم يكن هناك مخرج أمام السادات سوى اللجوء إلى الحرب المحدودة (وإن كان لم يعلن ذلك ابداً) من أجل تحقيق جملة أهداف بضربة واحدة مضمونة النتائج فى ظل استعداد عبدالناصرقبل رحيله وفى ظل تضامن عربى حشد له السادات قبل نشوب المعركة. كما أن الظروف الدولية كانت مواتية إلى حد كبير، وبنشوب الحرب بدى لفترة – وإن كانت غير طويلة – ان السادات قد نجح فى تحقيق تضامن عربى فعال فى مواجهة إسرائيل. وعندما سكتت المدافع برزت فاعلية التكتل العربى الذى نشأ عشية حرب أكتوبر خصوصاً بين سوريا والسعودية ومصر. وكانت بداية ظهور هذا التكتل قد اقترنت بالتطورات الداخلية التى شهدتها مصر فى بداية السبعينيات. كما أن تطور العلاقات المصرية العربية بعد حرب أكتوبر تأثر بمتغيرين رئيسيين أولهما العودة الأمريكية إلى مصر والثانى التطورات الاقتصادية فى مصر[2].

ثم توالت الأحداث التى بدأت بتوقيع اتفاق فض الاشتباك الأول على الجبهة المصرية فى 18 يناير 1974 ثم توقيع اتفاق مشابه على الجبهة السورية وجاء بعد ذلك توقيع اتفاق

(1) أنظر: مصر وأمريكا - مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1976، ص31-35، الأهرام: 1967/5/30.

(2) انظر: وحيد عبد المجيد: مصر العرب - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة 1984، ص54.

فض الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية فى سبتمبر 1975 الذى عرف باسم اتفاقية سيناء وكانت تمثل البداية الحقيقية للأزمة بين مصر وسوريا. إذ حذر الرئيس السورى من أن الولايات المتحدة طرفاً مباشراً فى النزاع العربى الإسرائيلى على عكس ما تقضى به المصلحة العربية. وهنا نلاحظ أن سوريا لم تكن ترفض مجرد توقيع مصر للاتفاقية الثانية لفض الاشتباك وإنما تعارض أيضاً التغلغل الأمريكى المتزايد فيما يتعلق بتسوية أزمة الشرق الأوسط[1].

والواقع أن الدور الأمريكى لم يؤد فى النهاية إلا إلى دفع مصر فى اتجاه التسوية المنفردة مع إسرائيل وقد بدأ التمزق العربى يحدث بصورة لم تحدث من قبل إذ رفضت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ذلك الاتفاق الذى ينص على التزام طرف النزاع بعدم اللجوء إلى القوة لحل مشكلة الشرق الأوسط. وأعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (أن الشعب العربى لن يكون قادراً على تقبل أو على الأقل استيعاب اتفاقية لا تأخذ حتى فى الاعتبار حقوق الشعب الفلسطينى الذى حصل على اعتراف 150 دولة.. الخ)[2].

أما المتغير الثانى الذى أثر بصورة سلبية على توجهات مصر القومية فهو يتمثل فى التغير الذى طرأ على الصعيد الداخلى وكانت أبرز معالمه سياسة الانفتاح الاقتصادى. وقد أفرزت هذه السياسة أول عائد شعبى لها متمثلاً فى انتفاضة 18، 19 يناير 1977 التى كانت بمثابة إنذار مبكراً للسادات لتنبيهه إلى خطورة توجهاته السياسة والاقتصادية على مجمل حركة الشعب المصرى محلياً وعربياً ودولياً.

وقد توهم السادات أن القيام بعمل غير متوقع وغير مسبوق فى معالجة الصراعات المصيرية فى حياة الشعوب قد يفتح أمامه طريق الخلاص وكان قراره بزيارة القدس فى 19 نوفمبر 1977 بداية لسلسلة من التنازلات تمثلت فى اتفاقيتى كامب ديفيد (سبتمبر 1978)، ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (مارس 1979)[3]، وبدلاً من أن تسهم فى تحقيق الخلاص للسادات أدت إلى تحقيق الخلاص منه فى مشهد شبه أسطورى كان تاريخه 6 أكتوبر 1981.

ورغم تباين مواقف الدول العربية من مبادرة السادات بزيارة القدس بين رافض ومتحفظ ومؤيد إلا أن توقيع مصر فى سبتمبر 1978 على اتفاقيتى كامب ديفيد اللتين

---

(1) وحيد عبد المجيد: مصر العرب - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة 1984، المصدر السابق: ص60-61.
(2) النهار 3 سبتمبر 1975.
(3) لمزيد من التفاصيل انظر: حسن نافعة، مصدر سابق.

تضع احداهما إطاراً لمعاهدة مصرية إسرائيلية والأخرى إطاراً للحكم الذاتى للفلسطينيين. هذا الموقف دفع جميع الدول العربية المتحفظة إلى موقف الرفض للتحرك المصرى. كما تحركت مواقف معظم الدول المؤيدة لمبادرة السادات نحو معارضة إطار كامب ديفيد. وفى سبتمبر 1978 صدر إعلان الجبهة القومية للصمود والتصدى التى ضمت سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد نص على اعتبار قضية فلسطين القضية العربية الأولى والعمل من أجل التحرير الكامل لجميع الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة مع الالتزام باسترداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى[1]. ومن الواضح أن معظم الدول العربية باستثناء دول جبهة الصمود والتصدى لم تقطع الأمل فى عودة مصر إلى الصف الغربى رغم توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد. وقد ظهر ذلك بوضوح خلال مؤتمر القمة العربية الثامنة فى بغداد فى نوفمبر 1978 الذى عبر عن اعتراض الحكام العرب على سياسة السادات تجاه تسوية النزاع العربى الإسرئيلى ولكن لم يصدر المؤتمر أية قرارات معادية لمصر أو لنظام السادات واكتفى البيان الختامى للمؤتمر بالإشارة إلى عدم جواز انفراد أى طرف من الأطراف العربية بأى حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص وللصراع العربى الصيهونى بوجه عام. ولا يقبل أى حل إلا إذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربى يعقد لهذه الغاية[2].

ثم جاء توقيع السادات للمعاهدة المصرية الإسرائيلية فى مارس 1979 كى يقطع آخر أمل عربى فى استعادة مصر للصف العربى. ولقد ترتب على ذلك أثار بعيدة المدى سواء فيما يتعلق باستقلال مصر وسيادتها على أراضيها أو فيما يتعلق بالتزامات مصر العربية أو تكريس تبعية مصر للولايات المتحدة الأمريكية وتدعيم نفوذها وهيمنتها على العالم العربى.

وقد اكدت المعاهدة المصرية الإسرائيلية بوضوح أنه فى حالة تعارض الالتزامات السابقة لأى طرف من الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة فإن الالتزامات التى تترتب على المعاهدة هى التى تكون ملزمة ونافذة ويعنى ذلك فى التحليل النهائى أن المعاهدة تلزم مصر بنقض التزاماتها السابقة تجاه الدول العربية. ويمكن القول أنه قد تم تحييد مصر فى الصراع العربى الإسرائيلى وفقاً لنصوص المعاهدة وان كان هناك إجماع من جانب الباحثين على أن هذه المعاهدة قد أجبرت مصر على الانحياز للطرف الإسرائيلى ضد الدول العربية. وإذا كان السادات قد ادعى أنه لم يوقع حلاً منفرداً بدليل توقيعه على إطار الحكم الذاتى

(1) انظر: وحيد عبد المجيد - مصدر سابق، ص 73-74.
(2) القبس 1978/11/9.

الفلسطينيين فإن هذا الإطار لا يمثل حلاً للقضية بل مجرد وثيقة قصد بها تضليل الجماهير المصرية والعربية وضمان إخراج مصر من الصراع العربى الإسرائيلى نهائياً. فالمعروف أن الحل الوحيد والصحيح للقضية الفلسطينية هو عودة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى، ولكن إطار الحكم الذاتى لا يحقق الحد الأدنى من هذه الحقوق بل يعمل على تكريس الإدعاءات الصهيونية على الأرض العربية بفلسطين متبنياً بالكامل خطة مناحم بيجن للحكم الذاتى التى اقترحها فى ديسمبر 1977 والتى تقوم على أساس التفرقة بين الأرض والسكان. وبناء على ذلك فإنها تعتبر أراضى غزة والضفة أرضاً محررة وجزءاً لا يتجزأ من إسرائيل[1]. ورغم أن إطار السلام فى الشرق الأوسط ينص على أن الحل الذى تسفر عنه المفاوضات يجب أن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومطالبه العادلة، إلا أنه لم يتضمن أدنى توضيح أو تحديد لهذه الحقوق كما أنه استبعد أهم هذه الحقوق وهى حق السيادة وتقرير المصير والعودة.

كذلك تمادى السادات فى نقض جميع الالتزامات السابقة التى التزمت بها مصر عربياً ودولياً إزاء القضية الفلسطينية، فعمد إلى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية تماماً من كافة أشكال ومراحل التفاوض التى نص عليها الإطار. والمعروف أن مصر كانت قد التزمت بالقرار الذى اتخذه مؤتمر القمة العربية بالرباط 1974 والذى ينص على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى.

ويتضح لنا فى النهاية وبما لا يدع مجالاً للجدل أن الحل الذى قبلته مصر الرسمية للقضية الفلسطينة كان حلاً صهيونياً ولم يكن حلاً مصرياً أو عربياً أو فلسطينياً.

ويبرز الوجه الآخر للحقيقة وهى أن الدول العربية رغم قرارات الإدانة التى اتخذتها ضد حكم السادات بسبب خيانته للقضية العربية الأولى ألا وهى القضية الفلسطينية لم تستطع هذه الدول أن تبلور استراتيجية بديلة للتحرك الساداتى. وطغت الخلافات العديدة بين الدول العربية وكان العجز العربى هو الوجه الآخر للخيانة الساداتية.

(1) انظر: حسن نافعة، مصدر سابق، ص78-80.

الحقبة الثالثة من ثورة يوليو: العلاقات بين مصر والكيان الصهيونى خلال فترة مبارك "1981– 2010"

حاولت إسرائيل عقب تولى حسنى مبارك الرئاسة فى أكتوبر 1981 الاحتفاظ بنمط العلاقات التى سادت خلال الحقبة الساداتية ولكن تحفظ الرئيس مبارك على دعوته لزيارة القدس لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتى للفلسطينيين واشتراطه إجراء المفاوضات خارج القدس المحتلة أدى إلى تجميد لقاءات القمة لعدة سنوات بسبب إصرار إسرائيل على إتمام الزيارة للقدس أو إلغائها وقد شهدت هذه الفترة حالة من الجمود المشوب بالتوتر مما اضفى على العلاقات طابع (السلام البارد) بسبب سياسات إسرائيل العدوانية والتى برزت فى اقتطاع (طابا) عند إتمام الانسحاب من سيناء علاوة على عدوانها الشامل على لبنان فى يونيو 1982 وما أعقبها من سحب السفير المصرى من إسرائيل وتصاعد حملات النقد المتبادلة وجمود العلاقات التجارية والثقافية.

وعندما أحيل نزاع طابا إلى التحكيم وأجبرت إسرائيل على التسليم بنتائجه وأعيد السفير المصرى الى تل أبيب جرى احتواء التوترات الناجمة عن التجاوزات التى ارتكبتها إسرائيل وأبرزها اختراقات الطيران الإسرائيلى للأجواء المصرية وتعزيز الوجود العسكرى المصرى فى المنطقة (ب) المحدودة التسليح. واستمرت الأوضاع. هكذا حتى بداية التسعينيات حيث تم استئناف لقاءات القمة المصرية الإسرائيلية بعد مجئ حزب العمل الإسرائيلى للسلطة عام 1992 وإطلاق صيغة مدريد وانخراط مصر فى الإعداد للمفاوضات متعددة الأطراف. كما اسهم فى تعزيز هذه العلاقات إتفاق أوسلو ومشاركة مصر فى جميع مراحل المفاوضات التى انتهت بتوقيعه 1993بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وهنا يجدر الإشارة إلى الموقف المتخاذل للحكومة المصرية – إزاء الجرائم والمذابح التى ارتكبتها إسرائيل ضد الأسرى المصريين خلال حربى 1956، 1967 والتى أثارت سخط وغضب الرأى العام المصرى إذ غضت النظر عن نتائج لجنة التحقيق والقصاص من مرتكبى هذه الجرائم[1]،

وبوصول حكومة الليكود إلى السلطة فى منتصف عام 1996 بدى أن السلام البارد قد يتحول إلى حرب باردة وبالفعل حدثت مواجهة سياسية علنية بين مصر وإسرائيل منذ بداية عام 1997. إذ ركزت مصر خلالها على أن سياسة نتنياهو سوف تؤدى إلى كارثة بسبب عدم التزامه بتنفيذ ما نصت عليه اتفاقات أوسلو وإندفاعه فى خطط الاستيطان

---

(1) محسن عوض وآخرون: مقاومة التطبيع - ثلاثون عاماً من المواجهة - بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية - 2003 ص46-47.

وطرحه معادلة (السلام مقابل السلام) بديلاً عن صيغة (السلام مقابل الأرض). واستمر هذا التوجه الاحتجاجى من جانب مصر تجاه ما يتصل بإسرائيل.

وعلى الجانب الآخر كشفت حكومة الليكود عن استراتيجيتها تجاه مصر والتى تستهدف تحجيم الدور المصرى واتهام مصر بأنها تعرقل المفاوضات مع الفلسطينيين وأنها تمارس عليهم ضغوطاً خفية تحول دون إيجاد تسوية للمشكلات المعلقة بين الفلسطينيين وإسرائيل. ولذلك حاولت إسرائيل ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية ضد مصر من خلال نفوذ اللوبى اليهودى فى الكونجرس الأمريكى. وتمثلت فى محاولة تخفيض المعونة الأمريكية لمصر وإثارة قضية اضطهاد الأقباط. ورغم نجاح كل من مصر وإسرائيل فى إحتواء العديد من المشكلات ذات الحساسية واسدال ستار الصمت عليها مثل قضية الأسرى المصريين ومقابر اليهود وحادث سليمان خاطر.. الخ، إلا أن ذلك لم يحل دون استمرار التحول فى العلاقات المصرية الإسرائيلية من حالة (السلام البارد) إلى جانب (الحرب الباردة) ولكن مع حرص كل طرف على عدم تجاوز بعض الخطوط الحمراء التى انحصرت فى عدم المساس بحجم التعاون الاقتصادى بين مصر وإسرائيل كصادرات البترول المصرية لإسرائيل وعدم تجميد الاتصالات واللقاءات بين المسئولين فى الجانبين حتى فى أقصى حالات التوتر. وفى هذا السياق استمرت الخلافات بين مصر وإسرائيل حول قضايا التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى خاصة ما يتعلق بالمسار الفلسطينى الإسرائيلى. كما تصاعدت الاتهامات المتبادلة بشأن توجهات السياسة الدفاعية والسياسة التسليحية على الجانبين. إذ شنت الصحف الإسرائيلية بالتنسيق مع بعض القيادات العسكرية حملة منظمة تؤكد أن مصر لا تزال تعتبر إسرائيل عدوها الرئيسى المحتمل رغم اتفاقية السلام المعقودة بينهما وأن برامج التسليح المصرى المعتمدة على الولايات المتحدة كمصدر رئيس للتسليح تمثل خطرا على إسرائيل. وقد ردت مصر على هذه الحملة من خلال التصريحات التى أدلى بها الرئيس حسنى مبارك مؤكداً أن مصر سوف تواصل تحديث قواتها المسلحة فى مواجهة ما تقوم به إسرائيل التى تضاعف نفقاتها العسكرية بشكل رهيب وتطور أسلحتها وتطلق أقمار للتجسس وتنتج صواريخ ولا توقع على اتفاقات حظر التسليح الدولية ومع ذلك تحاول فرض قيود على العرب[1].

---

(1) انظر: التقرير الاستراتجى العربى 1997- 1998، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة - ص220، ص252-254.

وقد أدت الأجواء المحيطة بتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلى والمتواكبة مع احتفال مصر بمرور 25 عاماً على حرب أكتوبر إلى تعميق التوترات الخاصة بالجوانب العسكرية للعلاقات المصرية الإسرائيلية الأمر الذى أدى إلى طرحها على صفحات الصحف المصرية والإسرائيلية حيث ركزت التحليلات الصحفية على تناول مستقبل الصراع المسلح فى الشرق الأوسط.

واشتدت الحملات السياسية والإعلامية بين مصر وإسرائيل وبلغت مستوى غير مسبوق مما ترتب عليه حدوث أزمة بسبب التصريحات التى صدرت عن ديفيد بار ايلان المتحدث باسم رئيس الحكومة الإسرائيلية متهماً مصر بأنها طفل شرير تحرض الفلسطينيين على اتخاذ مواقف متشددة ضد إسرائيل. وعلى نفس المستوى انتقدت مصر تلويحات رئيس الوزراء الإسرائيلى بالحرب ونفت أنها تمارس ضغوطاً على الفلسطينيين. وتجددت هذه الحملات خلال فترات مختلفة من عام 1998 سواء من خلال التصريحات الرسمية أو التقارير الصحفية ورسوم الكاريكاتير ونشر أخبار ومعلومات تفتقر إلى المصداقية. وقد شهد هذا العام "1998" ازمتان بارزتان اعترضتا مسيرة العلاقات المصرية الإسرائيلية تتمثل أولهما فى رفض مصر الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلى عزام عزام رغم الحاح إسرائيل فى المطالبة بالإفراج عنه. أما الأزمة الثانية فقد جاءت من جانب إسرائيل التى رفضت التعاون مع مصر فى إنهاء أوضاع 24 سجيناً مصرياً (من سيناء) فى أحد سجون بئر سبع واستمرار حبسهم بعد انتهاء مدة العقوبة القانونية فضلاً عن إساءة معاملتهم.

وهكذا استمرت حالة الاحتقان التى سيطرت على العلاقات المصرية الاسرائيلية منذ وصول الليكود إلى السلطة فى إسرائيل. وانعكس ذلك على مسار التطبيع فأعلنت مصر لأول مرة الربط بين التطبيع وتطور عملية السلام وشاركت فى قرارات الجامعة العربية الخاصة بتجميد التطبيع وتأكيد المقاطعة العربية وتجميد المفاوضات المتعددة الأطراف كما قاطعت مؤتمر الدوحة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتواكباً مع اندلاع انتفاضة الأقصى فى 28 سبتمبر 2000 وتصاعد العنف العدوانى الصهيونى بعد وصول شارون إلى رئاسة الحكومة فى فبراير 2001 شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية مزيداً من التوتر كان من أبرز إيجابياته استجابة الحكومة المصرية لضغوط الرأى العام المصرى إذ سحبت السفير المصرى لدى إسرائيل فى 21 نوفمبر 2000 ثم صعدت احتجاجها بإيقاف كافة الاتصالات بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية عدا وسائل الاتصال الدبلوماسية التى تخدم القضية الفلسطينية وذلك عقب إعادة احتلال إسرائيل للمدن الفلسطينية فى مارس 2002 وقد ترتب على ذلك وقف كافة أشكال التعاون

العلمى والبحثى والإرشادى فى مجال الزراعة كما تراجعت مختلف أشكال العلاقات الرسمية وتصاعدت الحملات الإعلامية بين مصر وإسرائيل بصورة غير مسبوقة. هذا ولم تقتصر التحديات التى حاصرت الدور المصرى وأعاقت مساعيه السلمية لتسوية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى على التعنت والنزعة لدى إسرائيل بل أضيف إليها الغزو الأمريكى البريطانى للعراق واحتلاله حيث كانت القضية الفلسطينية الضحية الأولى لهذا العدوان إذ نقل بؤرة الاهتمام من المشرق إلى الخليج وانشغلت الإدارة الأمريكية بالتحضير للعدوان وإدارة الحرب حتى اسقطت نظام صدام حسين ثم الانشغال لاحقاً بما لم تتوقعه من مقاومة فى العراق ثم بكيفية إعادة تشكيل الخريطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعراق. وكل ذلك صرفها عن الصراع الفلسطينى الاسرائيلى الأمر الذى أطلق يد شارون فى ممارسات عدوانية بالغة الشراسة ضد الشعب الفلسطينى ومع استمرار الانتفاضة فى ظل التطور النوعى والكمى للمقاومة الفلسطينية المسلحة بات الاجتياح الشامل لاجهاض فصائل المقاومة وتدمير مؤسسات السلطة الفسطينية المدنية والعسكرية ضرورة حتمية من وجهة النظر الإسرائيلية. وقد بدأ الاجتياح الإسرائيلى براً وبحراً وجواً فى عملية اسمتها (السور الواقى) وكانت تستهدف فى جوهرها شن حرب إبادة ضد الشعب الفلسطينى من خلال قمع الانتفاضة واستئصال قياداتها المدنية والعسكرية والمقاومة الميدانية كما اعتبرت إسرائيل ذلك رداً مباشراً على قمة بيروت التى تبنت المبادرة السعودية بعد إجراء تعديلات جزئية عليها وأصبحت مبادرة عربية للسلام.

وبالرغم من فداحة الخسائر المادية التى لحقت بالمقدرات الفلسطينية من جراء الاجتياح الإسرائيلى الهمجى سواء على صعيد السلطة الفلسطينية أو على حياة المواطنين الفلسطنيين أنفسهم إلا أن إسرائيل لم تستطع أن تحقق نصراً سياسياً يتمثل فى إنهاء قدرة فصائل المقاومة الفلسطينية على القيام بعمليات فدائية داخل العمق الإسرائيلى أو خارجه.

وعلى خلفية الأزمة السياسية فى إسرائيل واستمرار العمليات الفدائية وتعثر الوصول إلى برنامج حد أدنى فيما بين الفصائل الفلسطينية برزت مساعى السلطة الفلسطينية لإيقاف العمليات الاستشهادية والفدائية داخل الخط الأخضر والتوصل إلى هدنة أحادية لفترة تتراوح ما بين 6 أشهر وعام بهدف إتاحة الفرصة للاتحاد الأوروبى ومصر بالاتفاق مع الولايات المتحدة لتسويق خريطة الطريق وإعادة إطلاق العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد رفضت قوى الانتفاضة التنازل الطوعى عن خيار المقاومة مع بقاء سيف الاحتلال مسلطاً على رقاب الشعب الفلسطينى مؤكدة قناعتها بأن ذلك لا يتعارض مع النضال السلمى والخيارات السياسية والمفاوضات المؤدية إلى إقرار الحقوق الوطنية

المشروعة للشعب الفلسطينى. وفى إطار هذا السياق المأزوم محلياً وإقليمياً ودولياً بدأت سلسلة جديدة من الحوارات عرفت باسم حوارات القاهرة برعاية رئيس المخابرات العامة فى مصر وتمت على مستويين: حوارات مصرية - فلسطينية وحوارات فلسطينية - فلسطينية تحت عنوان رئيسى هو (الحوار السياسى وكيفية الخروج من المأزق الراهن)[1]، وقد استطاعت الوساطة المصرية أن تحصل على موافقة الفصائل الرئيسية على هدنة أحادية بدأت فى 29 يونيو 2003 ولكنها انهارت قبل أن تكمل 50 يوماً وذلك بسبب عدم تجاوب شارون.

ورغم الاتفاق الذى توصلت إليه الحكومتان المصرية والإسرائيلية فى نوفمبر 2002 بشأن مبادلة الجاسوس عزام عزام بالطلاب المصريين الذين احتجزتهم إسرائيل إلا أن إسرائيل أصرت على إبقاء الـ 45 مسجوناً مصرياً الذين عانوا من سوء المعاملة فى السجون الإسرائيلية والمؤسف أن الحكومة المصرية رفضت العرض الذى قدمه حزب الله لضم هؤلاء السجناء إلى القائمة التى كان يساوم بها للإفراج عن الأسرى الإسرائيليين لديه فى المفاوضات التى تمت عبر الصليب الأحمر واستندت الحكومة المصرية فى رفضها على وجود علاقات مباشرة مع إسرائيل وأنها ليست فى حاجة إلى مساعدة[2].

ويلاحظ أن مصر قد حافظت على قنوات اتصال مع الفصائل الفلسطينية وأخرى مع الإسرائيليين ولذلك واصلت مساعيها من أجل الحصول على موافقة الفصائل الفلسطينية على مشروع آخر للهدنة وفى جولة الحوار التى عقدت بالقاهرة فى ديسمبر 2003 قدمت مصر ورقة عمل تتضمن أربعة قضايا أساسية لإتاحة الفرصة أمام السلطة الفلسطينية للتوصل إلى وقف إطلاق النار مقابل التزامات إسرائيلية محددة إلا أن خمسة فصائل فلسطينية (حماس والجبهة الشعبية والجهاد وتنظيمى الصاعقة والجبهة الشعبية- القيادة العامة) رفضت الموافقة على التوصية المصرية بأن يتضمن البيان الختامى الإعلان عن التزامات متبادلة بين الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى ودعوة القيادتين المصرية والفلسطينية للتحرك السياسى من أجل وقف العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى وفك الحصار عنه. وهكذا انتهت جولة الحوار دون صدور بيان ختامى أو إعلان سياسى بل مجرد بيان صحفى.

ولا شك أن إصرار الحكومة المصرية على تكرار تجربة الحوار الفلسطينى - الفلسطينى رغم الفشل الذى منيت به هذه التجربة يشير إلى حقيقة الدور الذى تقوم به مصر على

(1) انظر: التقرير الاستراتيجى العربى - 2002- 2003 - مصدر سابق، ص303-308.
(2) الأهرام العربى، 8 يناير 2005.

ساحة الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى والذى كان يستهدف انجاز هدنه تتوقف خلالها الفصائل الفلسطينية عن أعمال المقاومة المسلحة باعتبار أن ذلك شرطاً أمريكياً - إسرائيلياً لاستئناف المفاوضات مما يعنى أن التحرك المصرى فى هذا الصدد كان يتم بناء على تعليمات أمريكية تلبية للمطالب الإسرائيلية. وقد أوضح ذلك صراحة ريتشارد ارميتاج وكيل وزارة الخارجية الأمريكية أثناء زياراته للقاهرة فى نوفمبر 2003[1].

وفيما يتعلق بخطة الانسحاب الإسرائيلى من غزة والتى أعلنها رئيس الوزراء الإسرائيلى ارييل شارون فى ديسمبر 2003 وعرفت باسم (خطة الانفصال من جانب واحد) وطبيعة الدور المصرى الذى سعت إسرائيل إلى فرضه ويتمثل فى تكليف مصر للقيام به فى تنفيذ هذه الخطة وكان يشير فى البداية إلى عودة الإدارة المصرية لقطاع غزة على غرار التجربة المشابهة خلال الفترة من 1948 إلى 1967 ورفضت مصر ذلك الاقتراح كما رفضت الاقتراح الآخر الخاص بتولى مصر مسئولية الأمن داخل قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلى لمراقبة أداء أجهزة الأمن الفلسطينية فى مكافحة أعمال المقاومة التى تعتبرها إسرائيل أعمال إرهابية. وقد استغرق النقاش حول هذين الاقتراحين سلسلة طويلة من المحادثات والزيارات بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية شارك فها الرئيس مبارك وشيمون بيريز فى القاهرة فى فبراير 2004 ثم اللواء عمر سليمان وارييل شارون فى تل أبيب ومبارك وسيلفان شالوم فى القاهرة فى مارس 2004 وانتهت برفض مصر القيام بدور أمنى مباشر فى قطاع غزة مؤكدة على أن هذا الدور هو مسئولية السلطة الفلسطينية وأن دور مصر لا يتعدى حدود المساعدة على أداء هذا الدور كما اعتبرت مصر أن مسئولية ضبط الحدود المصرية وسيطرتها على المعابر من الجهة المصرية هى مسئولية غير قابلة للتنازع باعتبارها حق مصر السيادى.

واتساقاً مع هذا المبدأ الذى ينص على مسئولية مصر فى ضبط حدودها طالبت مصر بضرورة إجراء تعديلات على اتفاقية كامب ديفيد (1978) والتى شكلت إطاراً لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (1979) وكانت تحصر مهمة ضبط الحدود المصرية الإسرائيلية فى أيدى قوات من الشرطة وقد وافقت إسرائيل على الطلب المصرى لتحميل مصر مسئولية التحكم فى الشريط الحدودى المحاذى لمدينة رفح والمعروف باسم ممر فيلادلفيا وذلك ضماناً لمنع ما تزعمه إسرائيل - حول عمليات التهريب (الأسلحة وغيرها) من مصر إلى غزة. وفى

---

(1) انظر التقرير الاستراتيجى العربى (مصدر سابق) 2003 - 2004 – ص 475.

ضوء المفاوضات السرية التى جرت بين مصر وإسرائيل تم تعديل بنود الاتفاقية مما يسمح باستبدال قوات الشرطة بقوات من حرس الحدود الأكثر كفاءة وتسليحاً.

واقتصر الدور المصرى فى مساعدة الجانب الفلسطينى على تدريب قوات الأمن الفلسطينى فى القاهرة أو إرسال خبراء مصريين إلى غزة لتأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية ومنع حدوث فراغ أمنى بعد الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة.

وإذا كانت العلاقات المصرية الإسرائيلية قد شهدت تحولا جوهرياً خلال عام 2004 سواء على المستوى السياسى الذى شهد اتصالات سياسية عديدة انتهت بإعادة السفير المصرى إلى إسرائيل فى فبراير 2005 أو على المستوى الاقتصادى بتوقيع مصر اتفاقية المناطق المؤهلة صناعيا (الكويز) فى ديسمبر 2004 والتى ظلت ترفضها منذ عام 1996 فلا شك أن هذه التطورات تمثل نقلة نوعية فى عملية التطبيع بين مصر وإسرائيل. وقد برزت تجلياتها وتداعياتها السلبية فى مواقف وسياسات الحكومة المصرية من القضايا والأحداث التى توالت بعد ذلك فى سياق الصراع العربى الإسرائيلى وكان أكثرها وضوحاً موقف اللامبالاه وعدم الاكتراث من جانب الحكومة المصرية إزاء جرائم القتل التى ارتكبها جنود إسرائيليين ضد جنود مصريين ولم يؤثر ذلك على استمرار الزيارات الرسمية بين الجانبين المصرى والإسرائيلى[1].

كما تجلى ذلك فى موقف الحكومة المصرية من العدوان الإسرائيلى على جنوب لبنان عام 2006 إذ انتقدت مصر مع كل من السعودية والأردن ما أطلقت عليه (المغامرات غير المحسوبة لحزب الله) وشنت الصحف الحكومية فى مصر هجوماً على حزب الله وحاولت التهوين من الدور البطولى الذى قام به فى صد العدوان الإسرائيلى على مدى 33 يوماً. وقد كان للموقف المصرى صداه الإيجابى لدى إسرائيل إذا اعتبرته غطاء سياسى لعدوانها على جنوب لبنان وقد صرح بذلك ايهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل انذاك.

ورغم كثرة اللقاءات المصرية الإسرائيلية التى شهدها عام 2007 والتى ركزت على محاولة السيطرة على التوتر فى العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية وتحريك التسوية السلمية المتوقفة منذ عام 2000 إلا أن الانجازات كانت محدودة للغاية فيما يتعلق بملف التسوية السلمية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى ولعل أهم إحداث ذلك العام تمثلت فى انعقاد مؤتمر أنا بوليس على المستوى الفلسطينى الإسرائيلى. وعلى الجانب الفلسطينى. يرى العديد من

---

(1) انظر: عماد جاد: مصر وإسرائيل - ربع قرن على معاهدة السلام - مجلة السياسة الدولية - العدد 156 - أبريل 2004.
نقلاً عن: محسن عوض وآخرون - مقاومة التطبيع - مصدرسابق.

الباحثين والمراقبين أن عام 2007 هو الأشد ضرراً على القضية الفلسطينية ولم يسبقه فى السوء سوى عام النكبة 1948 الذى شهد قيام الكيان الصهيونى. إذ شهد تكريس الانقسام الفلسطينى رغم البوادر الإيجابية التى بشر بها اتفاق مكة (فبراير 2007) وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية لأول مرة منذ نشأة السلطة الفلسطينية عام 1994 مما أوحى بوضع حد لنظام ازدواج السلطة داخل سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى والذى نشأ عقب فوز حماس بالانتخابات التشريعية فى يناير 2006 وتشكيلها بمفردها الحكومة الفلسطينية ثم انقلاب الأوضاع إلى النقيض تماماً عقب سيطرة حماس العسكرية على قطاع غزة فى أحداث يونيو 2007 وما ترتب على ذلك من انقسام سياسى وجغرافى بين الضفة الغربية وقطاع غزة وكان حصيلته حوالى 116 قتيلاً واضعافهم من المعوقين والجرحى علاوة على مئات المعتقلين فى الضفة وغزة فى حين لم تتكبد إسرائيل طوال هذا العام سوى 15 قتيلاً وهو أقل عدد خسرته إسرائيل منذ احتلالها للضفة وغزة عام 1967.

وقد استمر الانقسام السياسى والجغرافى بين الضفة وغزة فى ظل تصاعد الاتهامات المتبادلة الأمر الذى الحق أضراراً فادحة بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر وطنى وأهدر مكانتها على كافة الأصعدة سواء على صعيد الحكومات أو المجتمعات والرأى العام عربياً ودولياً هذا وقد فشلت كافة الجهود التى بذلتها مصر لرأب الصدع الفلسطينى وإعادة ترتيب البيت الفلسطينى من الداخل ولم يلتفت قطبا الساحة الفلسطينيين فى غمرة صراعاتهما وخلافاتهما إلى أن القضية الفلسطينيية لم تعد القضية المركزية فى المنطقة العربية.

هذا ورغم تعدد اللقاءات المصرية الإسرائيلية التى بدأت فى يناير 2007 بين حسنى مبارك ورئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت فى شرم الشيخ حيث عقد اللقاء الأول فى 4 يونيو 2010 وقد ركز على صفقة إطلاق سراح الجندى الإسرائيلى الأسير (جلعاد شليط) ووافقت عليها حماس مقابل إطلاق سراح ألف أسير فلسطينى. إلا أن إسرائيل قضت على أية احتمالات لنجاح هذه القمة إذ بدأ التوغل الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية أثناء انعقاد هذا اللقاء واسفر عن استشهاد أربعة فلسطينيين فى رام الله كما طال التوغل الإسرائيلى مخيم جباليا فى شمال غزة لأول مرة منذ إطلاق الهدنة فى نوفمبر 2006. ومن المؤسف أن استمرار العدوان الإسرائيلى على الأراضى الفلسطينية لم يحل دون استمرار اللقاءات بين مبارك وأولمرت حيث انعقد فى 20 نوفمبر 2007 اللقاء الثالث للتحضير لمؤتمر أنابوليس بالولايات المتحدة الذى أكد مبارك أنه سيكون بداية حقيقية لاستئناف المفاوضات. ولذلك

تواصلت اللقاءات مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسبى ليفنى فى مايو 2007 ومع وزير الدفاع الإسرائيلى فى 26 ديسمبر 2007 لبحث عملية التسوية.

وعلى الجانب الآخر عقد حسنى مبارك عدة لقاءات مع الرئيس الفلسطينى محمود عباس. كما شهدت القاهرة عدة لقاءات بين الرئيس المصرى وبعض القادة العرب خصصت جميعها للبحث فى ضرورة العودة إلى مسار التسوية والتمهيد لمؤتمر أنابوليس الذى عقد فى 27 نوفمبر 2007 وشارك فيه 43 دولة منها 16 دولة عربية تتصدرهم مصر والسعودية وسوريا وفلسطين علاوة على سبع منظمات دولية. وقد طرح هذا المؤتمر الرؤية الأمريكية لمعالجة القضايا العالقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتنحصر فى مطالبة الفلسطينيين بتقديم المزيد من التنازلات مثل نبذ العنف والإرهاب ووقف الاعتداءات على الإسرائيليين وإطلاق سراح الجندى الإسرائيلى فى حين لم يلزم إسرائيل بنفس المطالب بل اقتصر على مطالبتهم بالاهتمام بالنقب والخليل وعدم التوسع فى بناءالمستوطنات وليس تجميدها أو إلغائها. ورحبت مصر والسعودية وإسرائيل بهذه المقترحات فيما اعترضت حماس واعتبرت أن الرئيس الأمريكى يستهدف شن حرب صليبية ضد الشعب الفلسطينى ودعت الدول العربية للوقوف ضد هذه التهديدات[1].

والواقع أن الرئيس الأمريكى جورج بوش من خلال تأكيده على مطالبة الشعب الفلسطينى باستنكار المقاومة المسلحة أو ما يزعم أنه (الارهاب) شدد على ضرورة أن تتولى السلطة الفلسطينية اعتقال الفدائيين الفلسطينيين وتفكيك البنية التحتية التى يعتمدون عليها فى أعمال المقاومة ومصادرة الأسلحة ووقف الهجمات ضد إسرائيل وإطلاق سراح الجندى الإسرائيلى دون الزام إسرائيل بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين أو تجميد المستوطنات أو إلغائها ولكن طالبت إسرائيل بالإفراج عن عائدات الضرائب الفلسطينية وتحويلها للحكومة الفلسطينية التى عينها محمود عباس برئاسة سلام فياض. أما الدول العربية فكان عليها تقديم كل الدعم والتأييد لحكومة فياض. كما وعد الرئيس الأمريكى بتقديم معونة شاملة كقروض للمشروعات التجارية ولإصلاح الأجهزة الأمنية.

ومما يجدر ذكره أن عملية بناء المستوطنات لم تتوقف بعد انعقاد مؤتمر أنابوليس. إذ كشفت حركة السلام الان الإسرائيلية والمناهضة للاستيطان فى نهاية مارس 2008 عن اتساع

---

(1) انظر: التقرير الاستراتيجى العربى - مصدر سابق 2007-2008 - القاهرة 2008، ص 309- 316 - 319.

الأنشطة الاستيطانية فى الضفة الغربية المحتلة وكذلك أشارت الصحف الإسرائيلية فى 8 يناير 2008 إلى استمرار النشاط الاستيطانى فى حى رأس العمود بالقدس الشرقية المحتلة.

ومما سبق يتضح لنا أن مؤتمر أنابوليس إذا كان قد نجح فى استئناف مفاوضات التسوية السلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا أنه لم يغير الواقع المأزوم فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بسبب التعنت الإسرائيلى وعدم التزامها بتنفيذ قرارات المؤتمر.

ثورة 25 يناير 2011 والكيان الصهيونى

أثارت ثورة 25 يناير المصرية قلقاً واهتماماً غير مسبوق لدى كافة الدوائر الصهيونية وبرز هذا القلق فى تباين الاتجاهات والمواقف الإسرائيلية إزاء الأحداث الداخلية التى تجرى فى مصر. ولم يقتصر الاهتمام على الجانب الرسمى فقط، فقد شاركهم فى ذلك الكُتّاب، وأساتذة الجامعات، ومراكز صنع السياسة العامة الذين قاموا برصد دقيق لتحركات الشعب المصرى، فى محاولة لاستشراف تأثير الثورة فى مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية[1].

وتزايدت نبرة القلق لدى الإسرائيليين مع البوادر الأولى للأحداث، رغم إبدائهم الثقة فى قدرة حسنى مبارك على وأد الثورة فى مهدها. وتركزت مواقفهم حول الخوف من ظهور دولة دينية متشددة فى مصر عبر سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على مقاليد السلطة فى مصر.

وتفصيلاً لذلك:

1- الموقف الإسرائيلى الرسمى قبل قرار التنحى:

رغم ثقة المسئولين الاسرائيليين فى قدرة الأجهزة الأمنية المصرية على إخماد الثورة فى بداياتها، فإن استمرار المظاهرات المصرية أجبر العديد منهم على الخروج عن حالة الصمت وإبداء آرائهم فى تطورات الأوضاع فى مصر. فقد استسلم رئيس الوزراء الإسرائيلى "بنيامين نتنياهو" للخوف، حين أعرب، خلال مؤتمر صحفى مع المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" فى 31 يناير 2011، عن قلقه من صعود قوة سياسية إسلامية متطرفة إلى كرسى

---

(1) محمود معاذ عجور:، قلق فى تل أبيب - الموقف الإسرائيلى من ثورة 25 يناير، السياسة الدولية، العدد 184، إبريل 2011، ص131.

السلطة فى مصر. وفى الأول من فبراير 2011، أعلن فى بيان مكتب رئاسة الوزراء ان مصلحة بلاده تكمن فى الحفاظ على اتفاقية السلام، مطالباً المجتمع الدولى بتقديم الضمانات اللازمة لاستمرار العمل باتفاقية "كامب ديفيد"، مضيفاً أن إسرائيل دولة تؤيد قيم الديمقراطية، ولكنها ترفض أن يكون ذلك على حساب السلام معها.

وما إن تأكد نتنياهو من فشل مبارك فى احتواء الأزمة حتى جدد مخاوفه من استنبات التجربة الإيرانية فى مصر، خلال كلمة ألقاها أمام الكنيست الإسرائيلى فى الثانى من فبراير 2011[1].

فقد نقلت القناة العاشرة قوله إن مصر كدولة ديمقراطية لن تمثل تهديداً لإسرائيل، ولكن الإيرانيين طبقاً لقوله يريدونها أن تعود للعصور الوسطى وتصير مثل قطاع غزة.

وأعرب سفير إسرائيل السابق فى مصر "أيلى شاكيد" عن قلقه من أن تؤدى المصادمات فى مصر إلى صعود جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة فى مصر، وأكد رأيه فى ضرورة الحفاظ على مصر "المعتدلة" لمواجهة إيران "الشيعة"[2].

ولكن القنصل الإسرائيلى السابق فى مصر "آيال سيسو" كان أكثر ثباتاً، حين قال إنه ليس مندهشاً لما يجرى فى مصر، ولكنه واثق طبقاً لمعرفته بطريقة تعامل الأمن مع المصريين من قدرة النظام على إنهاء هذه الحالة.

وتطرق رئيس إسرائيل شيمون بيريز، للثورة المصرية معرباً عن شكره لمبارك، لأنه حافظ على السلام والاستقرار فى المنطقة، مؤكداً دعمه وتأييده للبقاء فى منصبه، كما هاجم عضو الكنيست عن حزب (شاس الدينى) ووزير الإسكان، أرينيل أتياس، موقف الولايات المتحدة من الثورة المصرية، مشيراً إلى أن الأمريكيين تركوا مبارك الذى كان حليفاً لهم متسائلاً: هل تتبع الولايات المتحدة الأسلوب نفسه معهم.

2- القراءة الإسرائيلية للثورة المصرية وقت حدوثها:

جاءت الثورة المصرية بمثابة مفاجأة للمؤسسات السياسية بإسرائيل، فلم يتوقع الموساد الإسرائيلى حدوث ثورة رغم حدوث مقدمات كثيرة لها، حيث ذكر السفير "تسفى مازئيل" (إن الإنفجار كان متوقعاً منذ وقت طويل، لكن الجميع آمن أن سلطة مبارك قوية ومستقرة ولم يكن بإمكان أحد أن يتوقع الثورة) وأرجع الخبراء والمحللون الإسرائيليون

(1) محمود معاذ عجور، مرجع سابق، ص132.
(2) محمود معاذ عجور، قلق فى تل أبيب: الموقف الإسرائيلى من ثورة 25 يناير، مرجع سابق ، ص131.

اندلاع الثورة المصرية لعدة أسباب يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى هى تحليل للموقف الداخلى بمصر، والثانية هى الصراع بين القوى داخل النظام السياسى المصرى، ثم تقييم الإيديولوجية الفكرية التى قام عليها النظام المصرى عقب الثورة.

وظهرت عدة تكهنات إبان اندلاع الثورة تتحدث عن مستقبلها تدرجت بين النجاح والفشل، فطرح فى هذا السياق الجنرال غيورا أيلاند - الجنرال فى الاحتياط والرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية ومجلس الأمن القومى - ثلاثة سيناريوهات:

أن تنجح السلطة آنذاك برئاسة مبارك أو عمر سليمان فى البقاء مما يعنى فشل الثورة، او أن تتسلم السلطة حكومة علمانية تطبق المبادئ الديمقراطية فى الحكم، او أن يسيطر الأخوان المسلمين على السلطة أما عبر استغلال حالة الفوضى التى عمت البلاد أو من خلال النجاح فى الانتخابات العامة، واعتبر أن هذا السيناريو هو الأخطر على أمن إسرائيل.

3- التحركات الإسرائيلية بعد قرار التنحى:

وفور قرار تنحى مبارك، عقد وزير الخارجية الإسرائيلية "أفيجدرو ليبرمان" اجتماعاً وزارياً طارئاً فى 21 فبراير 2011 لبحث تداعيات هذا القرار، مؤكداً أن إسرائيل لا تتدخل فى شئون مصر الداخلية، ولكن يهمها الحفاظ على اتفاقية السلام والاستقرار فى المنطقة.

وعلى صعيد الاستعداد الأمنى، أفادت إذاعة صوت إسرائيل أنه تم الإسراع فى عمليات بناء جدار على حدود مصر ليتم إنهاؤه نهاية عام 2012. كما أعلن القائد العام للشرطة الإسرائيلية دودوى كاهان 27 فبراير رفع حالة التأهب للدرجة الثانية ونشر القوات فى مختلف الانحاء خوفاً من تنفيذ عمليات فى الداخل على خلفية تطورات الأوضاع فى مصر، وذلك استناداً إلى تقرير رئيس شعبة المخابرات الشرطية

فيما رأى رئيس الأركان السابق جابى اشكنازى فى آخر تصريحاته أن الاضطرابات التى تحدث فى مصر تفرض على إسرائيل الحفاظ على اتفاقيات السلام مع مصر والأردن والسعى لعقد سلام مع سورياً.

ولم يكد بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرى - الذى كان يتولى الحكم فى مصر بشكل مؤقت - يؤكد الالتزام بجميع الاتفاقيات التى أبرمتها مصر، حتى تنفست الحكومة الإسرائيلية الصعداء، وسارع رئيس الوزراء فى اليوم ذاته إلى مباركة البيان، مؤكدا أن هذه الاتفاقية تمثل حجر الأساس للاستقرار فى الشرق الأوسط.

4- اتجاهات ومواقف الرأى العام الاسرائيلى من الثورة وتداعياتها

كانت الثورة المصرية محل اهتمام من الرأى العام فى الكيان الصهيونى، حيث تعددت وتنوعت مقاربات الكتّاب والخبراء، فى كتاباتهم وتحليلاتهم، ما بين القلق من المرحلة القادمة والخوف من سيطرة الإخوان المسلمين على الحكم، وتأثير الثورة المصرية فى مسيرة السلام فى منطقة الشرق الأوسط غير أن أهم القضايا التى سيطرت على الرأى العام الإسرائيلى، أثناء وبعد الثورة، تمثلت فى الموقف الأمريكى وطريقة تعامله مع تطورات الثورة المصرية[1]، **والجدل حول الرئيس القادم لمصر، والفشل الواضح الذى لحق بأجهزة الاستخبارات العسكرية فى توقعاتها لتطورات الثورة وتفصيلاً لذلك:**

أ - انتقاد الموقف الأمريكى من الثورة:

بعد تأييد الإدارة الأمريكية لمطالب الثوار المصريين بعد أيام من بدء الثورة انتقد الخبير السياسى يوسى بايلين فى مقال له يوم 30 يناير فى صحيفة إسرائيل اليوم، الموقف الأمريكى، موضحاً أن توتر وزعزعة النظام المصرى ستؤثر سلباً على وضع الأمريكيين ووضع إسرائيل فى المنطقة، لأن ذك الانقلاب طبقاً لرأيه سيقود إلى سيطرة عناصر متطرفة على أهم وأكثر الدول العربية تنظيماً وقوة، داعياً الرئيس الأمريكى باراك أوباما لتجنب موقف الرئيس الأمريكى جيمى كارتر الذى وافق على سقوط الشاه الإيرانى، مما أدى إلى صعود نظام الخومينى للسلطة هناك.

ب- الجدل حول الرئيس القادم لمصر:

وعن توقعات سير ونهج "مصر ما بعد مبارك"، حاول "يورام ميتال" الأستاذ بجامعة بن موردون فى مقال له بصحيفة هارتس، استشراف ملامح الخريطة السياسية والإستراتيجية الجديدة لمصر، فتوقع على عكس أغلب الخبراء، تعيين البرادعى رئيساً بتأييد الإخوان، وأن تستمر مصر شريكاً للولايات المتحدة وإسرائيل، لكن فى الوقت ذاته ستتعرض إسرائيل لانتقادات رسمية كثيرة من النظام الجديد، الذى سيحاول التعبير عن وجهة نظر المجتمع المصرى الرافض لإسرائيل.

إلا أن المحلل "دودى جولد" بصحيفة "إسرائيل اليوم" أعرب عن تخوفه من سيطرة البرادعى على السلطة فى مصر، مبرراً رأيه بأن البرادعى ربط استمرار اتفاقية السلام بين

---

(1) محمود معاذ عجور، قلق فى تل أبيب: الموقف الإسرائيلى من ثورة 25 يناير، مرجع سابق، ص133.

البلدين خلال حوار مع شبكة "أم بى سى" بتعامل إسرائيل مع الفلسطينيين، إضافة إلى دفاعه عن جماعة الإخوان المسلمين خلال حوار مع مجلة دير إشبيجن فى 25 يناير، واعتباره أعضاء الجماعة حلفاءه السياسيين.

وأكد أكبر كُتّاب صحيفة إسرائيل اليوم "دان مارجليت" تخوفه من أن يسقط الحكم فى أيدى الإخوان، مشيراً إلى أن إسرائيل لا تريد غياب الديمقراطية عن الدول العربية، ولكن الأهم لها الحفاظ على اتفاقية السلام مع مصر، متمنيا أن تعى الدولتان ضرورة عدم خوض حرب جديدة وسفك جديد للدماء[1].

5- توقعات إسرائيل المستقبلية:

اختلفت آراء المحللين والخبراء عن تحديد الطريقة المثلى التى يجب عبرها التعامل مع مصر بعد تنحى حسنى مبارك، ولكن انصب أغلبها فى ضرورة تحقيق السلام مع سائر الجيران، كى لاتزداد الدول المعادية لإسرائيل فى المنطقة فدعا الكاتب بصحيفة هارتس "يونيل ماركوس" دولته لضرورة السعى لتحقيق السلام مع الدول المجاورة.

وعلى خلاف ذلك، طالبا لمحلل العسكرى المتشدد "آفى فرحان" الجيش الإسرائيلى، خلال حواره مع القناة السابعة الإسرائيلية فى 24 فبراير 2011، ضرورة العودة إلى سيناء. داعياً الجيش للاستعداد بكامل قوته لحرب ضارية مع العدو.

وأخيراً، فإنه من المتوقع استناداً إلى المؤشرات السابقة أن يكثف مسئولى إسرائيل والنشطاء اليهود جهودهم فى المحافل الدولية فى إبراز القلق من مصر ما بعد مبارك، بما يؤدى إلى إحداث ضغط دولى معلن وغير معلن على الرئيس المصرى القادم والحكومة القادمة للحفاظ على حالة السلام مع إسرائيل[2].

1- موقف إسرائيل من صعود الإسلاميين خاصة جماعة الإخوان المسلمين:

جاء الموقف الإسرائيلى تجاه حكم الإخوان متوجساً ومتخوفاً من هيمنتهم على مقاليد الحكم عقب ثورة 25 يناير. حيث تنظر إسرائيل إلى الإخوان كإحدى المجموعات الإسلامية الراديكالية المتطرفة التى تمارس العنف الإرهابى، تحمل العداء للغرب المسيحى، وتعادى

(1) محمود معاذ عجور، قلق فى تل أبيب: الموقف الإسرائيلى من ثورة 25 يناير، مرجع سابق، ص133.
(2) محمود معاذ عجور، المرجع السابق، ص133.

السامية، ويرى بعض الخبراء الإسرائيليين أن الأخوان المسلمين يرتدون بعد الثورة عباءة تختلف عما يبطنون، إذ يحاولون أن يبدون بمظهر التيار المعتدل، خاصة أمام الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، عبر ما يقدمون من مواد إعلامية تبث أمام الرأى العام العالمى[1]، فتارة يصرحون بتمسكهم بجميع بنود الاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقية السلام، وتارة أخرى يصرخون بأن الشعب المصرى لا يوافق على الاتفاقية مما يظهر تلاعبهم، كما إنهم لا يعترفون بإسرائيل، ويتبنون نهج حماس وسياستها القاتلة. ويأتى هذا التخوف نتيجة تقييم إسرائيل لقوة وتنظيم الإخوان المسلمين.

رؤية إسرائيل لمسقبل مصر عقب ثورة يناير:

شغلت قضية مستقبل مصر عقب ثورة 25 يناير أوساط المحللين والخبراء والساسة فى إسرائيل. فكانت هناك قراءات شديدة التشاؤم عام 2011 حول المستقبل التى تنتظره مصر، وهناك قراءات يغلب عليها التفاؤل حول المستقبل المشرق الذى تشهده مصر وتجنى خلاله ثمارالثوره: فيرى بعض المحللين والساسة الإسرائيليين أن مستقبل مصر بعيداً عما توقعه شباب التحرير والدليل هو المأزق الاقتصادى التى تمر به مصر كغياب الدخل المعتمد على السياحة التى اختفى تماماً من مصر عام 2011 وتوقف الاستثمارات الأجنبية وزيادة معدلات البطالة، وبدون مساعدات مالية ستعانى مصر من أزمات اقتصادية فى ظل الزياده السكانية.

تطبيع تيار الإسلام السياسى مع إسرائيل بعد الثورة

بعد الثورة حاولت دولة الكيان الصهيونى احتواء الثورة وتعويض فقدها لكنزها الاستراتيجى المتمثل فى الرئيس المخلوع شعبياً (حسنى مبارك). وربما لم ترتفع شعارات واضحة برفض التطبيع كجزء من أهداف الثورة أو أولوية من أولوياتها، إلا أن هذا الرفض الشعبى للتطبيع من الأمور المفروغ منها، ولكن لم يلتفت إليها الثوار كجزء يجب فرضه فرضاً لمنع الإختراق. وهنا يجدر الإشارة إلى موقف حزب النور السلفى فى مصر، الذى صعد نجمه فى فضاء الانتخابات المصرية البرلمانية عام 2012، وحل فى المرتبة الثانية

(1) د. هبه جمال الدين، ثورة 30 يونيو والمخططات الإسرائيلية لزعزعة استقرار الدولة المصرية، مختارات إسرائيلية، العدد 247، يوليو 2015، ص13.

بعد حزب الحرية والعدالة – الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين – قد أعرب عن حقيقة موقفه من التطبيع عندما أجرى الناطق باسمه حديثاً لإذاعة الجيش الإسرائيلى.

ففى هذه المقابلة قال الناطق باسم حزب النور السلفى يسرى حماد إن: "حزبه حريص على الحفاظ على الاتفاقيات الدولية مع إسرائيل وكذلك ترحيبه بالسياح الإسرائيليين بالمجئ إلى مصر".

ومن بين الأصوات التى هاجمت التصريح الذى أدلى به الناطق باسم حزب النور السلفى يسرى حماد، النائب حمدى حسن زعيم الكتلة البرلمانية السابق، والذى اتهم الأول بأن تصريحه يعد تطبيعاً صريحاً مع الكيان الصهيونى فى وقت غير ملائم على الإطلاق، واصفاً تعامل حزب النور مع إسرائيل بأنه "جريمة سياسية لا تغتفر" ارتكبها السلفيون ليس فى حق الشعب الفلسطينى فحسب، ولكن فى حق الشعب المصرى كله.

فى حين أكد القيادى بحزب التحالف الشعبى الاشتراكى أبو العز الحريرى ان حزب النور السلفى وقع فى محظور خيانة القضية الوطنية المصرية وآمال الشعب المصرى عند أول اختبار، معتبراً أن تصريحات حماد لإذاعة الجيش الإسرائيلى فضحت التيار السلفى وكشفت أنه تيار يتاجر بالدين وبالمبادئ، لذلك لهث وراء التطبيع مع العدو الصهيونى دون مقابل.

2- موقف جماعة الإخوان من التطبيع:

أكدت الحقائق بعد ثورة 25 يناير أن الإخوان وافقوا على استمرار التطبيع والعلاقات الخاصة مع واشنطن وتل أبيب، خاصة بعد زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكية وليم بيرينز إلى مصر ولقائه قادة الإخوان، ثم لقاء العديد من القيادات السياسية الأمريكية بهم بعد الثورة من أمثال (جون كيرى – جون ماكين – هيلارى كلينتون وغيرهم) مما يعنى أن الحلف الإخوانى الأمريكى قد أضحى واقعاً فعلياً، واجتاز مرحلة البدايات والتأسيس.

وفى عام 2011 وبعد الثورة أعلن أحد مرشحى الجماعة فى سيناء الدكتور عبد الرحمن الشوربجى أنه موافق على تصدير الغاز لإسرائيل طالما أن ذلك يتم بالأسعار العالمية.

وفى تلك الفترة قامت قناة فضائية تابعة للإخوان المسلمين فى مصر بفصل مذيعة رفضت إجراء حوار مع شخصية سياسية إسرائيلية. وقال المنتقدون فى وسائل الإعلام: إن قناة "مصر 25" أثارت دهشتهم لهذا الموقف، ولم تفسره ما أعطى انطباعاً سلبياً عن توجهات القائمين عليها. وعلق إسماعيل بدر: ابنتى الصحفية والمذيعة الجميلة والثائرة المعجونة بالقومية العربية ياسمين الجيوشى فصلتها قناة "مصر 25" من عملها كمذيعة لرفضها إجراء حوار مع شخصية سياسية

صهيونية وتمسكها بقوميتها وبعدم اعترافها بالكيان الصهيونى. وأضاف قائلاً: لتسقط قناة 25 وليسقط المطبعون من الصهاينة العرب ولنتضامن جميعاً معها. واكد انه لا تصالح، ولو وقفت ضد كل السيوف. واستغرب كثيرمن المدونين هذا الموقف من قناة تابعة للإخوان، وقالوا: نكاد لا نصدق ذلك. وتساءلوا: هل ينوى الإخوان التطبيع من الآن مع إسرائيل؟ وأكد إسماعيل بدر "لن نصالح وسنفضح المطبعين الجدد وياسمين مثل كل أبنائى بصلابة الفولاذ ولن تنكسر".

الكيان الصهيونى وثورة 30 يونيو

توالت القراءات الإسرائيلية للثورة المصرية، فهناك من اعتبرها شرارة لإندلاع حرب أهلية، وهناك من صورها على أنها مقدمة لسلسلة متوالية من الانقلابات، ومنهم من اعتبرها بادرة لحكم سلطوى عسكرى غير ديمقراطى حيث حرص العديد من القادة بعد خطاب العزل والقبض على قيادات الإخوان - بإظهار وجود قيادات الجيش على رأس السلطة أنه أمر فى صالح إسرائيل. إذ رأت بعض قيادات الجيش الإسرائيلى أن عودة الجيش المصرى لتولى موقف مسيطر هى رؤية سارة بالنسبة لإسرائيل، كما أن وجود قوة سيادية مصرية تتعامل مع العناصر الجهادية فى سيناء هو أمر حيوى وهام بالنسبة لإسرائيل وأمنها. وظهرت العديد من التصريحات من دوائر صنع القرار بإسرائيل يؤكد وجود ارتياح من قبل محافل سياسية وعسكرية فى إسرائيل بالانقلاب العسكرى فى مصر، ولكن هناك مخاوف من أن يسفر الوضع القائم فى الأراضى المصرية بإنقلاب الأوضاع الأمنية فى سيناء بشكل يهدد أمن الحدود المشتركة[1].

موقف إسرائيل من فض اعتصام رابعة:

رغم أن إسرائيل اعتبرت عملية الفض مذبحة ارتكبها السيسى ضد المناهضين السلميين للانقلاب علق أحد الكُتّاب فى صحيفة جيروزاليم بوست على موقف إسرائيل من هذا الحدث قائلاً: إلا أن مصر حرصت على إقناع الدول الغربية بعدم وصف ما يجرى بالمذبحة، ويفسر أن سبب الدعم الإسرائيلى لثورة 30 يونيو رغم تقييمها لها باعتبارها انقلاباً، أنه يمثل مسمار آخر فى نعش عملية التحول الديمقراطى لأن هذا التحول هو أحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق نهضة عربية لتغيير موازين القوى القائمة لغير الصالح الإسرائيلى.

(1) د. هبة جمال الدين، ثورة 30 يونيو والمخططات الإسرائيلية لزعزعة استقرار الدولة المصرية، مختارات إسرائيلية، العدد 247، يوليو 2015، ص14.

عملية الجرف الصامد:

هناك ثمة هدف ثابت للعدوان الإسرائيلى المتكرر على قطاع غزة، والذى حمل فى نسخته الأخيرة اسم "الجرف الصامد"، يتلخص فى دفع الأفق السياسى للعمليات على الأرض فى مسار لا يصب سوى فى مصلحة إسرائيل، ويمكن تحديد المصلحة فى نقاط ثلاث: تجاوز الإنجاز الفتحاوى الخاص بالاعتراف بفلسطين دولة مراقباً فى الأمم المتحدة، وفتح جولة جديدة من محاولات ربط غزة بسيناء وليس الضفة الغربية، والسعى لتصدير لاجئين فلسطينيين على دفعات[1].

تدخل مصر للوساطة:

وفى مقابل الإرادة الإسرائيلية، فرضت القاهرة رؤيتها فى عملية تدريجية تبدأ بوقف نزيف الدم الفلسطينى، ثم تثبيت الهدنة والدخول فى مفاوضات شاملة، مع تأكيد رفض مبكر للتعامل مع غزة ككيان منفصل بالإصرار على تشكيل وفد موحد، ورفض الزج بمعبر رفح فى مفاوضات عبر إسرائيل، كما تم رفض مطلب تل أبيب بشأن نزع سلاح المقاومة، كما تم انتزاع عدة مكاسب من الاحتلال قبل التوصل لصيغة مكتوبة للاتفاق، **منها:**

- الموافقة على مبدأ تحصيل رسوم أكثر للداخلين لحدود الـ 48 من معبر إيريز.
- منح حماس نسبة من أموال الجمارك.
- التوافق على وجود بضعة آلاف من قوات السلطة الفلسطينية لأول مرة فى القطاع لتأمين رفح ولتوزيع ميزانيات إعادة الإعمار.

وحول رؤية إسرائيل للدور المصرى، لوحظ أن التليفزيون الإسرائيلى شبه مكانة الرئيس المصرى فى حماس بمكانة بوتين عند النظام السورى. ووصل الأمر أن صحيفة معاريف علقت بأن الرئيس المصرى يستغل إسرائيل لتحقيق مصالح مصرية خالصة، وإنه لم يكن متعجلاً على إنهاء القتال. غير أن الإرادة المصرية تم فرضها وتمريرها على مراحل تبدأ بنشر قوات حرس الرئاسة فى منفذ رفح، ثم تولى أبو مازن عملية الإعمار وميزانيتها، الأمر الذى قد ينهى حالة الإنقسام، والتعامل مع غزة على إنها كيان منفصل[2].

(1) أحمد فؤاد أنور: ترحيل المشكلة والمنطق الإسرائيلى فى العدوان على غزة، السياسة الدولية، العدد 198، أكتوبر 2014، ص122.
(2) أحمد فؤاد أنور: مرجع سابق، ص122.

تصور إسرائيل لإنهاء مشكلة غزة:

لا يمكن فهم نهاية الجولة الأخيرة من المواجهة دون ربطها بسياسات إسرائيل ومخططاتها لإيجاد حل إسرائيلى لغزة، فالحل الإسرائيلى المفضل هو التخلص من قطاع غزة، لذا عرضت إسرائيل مبكراً على مصر إدارته لكنها رفضت. ثم عرضت على ياسر عرفات فطلب أن يكون الثمن ربطه بالضفة الغربية بحصوله على أريحا أولاً. ان الحل المفضل لدى إسرائيل هو ربط قطاع غزة بسيناء، وهضم إسرائيل بالكامل لفلسطين باستثناء هذا الشريط معدوم الموارد.

ولكن الدور المصرى فى عملية الجرف الصامد ضبط الإيقاع مما جعل مستقبل إسرائيل مفتوحاً على كافة الاحتمالات منها أن تراجع واشنطن سقف تحالفها مع إسرائيل، ومن ناحية أخرى ستحظى جهود محاكمة مجرمى الحرب بميزة الوضع الجديد لفلسطين فى الأمم المتحدة كدولة[1].

وعلى جانب آخر رأى البعض أن الدور المصرى لم يخرج فى عهدى حسنى مبارك ومحمد مرسى، عن دور الوسيط سعيا اللتوصل إلى تهدئة بين قوى المقاومة وسلطات الاحتلال، فى ظل محددات الحاجة للتهدئة إزاء وضع داخلى غير مستقر، وتطلعا، للمساعدات المالية المنتظرة[2].

هذا وتحرص إسرائيل بشدة على التزام مصر باتفاقية السلام لضمان التفوق العسكرى الإسرائيلى من حيث نوعية التسلح وعدم الخوض فى حرب إقليمية مع مصر ولذلك، تمارس العديد من الضغوط على الساسة الأمريكان لمنع أية محاولة لقطع المساعدات من أجل الحفاظ على اتفاقية السلام.

أما الجيش المصرى، ترى المصادر الأمنية الإسرائيلية أن الجيش المصرى فى الوقت الذى يحارب فيه الإرهاب فى سيناء سوف يتعرض للصدام مع المنظمات الفلسطينية فى القطاع، فالمصريون قرروا القضاء على الانفاق فى المرحلة القادمة مما سيضعهم فى مواجهة مع حماس.

---

(1) أحمد فؤاد أنور، المرجع السابق، ص124.

(2) نادية سعد الدين: بيئة ضاغطة: المواقف العربية من العدوان الإسرائيلى على غزة، السياسة الدولية، العدد 198، أكتوبر 2014، ص136.

ومن الجدير بالذكر، إنه رغم المخاوف الحالية الإسرائيلية من قوة الجيش المصرى، ولكنها تحاول ألا تدخل معه فى مواجهه مباشرة ولاشك، أن ما يحدث فى سيناء من عمليات إرهابية موجهه ضد الجيش المصرى بعضها مدعوم من قوى إسرائيلية. ويرى البعض ان

العلاقات المصرية الإسرائيلية فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى، تحددها شخصية الرئيس المعروف بالتزامه الشديد بمصلحه بلده.

وبالنسبة لـ قناة السويس الجديدة، تحارب إسرائيل المشروع الجديد "على الرغم من تأييدها له إبان حكم الإخوان، ويمكن تفسير هذا الوضع المتضارب، نظراً لأن العائد المتوقع منه سيساهم فى تنمية مصر واستعادة دورها الإقليمى، خاصة إنه كانت هناك مزاعم من أن إسرائيل بالتنسيق مع قطر ستحصل على حصص فى القناة إبان حكم الإخوان، وفى هذا الصدد تنشر الشائعات والضغائن ضد هذا المشروع، فقد بثت وسائل الإعلام الإسرائيلية تقارير مزعومة عن خطورة المشروع على البيئة وعلى البحر المتوسط، حيث نشرت صحيفة "هاآرتس" الإسرائيلية تقريراً يفيد بأن هناك علماء أجانب أكدوا أن توسيع المجرى الملاحى بقناة السويس سيتسبب فى أضرارخطيرة بالبحر الأبيض المتوسط، وأضافت المشروع المصرى الجديد المتعلق بحفر قناة جديدة فى منطقة السويس، وتوسيع المجرى الملاحى قد يؤدى لعواقب وخيمة على الحياة البيئية على البحرين الأحمر والمتوسط، زاعمة بأن مصر تتجاهل المعاهدات التى تطالب بدراسة الآثار البيئية للمشروع[1].

موقف النظام السياسى الحالى من اتفاقية الصلح مع إسرائيل:

رغم انتهاء المدة القانونية لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، إلا أن هناك بعض الوقائع والأحداث التى تؤكد لنا استمرار عملية التطبيع سياسياً ودبلوماسياً وأمنياً مع إسرائيل؛ **نرصد ذلك فيما يلى:**

1- أعلنت مصر تعيين السفير حازم خيرت سفيراً لها بإسرائيل فى يونيه 2015 فى خطوة هى الأولى منذ أن سحبت القاهرة سفيرها فى تل أبيب عام 2012 على خلفية

(1) د. هبة جمال الدين: ثورة 30 يونيو والمخططات الإسرائيلية لزعزعة استقرار الدولة المصرية، مختارات إسرائيلية، العدد 247، يوليو 2015، ص15-16.

العدوان الإسرائيلى على غزة فى عملية "عامود السحاب" وتوالت ردود الأفعال الإسرائيلية المرحبة بالقرار[1].

وقالت صحيفة "هارتس" الإسرائيلية، إن تل أبيب أبدت الكثير من المرونة مؤخراً مع مصر، ووافقت على الوساطة المصرية، من أجل توقيع هدنة طويلة الأمد مع حركة حماس وتخفيف الحصار على قطاع غزة، ونجحت المساعى المصرية فى إقناع الإسرائيليين بضرورة تخفيف الحصار عن سكان القطاع والعمل فوراً على بدء عمليات إعادة الإعمار.

وسارع رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو، إلى إعلان ترحيبه بتعيين السفير المصرى الجديد، وقال خلال مؤتمر صحفى مع وزير الخارجية الفرنسى لوران فابيوس فى القدس "هذا شئ مرحب به بشدة فى إسرائيل، وأعتقد أنه شئ جيد جداً لتدعيم السلام القائم بين مصر وإسرائيل".

2- الخطوة الجديدة والتى ترمى من خلالها إسرائيل إلى تدعيم ركائز التطبيع السياسى مع مصر والتعامل معه على أنه أمر واقع، كانت عبر تصريحات سفير الاحتلال الإسرائيلى بالقاهرة، حاييم كورين، الذى صرح ان بلاده تحترم الرئيس المصرى عبد الفتاح السيسى، لأنه رئيس منفتح يريد الاستقرار للمنطقة عامة، ومصر خاصة، مشيراً إلى أن السيسى يدرك جيدا أن معالم الشرق الأوسط تغيرت ويفهم ما تمر به مصر وإسرائيل، واضاف ان التعاون الإسرائيلى مع مصر يسير بشكل جيد، فى ظل وجود مصالح مشتركة بين القاهرة وتل أبيب، والعالم العربى أجمع، كالسعودية، والأردن، وكل دول الخليج العربى، الجملة الأهم التى حاول السفير الصهيونى تمريرها وسط كل هذا الكلام كانت عن رفض الشعب المصرى للتطبيع مع العدو الإسرائيلى، حيث قال كورين: نحن كدولتين يوجد سلام قائم بيننا من 36 عاماً، كما دعا السفير الإسرائيلى أن لا يقتصر التطبيع بين تل أبيب والقاهرة على المجالات الأمنية فقط، قائلاً: نحن لا نستطيع أن نتعاون من الناحية الأمنية فقط، لكن يجب إنشاء علاقات اقتصادية، وثقافية، وأيضاً علاقات استثمارية مع رجال الأعمال المصريين، ويجب أن نزرع هذا الفكر منذ الصغر من خلال المدرسة، ومن المهم تدريس اتفاقية كامب ديفيد، لقد تغير الزمن ويجب على الزعماء تغيير أنفسهم للتأقلم مع الحقبة الجديدة[2].

---

(1) محمد فايز فرحات: السياسة المصرية تجاه آسيا فى مطلع قرن جديد: التحدى الإسرائيلى، السياسة الدولية، العدد 139، يناير 2015، ص123.

http://www.albawabhnews.com/1363640

(2) http://elbadil.com/?p=956900

زيارة السيسى لأسيوط ودعوته لمبادرة عربية للسلام مع إسرائيل[1]

فى17 مايو 2016 ناشد الرئيس السيسى العدو الصهيونى بالعمل سويًا لإحلال السلام، موضحاً لهم أن الخطوة التى اتخذتها مصر منذ 40 عام بتوقيع معاهدة السلام، هى السر الحقيقى وراء السلام فى المنطقة وكتبت فى تاريخ المنطقة العربية صفحة مضيئة للسلام بين الدول والشعوب. وتوجه "السيسى" إلى الصهاينة مخاطباً قياداتهم، بالقول: "أتمنى أن تسمح الحكومة الإسرائيلية بإذاعة خطابى لأن السلام بين مصر وإسرائيل ليس دافئاً على حد قول البعض، ولكن سيتحقق هذا السلام ويكون أكثر دفئاً فى حالة التمكن من حل مسألة القضية الفلسطينية وإعطاء أمل للفلسطينيين فى إقامة دولة وضمانات لكلا الدولتين".

وناشد السيسى الأطراف الإسرائيلية لتحقيق السلام حتى تستفيد الأجيال المقبلة، لافتاً إلى أن المبادرة العربية للسلام تسهم فى إحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، موضحاً أن هناك العديد من المبادرات، كما أشار إلى أن المنطقة العربية ستكون أكثر استقراراً وسلاماً بحل الأزمة الفلسطينية.

ودعى "السيسى" القيادة الصيهونية، لإذاعة خطابه، بالقول: "أرجو من القيادة الإسرائيلية إذاعة خطابى فى إسرائيل مرة واتنين للاستفادة من تحقيق السلام مؤكداً أن هناك فرصة لكتابة صفحة جديدة من السلام فى المنطقة، قائلاً: أنا ما بعرفش أحور أو أتأمر، حل القضية الفلسطينية وإقامة دولتها السبيل الوحيد لتحقيق سلام أكثر دفئاً بين مصر وإسرائيل". وأضاف: "لو تحقق السلام فى المنطقة سيتغير وضع الشرق الأوسط الملتهب للأفضل".

ردود الفعل الإسرائيلية تجاه تصريحات السيسى فى زيارة أسيوط:

نقلت الصحف العبرية "يديعوت أحرونوت وإسرائيل إنترناشيونال نيوز وجويش برس وهارتس ومعاريف"، كلمة "السيسى"، مؤكدين على ترحيب رئيس الوزراء الإسرائيلى وزعيم المعارضة الصهيونية بدعوة "السيسى".

(1) http://www.mubashermisr.net /125905.htm

وذكر موقع "واللا" الإسرائيلى، أن رئيس الوزراء الإسرائيلى "بنيامين نتنياهو"، قال فى بيان صادر عن الحكومة الإسرائيلية تعليقاً على كلمة "السيسى": "إنه يبارك تصريحات الرئيس المصرى، معلناً استعداده لاستثمار أى مجهودات لدفع مستقبل السلام والأمن بين الإسرائيليين والفلسطينيين وشعوب المنطقة".

كما رحب زعيم المعارضة الإسرائيلية "إسحق هيرتزوغ" بدعم "عبد الفتاح السيسى" للمبادرة الفرنسية لحل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى.

وقال "هيرتزوغ" نقلاً عن صحيفة "تايمز أوف إسرائيل": "أرحب بإعلان السيسى، وخطابه حدثًا تاريخياً يمثل العالم العربى المعتدل الذى يتطلع إلى أن تمد إسرائيل يدها إليه مضيفاً أنه من الواجب مناقشة دعوة السيسى بجدية".

كما كتب "يتسحاق لفانون"، سفير إسرائيل الأسبق لدى مصر مقالاً فى صحيفة "يسرائيل هايوم" العبرية، قال فيه: "الرئيس المصرى يصنع مفاجأته هذه المرة"

من جانبه كتب "يونى بن مناحيم"، المحلل السياسى الإسرائيلى فى مقال له بموقع "نيوز وان" الإخبارى العبرى، إن "الرئيس المصرى لديه سلسلة من المصالح تقف وراء خطابه أمس". وتحت عنوان "ما وراء خطاب السيسى"؟ قال "بن مناحيم": "يبدو أن الرئيس المصرى يريد أن يعيد لمصر الدور الذى كانت تقوم به فى عهد مبارك فيما يتعلق بالشرق الأوسط، والفوز بمساعدة أمريكية فى المجالين الاقتصادى والعسكرى واعتراف دولى بنظامه".

من جانبها قالت صحيفة "يديعوت أحرانوت" الإسرائيلية، "إنه وفقاً للمؤشرات، هناك تنسيق مسبق تم بين نتنياهو وزعيم معارضته هيرتزوج وبين السيسى بشأن مبادرة عبد الفتاح السيسى، بهدف تهيئة الظروف لانضمام حزب العمل الإسرائيلى الذى يتزعمه هيرتزوج إلى الحكومة، ورجحت الصحيفة إسراع كل من نتنياهو وهيرتزوج بالترحيب بالمبادرة دليل على أن هناك تنسيقاً بين الأطراف الثلاثة".

ردود الفعل المناهضة للتطبيع تجاه تصريحات السيسى فى زيارة أسيوط:

علق المرشح الرئاسى السابق، "حمدين صباحى" على حديث "السيسى" لكن بطريقة غير مباشرة، معلناً تضامنه مع كل من يحمل سلاح ضد الاحتلال الإسرائيلى، قائلاً: "نحن نعرف قيمة الدم وقدر الشهيد وعشان كدا فإن كل من يحمل السلاح فى وجه العدو الصهيونى نعتبره تعبير عن روح مصر وروح العروبة".

وحلل محمد عصمت سيف الدولة، الباحث المتخصص فى الشأن القومى العربى، كلمة السيسى، وذلك فى تصريحات لجريدة "المصريون" نُشرت على موقعها الإلكترونى[1]، على النحو التالى:

وصف سيف الدولة تصريحات السيسى بـ "الخطأ الجسيم، الذى يتمثل فى القبول والاعتراف بالذرائع الإسرائيلية التى تبرر بها استمرارها فى احتلال ما تبقى من أرض فلسطين، وأن من حقها أن تدافع عن وجودها وأمنها، أنها نظرية الأمن الإسرائيلية الشهيرة والباطلة التى قامت تحت مظلتها باحتلال أراضى أربع دول عربية عام 1967، وإلى تجريد أى أرض عربية تنسحب منها من القوات والسلاح، وهى ذات الذرائع والتى يرددها القادة الإسرائيليون ليلاً ونهاراً لتبرير رفضهم للانسحاب من الضفة الغربية، ناهيك على ما يحتويه من قبول ضمنى لمطالب إسرائيل بكيان فلسطينى منزوع السلاح كشرط وحيد فى حالة الانسحاب من بعض الأراضى".

(1) http://goo.gl/YVruJC.

المحور الرابع

الاتفاقيات والمعاهدات

- ○ اتفاقية كامب ديفيد سبتمبر 1978.. ومعاهدة السلام مارس 1979
- ○ معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية "مارس1979"
- ○ الدور المصرى فى مفاوضات أوسلو

مبادرة السلام المصرية نوفمبر 1977:

فى التاسع من نوفمبر عام 1977، أعلن الرئيس السادات فى مجلس الشعب قوله: "إننى على استعداد حتى للذهاب إلى آخر نقطة فى العالم، سعياً إلى السلام العادل، ومن أجل ألا يُقتل أو يُجرح أى من أبنائى الضباط والجنود. بل إننى على استعداد حتى للذهاب إلى الكنيست الإسرائيلى؛ ولأننا أيضاً لا نخشى المجابهة مع إسرائيل". وخلال أسبوع استجابت الحكومة الإسرائيلية للمبادرة، ووجهت الدعوة الرسمية إلى الرئيس الراحل السادات يوم 17 نوفمبر لزيارة القدس[1]، وذهب الرئيس السادات إلى القدس وألقى خطابه الشهير فى الكنيست الإسرائيلى فى 20 نوفمبر 1977، **الذى حدد فيه الحقائق الخمس التالية:**

1- أنه لا سعادة لأحد على حساب شقاء الآخرين.

2- إننى لم أتحدث ولن أتحدث بلغتين، ولم أتعامل ولن اتعامل بسياستين، ولست أتعامل مع أحد إلا بلغة واحدة، وسياسة واحدة، ووجه واحد.

3- إن المواجهة المباشرة والخط المستقيم هما أقرب الطرق وأنجحها للوصول إلى الهدف الواضح.

4- إن دعوة السلام الدائم العادل المبنى على احترام قرارات الأمم المتحدة أصبحت اليوم دعوة العالم كله، وأصبحت تعبيراً واضحاً عن إرادة المجتمع الدولى سواء فى العواصم الرسمية التى تصنع السياسة وتتخذ القرار، أو على مستوى الرأى العام العالمى الشعبى، ذلك الرأى العام الذى يؤثر فى صنع السياسة واتخاذ القرار.

5- ولعلها أبرز الحقائق وأوضحها أن الأمة العربية لا تتحرك فى سعيها من أجل السلام الدائم العادل من موقع ضعف أو اهتزاز، بل أنها على العكس تماماً تملك من مقومات القوة والاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو السلام صادرة عن إدراك حضارى بأنه لكى نتجنب كارثة محققة علينا وعليكم وعلى العالم كله، فإنه لا بديل عن إقرار سلام دائم وعادل لا تزعزعه الأنواء ولا تعبث به الشكوك ولا يهزه سوء المقاصد أو التواء النوايا.

(1) أشار صلاح منتصر فى عموده اليومى الأهرام (22 نوفمبر 2016) إلى المحادثة التليفونية التى تلقاها من المذيع الأمريكى الشهير فى ذلك الوقت والتر كرونكايت وكان يتحدث من واشنطن وتساءل عن مدى استعداد السادات لقبول دعوة من مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل لزيارة القدس بناء على تصريح السادات فى مجلس الشعب عن استعداده لزيارة إسرائيل إذا كان ذلك يمنع إراقة دم مصرى أو إسرائيلى. ثم ابلغ صلاح منتصر المذيع الأمريكى بالرد الإيجابى بناء على اتصال على حمدى الجمال رئيس تحرير الأهرام انذاك بالرئيس السادات وبعد ساعات بدأت الإجراءات الرسمية وذهب السادات إلى القدس مساء يوم 19 نوفمبر وصلى فى المسجد الأقصى فى اليوم التالى ثم ألقى خطابه فى الكنيست.

اتفاقية كامب ديفيد سبتمبر 1978.. ومعاهدة السلام مارس 1979:

مع بدء محادثات كامب ديفيد فى الخامس من سبتمبر 1978، تبلور الموقف المصرى فى شكل مشروع متكامل **اشتمل على العناصر الأساسية الآتية:**

1- الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضى المحتلة طبقاً لجدول زمنى.

2- ضمان الأمن والسيادة، والسلام الإقليمى، والاستقلال السياسى لكل دولة عن طريق ترتيبات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح، ومناطق محدودة القوات، ووضع قوات عازلة تابعة للأمم المتحدة على جانبى الحدود، ووضع نظام للإنذار المبكر على أساس المعاملة بالمثل، وتحديد نوع الأسلحة التى تحصل عليها دول الصراع، مع ضرورة انضمام الأطراف إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

3- تعهد جميع الأطراف بعدم اللجوء للقوة، أو استخدامها لتسوية المنازعات، وحل ما يثار من منازعات بالوسائل السلمية.

4- إلغاء نظام الحكم العسكرى، والإدارة المدنية الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة، بمجرد التوقيع على معاهدة السلام، وانتقال السلطة إلى الجانب العربى على نحو سلمى منظم.

5- انسحاب إسرائيل من القدس إلى خط الهدنة المبين فى اتفاقية الهدنة عام 1948، طبقاً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بطريق الحرب، على أن تعود السيادة العربية على القدس.

6- إقامة علاقات طبيعية بين الأطراف بالتوازى الزمنى، مع تنفيذ الانسحاب الإسرائيلى.

7- تعهد إسرائيل بدفع تعويضات شاملة عن الأضرار الناتجة عن العمليات التى نفذتها قواتها المسلحة ضد السكان والمنشآت المدنية، وكذلك عن استغلالها للموارد الطبيعية فى الأراضى المحتلة.

8- اشتراك ممثلى الشعب الفلسطينى فى محادثات السلام.

9- إبرام معاهدة السلام خلال ثلاثة شهور من تاريخ توقيع إعلان المبادئ.

10- اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية فى المحادثات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاتفاق، مع ضمانها لتنفيذ إطار ومعاهدات السلام.

11- ضمان مجلس الأمن لمعاهدات السلام، وتحققه من احترام جميع أحكامها، وضمانه للحدود بين الأطراف.

كذلك يمكن استخلاص الموقف الإسرائيلى قبيل قمة كامب ديفيد من مناقشة مجلس الوزراء الإسرائيلى، والكنيست الإسرائيلى، وتصريحات المسؤولين فى الحكومة الإسرائيلية فى الآتى:

1- يجب أن تكون المفاوضات مباشرة، وألا تتقدم الولايات المتحدة الأمريكية بأية مقترحات.

2- ان تكون الامتيازات متبادلة بين الأطراف، وان يكون قرار مجلس الأمن رقم 242، وليس اية قرارات أخرى للأمم المتحدة، هو الأساس للمفاوضات.

3- عدم التحدث عن الضفة الغربية؛ لأنها من اختصاص الأردن، وليس لمصر تفويض بالحديث فى هذا الشأن، مع تجاهل موضوع الجولان.

4- وفى الوقت نفسه يمكن عقد اتفاقيتين فى كامب ديفيد: الأولى تتعلق بإجراء تسوية مع مصر حول سيناء والأخرى تتعلق بالحكم الذاتى الفلسطينى.

5- كذلك تبلور الموقف الإسرائيلى فى عدم مناقشة موضوع القدس الشرقية، وضرورة استمرارها تحت السيطرة الإسرائيلية، مع إعطاء العرب حق الدخول والخروج والإشراف المدنى على المناطق المقدسة العربية.

6- على الوفد الاسرائيلى فى كامب ديفيد محاولة الوصول إلى اتفاق بين الأطراف، وليس إعلان مبادئ

وقد كان لموافقة إسرائيل على عقد اتفاقية كامب ديفيد، بوثيقتيها(*)، دوافع عديدة، وهى تُعد مدخلات الموافقة، وتتركز فى الرغبة بالاحتفاظ بقوة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً واقتصادياً وتحسين موقفها الدولى، واقتصار الاتفاقية الخاصة بالسلام على إطار عام لم يوضح وضعاً معيناً بذاته للضفة وغزة، مع عدم النص فى الاتفاقية على عدم جواز اكتساب الارض بالحرب، مكتفية بالإشارة إلى القرار رقم 242، كما نصت على حق الاعتراض بالنسبة للمسائل المهمة الخاصة بالمشكلة الفلسطينية، كما وصفت السلطة الفلسطينية بأنها ذات طبيعة إدارية وليست سياسية "حكم ذاتى إدارى"، وفى الوقت نفسه، لم ولم تتطرق لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم تتعرض لمشكلة القدس، واكتفت بتبادل الخطابات فى هذا الشأن بالاتفاقية.وتتمثل الدوافع الحقيقية للموقف المصرى من

(*) يتضمن اتفاق "إطار" كامب ديفيد وثيقتين، الأولى هى الخاصة بالتسوية الشاملة فى الشرق الأوسط، والتى تضع الأساس لعملية السلام بين إسرائيل وكل جيرانها، وكذلك الاتفاق على إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية. أما الوثيقة الأخرى، وهى المعروفة باسم "إطار الاتفاق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، بهدف التوصل إلى معاهدة سلام خلال ثلاثة أشهر من تاريخ هذا الاتفاق.

خلال التأكيد على أن الوجود الإسرائيلى أصبح واقعاً إقليمياً ودولياً، تلتزم القوى الكبرى بما فيها الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة الأمريكية بضمان أمنه وحماية شرعية بقائه، وأن الدول العربية قد ارتضت الالتجاء إلى الوسائل السلمية من خلال قبولها المشاركة فى مؤتمر جنيف، وقد ظل مجال الدعوة إلى استئناف المؤتمر متعثراً منذ آخر انعقاد له فى ديسمبر 1973 - يناير 1974، هذا بالإضافة إلى عدم إمكان الاتفاق على نوع اللجان فيه، كما أن البيان السوفيتى الأمريكى الذى أعلن فى مطلع أكتوبر 1977، وقبل قيام الرئيس الراحل السادات بمبادرة السلام، قد حقق الخطوة العامة لأساس انعقاد مؤتمر جنيف وهى انسحاب إسرائيل من أراض عربية محتلة طبقاً للتفسير الإسرائيلى لقرار مجلس الأمن رقم 242، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات طبيعية بالإضافة إلى الاتفاق على بعض الإجراءات لضمان أمن الحدود بين إسرائيل وجيرانها العرب.

أهم نتائج كامب ديفيد:

1- الاعتراف ولأول مرة من أكبر دولة عربية بمشروعية الاغتصاب الصهيونى لفلسطين. ومنذ ذلك الوقت بدأ الخطاب الرسمى تدريجياً يتحول إلى الحديث عن فلسطين 1967 باستبعاد واضح أو ضمنى لفلسطين 1948

2- ضرب وحدة الصف العربى التى كانت تجمعها دائماً رغم الخلافات وحدة الموقف من قضية فلسطين الذى تجلى فى أرقى صوره فى مقررات الخرطوم بعد 1967 وفى أثناء حرب 1973.

3- تم تخفيف وإلغاء المقاطعة الدولية لإسرائيل، فلقد رأت بعض الدول المؤيدة للقضايا العربية أنه بعد اعتراف مصر بإسرائيل، لا يوجد مبرر، للتمسك بمقاطعة اسرائيل بعد عدوان 1967.

4- اهتزاز اليقين القومى لدى قطاعات كبيرة من الرأى العام المصرى وظهور دعاوى الانفصال والنزعات المعادية، للقضية الفلسطينية و كان ذلك من أخطر آثار كامب ديفيد حيث أدى اعتراف مصر بمشروعية إسرائيل "كدولة لليهود" الى صعود إلقوى الانفصالية والطائفية فى الوطن العربى والسعى لتكرار النموذج الصهيونى فبدأ الحديث عن دويلات طائفية مارونية وشيعية وسنية وقبطية وكردية وبربرية... الخ.

5- وجهت كامب ديفيد أقوى ضربة للوحدة الوطنية المصرية فانشقت الصفوف وغاب الشعور بالمشروعيه لمصر الرسمية التى بالتصالح مع العدو ضد المصالح الوطنية والقومية نزعت عن نفسها المشروعية الوطنية، مما كان السبب الرئيسى وراء كل أنواع الصدامات والعنف الذى شهدته مصر منذئذ وحتى الآن.

6- اسفرت كامب ديفيد عن خضوع مصر بشكل كامل للولايات المتحدة الأمريكية بعد ان أصبحت راعية للسلام وضامنة له، واصبح الجهد الرسمى الرئيسى لمصر الرسمية الالتزام بتنفيذ التوجيهات الأمريكية سواء فى ادارة الشئون الداخلية أوفى السياسة الخارجية

7- وأخيراً نجحت كامب ديفيد فى تحقيق الهدف الرئيسى منها وهو الانفراد بالعالم العربى وإعادة ترتيبه طبقاً للمصالح الإسرائيلية: فاقتحمت قوات العدو الصهيونى بيروت فى يونيو 1982 وطردت قوى المقاومة الفلسطينية خارج لبنان بعيداً عن حدود قطره، ما اسفر عن تغيير جذرى فى موازين القوى أدى بعد سنوات إلى انتزاع اعتراف من القيادة الفلسطينية بمشروعية دولة إسرائيل.

ناهيك عن عمليات التأديب اليومية لباقى الأطراف العربية: فتضرب إسرائيل المفاعل النووى العراقى فى يونيو 1981، وتضرب مقر "منظمه التحرير الفلسطينيه" فى تونس عام 1985 وتغتال أبو جهاد وتعربد كما يحلو لها فى الأرض المحتلة.. ومصر ما زالت مكبلة باتفاقية كامب ديفيد وقيود أخرى كثيرة.

معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية "مارس 1979":

استمرت الاتصالات لعدة أسابيع قبل أن يحدث تقارب فى وجهة النظر المصرية الأمريكية من ناحية ، والإسرائيلية من ناحية اخرى بشأن موضوع الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدأت المرحلة الثانية من مفاوضات معاهدة السلام فى واشنطن فى منتصف شهر مارس 1979، ولم تستغرق هذه المرحلة أكثر من عشرة أيام، وصل خلالها إلى واشنطن الرئيس السادات، ومناحم بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلى، حيث ظلت المباحثات بشأن ما بقى من موضوعات معلقةً سواء بشأن الحكم الذاتى أو بشأن بترول سيناء حتى اليوم السابق لتوقيع المعاهدة. وتم الاتفاق على صيغة الخطابات المتبادلة والمتطابقة بشأن موضوع الحكم الذاتى، التى اتخذت وثيقة ملحقة بمعاهدة السلام، وتم التوقيع عليها ضمن وثائق المعاهدة فى 26 مارس 1979، وقد تضمنت الخطابات المتبادلة،

الخطوات العملية التى ستتخذ من أجل تحقيق تسوية شاملة تتفق مع ما جاء فى إطار السلام والبدء فى تنفيذ النصوص الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة.

هذا وقد وقعت مصر وإسرائيل على معاهدة السلام فى 26 مارس 1979، التى تألفت من دبياجة وتسع مواد أساسية، وألحقت بها بعض الملاحق والوثائق الخاصة ببروتوكول انسحاب إسرائيل من سيناء وترتيبات الأمن، وتطبيع العلاقات وكذلك تفسيرات لبعض المواد، كما ألحقت بها الخرائط التوضيحية اللازمة، مع النص على ان المعاهدة ما هى إلا خطوة على طريق السلام الشامل فى المنطقة وفتحت فرص السلام بين إسرائيل وأى من جيرانها العرب (الفقرتان الرابعة والسادسة من الديباجة).

فى 26 اذار 1979 وقع الجانبان على "معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية"، وكانت المحاور الرئيسية للمعاهدة تتمثل فى: الإيقاف التام لحال الحرب الممتدة منذ الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، وإقامة علاقات ودية بين مصر وإسرائيل، وانسحاب إسرائيل من سيناء التى احتلتها عام 1967، كما تضمنت المعاهدة أيضاً ضمان عبور السفن الإسرائيلية قناة السويس، واعتبار مضيق ثيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية. من ناحية أخرى تضمنت الاتفاقية أيضاً البدء بمفاوضات لإنشاء منطقة حكم ذاتى للفلسطينيين فى الضفة وقطاع غزة، والتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولى رقم 242.

فى ضوء ما تقدم يمكن تحديد النتائج المباشرة لإبرام "معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية"، فضلاً عن تأثيراتها من النواحى الاستراتيجية والسياسية:

- أول "معاهدة سلام" تبرمها إسرائيل مع دولة عربية.
- اعتراف مصر بإسرائيل، وإنهاء حال الحرب بينهما.
- تدشين العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفارات بين البلدين.
- إنسحاب إسرائيل الكامل من شبه جزيرة سيناء، التى احتلتها فى عام 1967، وجعلها منطقة منزوعة أو مخففة السلاح. فضلاً عن انسحاب المستوطنين الإسرائيليين وإزالة المستعمرات منها.
- التطبيع بين مصر وإسرائيل فى المجالات المختلفة.
- السماح بمرور السفن الإسرائيلية من قناة السويس، واعتبار معابر تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية.

- تعهدت كلا البلدين بتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

- تحييد مصر، أكبر دولة عربية، فى الصراع العربى الإسرائيلى.

على الصعيد العربى كان هناك جو من الإحباط والغضب لأن الشارع العربى آنذاك كان لا يزال تحت تأثيرالفكر القومى العربى وتوجهات "جمال عبد الناصر"، بخاصة فى مصر والعراق وسوريا وليبيا والجزائر واليمن.

قاطعت الدول العربية مصر لمبادرتها الفردية فى إبرام "معاهدة سلام" مع إسرائيل، وقررت تعليق عضوية مصر فى جامعة الدول العربية، ونقل مقرها الدائم من القاهرة إلى تونس، نقلاً مؤقتاً، من عام 1979 إلى عام 1990.

فى 18 آيار 1981 أعلن رئيس مجلس الأمن "أن الأمم المتحدة لن تكون قادرة على توفير قوة مراقبة دولية"، وذلك إثر التهديد باستخدام حق النقض "الفيتو" من قبل الاتحاد السوفيتى، ونتيجة لوصول مجلس الأمن إلى طريق مسدود، بدأت مفاوضات بين كل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة لتشكيل قوات حفظ سلام خارج إطار مجلس الأمن وفى 3 آب 1981 تم توقيع البروتوكول المرتبط بالمعاهدة ليؤسس قوات المراقبة متعددة الجنسيات لتراقب مدى إلتزام أطراف المعاهدة ببنودها.

قيود معاهدة السلام

تضمنت المعاهدة عدة تدابير وقيود أمنية تستهدف تحجيم دور مصر العربى **ويجدر الإشارة الى إبرزها على النحو التالى:**

القيد الأول:

وقد وضع لتجريد الدولة المصرية من المقدرة على تنفيذ التزاماتها كعضو فى جامعة الدول العربية وكطرف فى معاهدة الدفاع العربى المشترك التى تم توقيعها فى يونيو 1950 وأصبحت نافذة فى 1952/8/22 **وقد تضمنت المبادئ والأحكام التالية:**

المادة الثانية: اعتبار كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة عربية أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً ولذلك فإنها عملاً بحق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى على كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وبأن تتخذ على الفور،

منفردة ومجتمعة، جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لردع الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما.

المادة الثالثة: تتشاور الدول فيما بينها، بناء على طلب احداها، كلما هددت سلامة أراضى أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها. وفى حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها فى اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التى يقتضيها الموقف.

فى مواجهة هذا الالتزام الصريح الواضح نصت المعاهدة المصرية الإسرائيلية فى الفقرة الخامسة من المادة السادسة على ما يلى "مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتها الأخرى فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هى التى تكون ملزمة ونافذة".

إذاً وبناء على ما سبق تكون للمعاهدة الإسرائيلية / المصرية أولوية على معاهدة الدفاع العربى المشترك وللأسف القانون الدولى يدعم ذلك **إذ تنص الفقرة 4 من المادة 40 من اتفاقية فيينا للمعاهدات على التالى:**

"فيما بين الدولة الطرف فى كلتا المعاهدتين والدولة الطرف فى واحدة منها فقط تخضع حقوق الدولتين والتزاماتهما للمعاهدة التى تكونان معاً طرفين فيها".

الخلاصة انه تم تجريد مصر من الحق فى ممارسة التزاماتها العربية تجاه أى عدوان إسرائيلى على أى بلد عربى وتم فى الوقت نفسه تجريد الدول العربية هى الأخرى من إمكانيات وقدرات مصر الدولة. **كان هذا هو القيد الأول على دور مصر العربى.**

القيد الثانى:

فلقد صنعه المفاوض الصهيونى خوفاً من أن تحاول مصر التحايل فيما بعد على المعاهدة الإسرائيلية المصرية فتقوم بتوقيع معاهدات أخرى مع أى طرف عربى كالفلسطينيين أو غيرهم فتنص فى المعاهدة معهم مثلاً أن ما ورد فيها له هو الآخر الأولوية على أى التزامات ناشئة عن أية معاهدة سبق توقيعها مثل المعاهدة مع إسرائيل. فى مواجهة هذا الاحتمال ولمنع مصر من التحايل أوردت إسرائيل فى الفقرة الرابعة من المادة السادسة من المعاهدة الإسرائيلية المصرية ما يلى: "**يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى أى التزام يتعارض مع هذه المعاهدة. ومن ثم وبموجب هذا البند تم تجريد مصر من الدخول مستقبلاً فى أى التزامات تناقض مع طبيعة الصفقة التى تمت**".

فى الاتجاه نفسه جاء نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الاتفاق الرئيسى للمعاهدة الإسرائيلية المصرية "يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحروب أو الأفعال العدوانية وأفعال العنف أو التهديد بها من داخل آراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على اراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر، كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك فى فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو (النشاط الهدام) أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر فى (أى مكان) كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

وكذلك تنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من الملحق الثالث على التالى: "يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن (الدعاية المعادية) تجاه الطرف الآخر.

ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل أن مصر ملزمة بتعريب السلام (التسوية) وان لم تفعل فإنها تكون قد اخلت بالتزاماتها الواردة فى المعاهدة فتنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الملحق الثالث على التالى: "يتعاون الطرفان فى إنماء السلام والاستقرار والتنمية فى المنطقة، وتوافق كل منهما على النظر فى المقترحات التى قد يرى الطرف الخر التقدم بها تحقيقاً لهذا الغرض.

كانت هذه بعض التدابير والقيود التى حرصت إسرائيل على تضمينها فى المعاهدة مستهدفة تحجيم مقدرة مصر الدولة على العودة إلى موقعها السابق فى الصراع. ولكن ماذا لو أرادت مصر الدولة التحرر من هذه القيود وسعت إلى استعادة دورها الطبيعى فى الصراع؟

لم يستبعد الصهاينة والأمريكان هذا الاحتمال ولذلك وضعوا نوعين من التدابير الأمنية فى المعاهدة الإسرائيلية المصرية لتامين الكيان الصهيونى ضد مخاطر تراجع مصر مستقبلاً عن التزاماتها تجاه إسرائيل **ويقودنا ذلك إلى عرض:**

القيد الثالث

الذى يشمل التدابير الواردة فى الملحق الأول من الاتفاقية (الملحق العسكرى) والتى تتلخص فى نزع سلاح ثلثى سيناء وتحديد (تحجيم) سلاح الثلث الباقى بفرقة مشاه ميكانيكية واحدة وبما لا يزيد عن 22 ألف جندى مصرى ووضع قوات متعددة الجنسية للمراقبة والتفتيش برئاسة أمريكية.

إذن فالمعاهدة الإسرائيلية المصرية قد جردت مصر واقعياً من إمكانية الدفاع عن سيناء ضد أية نوايا عدوانية إسرائيلية جديدة وهو واقع تدرك إسرائيل جيداً أنه يمثل رادعاً قوياً ضد أية نوايا تمردية من قبل أية حكومة مصرية ومن ثم فهو يمثل ضماناً موضوعياً ضد مثل هذه النوايا أن وجدت.

القيد الرابع:

هذا ولم تكتف إسرائيل بهذه التدابير الأمنية بل أصرت على أن تأخذ من الولايات المتحدة ضمانات صريحة وواضحة ضد أى انتهاك محتمل من مصر للمعاهدة. ضمانات لانحياز أمريكا الكامل لإسرائيل فيما لو تغيرت السياسة المصرية مستقبلاً. واستجابت أمريكا ووقعا معاً مذكرة عرفت باسم "مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية أرسل الرئيس الأميركى كارتر خطاباً بها إلى كل من رئيس الوزراء المصرى مصطفى خليل ورئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيجين وذلك قبل يوم واحد من توقيع مصر على الاتفاقية أى فى 25 مارس 1979 **وقد جاء فيها:**

1- حق الولايات المتحدة فى اتخاذ ما تعتبره ملائماً من إجراءات فى حالة حدوث انتهاك لمعاهدة السلام أو تهديد بالانتهاك بما فى ذلك الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية.

2- تقدم الولايات المتحدة ما تراه لازماً من مساندة لما تقوم به إسرائيل من أعمال لمواجهة مثل هذه الانتهاكات خاصة إذا ما رئى ان الانتهاك يهدد أمن إسرائيل بما فى ذلك على سبيل المثال، تعرض إسرائيل لحصار يمنعها من استخدام الممرات المائية الدولية وانتهاك بنود معاهدة السلام بشأن الحد من القوات أو شن هجوم مسلح على إسرائيل. وفى هذه الحالة فإن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد للنظر بعين الاعتبار وبصورة عاجلة فى اتخاذ إجراءات مثل تعزيز وجود الولايات المتحدة فى المنطقة وتزويد إسرائيل بالشحنات العاجلة وممارسة حقوقها البحرية لوضع حد للانتهاك.

3- سوف تعمل الولايات المتحدة بتصريح ومصادقة الكونجرس على النظر بعين الاعتبار لطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل وتسعى لتلبيتها.

الدور المصرى فى مفاوضات أوسلو

فى إطار المفاوضات السرية التى جرت خلال عام 1992 بين بعض القيادات الفلسطينية والإسرائيلية عرض تيرى لارسين على ياسر عرفات استضافة النرويج لهذه المباحثات السرية ووافق عرفات. وفى ذلك الوقت، أحاطت اسرائيل المسئولين المصريين علماً بما يجرى فى أوسلو من مفاوضات.

ثم قام شيمون بيريز بزيارة مصر فى إبريل 1993 بدعوة من وزير خارجيتها عمرو موسى. واستقبله الرئيس حسنى مبارك، وتم الاتفاق على أن يبدأ تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا معاً وعدم الاقتصار على غزة وحدها، وذلك إقراراً لمبدأ وحدة الأراضى الفلسطينية المحتلة. وكان الرئيس مبارك قد عرض على ياسر عرفات أثناء زيارته لمصر آنذاك اقتراح غزة / أريحا أولاً فوافق عليه.

ويذكر شيمون بيريز فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد"

أنه كان قد خرج بفكرة "غزة أولاً" فى عام 1980 ولكنه فكر فى أن الفلسطينيين قد تساورهم الشكوك فى أنهم قد لا يحصلون على أكثر من هذا القطاع (دون الضفة العربية)، ولجأ وزير الخارجية الإسرائيلية إلى مصر حيث وجد لديها استعداداً كبيراً لمساعدة الطرفين، ووافقت إسرائيل عى إضافة أريحا لبدء تنفيذ الحكم الذاتى الفلسطينى فيهما، خاصة وأن أريحا ليست بعيدة عن القدس وقربها من نهر الأردن يفتح الباب إلى حل افضل للمستقبل، هو إقامة اتحاد كونفيدرالى بين الأردنيين والفلسطينيين، فضلاً عن أنه لا توجد فيها مستوطنات يهودية[1].

وفى 30 مايو 1993، بدأت جولة جديدة من المفاوضات فى أوسلو، وأعدت "وثيقة سارسبورج" التى قام ير شفيلد بعرضها على يوسى بيلين.

ورأى شيمون بيريز أن الوقت قد حان لإبلاغ إسحق رابين رئيس الوزراء الذى أبدى – رغم تشككه – موافقته على مواصلة المفاوضات، وقام بزيارة مصر حيث استقبله الرئيس مبارك فى الإسماعيلية. وبعدها، قام الدكتور أسامة الباز بزيارة لإسرائيل حيث استقبله شيمون بيريز، ودارت المباحثات حول أخر تطورات المفاوضات.

---

(1) انظر: حسين شريف: فلسطين من عصر ما قبل التاريخ حتى انتفاضة الأقصى وتوابعها 2002 - الجزء الرابع - الهيئة المصرية العامة للكتاب - 2003 - ص951 - 956.

كانت الخلافات كبيرة وكادت المفاوضات تقطع أكثر من مرة. وتدخلت القاهرة بين الطرفين لمساعدتهما على التغلب على المشاكل. وقام أسامة الباز مرة أخرى بزيارة إسرائيل، ثم قام الدكتور مصطفى خليل بزيارتها، وتنقل أحمد الطيبى بين القدس وتونس، ولكن عدداً من المشاكل بقى دون حل إلى أن قام شيمون بيريز بجولته فى الدول الاسكندنافية فى أغسطس 1993[1].

وقد استغرقت المفاوضات فى أوسلو والقاهرة قرابة ثمانية أشهر، سجلت صعوداً وهبوطاً إلى أن اتضحت المواقف وتولدت الثقة. وحان الوقت لإبرام الاتفاق.

أما أبو مازن (محمود عباس)، فقد أشار فى حوار أجرته معه مجلة المصور ونشرته فى عددها الصادر يوم 29 أكتوبر 1993 إلى أن مصر هى أول دولة علمت بنبأ المفاوضات السرية، فمنذ بدء الانتخابات الإسرائيلية فى مارس 1992 أعد الفلسطينيون مع مصر مطبخاً سياسياً مشتركا كان يتابع يومياً ما يجرى داخل إسرائيل، وعندما أرادوا فتح قناة اتصال سرية مع رابين كان عمرو موسى هو الذى توسط بين الجانبين.

كما أشاد الرئيس عرفات بدور الرئيس مبارك ومعاونيه طوال مراحل المفاوضات وأكد المسئولون المصريون، من جهة أخرى، أن الاتفاق عمل فلسطينى بحت، وأن مصر لم تتدخل إلا عندما طلب الفلسطينيون مشورتها.

واعترف شيمون بيريز فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد" بدور مصر الهام فى المفاوضات، فذكر أن "مصر ساعدت بقدر ما تستطيع، فقد كانت البلد الوحيد الذى يمكن لمنظمة التحرير وإسرائيل والولايات المتحدة أن تلجأ إليه طلباً للعون فى الأوقات الحاسمة. وإذا كنا قد اكتشفنا فى أوسلو السبيل للاجتماع بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، فإننا وجدنا فى مصر الشرارة التى ستلهب المحادثات وتمدنا بالطاقة وصولاً إلى إيجاد حل مبدع. وقد توجهت إلى مصر مرتين خلال الفترة الحاسمة الواقعة بين 15 نوفمبر 1992 و5 يوليو 1993. وكان الرئيس حسنى مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى والمستشار أسامة الباز على علم بوجود محادثات سرية، وأبدى الرئيس مبارك استعداداً كبيراً لمساعدة كلا الطرفين.."[2].

واستطرد وزير الخارجية الإسرائيلية قائلاً "إن وزير الخارجية عمرو موسى احتفظ بالاتصالات مع كلا الطرفين. فكنت اتصل به كلما وصلنا إلى طريق مسدود فكان يتحرك. كما لم يفقد أسامة الباز – الصارم كالموسى – إيمانه لدقيقة واحدة بأننا سوف نتوصل إلى

---

(1) انظر: عماد عواد: الخطوط الحمراء - مقومات السلام الإسرائيلى - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة، 2000.
(2) انظر: حسين شريف - مصدر سابق، ص 960-962.

تسوية. وأخيراً تمت صياغة العرض على أساس "غزة وأريحا" أولاً وفقاً لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية"[1].

ومن ناحية أخرى، تضمن كتاب "مجانين السلام" الإشارة إلى دور مصر فى المفاوضات فى عدة مواضع فذكر أن الفلسطينيين كاشفوا المصريين بالمفاوضات الدائرة فى النرويج وأن عرفات ومنظمة التحرير كانا يميلان إلى الاعتقاد بأن تدخل القاهرة قد يكون بناء. كما أشار إلى زيارة رابين إلى القاهرة ثم زيارة شيمون بيريز إلى الإسكندرية ولقائه خلال الزيارة مع أبى مازن وأبى علاء.

كذلك أشار إلى لقاء إسحق رابين مع الرئيس حسنى مبارك فى الإسماعيلية، وسفر الدكتور أسامة الباز بعدها إلى إسرائيل ولقائه مع شيمون بيريز، ثم إيفاد وزير الخارجية الإسرائيلية مستشاره جرود نوفيك إلى القاهرة لمقابلة أسامة الباز والتشاور معه بشأن إحدى موضوعات التفاوض فى أوسلو والتوسط بشأنها مع ياسر عرفات.

وأشار مرة أخرى إلى زيارة قام بها أسامة الباز لإسرائيل فى مطلع يوليو 1993 حيث التقى بنوفيك وبيلين وبيريز، ثم التقى بإسحق رابين. ويروى مؤلفا كتاب مجانين السلام تفاصيل المقابلة مع رئيس الوزراء الإسرائيلى وحرص الباز على التأكد من موافقة رابين شخصياً على مواقف الوفد الإسرائيلى فى مفاوضات أوسلو. كما أشار إلى زيارة الدكتور مصطفى خليل كذلك لإسرائيل.

كما تضمن الكتاب فصلا بعنوان "مصر تتوسط" ذكر فيه أنه "يبدو أن جميع الأزمات الطارئة فى أوسلو كانت تجد حلها على ضفاف النيل"، واستعرض جهود مصر من أجل السلام فى الشرق الأوسط.

ومن الواضح أن مصر لعبت دوراً هاماً لإنجاح المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية سواء فى تقريب وجهات النظر أو تخطى الخلافات التى نشبت بين وفدى المفاوضات فى أوسلو التى سماها شيمون بيريز مفاوضات أوسلو - القاهرة.

ففى أواخر شهر أغسطس 1993 أعلنت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عن الاتفاق على "مجموعة من المبادئ" لحل الصراع الذى دام قرناً من الزمن بين الشعب الفلسطينى والحركة الصهيونية. وجرى التوقيع بالأحرف الأولى فى أوسلو على "إعلان المبادئ لترتيبات الحكم الذاتى الانتقائى" (وسميت اتفاقيات أوسلو لأنها تضمنت وثائق

---

(1) حسين شريف - مصدر سابق، ص964.

بالاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير) ثم وقعت رسمياً فى 13 سبتمبر 1993 فى حديقة البيت الأبيض بواشنطن العاصمة.

ولا شك فى أن المفاوضات التى دارت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى أوسلو تعد من أشهر التجارب فى تاريخ الدبلوماسية السرية، خاصة وأن طرفى المفاوضات من منطقة الشرق الأوط التى عرفت بأنها لا تطيق كتمان السر طويلاً، فضلاً عن أن القضية الفلسطينية التى ظلت تشغل العالم طوال خمسة وأربعين عاماً والتى أصبحت منذ طرحها على مائدة المفاوضات فى مؤتمر مدريد موضع اهتمام وسائل الإعلام فى العالم، تتابع مواقف طرفيها وتتحرى ما قد جرى من اتصالات بينهما فى أى مكان. خصوصاً وقد تمت اتصالات وفتحت قنوات بين الإسرائيليين والفلسطينيين داخل الأراضى المحتلة وخارجها، ولكن يبدو أن قناة أوسلو كانت محاطة بجدار من السرية يصعب اختراقه[1].

الآن وبعد مرور سبعة وثلاثين عاما على توقيع مصر على اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية ومرور ثلاثة وعشرون عاماً على اتفاق "أوسلو" الذى وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل تتضح الآثار الكارثية لهذه الاتفاقيات على كافة المستويات العربية والمصرية والفلسطينية **ويمكن رصدها على النحو التالى:**

1- لا يوجد جدل حول الفراغ الذى تركته مصر عندما خرجت من دائرة الصراع والمواجهة مع الكيان الصهيونى واستبدال مصطلح (ما أُخذ بالقوة لا يستعاد إلا بالقوة) بمصطلح التفاوض لاستعادة الأراضى المحتلة، والانتقال من مصطلح الاجماع العربى (لا صلح – لا اعتراف – لا تفاوض) مع الكيان الصهيونى إلى صلح وتفاوض واعتراف. فالحكومة المصرية حتى هذه اللحظة لازالت تتمسك بكل الالتزامات التى تضمنتها هذه الاتفاقيات حتى فى التعامل مع الشأن الفلسطينى. وإذا كانت سياسة الحكومة المصرية لم تتغير إلا أن الموقف الفلسطينى والعربى هو الذى تغير وتراجع فلم نعد نسمع بجبهة الصمود والتصدى التى نشأت رداً على زيارة السادات للكيان الصهيونى واتفاقيات كامب ديفيد كما أن مقر الجامعة العربية عاد إلى القاهرة وعادت رئاسة الجامعة العربية إلى مصر وعادت مصر إلى موقعها القيادى بالأمة العربية ولكن على أساس مفاهيم جديدة تختلف كلياً عن المفاهيم القومية التى طرحها الرئيس عبد الناصر ولا نسمع اليوم إطلاقاً مواقف كحد أدنى تنتقد استمرار تمسك النظام المصرى باتفاقيات كامب ديفيد التى لا يزال مفعولها مستمرا ولا يزال يكبل مصر بالقيود بل وينتقص من سيادتها الوطنية فى

(1) انظر: محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل - دار الشروق - القاهرة، 2002.

ظل الشروط التى وضعتها المعاهدة على سيادة مصر على سيناء إذ أن مصر لأول مرة فى التاريخ يصبح لها حدود دفاعية عسكرية تقف فعلياً عند قناة السويس وتبعد تماماً عن حدودها السياسية الدولية وهذا الوضع لا ينطبق على إسرائيل ولذلك فهو وضع يخل بالأمن المصرى لحساب أمن إسرائيل. وقد برز مأزق مصر وسيادتها المنقوصة على سيناء فى معضلة ضبط حدودها الشرقية خاصة فى إطار أحداث العنف التى ميزت المنطقة الحدودية فى شبه جزيرة سيناء والتى وقعت فى طابا ونويبع ورأس الشيطان فى أكتوبر 2004 وفى شرم الشيخ عام 2005 وفى دهب 2006 علاوة على تدفق آلاف الفلسطينيين فى قطاع غزة عبر الحدود إلى الإقليم المصرى فى رفح والعريش بعد تحطيم أسوار الحدود فى يناير 2008 فى حدث غير مسبوق فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى وقد حدث ذلك نتيجة للحصار الإسرائيلى اللا إنسانى على الشعب الفلسطينى فى غزة. هذا عدا الاختراق اليومى الذى تقوم به الطائرات الإسرائيلية للمجال الجوى المصرى فوق سيناء وعدم الالتزام بالمسافة التى حددتها المعاهدة للاختراق العسكرى الإسرائيلى الذى بلغ ذروته خلال العدوان الإسرائيلى الدموى على غزة ديسمبر 2008. بل أن الاتفاق الأمنى الذى وقعته إسرائيل مع أمريكا فى يناير 2009 يؤكد أن مصر ليس لها سيادة كاملة على أرض سيناء ومياهها الإقليمية. مما ييسر لإسرائيل احكام حصارها لغزة وليس تهريب السلاح إلى حماس كما تزعم إسرائيل.

2- بعد مرور 23 عاماً على الدخول فى نفق أوسلو لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلى تسيطر على أكثر من 90% من أراضى الضفة الغربية وأكثر من 40% من أراضى غزة على الرغم من التنازل التاريخى الذى ارتضى به المفاوض الفلسطينى ولم يترجم حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته ترجمة عملية إلا فى حدود حكم ذاتى على مساحة محدودة من الأراضى الفلسطينية ملحقه بالكيان المركزى لإسرائيل ومحاطة من كافة أجزائها بالمستعمرات الاستيطانية التى تحيط بها الطرق الالتفافية من كل جانب لتؤمن تحركات جيش الاحتلال والمستوطنين وتحولت المواقع الفلسطينية إلى كانتونات معزولة عن بعضها البعض. لقد استثمرت إسرائيل الطابع الانتقالى لاتفاقات أوسلو فى المماطلة فى تنفيذ استحقاقات أوسلو وفى الحصول على مزيد من المكاسب والتنازلات واستهلكت الفترة الانتقالية التى انتهت عام 1999 دون أن تتقدم خطوة واحدة فى معالجة القضايا التى تشكل جوهر الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وفى مقدمتها الحدود والقدس وإزالة

المستوطنات وحق العودة لقد حولت إسرائيل العملية السلمية إلى متاهه للسلام يتعرض فيها الشعب الفلسطينى إلى الحصار والتجويع وتدمير المنازل والقتل.

3- ان إبرام اتفاقيات التسوية التى اتخذت شكل المحادثات الثنائية المنفصلة التى بدأت بكامب ديفيد المصرية ثم أوسلو الفلسطينية حققت هدفين استراتيجيين بالنسبة لإسرائيل يتمثل أولهما فى تجزئة التسوية سعياً لتجزئة الصف العربى مما يعنى عدم إزالة أسباب الصراع وتحقيق أهداف (إسرائيل الكبرى) على المدى الطويل فيما يشير ثانيهما إلى نفى الحقوق الشرعية الأصيلة للشعب الفلسطينى وتأكيد شرعية وجود إسرائيل مما يعنى تراجع الإرادة العربية وهزيمتها على المستوى الاستراتيجى. لقد نجحت إسرائيل فى الحاق عدة هزائم عسكرية بالعرب فى أعوام 1948 و1967 ولكن فى مقابل ذلك كان هناك إدراك عربى أن تلك الهزائم لا تعدو كونها هزائم مرحلية يمكن تعويضها فى معارك أخرى قادمة وقد تجسد ذلك الادراك بأوضح صورة فى رؤية عبد الناصر التاريخية لطبيعة الصراع عندما أكد (أن قطعة من أرضنا قد تسقط تحت الاحتلال ولكن أية قطعة من إرادتنا ليست عرضه لأى احتلال) ولذلك رفع شعار (ما أُخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة) وترجم هذا الشعار فى إطار من الإجماع العربى فى لاءات الخرطوم الأربعة (لا تفاوض - لا صلح - لا اعتراف- لا تصرف بالقضية الفلسطينية) كما عبر **"ابا ايبان"** عن ذات الرؤية الاستراتيجية للصراع من الجانب الصهيونى عند ما سئل عما كانت ستفعله الصهيونية لو نجح العرب فى تدمير إسرائيل إذ قال (كنا سنبدأ من جديد لإقامة دولة إسرائيل) إلا أن الأمور جرت على نحو مغاير تماماً إذ مهد نصر أكتوبر 1973 لحسم الصراع لصالح إسرائيل وكانت البداية اتفاقيات فض الاشتباك عام 1975 ثم جاءت اتفاقيات كامب ديفيد 1978 وتلتها اتفاقية السلام عام 1979 التى أعلنت اعتراف الحكومة المصرية بدولة إسرائيل وفتحت الأبواب المختلفة أمام العرب كى يهرولوا على نفس الدرب وقد تم ذلك من خلال مؤتمرات القمة العربية خصوصاً مؤتمر قمة فاس عام 1982 الذى أقر مشروع (السلام العربى) الذى تضمن الاعتراف بدولة إسرائيل لأول مرة على المستوى العربى ككل. وجاءت الخطوة التالية فى عام 1989 عندما تقرر عودة مصر إلى جامعة الدول العربية ثم تأكيدها فور عودتها على المشاركة فى المؤتمر الدولى للسلام الذى انعقد فى مدريد 1991 والذى مهد بدوره لاتفاقيات أوسلو[1].

---

(1) انظر: مجدى حماد: مستقبل التسوية - 30 عاماً من سلام عابر - دار النهضة العربية- بيروت - 2009.

4- كشفت اتفاقيات التسوية عن حقيقة الموقف الأمريكى من القضية الفلسطينية بانحيازها السافر للكيان الصهيونى بتخليها عن دورها كوسيط ودخولها كطرف ثالث واحتكارها لإدارة عملية التسوية التفاوضية بين إسرائيل والأطراف العربية المعنية (مصر - منظمة التحرير الفلسطينية والأردن).

فبينما جرى التبشير بأن اتفاقية كامب ديفيد هى خطوة أولى نحو تسوية عربية - إسرائيلية أكثر شمولاً إلا أن الأحداث أكدت على مدى ثلاثين عاماً أن المعاهدة المصرية الإسرائيلية لم تكن سوى سلام منفصل بين مصر وإسرائيل ولم يسفر هذا السلام سوى عن عودة سيناء منقوصة السيادة. كما أن مضمون المعاهدة وضع قيوداً على مصر زعموا أنها قيود مؤقتة ولكن سرعان ما أصبح المؤقت دائماً فمصر لا تستطيع مثلا تعديل بعض الجوانب المجحفة فى المعاهدة إلا بموافقة إسرائيل وبالطبع لم توافق إسرائيل فى أى وقت على طلب التعديل بما فى ذلك الحاجة إلى زيادة قوات الشرطة المصرية فى منطقة الحدود المصرية مع قطاع غزة ومع إسرائيل وفرض على مصر الاكتفاء بوجود 750 من رجال الشرطة ولا يعنى ذلك سوى معنى رمزى لا يعبر عن أى حماية حقيقية للحدود أو رادع كاف لاختراقها. ويتجلى الانحياز الأمريكى لإسرائيل فى العديد من المواقف التى تركت اثارا سلبية على العلاقات المصرية الأمريكية أبرزها معاهدة منع الانتشار النووى التى صدقت عليها حكومة السادات عام 1981 دون أن تربط ذلك بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة، وعندما حاولت مصر استدراك ذلك الخطأ عند تجديد المعاهدة عام 1995 وحاولت الربط بين توقيعها على تجديد المعاهدة وبين انضمام إسرائيل إليها رفضت الإدارة الأمريكية برئاسة كلينتون واستمر الوضع على ما هو عليه حيث ظلت مصر داخل المعاهدة وإسرائيل خارجها. ويضاف إلى ذلك سابقة غير مألوفة فى السياق الأمريكى إذ قامت حكومة چورچ بوش قبل مغادرتها السلطة بثلاثة أيام فقط بتوقيع معاهدة أمنية مع إسرائيل كان غطاؤها المعلن العمل المشترك على منع وصول الأسلحة إلى منظمة حماس فى قطاع غزة بينما كانت تستهدف فى الحقيقة تفتيش أى سفينة تمر فى البحرين المتوسط والأحمر. ولا يمكن إغفال ما حدث أثناء زيارة حسنى مبارك للولايات المتحدة عام 2004 عندما اجتمع چورچ بوش برئيس وزراء إسرائيل آرييل شارون وقام بتسليمه خطاباً رسمياً تقرر فيه أمريكا حق إسرائيل فى الاحتفاظ بمستوطناتها فى الضفة الغربية ضمن أى تسوية. ويعد ذلك الموقف انقلاباً صريحاً على السياسة الأمريكية المستمرة منذ 1967 حيث كانت تعتبر

المستوطنات غير شرعية من الأصل. وكان هذا موقفاً مناقضاً لما جرى من محادثات بين مبارك وبوش بل قد يوحى بوجود شبهه تواطؤ أيضاً[1].

5- لقد فشلت اتفاقيات التسوية التى وقعتها إسرائيل مع كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن فى إحلال السلام فى المنطقة العربية بل يمكن القول أن هذه الاتفاقيات أصبحت تمثل عقبة كبرى تعترض طريق السلام الحقيقى فى المنطقة حيث فرضت تطبيع العلاقات بصورة قسرية تتنافى مع تراث الحروب ومعاهدات الصلح بين الدول لأنها استندت إلى المفهوم الصهيونى للسلام الذى يسعى إلى فرض قضية الأمن الإسرائيلى باعتبارها الأولوية المطلقة فى الصراع العربى الإسرائيلى والتى تتوارى أمامها جميع الحقائق التى تتعلق بالحقوق الوطنية والقومية التاريخية المعاصرة للشعوب العربية وفى قلبها الشعب الفلسطينى. وإذا كانت هذه الاتفاقيات تعكس النزعة الاستسلامية لدى القيادات السياسية العربية التى أبرمتها غير أنها أهدرت التاريخ الطويل للنضال العربى والفلسطينى ضد الصهيونية كما مكنت إسرائيل من تحقيق كافة أغراضها المرحلية والاستراتيجية وأكدت بأنه لا سلام إلا بالشروط التى تمليها إسرائيل والولايات المتحدة.

ولقد أحدث توقيع اتفاق المبادئ والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية دوياً هائلاً فى العالم العربى إذ تباينت ردود الفعل إزائ سواء لدى الفلسطينيين أو العرب وإسرائيل أو على الساحة الدولية. كما واجه عرفات معارضة عاتية فى اجتماعات اللجنة التنفيذية فقد استقال الشاعر محمود دوريش وشفيق الحوت ممثل المنظمة فى لبنان وأصدرت الفصائل الفلسطينية العشر من دمشق بياناً يدين مشروع الاتفاق قبل توقيعه ويدعو إلى توحيد الجهود عبر عقد مؤتمرات وطنية وشعبية للإعراب عن مواقفها ضد خيار الاستسلام العرفاتى والتمسك بخيار الكفاح الوطنى ضد الاحتلال الإسرائيلى من أجل التحرير والعودة وتقرير المصير. أما الدول العربية فقد شنت سوريا هجوماً على الاتفاق ونددت بخروج المنظمة عن الصف العربى بعقدها اتفاقاً منفرداً مع الكيان الصهيونى، وأيدت مصر اتفاق أوسلو معتبره إياه خطوة هامة فى المسيرة السلمية. ولم تتفق الحكومة الإسرائيلية مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا بعد أن التزمت بالاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود فى سلام وأمن وتسوية الخلافات بالطرق السلمية وإدانة العنف والإرهاب وإلغاء مواد الميثاق الوطنى التى تناقض حق إسرائيل فى الوجودة.

(1) انظر: محمود عوض: من السادات إلى مبارك: مصر والمطبات الأمريكية، جريدة الحياة - 23 أغسطس 2009.

المحور الخامس

التطبيع وتداعياته المصرية والعربية

- وقائع التطبيع بين مصر وإسرائيل
- التطبيع الثقافى بين مصر وإسرائيل
- موقف نقابة الصحفيين من التطبيع
- معركة الصحافة والتطبيع
- المقاطعة أولاً ثم مقاومة التطبيع

مدخل:

يعد مفهوم التطبيع الذى فرضته إسرائيل فى إطار عمليات التسوية أحد مبتكرات الفكر الإسرائيلى فطبقاً لميثاق الأمم المتحدة التى أستند تأسيس قيام إسرائيل إلى قرار منها تقوم علاقات السلام بين الدول على عدم استخدام القوة أو التهديد بها واحترام استقلالها السياسى وفيما عدا ذلك فإن تحديد طبيعة العلاقات ومستواها تظل من الأمور السيادية للدولة وهى التى تحددها. ويعترف منظروا التطبيع من الإسرائيليين بحقيقة أن مصطلح التطبيع مصطلح غير عادى ولا يرد فى معاهدات السلام التى تنظم العلاقات بين الدول عادة وإنه نشأ من طبيعة عدم التناسق فى الصراع العربى الإسرائيلى وتكمن الصعوبات فى عدم التناسق الأمر الذى أدى إلى ترجمته فى مفهوم التطبيع. إذن التطبيع هو وسيلة لإلزام العرب بتبادل سلمى نشط فى بعض المجالات من أجل أن يبرهنوا للإسرائيليين على الجدية فى تحول قلوبهم وإرادتهم على قبولهم كجيران وككيان شرعى مساو لهم فى الشرق الأوسط. ولعل هذا المفهوم الإسرائيلى للتطبيع يفسر ما تضمنته اتفاقيات السلام من نصوص خاصة بإرساء وتفعيل العلاقات الاقتصادية والثقافية بينها وبين الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقيات. **وعلى المستوى التطبيقى بالنسبة لمصر** يرى الإسرائيليون أن الهدف الأساسى للتطبيع هو فرض الرؤية الصهيونية وتحقيق الاطماع الإسرائيلية فى اخضاع المجتمع المصرى وتطويعه لقبول السلام الإسرائيلى ولكن تساور الإسرائيليين الشكوك فى مدى استعداد المصريين لتفعيل هذا المفهوم أو الاستفادة منه. وإذا كانت مصر قد حققت بعض المكاسب من عملية السلام مع إسرائيل والتى تتمثل فى السياحة واسترداد مناطق النفط وتدفق المعونة الأمريكية إلا أن المشكلة بالنسبة للشعب المصرى ظلت مستعصية لأسباب عديدة تتعلق بطبيعة الكيان الصهيونى باعتباره كيان مغتصب للوطن الفلسطينى ويمثل تهديداً للأمن القومى المصرى فضلاً عن التاريخ الدموى لهذا الكيان المتمثل فى المذابح وحرب الإبادة والإصرار على اقتلاع الشعب الفلسطينى من أرضه عبر ستين عاماً فضلاً عن 150 ألف شهيد مصرى ماتوا دفاعاً عن السيادة المصرية وحقوق الشعب الفلسطينى فى الحروب التى شنتها إسرائيل فى 1948، 1956، 1967. ويضاف إلى ذلك عامل آخر لا يقل أهمية يتمثل فى قناعة الشعب المصرى بأن الكيان الصهيونى قد تأسس أصلاً على أيدى الاستعمار الأوربى والأمريكى لحل المشكلة اليهودية فى أوربا على حساب الشعب الفلسطينى ثم أصبح ركيزة أساسية للنفوذ الاستعمارى الغربى (الأمريكى

تحديداً) فى قلب الوطن العربى. لكل هذه الأسباب وغيرها أصبح عدم الاعتراف بشرعية الكيان الصهيونى جزءاً من عقيدة الشعب المصرى.

وقد اختلف مفهوم إسرائيل للتطبيع من بلد عربى إلى آخر طبقاً لأهدافها من كل دولة مثلاً بالنسبة للفلسطينيين لم يكن التطبيع السياسى ثمناً للسلام أو حافزاً عليه بل كان يعنى فى المقام الأول طبيعة التسوية والنمط الذى سوف تنتقل إليه العلاقات بين الطرفين فى ظل التسوية السياسية[1].

ورغم جهود منظرى التطبيع فى إسرائيل لإضفاء طابع المشروعية والمنطق على خطاب التطبيع استناداً إلى بعض النماذج الدولية إلا أنه يظل فى جوهره دعوة صريحة للاستسلام لغطرسة القوة الإسرائيلية. كما أنه يتناقض مع السياسات الإسرائيلية التى شككت فى وجود شعب فلسطينى من أساسه وفى تبعية الجولان لسوريا وكذلك فى تبعية سيناء لمصر والتى لا يزال بعض القادة الإسرائيليين يرون فيها حلاً لمشكلة الدولة الفلسطينية. وفى أعقاب توقيع اتفاقيات التسوية شهدت المنطقة العربية ثلاث موجات تطبيعية كبرى بدأت الأولى فى أعقاب زيارة السادات لإسرائيل وانكفأت عملياً تحت ضغط المعارضة الشعبية واغتيال السادات وتحولت فى ظل حكم مبارك إلى ما يسمى بالسلام البارد حتى عام 2004 عندما شهدت تحولاً جوهرياً لا يتسق مع المسار السياسى للعلاقات المصرية الإسرائيلية وانطلقت الموجة الثانية للتطبيع فى أعقاب مؤتمر مدريد وبدء المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف وتحولت المنطقة العربية أثناء هذه الفترة إلى معمل تجريب نشط ومكثف من أجل تسويق التطبيع وتفعيل أهدافه ولكن سرعان ما اعترى هذه الموجة هبوطاً مع وصول نتنياهو إلى السلطة فى إسرائيل عندما تبددت كثير من الأوهام بإعلان نتنياهو معادلة (السلام مقابل السلام) بدلاً من صيغة (الأرض مقابل السلام). ثم تحولت الموجة الثالثة فى سياق مختلف عن الموجتين السابقتين واللتين ارتبطتا بمشروعات التسوية. إذ اقترنت هذه الموجة بأحداث الحادى عشر من سبتمبر وسط حمامات الدم والإبادة التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى. وقد استهلتها السعودية بمبادرة استهدفت تبرئة نفسها أمام الإدارة الأمريكية بعد اتهام مواطنين سعوديين بارتكاب أحداث نيويورك الدامية لكن سرعان ما تم تعريبها وأضافت التطبيع كأساس لأى تسوية ثم تبعتها مبادرة أردنية اقترحت (التطبيع قبل التوقيع) تكريساً للمفهوم الصهيونى الأمريكى الذى يدعو إلى الفصل بين السلام والتطبيع. لقد استكمل

(1) انظر: محسن عوض - ممدوح سالم وأحمد عبيد: مقاومة التطبيع - ثلاثون عاماً من المواجهة - بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية - 2007، ص31-33.

المشهد الانهزامى للنظم العربية الحاكمة خلال العدوان الإسرائيلى على جنوب لبنان عام 2006 عندما قدمت كل من مصر والأردن والسعودية غطاء سياسياً للعدوان الإسرائيلى وازداد المشهد قتامة بانضمام معظم الانظمة العربية إلى حصار التجويع الذى فرضته إسرائيل وأمريكا وأوربا على الشعب الفلسطينى لإخضاع حماس لشروط إسرائيل أو إسقاطها الأمر الذى أدى إلى وضع الشعب الفلسطينى على حافة المجاعة واشتعال الاقتتال الداخلى بين السلطة الفلسطينية وحماس فى ذات الوقت.

لقد انطوى التطبيع على ثلاث مستويات شملت التطبيع السياسى والتطبيع الاقتصادى والتطبيع الثقافى وكان لكل منهم آلياته ومراحل تنفيذه. ولقد تدرج التطبيع بادئاً بالمستوى السياسى مع دول المواجهة: مصر وفلسطين والأردن ثم المشروع الإسرائيلى للتطبيع مع سوريا من واقع ما عبرت عنه المفاوضات إلى التطبيع مع العراق فى ظل الاحتلال الأمريكى ثم الدول العربية التى أقامت علاقات رسمية مع إسرائيل وشملت المغرب وتونس وموريتانيا وعمان وقطر. ويلاحظ أن الدول العربية التسعة التى شاركت فى التطبيع الرسمى اقترن حوالى نصفها بحالة الاحتلال وعلقت سوريا إتمام التطبيع على الوصول إلى اتفاق سلام ولم تجرؤ الحكومات التى شكلت فى العراق فى ظل الاحتلال على إقامة تمثيل دبلوماسى مع إسرائيل بسبب المقاومة. وقد اقتصرت الدول التى طبعت علاقتها مع إسرائيل باقتصارها على إقامة مكاتب اتصال ثم أغلقتها من الناحية الرسمية فى إطار قرارات الجامعة العربية التى ربطت بين التطبيع وتقدم التسوية السياسية ما عدا موريتانيا التى أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل منذ عام 1999. وانتكس التطبيع السياسى تماماً فى لبنان عقب إسقاط اتفاق مايو 1983 ثم نجاح المقاومة اللبنانية بزعامة حزب الله فى طرد الاحتلال الإسرائيلى عام 2000 دون اتفاق سلام أو تطبيع وجزر القمر التى قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل[1].

---

(1) محسن عوض - ممدوح سالم وأحمد عبيد، مصدر سابق، ص24-27.

وقائع التطبيع بين مصر وإسرائيل:

التطبيع السياسى:

اتخذت العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل مساراً متعرجاً اختلف فى عصر السادات عن فترة حكم مبارك. فقد رفع السادات شعار خطوة من جانب إسرائيل بخطوتين من جانب مصر. ولذلك شهد التطبيع فى عهد السادات زخماً وتعجلاً غير متوقع وحاولت إسرائيل اختصار الآجال المحددة للتطبيع وفق المعاهدة التى حددت ستة أشهر بعد بدء المفاوضات ولكن وقعت مصر مع إسرائيل 9 اتفاقيات للتطبيع قبل انتهاء هذه المدة واستجابت للمطالب الإسرائيلية بشأن تعديل مناهج التعليم وإمكانية تزويد إسرائيل بمياه النيل. وقد تجسدت علاقات التطبيع فى هذه المرحلة فى لقاءات القمة بين السادات ورئيس وزراء إسرائيل والتى بلغت عشر لقاءات انعكست على الحزب الحاكم والمؤسسات الحكومية والمجالس النيابية واتخذت شكل حوارات مع نظرائهم فى إسرائيل. ولكن اتسم التطبيع السياسى فى عهد مبارك بمسار متعرج وقد استهله الرئيس مبارك بالتحفظ على دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلى لزيارة القدس لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتى واشترط إجراء المفاوضات خارج القدس المحتلة.

وقد ساد التعامل بين مصر وإسرائيل نمط العلاقات التى وصفت (بالسلام البارد) حتى عام 1982 وكان قد تم استدعاء السفير المصرى من إسرائيل بسبب اعتداء إسرائيل على لبنان عام 1982 ثم أعيد السفير المصرى إلى تل أبيب بعد عودة طابا لمصر. وقد وافقت مصر على دعوة اسحق رابين لزيارة مصر لاستئناف لقاءات القمة، التى انقطعت خلال ست سنوات وأعقب ذلك تبادل مكثف لزيارات مسئولين من البلدين. وإذا كان اتفاق أوسلو 1993 ووادى عربه 1994 قد أسهما فى تعزيز العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل إلا أن اعتراف بعض القادة العسكريين الإسرائيليين بارتكاب مذابح للمدنيين والأسرى المصريين ودفن بعضهم أحياء فى حربى 1956، 1967 والتى أثارت غضباً هائلاً لدى الرأى العام المصرى كل هذه الجرائم لم تؤثر فى مسار العلاقات السياسية بين الحكومة المصرية والإسرائيلية فقد رفضت إسرائيل طلب مصر بتشكيل لجنة تحقيق ولم تهتم الحكومة المصرية بإتخاذ أى إجراء ضد مرتكبى هذه الجرائم.

هذا وشهدت العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل مزيداً من التوتر منذ اندلاع الانتفاضة (سبتمبر 2000) ووصول شارون للسلطة وتوسعه فى إجراءات القمع تجاه الشعب الفلسطينى.

وقد أستجابت الحكومة المصرية لضغوط الرأى العام بسحب سفيرها لدى إسرائيل فى نوفمبر 2000 للمرة الثانية ولكنها رفضت المطالب الشعبية بقطع العلاقات مع إسرائيل أو طرد السفير الإسرائيلى من القاهرة. ثم صعدت احتجاجها مرة أخرى إثر أعادة احتلال المدن الفلسطينية فى مارس 2002 وقرر مجلس الوزراء حينئذ وقف كافة الاتصالات بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية عدا القنوات الدبلوماسية التى تخدم القضية الفلسطينية. كما أعلن وزير الزراعة يوسف والى وقف كل أشكال التعاون العلمى والإرشادى فى مجال الزراعة بين مصر وإسرائيل وتراجعت مختلف أشكال العلاقات الرسمية وكذلك أنماط التطبيع الثقافى والاجتماعى وتبادل الإعلام المصرى والإسرائيلى حملات إعلامية متصاعدة.

ولكن اعتباراً من 2004 شهد التطبيع من الجانبين تحولاً جوهرياً لا يتفق مع المسار السياسى للعلاقات بينهما. إذ وقعت مصر اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) واتفاق تزويد إسرائيل بالغاز الطبيعى واللذين ظلت ترفضهما منذ عام 1996 وقد حدث ذلك رغم استمرار اعتداءات إسرائيل على الشعبين الفلسطينى واللبنانى. وإذا كان العقد الأول من التطبيع الاقتصادى بين مصر وإسرائيل لم يحقق نتائج ملموسة إلا فى مجالين هما السياحة والنفط إلا أن هذا التحول الجوهرى كان له تداعياته السلبية على الشعب المصرى والعالم العربى وقد وصف روبرت زوليك ممثل الولايات المتحدة اتفاق الكويز بأنه (أهم اتفاق اقتصادى بين مصر وإسرائيل منذ اتفاقية كامب ديفيد). وقد تم هذا الاتفاق دون مناقشته فى مجلس الشعب بزعم أنه مجرد بروتوكول ملحق باتفاقية السلام 1979. أما التوقيع على اتفاق تصدير الغاز المصرى الطبيعى لإسرائيل عبر خط أنابيب فهو مطلب إسرائيلى ظل معلقاً منذ وقت طويل وتم تعليق المفاوضات بشأنه فى فبراير 1997 وقد وقعت مذكرة التفاهم فى يوليو 2005 وأعلن أنها سوف تتم من خلال تعاقدات بين شركات مصرية وإسرائيلية. وكعادتها فى التعتيم على كل ما يتعلق بالتطبيع لم تعلن الحكومة المصرية تفاصيل اتفاق الغاز. وقد أشار فهمى هويدى فى مقال بعنوان (حفاوة فى غير محلها) نشر بالأهرام فى 29 مايو 2007 إلى شراء إسرائيل بنك الاسكندرية الذى يعد واحداً من أربع بنوك وطنية كبرى تمثل عُمدْ الجهاز المصرفى الوطنى فى مصر ولم يرد تكذيب من جانب الحكومة المصرية ولكن رئيس البنك المركزى المصرى شرح مبررات بيع بنك الاسكندرية لبنك "سان باولو" الإيطالى وهذا لا يعنى عدم شراء إسرائيل للبنك عبر طرف ثالث خصوصاً وإن إسرائيل لا تألو جهداً فى محاولة اختراق الجهاز المصرفى المصرى سواء بتأسيس بنك فى مصر أو شراء حصة أحد البنوك الأجنبية. وتأتى واقعة تورط مستثمر مصرى مزدوج الجنسية فى

مشاركة مستثمر إسرائيلى فى مشروع سياحى ضخم فى سيناء كى تضيف بعداً خطيراً فى مجال التطبيع الاقتصادى بين مصر وإسرائيل إذ تم السماح باختراق قرار حظر الاستثمار الاسرائيلى فى سيناء التى ظلت حتى فى ظل حكم السادات خطاً أحمر لاعتبارات الأمن القومى المصرى. وقد كشف الكاتب فاروق جويدة تفاصيل هذا المشروع فى مقاله الإسبوعى (خطايا الحكومة بأثر رجعى) الذى نشر بالأهرام فى أول يونيو 2007.

التطبيع الاقتصادى

معاهدة السلام وتأثيرها على التطبيع الاقتصادى:

ومنذ أن وقعت مصر أكبر دولة عربية إتفاقية كامب ديفيد (1987/9/7)، ثم معاهدة السلام فى 26 مارس 1979 استطاعت إسرائيل اختراق مصر اقتصادياً، فقد حققت إسرائيل من مسيرة التطبيع مع مصر، أقصى استفادة ممكنة فى كافة المجالات التى تم التطبيع فيها وكان التطبيع الاقتصادى من أكثر المجالات التى جسدت التغيير فى شكل العلاقة بين مصر والكيان الصهيونى.

منذ سنة 1974 أى منذ سلم السادات الولايات المتحدة توكيلاً لحل مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى وهذا هو ما أدى إلى ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى وما تفرع عنها فى التطبيع الاقتصادى، وقد تم استخدام أدوات مختلفة لإنجاح هذا المخطط الاقتصادى فى مصر، وكانت ذروة الانتصار فى مصر فى مايو 1977 حين اكتسبت مؤسسات مثل وكالة التنمية الدولية الأمريكية، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للإسكان والتعمير والشركات والمصارف الدولية حق الإشراف الشرعى على إدارة الاقتصاد المصرى لقاء تيسير أزمة الديون الحادة فى تلك الفترة، مما جعل إسرائيل وأمريكا فى مأمن من المفاجآت بحكم أنها تطلع رسمياً على كل ما تفكر فيه السلطات الاقتصادية فى مصر وقراراتها.

ولقد مثلت إتفاقيات مايو 1977 نقلة نوعية فى الاتجاه إلى التبعية، والتزمت الحكومة المصرية بتنفيذ البرنامج الذى وضعه صندوق النقد، وقبول العقاب الذى يفرضه الصندوق ومعه كل الجهات الدائنة إذا خرجت مصرعن جوهر البرنامج. إن التسليم فى الجبهة الاقتصادية كان فى مايو 1977، وبعد هذا التاريخ بأشهر قليلة كانت رحلة القدس، أى التسليم فى جبهة الصراع السياسى العربى الإسرائيلى.

ولقد أصبحت القروض الميسرة والمنح الأمريكية نوعا من المساعدات المشروطة سياسياً، تملك الولايات المتحدة وإسرائيل أن توقفه فى أية لحظة. وتتضح المفارقة عند مقارنة

الشروط المصاحبة لهذه التدفقات، فبينما تمثل المنح الاقتصادية المقدمة إلى مصر أداة للتدخل المباشر فى إدارة الاقتصاد المصرى على المستوى الكلى والقطاعى والجزئى وأداة لتحديد اتجاهات التنمية وفق المخططات الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية فباختصار فإن المساعدات الأمريكية لإسرائيل تدعم القدرة الذاتية لإسرائيل واقتصادها، بينما فى المقابل تضعف من القدرة الذاتية لمصر واقتصادها، وبتعبير آخر فإن المساعدات الأمريكية لمصر هى فى الواقع مساعدات غير مباشرة لإسرائيل[1].

وقد صدر فى كل من مصر وإسرائيل فى أعقاب الإنسحاب الإسرائيلى المبدئى قرار بإنشاء "لجنة عليا للتطبيع" فى كل بلد على حده، وتولى رئاسة اللجنة الإسرائيلية "عيزرا ويزمان" وزير الدفاع، وتولاها فى مصر فى البداية بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية، ثم تولاها بعده الفريق كمال حسن على وزير الدفاع، وأنيط بهما توجيه مفاوضات التطبيع، وانبثقت عن اللجنة العليا للتطبيع سبع لجان فرعية تختص بموضوعات الثقافة والتجارة والسياحة والمواصلات والنقل الجوى والبرى والطيران والزراعة.

واستغرقت مفاوضات تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل نحو ثلاثة أشهر، تم خلالها التوصل إلى تسع اتفاقيات، بمعدل اتفاقية واحدة كل عشرة أيام، وقد صدقت الحكومة الإسرائيلية على اتفاق الطيران فى 1980/6/1، بينما لم تحله الحكومة المصرية لمجلس الشعب إلا بعد أكثر من عام، وذلك فى شهر أبريل 1981، وتضمنت اتفاقيات النقل البرى والبحرى والمواصلات والإتصالات وتسيير خط أتوبيس مشترك بين مصر وإسرائيل، والإتفاق على مد خط سكة حديد عبر سيناء بينهما[2].

وفى مجال النقل الجوى، جرى توقيع الاتفاقية المؤقتة للطيران، والنقل الجوى بين مصر وإسرائيل فى منتصف فبراير 1980، وكذلك فى مجال النقل البرى، تم تسيير أول خط لنقل برى بين القاهرة وتل أبيب فى 18 أبريل 1982 بالمشاركة بين شركة شرق الدلتا فى مصر، وهى شركة قطاع عام، وشركة أحد الإسرائيليين، وفى مجال النقل البحرى، أنتجت شركة "زيم" البحرية، الإسرائيلية مكتباً لها بمصر، وفى أعقابه بدأت فى تشغيل خط منتظم بين أشدود، وحيفا: والإسكندرية، كما افتتحت الشركة خطاً ملاحياً لها بين الولايات المتحدة ومصر، ثم جرى إ فتتتاح خط ملاحى يربط بين مصر وإسرائيل وقبرص، واليونان.

(1) عادل حسين: التطبيع المخطط الصهيونى للهيمنة الإقتصادية، دار الطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة المدبولى، ط2، 1985، ص46 حتى ص49.

(2) ورقة لحسين عويدات، ألقيت فى المؤتمر العام العاشر للصحفيين العرب، عام 2004م.

وفى مجال الإتصالات ووسائل الإتصال، ثم فى 1980/5/5 تم افتتاح خط اتصال تلغرافى مباشر بين مطار بن جوريون، ومطار القاهرة لخدمة أغراض الطيران، كما تم الإتفاق فى 1981/9/13 على إنشاء كابل خط تليفونى مباشر عبر سيناء يربط إسرائيل ومصر، كما نقل البريد مباشرة بين البلدين اعتباراً من أول أبريل 1982، وقد تضمن الإتفاق تبادل الدولتين معارض الطوابع الدوليةوقد وقع الإتفاق التقنى الزراعى فى تل أبيب 1980/3/24، وأصبح سارى المفعول فور توقيعه، **وشمل التركيز على القطاعات التالية**[1]:

1- قطاع الزراعة: وقد قطعت الاتفاقات فى هذا القطاع أشواطاً طويلة وكان التعاون الزراعى كبيراً نظراً للتنازلات التى قدمتها الحكومة المصرية.

2- قطاع النفط: تم الاتفاق على أن لليهود حصة منتظمة فى النفط المصرى تتراوح الكميات بين 2 - 2.5 مليون طن سنوياً تحصل عليها بسعر يقل 5 دولارات فى البرميل الواحد عن السعر السائد فى السوق، وقد أدى ذلك إلى خسارة مصر (77) مليون دولار سنوياً، ونص الاتفاق على ان الإخلال بهذا الإلتزام من قبل مصر يعنى اجتياح الأراضى المصرية.

3- التبادل التجارى: ويتضمن ذلك حرية التبادل السلعى ومنح تراخيص استيراد وتصدير، والموافقة على شهادات منشأ للسلع المستوردة والسماح بإقامة المراكز التجارية المتبادلة والاشتراك فى المعارض ودخول السلع لهذه المعارض إضافة إلى أنه يحق للشركات (الإسرائيلية) نشر الإعلانات التجارية فى وسائل الإعلام، والمناطق التجارية الحرة مثل بور سعيد والعقبة. ومنح رجال الأعمال اليهود تأشيرات دخول وخروج ورخص سكن وعمل دون عوائق، والمشاركة فى المناقصات المطروحة[2].

4- الصناعة: وما شهدته من اتفاقيات مثل اتفاقية الكويز وغيره، وإنشاء العديد من المصانع المشتركة والأراضى المشتركة.

5- قطاع النقل والمواصلات: ويعنى حرية تنقل الأشخاص والآليات وعدم جواز فرض قيود على الحرية من أى طرف، ويشمل وسائل النقل البرى والبحرى، وإقامة علاقات بريد عادية وهاتف وتلكس وتلغراف[3].

---

(1) حسام رضا، مخاطر التطبيع مع العدو: ملفات فى الأرض والمياه. بيروت 2014، ص1 حتى ص7.

(2) خطورة التطبيع مع الكيان الصهيونى

http://www.al-waie.org/home/issue/184/htm/184w10.htm

(3) ورقة لحسين عويدات، ألقيت فى المؤتمر العام العاشر للصحفيين العرب، عام 2004م.

التطبيع فى مجال الزراعة والمياه:

لا شك أن المجال الزراعى كان له الأولوية فى المخطط الصهيونى لاختراق المجتمع المصرى من خلال التطبيع لأهميته الحيوية من ناحية ولتوفر إمكانيات التسلل إليه وحصاره من ناحية أخرى ولا ترجع أهميته إلى الناتج الغذائى المباشر فحسب بل أيضاً لأنه يشكل حوالى 60% من إجمالى الدخل الصناعى القائم على الزراعة كالغزل والنسيج والسكر أو المرتبط بها كالسماد.علاوة على أن العاملين بهذا القطاع يشكلون ما يقرب من 30% من مجموع القوى العاملة المصرية. ورغم أن عملية التطبيع الزراعى بدأ تفعيلها منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد عام 1978 إلا أنه لم يتم الإعلان عنها إعلامياً إلا منذ عام 1994 عندما أثار القضية نواب المعارضة فى مجلس الشعب (5 فبراير 1994) وأكد يوسف والى فى مجال دفاعه عن تدهور السياسات الزراعية أنه تحكم مصر منذ عام 1978 معاهدة السلام مع إسرائيل من أجل نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج الزراعى مدللاً على الآثار الإيجابية العظيمة لهذا التعاون بما يتمتع به الشعب المصرى من أكل التفاح الإسرائيلى والموز الوليامز الكبير اللذين تتم زراعتهم ببذور إسرائيلية وبرعاية خبراء إسرائيليين والمعروف أن د. يوسف والى كان لديه رؤية خاصة معلنة منذ أن كان مستشاراً لوزير الزراعة عام 1980 وتتلخص فى أن الزراعة المصرية لن تتطور من وجهة نظره إلا من خلال ثلاثة محاور تشمل المحور المصرى – الأمريكى والمحور المصرى الأمريكى – الإسرائيلى والمحور المصرى الإسرائيلى – العربى. كما صرح يوسف والى فى لقائه مع بعض القيادات الإسرائيلية فى 8 فبراير 1994... (ان الأجيال التى شاهدت العلم الإسرائيلى يرفرف بجوار العلم المصرى تدرك أن مصلحة مصر العليا تعتمد أساسا على التعامل مع إسرائيل وأن التعاون العربى لا يغنى عن التعاون بين دول الشرق الأوسط كمصر وإسرائيل وتركيا[1].

بدايات التطبيع الزراعى:

بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد قام الباحثون الإسرائيليون بإعداد بحوث وتقارير عن التطبيع وخاصة التطبيع الزراعى الذى سمح بوجود خبراء إسرائيليين فى مصر وفتح

(1) عواطف عبد الرحمن: مصر وفلسطين رؤية تاريخية ومعاصرة 1917-2009 المكتبة الأكاديمية - القاهرة 2010. ص450 نقلاً عن عدنان نصيف، التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى: الحالة - المخاطر - المفارقة، ورقة مقدمة عن فلسطين والعالم العربى فى القرن الحادى والعشرين - مركز البحوث العربية والإفريقية - القاهرة 2000.

أبواب وزارة الزراعة أمام 15 شركة صهيونية متخصصة فى الرى واستصلاح الأراضى الصحراوية وكان لذلك أثر كبير على الأمن القومى خاصة وأن الجيش المصرى كان متواجداً فى هذه المناطق[1].

وكان العقد المبرم فى هذه الفترة الأولى للتطبيع هو أن تتولى إسرائيل الصرف وتأتى بالمعدات مقابل 70% من الإنتاج لمدة 25 - 30 سنة وقامت الشركات بالترويج للمنتجات الإسرائيلية علانية والسماح بدخول مواد كيميائية تحت مظلة أمريكية، ومن البذور التى دخلت مصر (التفاح - الكانتالوب)[2].

وجدير بالذكر أن شركة الجرولاند قد حصلت فى سنوات التطبيع الأولى على توكيلات من شركة "ليجو" الإسرائيلية وتولت توزيع منتجاتها تحت أسماء إسرائيلية كتبت بالعبرية وتعاقدت مع بعض الشركات الزراعية التى تولت توزيع مستحضرات للرش على الفلاحين.

فى مايو 1981 وصل إلى القاهرة ثانى سفراء الكيان الصهيونى "موشيه ساسون"، والذى كان شاهداً على التطبيع الزراعى حيث كلفته حكومته بالتطبيع فى هذا المجال الحيوى وقد أجريت التجارب فى عدة مناطق منها مديرية التحرير فى منطقة الانطلاق، الفتح، وأبى رواش وأبى حصرو خصصت إحدى المزارع لزراعة الزهور ودخلت إسرائيل مجال استطلاح الأراضى الصحراوية وبيعها - بعد توقيع معاهدة الصلح مع إسرائيل 26 مارس 1979، ومما يجدر ذكره ان السادات عرض فكرة التعاون الزراعى بين مصر وإسرائيل على مناجم بيجين رئيس وزراء إسرائيل، وتم توقيع اتفاقية التعاون الزراعى فى مارس 1980. وفى أبريل 1981 اجتمع السادات فى بيت بمسقط رأسه (ميت أبو الكوم) مع شموئيل فوهريلز رئيس هيئة التخطيط الزراعى بالكيان الصهيونى وطلب أن يتوجه الخبراء الإسرائيليون للمناطق الصحراوية لاستصلاحها، بعيداً عن أراضى الدلتا القديمة، وذلك فى حضور حسنى مبارك، ووزير الزراعة المصرى د. محمود داوود. وفى مايو 1981 اجتمع السادات بوزير الزراعة الصهيونى آرييل شارون فى حضور وزير الزراعة د. محمود داوود، وموشيه ساسون والمسئول عن التعاون الزراعى فى مصر، وطلب السادات من شارون أن يحلق

---

(1) متى يتوقف التطبيع الزراعى مع إسرائيل؟.. الخطيئة الكبرى لنظام مبارك.
http:///www.masress.com/aimessa/38968

(2) محمد أبو الفضل، طرح متجدد: تغطيات تبادل الأراضى بين العرب وإسرائيل السياسية الدولية - العدد 193 - يوليو 2013.

بطائرة مصرية فوق سماء أراضى الصحراء الغربية ليعاين المناطق القابلة للزراعة واستغل شارون الفرصة واستقل طائرة مبارك نائب الرئيس آنذاك، وقام بالجولة[1].

بدأ التطبيع فى الدلتا فى مزرعة السادات، ذلك لأن هذه المنطقة كانت تحت إشراف وزيرالزراعة د. محمود داوود أما الأراضى الصحراوية فقد كانت تابعة إلى وزارة الرى ووزارة التعمير والاستطلاح الزراعى. وجد الصهاينة فى وسط الدلتا فرصة أفضل للتعرف على الفلاح المصرى وطبيعته كما يقول ساسون، ووجد أن البدء بمزرعة الرئيس والنجاح فى تطويرها سيشجع الفلاحين على التعاون معهم. وما لم يقله صراحة ان التطبيع مع الفلاح ومعرفة خصائص الزراعة المصرية كان له اعظم الفوائد فى خدمة الاستراتيجية الصهيونية. وبجانب عملهم فى مزرعة السادات بدأ الصهاينة فى العمل فى مزرعة جميزة على مساحة 50 فدان وقد تم زراعتها بالخضروات وجلبوا المعدات والتقاوى وأشرفوا على المزارعين المصريين وأرسلوا بعضهم للتدريب فى إسرائيل والنتيجة كانت إنتاج الشمام الإسرائيلى (مكديمون) وبيعه فى الأسواق المصرية. ورغم أن القصف الصهيونى للمفاعل النووى فى العراق فى يونيو 1981، قد حال دون تطور النشاطات الزراعية ولكنها لم تتوقف. وفى أكتوبر 1979 أعلنت وزارة الزراعة الإسرائيلية بالتعاون مع الوكالات اليهودية إطاراً للتعاون الزراعى بين مصر وإسرائيل وتناول هذا الإطار كل مجالات الزراعة[2].

وكان يوسف والى قد اكد أن إطار التعاون يسير فى ثلاثة حلقات الأولى مصر والولايات المتحدة، الثانية مصر والولايات المتحدة وإسرائيل، الثالثة مصر وإسرائيل والدول العربية، وأشار إلى أن الحلقة الأولى أتاحت تحسين البذور والمبيدات والأسمدة وسيتم الشروع فى الثانية لتحسين مخرجات التصدير - تقليل الفاقد - التغليف - التعبئة. أما الثالثة فهى تشمل الانفتاح على الدول العربية. وقد شهدت حقبة الثمانينات البدايات الفعلية للتطبيع فى مجال الزراعة حيث تم توقيع اتفاقية التعاون الفنى الزراعى بين مصر وإسرائيل فى تل أبيب فى 1980/3/24 **وتنص على:**

1- تبادل البعثات الدراسية.

2- التعاون فى مجال البحث التطبيقى بما فى ذلك تبادل الخبرات العلمية وإعداد دورات تدريبية مشتركة.

3- التعاون فى تطوير الخضروات والفواكه والنباتات الطبية.

---

(1) عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين "رؤية تاريخية ومحاصرة"، مصدر سابق، المكتبة الأكاديمية، 2011، ص45.
(2) رفعت سيد أحمد، ملف التطبيع الاقتصادى، مرجع سابق، ص230.

4- التعاون فى مجال الخدمات البيطرية وتحسين وتنظيم مزارع الدواجن وإنشاء حظائر المواشى والتلقيح الصناعى.

5- تنشئ الدولتان بالتعاون فيما بينهما ثلاجات ومعامل تعبئة وتغليف ومعامل لحلج القطن والسلخ الألى وإقامة لجنة لمتابعة الاتفاق[1].

وفى 1980/4/20 تم توقيع اتفاقية تجارية زراعية تتيح لإسرائيل شراء القطن والمدبوغات والتوابل والأرز والبصل (مواد خام) بينما تصدر لمصر مبيدات وكيماويات وعلف ماشية ومعدات للرى والزراعة (مواد مصنعة).

وفى سنوات التطبيع الأولى أجرت إسرائيل دراسة جدوى لتفعيل التعاون المصرى الإسرائيلى فى المجال الزراعى **وحددت الدراسة ثلاثة مجالات لتشجيع التعاون المصرى الإسرائيلى فى مجال الزراعة التى شملت:**

1- التبادل التجارى فى المنتجات الزراعية.

2- نقل المعرفة التكنولوجية الخاصة بالأبحاث وتصميمات المشروعات المتطورة ونشرها.

3- الربط بين المزارع التجارية والاشتراك فى الصناعات الغذائية خاصة فى المجتمعات الجديدة.

وركزت هذه الدراسة على ثلاثة مشروعات:

1- دراسة تخطيطية لتطوير 50 ألف فدان فى الأراضى الجديدة المعدة من شركة تاحال الإسرائيلية (شركة تخطيط المياه فى إسرائيل).

2- مشروع استصلاح الأراضى تتولاه كل من جامعة شمس وجامعة سان دييجو فى كالفورنيا وجامعة بن جوريون فى إسرائيل.

3- تصدير سلالات أبقار من إسرائيل مع خدمات بيطرية مرافقة لها.

واشترطت إسرائيل وجود طرف ثالث سواء دولة أوربية أو أمريكا فى نقل الخبرة سواء فى الأنشطة الزراعية فى القطاع الخاص أو الأنشطة والصناعات الغذائية، كما اشترطت أن تكون الأنشطة قصيرة المدى.

وقد وصل أول وفد من خبراء الزراعة فى إسرائيل إلى مصر فى سبتمبر 1980، وزار الوفد مناطق الصالحية بمحافظتى الشرقية والإسماعيلية ومثلث العدوة بالقرب من المنيا

---

(1) دراسة للواء أركان حرب محمد جمال مظلوم، الصراع الاقتصادى الإسرائيلى (قدمت إلى كلية الدفاع الوطنى بأكاديمية ناصر العسكرية العليا عام 1984، ص110.

وبنى سويف والفيوم وذلك لإقامة مشروعات عليها واختار محافظة الغربية لإقامة مركز لأبحاث الزراعة المشتركة[1].

وتم الاتفاق مع الوفد الإسرائيلى على أن تشارك إسرائيل بخبراتها فى إدارة وزراعة مئات الأفدنة فى واحة الفرافرة بأساليب الرى والرش والتنقيط وتم تطوير مشروع لزراعة القطن قصير التيلة فى مصر على أن تشترى مصر من إسرائيل شتلات تجريبية للمشروع.

وفى أكتوبر عام 1984 أبرمت اتفاقية بين مصر وإسرائيل وأمريكا حول مشروع التبادل التكونولوجى وتعهدت الولايات المتحدة بتمويل المشروع **الذى يعمل فى مجالات:**

التكثيف الزراعى والحيوانى، استخدام الطاقة الشمسية فى مجال الزراعة، واستخدام النباتات الصحراوية.

وفى عام 1989 عقد يوسف والى مهندس التطبيع الزراعى مع إسرائيل مؤتمراً اقتصادياً فى واشنطن حضره خمسون عالماً مصريا وإسرائيلياً بدعوة من الوكالة الدولية للتنمية لتدارس ما تم تحقيقه من تعاون بين علماء مصر وإسرائيل فى فترة ست سنوات هى عمر برنامج التعاون الإقليمى للشرق الأوسط الذى أقره الكونجرس وقد تناولت صحيفة ال "واشنطن بوست" المؤتمر بالتعقيب والقول إن العلاقات الاقتصادية (الزراعية خاصة) بين مصر وإسرائيل تعتبر من أكثر المجالات نجاحاً لاستمرار الاتصالات بين الدارسين والعلماء والرسميين من الموظفين وأشارت إلى أن البرنامج نجح منذ عام 1979فى تجميع أكثر من 1000 عالم من مصر وإسرائيل.

وكانت إسرائيل تخطط لإقامة مشروعات فى سيناء تعتمد على وسائل الرى الحديثة مقابل صب مياه النيل فى النقب ومشاريع أخرى فى الأردن وسورية ولبنان مقابل الانتفاع من نهر الأردن واليرموك وبانياس والحصبانى والليطانى. وطلبت إسرائيل بكل وقاحة أن يتم توصيل مياه النيل إليها وذلك بحجة أن الأردن وقطاع غزة والضفة الغربية بحاجة للموارد المائية، وهى التى تستنزفها فى الأساس.

ومن المعروف أيضاً أن إسرائيل طوال الفترة من (1979م - 2011) كانت تقوم بسحب 50 ألف متر مكعب من المياه الجوفية فى سيناء لصالح مستعمراتها فى النقب[2].

---

(1) حازم هاشم، المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصرى، أسرار ووثائق، القاهرة، دار المستقبل المصرى، 1986، ص 38.
(2) رفعت سيد أحمد، مرجع سابق، ص487.

حقبة التسعينات:

عاشت مصر خلال حقبة التسعينات 1990- 2000 تطورات هامة على صعيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل، أثرت على أداء النظام السياسى وعلى حركة الشارع الرافضة لهذا التطبيع، ولقد تطور ونما التطبيع الاقتصادى فى مصر مواكباً مؤتمرات الشرق الأوسط مع الانتفاضتين الفلسطينتين الأولى والثانية، ومع انتصار لبنان عام 2000 على العدو الإسرائيلي بعد 18 عام من الاحتلال، لعبت المتغيرات الإقليمية دوراً مهماً فى تنامى التطبيع الاقتصادى بكافة مكوناته، **وما يلى نماذج من أبرز وقائع التطبيع الاقتصادى فى التسعينات:**

- فى يونيو 1990، ثارت ضجة عربية ودولية حول ما أذيع عن سفر اثنين من قيادات عمال الزراعة إلى إسرائيل والقاءهم خطابات تؤكد الصداقة مع الكيان الصهيونى، كما قدموا أحاديث إلى راديو اسرائيل.

- وقعت وزارة الزراعة المصرية عدة اتفاقات سرية جديدة مع المسؤولين عن الزراعة فى الكيان الصهيونى ووصفها خبراء الزراعة أنها ستؤدى إلى كارثة فى حالة تنفيذها... منها الاتفاق على تبادل المعلومات وشتلات القطن طويل التيلة وإقامة مزرعة حديثة مشتركة بالقرب من الإسكندرية لإنتاج وتربية قطعان بقر وتصدير الأغنام لإسرائيل واستيراد سلالات من أغنام وماعز من إسرائيل لتحسين السلالة المصرية، وإقامة مشروعات زراعية مشتركة بالصحراء المصرية وإنتاج وسائل الطاقة اللازمة لتشغيل هذه المشروعات[1].

- وفى نوفمبر 1992، وقعت مصر وإسرائيل اتفاقية تدريب الشباب المصرى من الخريجين فى إسرائيل على أن تتحمل مصر النفقات ومقدارها 900 ألف دولار.

- فى عام 1995، تم الاتفاق على إنشاء مصنع للعصائر ومركز للموالح المصرية بالعريش على أن يتم تصديره بمعرفة إسرائيل[2].

وقد تابعت الصحف القومية فى مصر كافة أشكال التطبيع الزراعى بين مصر وإسرائيل حيث نشرت لأول مرة وقائع الاجتماع الدورى للجنة المصرية الإسرائيلية الذى عقد بالقاهرة خلال الفترة من 7- 10 فبراير 1994 ولعل أخطر ما أسفر عنه هذا الاجتماع

(1) رفعت سيد أحمد، مرجع سابق، ص502.
(2) غازى حسين، "التصورات والمخططات الصهيونية للشرق أوسطية ومخاطرها على الوطن العربى، مجلة الفكر السياسى، العدد الأول 1997، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق.

القرارات التى شملت برنامج تدريب مشترك يضم ألف خريج مصرى سنوياً فى إسرائيل وإيفاد 480 خريج و120 قيادة زراعية و900 مزارع إلى إسرائيل خلال عام 1994 لتعليمهم خبرات التقدم الزراعى الإسرائيلى وإقامة مزرعة إرشادية فى منطقة غرب الدلتا على مساحة ألف فدان وتشكيل لجنة مشتركة من خبراء الزراعة فى مصر وإسرائيل تجتمع كل ستة أشهر تبادلياً فى مصر وإسرائيل لمتابعة البرامج التنفيذية لمشروع التعاون المشترك بين البلدين[1]. ولقد توالت صور التطبيع الزراعى ومن أبرز مظاهرها القرار الذى صدر من خلال اجتماع اللجنة العليا لتنمية سيناء يوم 23 أبريل 1996 برئاسة كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء آنذاك ويقضى بتخصيص 55% من أراضى سيناء لمشروعات الشركات الاستثمارية الأجنبية. وقد تم اتخاذ هذا القرار تلبية للمشروع الذى تقدم به محمد إبراهيم سليمان وزير التعمير إلى لجنة الإسكان والتعمير بمجلس الشعب فى 7 فبراير 1994 ووجه باحتجاج أعضاء اللجنة من قيادات الحزب الحاكم وتحذيرهم من خطورة هذا المشروع الذى لن يؤدى إلا إلى هيمنة إسرائيل مرة أخرى على سيناء[2]. ومما كان يؤكد إدراك هؤلاء النواب لمخاطر هذا المشروع أنه تضمن إلغاء قرار سابق لمجلس الوزراء كان ينص على (عدم السماح للأجانب بإقامة المشروعات الاستثمارية فى سيناء بحكم إنها تمثل أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومى المصرى).

ومن أبرز الأمثلة فى مجال الاستثمارات الشركة الإسرائيلية - المصرية العربية للاستثمار والتخطيط والتنمية ومقرها الرئيسى فى أمريكا ولها فرعين فى كل من بيرسيع والقاهرة وقد صرح مستشارها نهاد سعيد رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين والعرب بالخارج فى أكتوبر 1993 بأنها (قد تشكلت بعد مباحثات مدريد للسلام وأنها لا تواجه مشكلة بخصوص المقاطعة العربية لإسرائيل حيث أن التعاون دائم ومتواصل بين الشركات العربية والإسرائيلية تحت العباءة الأمريكية)[3].

ويضاف إلى ذلك مشروع زراعة الصحراء فى النوبارية واستصلاح 200 ألف فدان شرق العوينات اللذين تقدم بهما يوسف والى إلى مؤتمر الدار البيضاء وارسل وفداً من رجال الأعمال المصريين إلى القدس فى 4 نوفمبر 1994 لانجاز الإجراءات النهائية بشأنها[4].

---

(1) انظر جريدة الأهرام 6، 9 فبراير 1994.
(2) انظر جريدة الأهرام 12 فبراير 1994.
(3) الأهرام 9 فبراير 1994.
(4) روزاليوسف 25 أكتوبر 1993.

وفى إطار الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بين وزارة الزراعة المصرية والإسرائيلية تم منذ عام 1992، إيفاد عشرات الآلاف من الشباب المصرى سواء من الخريجين أو الحائزين لأراضى مستصلحة إلى الكيان الصهيونى بحجة تدريبهم على أساليب الزراعة المتقدمة فى إسرائيل[1].

وقد شهدت حقبة التسعينات من القرن العشرين زخماً هائلاً من الزيارات من جانب قيادات وزارة الزراعة والشركات الزراعية وشركات استصلاح الأراضى وأساتذة الجامعات وخبراء الطب البيطرى لإسرائيل. ولقد تنامى هذا النشاط التطبيعى للدرجة التى اقلقت بعض الدوائر الحكومية المسئولة حيث ورد فى مذكرة لوزارة التموين والتجارة الداخلية (أن قطاع الزراعة هو أهم مجالات التعاون الفنى بين مصر وإسرائيل إذ توفد وزارة الزراعة سنوياً عدداً كبيراً من الخبراء والمهندسين الزراعيين للتدريب فى إسرائيل)[2].

وعلى الجانب الآخر تواصلت زيارات الخبراء الإسرائيليين لمصر كل ثلاثة أشهر للعمل فى المشروعات الزراعية المشتركة مثل مشروع الجميزة فى وسط الدلتا وبنك الجينات النباتية بمشتهر ومركز سلالات التقاوى والأغنام وقسم النباتات الصحراوية اللازمة للرعى فى سيناء والإنتاج السمكى بالبردويل ومركز التدريب على زراعة أصناف جديدة من القطن. هذا عدا المشروعات الاستثمارية الخاصة التى كان أصحابها يستعينون بالخبراء الإسرائيليين مثل مشروع تربية البقر المصرى ومشروع زراعة الموز الويليامز.

هذا وقد قامت صحيفة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى بحملة صحفية شملت عدة تحقيقات كشفت الكثير من الوقائع والأسرار عن النشاط الإسرائيلى فى وزارة الزراعة والمخاطر التى تهدد القطاع الزراعى والتى لم تقتصر على الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون المشترك بين مصر وإسرائيل بل وصلت إلى حد الحاق الدمار بالمحاصيل المصرية بسبب استيراد البذور والتقاوى الإسرائيلية المسرطنة والتى الحقت البوار بالتربة الزراعية فى مساحات شاسعة. وقد أكدت بحوث مركز المعلومات والتوثيق بالمركز القومى للبحوث عام 1994 على خطورة الكثير من مستلزمات الإنتاج الزراعى للخضروات والفاكهة الواردة من إسرائيل على النبات وصحة الإنسان ولكن المسئولين بوزارة الزراعة لم يعيروا هذه الأبحاث العلمية أدنى اهتمام. كما أقتحمت الشركات الإسرائيلية مجال صناعة السماد المصرى إنتاجاً وعمالة من خلال شركة توجرين الدولية وكيلة شركة (حيفا كيمكال)

---

(1) الأهرام 5 نوفمبر 1994.
(2) عريان نصيف - مصدر سابق.

الإسرائيلية لصناعة الأسمدة. وقد كشف لطفى واكد نائب رئيس حزب التجمع هذه الحقيقة فى مجال الرد على بيان الحكومة بمجلس الشعب عام 1995[1].

واتسعت دائرة المخاطر كى تشمل الثروة الحيوانية والدواجن وقد أكد أساتذة الطب البيطرى بجامعة القاهرة[2]، أن المشاكل الحقيقية فى مجال صناعة الدواجن المصرية لم تبدأ إلا بعد التفاعل مع إسرائيل فى هذا المجال. كما أن انتشار العديد من الأمراض الخطيرة لم يحدث إلا بعد استيراد المواشى الإسرائيلية. ورغم التحذيرات التى قامت بها وزارة التموين عام 1998 من استيراد شحنات من اللحوم الإسرائيلية المصابة بأمراض خطيرة إلا أن مافيا التطبيع والتربح على حساب صحة وحياة الشعب المصرى تمكنت من تسريب جزء كبير من هذه الشحنات الملوثة.

ولم تكتف اسرائيل بإقتحام هذا المجال الحيوى (القطاع الزراعى) وإفساده وتدميره والتى ظهرت آثاره السلبية فى مصر بعد عشر سنوات فى سعة انتشار أمراض الفشل الكلوى والسرطان وفيروس سى الكبدى الوبائى بين الأجيال الجديدة خصوصاً الأطفال والأجنة المشوهين بل واصلت إسرائيل جهودها بمساعدة وتواطؤ المطبعين من المسئولين عن الزراعة المصرية وقامت بتلويث البيئة بإلقاء مخلفات الصرف الصحى للكتل السكانية الإسرائيلية المجاورة للحدود المصرية خصوصاً مستعمرة (غوش قطيف) فى أراضى سيناء ومنطقة خليج العقبة مما أدى إلى تسمم الأسماك وتلوث الصخور والشعب المرجانية[3].

فى بداية عام 1996 أكدت مصادر رسمية لجريدة الدستور المصرية أن وزارة الزراعة المصرية عقدت بروتوكول تعاون مشترك مع وزارة الزراعة الإسرائيلية يقتضى بتبادل الخبرات بين المزارعين فى مجال الزراعة المحمية والأراضى الجديدة وسيصل عدد الخبراء من 50 إلى 100 خبير فى مجال الزراعة المحمية للعمل فى مشروع توشكا وسيناء والأراضى التى تروى بمياه ترعة الشيخ زايد، كما أن عدد الباحثين المصريين الموفدين إلى تل أبيب يتراوح من 150- 600 باحثاً لمتابعة الإسرائيليين فى مجال استصلاح الأراضى وتجارب الهندسة الوراثية، ويعتبر أكبر اتفاق بين الجانبين حيث تحرص وزارة الزراعة المصرية على إرسال الباحثين المصريين لإسرائيل للحصول على الخبرات وشهادات الكفاءة الزراعية[4].

(1) انظر جريدة التعاون 10 مارس 1995.
(2) لمزيد من التفاصيل انظر عريان نصيف - مصدر سابق.
(3) محمد أبو الفضل، طرح متجدد: تعقيدات تبادل الأراضى بين العرب وإسرائيل السياسة الدولية - العدد 193 - يوليو 2013.
(4) رفعت سيد أحمد - مرجع سابق، ص83.

وفى العام نفسه، نجحت إسرائيل فى شراء 500 فدان بمنطقة النوبارية وإقامة مستوطنة هناك، وعلى امتداد 60كم من النوبارية أقامت شركة زراعيم الإسرائيلية سوق لتوزيع المعدات الزراعية على الفلاحين، كما دفعت إسرائيل بـ 600 خبير إسرائيلى للتعرف على مشاكل الشباب فى هذه المنطقة.

ومع مجئ حكومة الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو 1996 انخفض حجم التعاون الزراعى المصرى الإسرائيلى خاصة فى حجم المتدربين الذين يوفدون لإسرائيل كنوع من الضغط مارسه النظام المصرى على حكومتى نتنياهو وباراك 1996-2001 لاستئناف مسيرة التفاوض. وفى سبتمبر 2000 اندلعت انتفاضة الأقصى ومارس الصهاينة جرائمهم ضد الثوار الفلسطينيين، سحب النظام المصرى سفيره من إسرائيل نوفمبر 2000.

توقف التطبيع الزراعى فى أبريل 2002 عقب عملية الجدار الواقى، وقرر النظام المصرى وقف كل العلاقات مع الكيان الصهيونى، ما عدا العلاقات الدبلوماسية التى لا علاقة لها بالقضية الفلسطينية.

نجح خبراء إسرائيليون كانت تعتمد عليهم مصر منذ 16 عام فى إنتاج ما يقدر بـ 12 مليون قنطار من سلالات الأقطان المصرية المختلفة، ترتب على الكيان الصهيونى للقطن إلى السيطرة على 70% من أسواق أقطان العالم، وأشار باحثون مصريون من وزارة الزراعة أن إسرائيل تقوم باستخدام تقنيات حديثة فى زراعة القطن وتحسين سلالته[1].

حقبة الألفية الثالثة

تواصل التطبيع الاقتصادى بين إسرائيل ومصر خلال عقد الألفية الأولى (2000-2011) ولكنه تأثر بأحداث الإنفاضة الفلسطينية الثانية 2000 والعدوان الإسرائيلى على لبنان 2006 والعداون على غزة (2008- 2009) **وفيما يلى رصد لابرز وقائعه:**

تعهد وزير البيئة المصرى ممدوح تادرس فى بداية عام 2001 بمساعدة إسرائيل علناً على اختراق أفريقيا أمام حشد كبير فى جامعة بن جوريون، وأعلن تحالف مصرمع الصندوق القومى اليهودى المعروف بدوره فى تأسيس المشروع الصهيونى، كما صرح الوزير أنه أرسل ما لا يقل عن 20 باحثاً مصرياً لإسرائيل سنوياً للدراسة بالجامعات الإسرائيلية، وكشفت الصحف أن الاتحاد الدولى للأراضى القاحلة والذى يتولى الوزير المصرى أحد مقاعده وقد أنشئ عام 1990 ليكون جسر تواصل بين الإدارة الأمريكية والصندوق

(1) رفعت سيد أحمد، مرجع سابق، ص88.

القومى لليهود وذلك لتوفير الاعتمادات المالية لتدريب المطبعين وعقد ورش التدريس وكذلك دراسة كل ملفات المياه العربية بهدف توفيرها فى المستقبل لرى الأراضى فى إسرائيل.

أشارت صحيفة العربى 2001/8/19 إلى تأثير حوادث العنف بين المصريين والإسرائيليين فى معبر رفح فى تقليص جزء من التطبيع مع العدو الصهيونى إذ تم إلغاء مشروع التدريب الزراعى المشترك لزراعة الأشجار المثمرة بالمياه المالحة وكذلك بيع البترول المصرى لإسرائيل بالأسعار العالمية.

ونشرت جريدة "آفاق عربية" عام 2002 أن وزارة الزراعة المصرية تنسق مع الجانب الإسرائيلى لإحياء المنتدى الرباعى الذى يضم مصر وإسرائيل والأردن وفلسطين لوضع استراتيجية النهوض بالصادرات الزراعية للدول الأربع، ومحاولة ضم دول خليجية لهذا التعاون الزراعى[1].

نشرت صحيفة "الحياة اللندنية" بتاريخ 2002/5/3 تقريراً مهماً تحت عنوان "سلالة إسرائيلية جديدة" لـ "القلاعية" تصيب الماشية" وفريق البيطريين يطالب بإقالة وزير الزراعة لأن هذا المرض يتسبب فى تدمير الثروة الحيوانية وقد ظهرت نتيجة ذلك بعد دخول شحنة أبقار من استراليا عبر إسرائيل. بالإضافة إلى نشر عدة تقارير دولية عن الأضرار الكارثية على الزراعة المصرية بسبب سماح والى وأعوانه من وزارة الزراعة باستيراد الأسمدة الإسرائيلية وخاصة بعد انتشار الحشرة القشرية وتدمير محصول قطب السكر وانخفاض انتاجيته من 40% إلى 20%.ويذكر أن اتفاقية كامب ديفيد لم تنص صراحة على التطبيع الزراعى ولكن يوسف والى دأب على رؤية مالا يراه الآخرون وتعامل مع إسرائيل على انها الصديق الشقيق... الخ[2]. واستكمالاً للأضرار الكارثية للتطبيع الزراعى مع إسرائيل نشرت صحيفة الأخبار الدولية تقريراً عن انهيار الزراعة المصرية وانتشار الأمراض الفتاكة مثل الكلى والسرطان بين المصريين بعد ان فتح والى فى وزارة الزراعة الباب واسعاً لاستيراد البذور والأسمدة العضوية الإسرائيلية التى يدخل فى تركيبها مواد مدمرة للصحة.

عام 2003 نشرت صحف المعارضة (العربى والأهالى) فى بدايات هذا العام أن وزارة الزراعة المصرية مازالت ترسل وفود المهندسين الزراعيين إلى إسرائيل تحت دعوى التدريب. ويذكر أن خبراء وزارة الزراعة الذينيرفضون التطبيع مع العدو الصهيونى يتم أبعادم مع

---

(1) غازى حسين، "التصورات والمخططات الصهيونية للشرق أوسطية ومخاطرها على الوطن العربى، مجلة الفكر السياسى، العدد الأول 1997، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق.
(2) جريدة الحياة اللندنية 2002/5/3.

التجاهل التام لتقاريرهم التى يحذرون فيها من التعاون مع الصهاينة فى المجال الزراعى بسبب مخاطرها على صحة الإنسان مثل الباحث محمد محمود مدير معهد البحوث السمكية بالسويس. نشرت الصحافة الدولية ومنها صحيفة "الحياة اللندنية" أن مصر وافقت على بيع الغاز الإسرائيلى فى عقد يمتد لمدة عشرين عاماً، وذلك فى انتهاك واضح للتفاهمات المصرية الفلسطينية بعدم بيع غاز مصرى لإسرائيل بعد رفض الأخيرة عرض شراء غاز مستخرج من غزة لاعتبارات سياسية[1].

عام 2004 لم تذكر الصحف المصرية تفاصيل عن التطبيع الزراعى فى تلك الفترة ولكنها تحدثت عن التطبيع الاقتصادى بشكل عام، حيث نشرت جريدة والأهالى فى ديسمبر 2004 عدة تقارير صحفية عن جمعيات رجال الأعمال المصرية وزيارا تهم السرية لإسرائيل للترويج للتطبيع الاقتصادى بين مصر وإسرائيل عبر مشاريع كبرى كاتفاقية الكويز

عام 2005 أكدت وزارة الخارجية المصرية فى تقرير لها أن أجزاء من سيناء أصبحت مزرعة قمح إسرائيلى ودور مصر هو توريد العمال مؤكدة أن 2252 شخصاً من وزارة الزراعة يعملون فى هذه المزرعة.

ونشرت صحيفة العربى أن جمال مبارك ارسل صديقه الشخصى على رأس وفد اقتصادى لتقديم أوراق إعتماده لدى إسرائيل كرئيس مستقبلى بعد الإعلان عن نيته إقامة مشاريع مشتركة مع إسرائيل فى المجالات الصحية والزارعية والتجارية.

فى يوليو 2004 تولى وزارة الزراعة د. أحمد الليثى، وتحركت العلاقات بين مصر وإسرائيل مرة أخرى بالإفراج عن الجاسوس الإسرائيلى عزام عزام فى ديسمبر 2004 وتوقيع اتفاقية الكويز، واتفاقية الغاز بين الرئيس المصرى مبارك مع آرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلى فى شرم الشيخ فى فبراير 2005 خلال ما عرف بالقمة الرباعية، وتم التوقيع النهائى على الاتفاقية أغسطس 2005[2].

فى مارس 2005 عين النظام المصرى سفيراً جديداً بعد استئناف العلاقات مرة أخرى، ثم طالب الجانب الإسرائيلى بعودة اللجنة الزراعية المشتركة، واستئناف الدورات التدريبية التى تعقد فى الكيان الصهيونى وبالفعل سافر 46 شاباً مصرياً خلال عام 2005 وارتفع العدد إلى 96 مشاركاً فى سبع دورات فى العام التالى ومن الواضح أن العدوان الإسرائيلى على لبنان لم يؤثر على تلك الدورات.

(1) رفعت سيد أحمد - مرجع سابق، ص90.
(2) رفعت سيد أحمد،الموسوعه، مرجع السابق، ص400.

كما لم يؤثر تولى أمين أباظة وزارة الزراعة 2005/12/31 على التطبيع الزراعى بالسلب بل تزايد عدد المتدربين من المزارعين إلى 200 فى عام 2007 ووصل فى العام التالى إلى 220 مزارع، وشارك عدد من الخبراء الإسرائيليين فى المؤتمر الدولى لإنفلونزا الطيور الذى عقد فى أكتوبر 2009.

ونشرت جريدة الأسبوع المصرية خلال هذا العام أن شركة مصرية قامت بتزويد الجيش الإسرائيلى بالأغذية أثناء عدوانه الأخير على قطاع غزة وذلك عبر شاحنات تابعة لشركة الاتحاد الدولى للصناعات الغذائية فى مدينة السادات وسلمت الشحنة لشركة (شتاءل فود) الإسرائيلية تابعة اللجيش الإسرائيلى.

وفى 26 يناير 2010 كشفت تحقيقات جريدة الشروق عن بيع أراضى من سيناء للإسرائيليين بمعرفة لواء شرطة سابق بأمن سيناء وبمشاركة ثلاثة محامين مصريين، وكشف هذا التلاعب رئيس مجلس محكمة الإسماعيلية وأنهما يملكون شركة سيناء للتنمية السياحية وباعوا بالتدليس 200 قطعة أراضى لإسرائيلين، كما كشفت الصحيفة عن بيع أراضى سيناء لليهود تحت جنسيات أجنبية أوروبية.

وذكرت "روز اليوسف" فى 2011/7/4 عن أرض الشرابية التى تمكن ورثة المليونير اليهودى "فليب كفورى" من الاستيلاء عليها بحكم قضائى دون استئناف.

التطبيع فى مجال المياه:

فى أعقاب هزيمة 1967 أوصت لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكى بدراسة إمكانية إقامة محطة للقوى الذرية لتحلية مياه البحر المتوسط على شواطئ سيناء الشمالية لاستخدامها فى أغراض الزراعة، ويشمل المشروع على إنشاء ثلاثة مفاعلات نووية لتحلية 115 مليون جالون مياه يومياً وإنتاج 1300 ميجاوات من الكهرباء وأوضحت اللجنة أن الهدف من المشروع هو "وضع أسس اقتصادية للتسوية السياسية بين إسرائيل والأقطار العربية عن طريق مشروع للتطوير الزراعى فى سيناء والنقب تحت الرعاية الأمريكية، وكان اقتراح الولايات المتحدة لإقامة المشروع أن يتم بتعاون ثلاثى، أن تقدم إسرائيل التجهيزات والخبرات وأن تقدم الولايات المتحدة التمويل المطلوب، أى تدفع الولايات المتحدة ثمن التجهيزات والخبرات الإسرائيلية على أن تقدم مصر الأرض والعمالة.

وكان "ليفى اشكول" رئيس الوزراء الإسرائيلى أثناء حرب 1967 والمدير السابق لشركة "ميكورث" للمياه صاحب مقولة "إنه بدون المياه فإن الحلم الصهيونى لا يمكن

تحقيقه، فمن غير المياه لا تتسع الزراعة، وبدون توسع الزراعة لا يمكن أن يكون هناك أساس لحياة الشعب اليهودى فى أرض إسرائيل"[1].

وقامت جامعة "هارفارد" الأمريكية بإعداد دراسة عن أهمية الوضع الراهن للمياه فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الوطن العربى - بسبب ندرة المياه فى المنطقة، وأشارت الدراسة أن المشكلة التى تواجه المفاوض الإسرائيلى هى أن القانون الدولى الذى يحمى حقوق الدول فى المياه ترفضه إسرائيل لأن الدول العربية ستتمسك بحقوقها المائية، ويؤكد التقرير أن إسرائيل ستتمسك بما تنهبه من مصر والجولان ولبنان وفلسطين.

وترى الدراسة التى قام بإعدادها خبراء أمريكيين وإسرائيليين وفلسطينيين ومصريين وأردنيين أنه إذا تخلت دول المنطقة عن نظرتها الضيقة وانتهجت نموذجاً اقتصادياً يقوم على التسعير النقدى للمياه وتداولها وشمراكة القطاع الخاص فى التوزيع يمكن حل المشكلة!! وهذه نفس النتيجة التى توصلت إليها دراسة للبنك الدولى صدرت فى ديسمبر 1995 برئاسة إسماعيل سراج الدين.

وفى وثيقة إسرائيلية قدمت للسوق الأوروبية فى يونيو 1994 ببروكسل تحدثت عن أن مفتاح حل مشكلة المياه فى المنطقة يتمثل فى استخدام مجموعة من التقنيات الحديثة وأنها وحدها القادرة على توفير تلك التقنيات، كما طرحت المشاركة فى الموارد المائية العربية دون اعتبار للحدود السياسية والعامل الحاسم فى حل أزمة المياه فى المنطقة.

وقامت الولايات المتحدة بتقديم منح لمصر لمشاريع المياه والصرف الصحى، بينما كانت الدولة الوحيدة التى حصلت على أموال لأبحاث تحلية المياه كانت إسرائيل[2]، كما قامت الولايات المتحدة فى 9 سبتمبر سنة 2004 بتوقيع اتفاقية هى الأولى من نوعها مع إسرائيل للتعاون العلمى والتكنولوجى لدفع تكنولوجيا تحلية مياه البحر[3].

وأعلنت الاستخبارات الأمريكية[4]. أن مشكلة المياه ستتفاقم مع زيادة النمو السكانى فى المنطقة والذى يصل إلى 3% سنوياً، وتتضاعف هذه النسبة فى إسرائيل بإضافة المهاجرين إليها، وتسرب إسرائيل الأخبار عن فشل المفاوضات المتعددة الأطراف سيجعلها توفر احتياجاتها بالقوة.

---

(1) محمد حسنين هيكل، مياه وقنابل ذرية، الكتب وجهات نظر - نوفمبر 2000.

(2) د. جويس أرستار السياسة الأمريكية تجاه مصادر مياه الشرق الأوسط، بيروت.

(3) يديعوت أحرنوت - مختارات إسرائيلية أكتوبر سنة 2004، الأهرام.

(4) الحياة اللندنية 1993/12/31.

مخاطر وصول مياه النيل إلى الكيان الصهيونى:

ومع إعلان إسرائيل عن طموحاتها للمشاريع المائية تبرع السادات، فى 6 سبتمبر بحيفا، بالإعلان عن استعداده بنقل مياه النيل إلى القدس لشرب حجاج بيت المقدس وصحراء النقب، وقام د. عبد العظيم أبو العطا وزير الرى الأسبق وآخرون بلفت الأنظار لمخاطر هذه التطبيع، وحذر د. عبد العظيم[1]. من أن وصول مليار م3 سنوياً من مياه النيل لإسرائيل يعنى مولد إسرائيل كبرى حيث يعطى لإسرائيل أراضى زراعية تصل إلى 500 ألف فدان جديدة ويسمح لإسرائيل بمضاعفة سكانها والذى يقترب من 7 ملايين ويسمح لها بتطوير صناعاتها التعدينية وخصوصاً أن خريطة المعادن فى إسرائيل تشير إلى وجود أغلب الفوسفات فى مناطق الجنوب بصحراء النقب حيث أعلنت إسرائيل عن عزمها على توطين أربعة ملايين صهيونى وإنشاء مستعمرات استيطانية بالقرب من المدن الصناعية وتوسيع الرقعة الزراعية، وتطوير صناعة الفوسفات صار متوقفاً على وصول مياه النيل إلى النقب وتشغيل عمالة مصرية وفلسطينية، مما يعرض صناعة الفوسفات العربية للخطر، حيث يمثل إنتاج الفوسفات العربى 21.6% من الإنتاج العالمى[2]. وفوق كل ذلك يحقق لإسرائيل دخلاً صافياً قدره 10 مليارات دولار، وذلك فى الوقت الذى تعانى سيناء من الفراغ البشرى وبها 900 ألف فدان قابلة للاستصلاح ويمكن أن تستوعب فى حدود مليون مصرى.

ومعنى وصول مياه النيل إلى إسرائيل تباطؤ مشروعات استطلاح الأراضى والتى لا بديل عنها نظراً لاستقطاع مدن مصر لمساحات تقدر بـ 100 ألف فدان سنوياً للإسكان من أجور الأراضى بالإضافة إلى تقليل الفجوة الغذائية - وهى المشروعات التى قللت المعونة الأمريكية من جدواها الاقتصادية - فضلاً عن أنها تؤثر على العلاقات المصرية السودانية والاتفاقيات القانونية مع دول حوض نهر النيل والتى تنص على عدم خروج مياه النيل عن حوض النهر، كذلك فإن نقل المياه يؤثر على التركيب المحصولى فى مصر حيث تؤثر هذه الكمية من المياه شتاءً فى مواجهة بين القمح ومحاصير الخضر والتى يحتاج الفدان منها إلى 1.5 كمية المياه المطلوبة للقمح، كما أن الفاكهة تحتاج إلى ضعف كمية المياه المخصصة للقمح، كما تحدث المواجهة الثانية مع المحاصيل البقولية، وهى المحاصيل التى نجحت

(1) د. عبد العظيم أبو العطا وآخرون, نهر النيل الماضى والحاضر والمستقبل - دار المستقبل.
(2) د. فؤاد مرسى، المنار - يونيو 1986.

فيها مصر بشكل كبير والتى أيضاً نستورد منها كميات كبيرة ومتزايدة، وفوق ذلك فهى غذاء الشعب المصرى الرئيسى، وذلك يزيد من اعتمادنا على استيراد الغذاء من الخارج.

وقد أشارت بعثة تقصى الحقائق التى أوفدها برنامج الأمم المتحدة U.N.D.P فى عام 1989 إلى أن مصر تواجه نقصاً فى المياه، وإن مشروعات مصر لزميادة رقعة الأراضى الزراعية فى الصحراء تتطلب كميات إضافية من المياه فى المستقبل القريب وتوصل خبراء لجنة تقصى الحقائق أن مصر والسودان تحتاجان لاستزراع 4.8 مليون فدان فى المستقبل المتوسط.

وقام د. أحمد عواد المليجى بالإعلان عن اكتشاف سرقة إسرائيل المستمرة للمياه الجوفية فى وسط سيناء وبمعدل يصل إلى 50 ألف م3 يومياً[1]. وعلى أعماق تصل إلى 1000م، مما أدى إلى زيادة ملوحة الآبار الجوفية بشمال سيناء، وكذلك هجرة سكان وسط سيناء لجفاف آبارهم، وتم ذلك عقب اكتشاف أن المياه تتحرك فى منطقة الكونتلا ثم تعود مرة أخرى، إلا أن إسرائيل أقامت سداً لمنع عودة المياه مرة أخرى إلى مصر، وقامت بحفر 100 بئر وتركيب مضخات تسحب يومياً مليون م3 من خزان وادى الجرافى المصرى فى سيناء، وأكد د. سمير أنور أستاذ جولوجيا المياه بهيئة الطاقة الذرية أن إسرائيل استفادت من المياه الجوفية بسيناء بسرقة مليار م3 حسب دراسات أمريكية. وقال د. سمير يمكن استغلال المياه المصرية قبل وصولها إلى إسرائيل من خلال إقامة دائرة ضخ مغلقة لتأخذ المسار الصحيح داخل الأراضى المصرية.

هل بدأ تنفيذ مشروع نقل المياه شرقاً؟

وقامت إسرائيل ببذل جهود مكثفة لإقناع أثيوبيا ببيع جزء من حصتها المقررة من مياه النيل لها وخاصة وإنها أعلنت أن إثيوبيا لا تستهلك سوى جزء محدود من حصتها، وتمارس إسرائيل أساليب مختلفة لتحقيق أهدافها عن طريق تقديم المساعدات العسكرية وتارة عن طريق ممارسة الضغوط الأمريكية على أثيوبيا وذكرت مصادر الأمم المتحدة أن إسرائيل[2] لها فى أثيوبيا مراكز بحوث متعددة مائية وزراعية، وكانت قد قامت بدراسات موسعة فى أثيوبيا على امتداد 2200 كم على حدود السودان، وفى دراسة لمجلس الشعب المصرى عن أزمة المياه أعلن أن أصابع إسرائيل تمتد إلى أثيوبيا حيث منابع النيل الأساسية لــ 85% من مياهه، وهى تنفذ 6 مشروعات سدود على منابع النيل هناك وهذه المشروعات من شأنها أن تقتطع 8 مليار

---

(1) الشعب، 18 مايو 1993.
(2) جريدة الجمهورية

م3/ سنوياً وتؤثر على حصة مصر فى 4 مليار م3/ سنوياً فى الوقت الذى تزداد فيه حاجة مصر للمياه، كما اتضح أن المشروعات الأثيوبية المدعومة من البنك الدولى تنفذها شركات إسرائيلية فى كينيا وأوغندا والكونغو الديموقراطية، كما أن مشروع توليد الكهرباء على بحيرة تانا التى تغذى النيل الأزرق بـ 5% من إيراداته تنفذه شركة إسرائيلية أيضاً[1].

كما أن من بين طاقم الخبراء الذين يوفون لبلاد حوض النيل خبراء ما يسمى بعلم إدارة وحل النزاع وهو علم استحدثه الإسرائيليون لتقنين وضبط حالة النزاع المستمر الذى تؤججه إسرائيل فى المنطقة وتنوى أن تعيش فى ظله[2].

وفى عام 1997 قام مركز التعاون الدولى (ماشاف) التابع للخارجية الإسرائيلية بعقد ورشة عمل بعنوان "سياسات التعاون الدولى الإسرائيلية فى أفريقيا" حضرها كل رؤساء البعثات الدبلوماسية الأفريقية المعتمدين فى إسرائيل، وكان السؤال الرئيسى هو كيفية استخدام الموارد المتاحة للمركز فى تنفيذ برامج اجتماعية واقتصادية داخل أفريقيا بما يحقق أهداف ومصالح إسرائيل[3].

وفى 8 يناير 2004 وقف وزير خارجية إسرائيل "سلفان شالومن" فى "أديس أبابا" ليعلن أن إسرائيل وأثيوبيا سترتقيان بمواقفهما المشتركة داخل المساحة الدولية لحماية مصالحها المشتركة، وكان "سلفان شالوم" قد اصطحب وفد من رجال الأعمال يمثلون 20 من كبرى الشركات والمؤسسات الإسرائيلية العاملة فى مجالات الزراعة والسياحة والاتصال وصناعة الطائرات، ولم يخف شالوم أغراض بلاده عندما أشار صراحة إلى أن أثيوبيا بوصفها مقر الاتحاد الأفريقى يمكنها أن تلعب دوراً رئيسياً فى مساعدة إسرائيل على تدعيم علاقاتها مع بلدان المنطقة بشكل خاص وأفريقيا بوجه عام[4].

الدور الأمريكى

سعت الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها إلى تحقيق وتنفيذ مخطط الاختراق الصهيونى تحت مسميات التطبيع والتعاون المشترك بين مصر وإسرائيل وأمريكا، وكان ذلك أوضح ما يكون فى قطاع الزراعة وكان قد تأسس عام 1977 الصندوق الأمريكى

---

(1) د. محمود سيد أحمد، معارك المياه المقبلة فى الشرق الأوسط.
(2) د. رشدى سعيد، مجلة الكتب وجهات نظر - سبتمبر 2001.
(3) ملف الأهرام الاستراتيجى، مارس 2002.
(4) الأهرام 2004/3/2.

الإسرائيلى المشترك للبحث والتطوير، وأنفق خلال عشر سنوات حتى عام 1987 حوالى 63 مليون دولار على 374 مشروع لإدارة المياه ووسائل تحسين الإنتاج الزراعى وتطوير أنواع من النباتات ذات القدرة على مقاومة الجفاف[1].

وأقر الكونجرس الأمريكى برنامجين للمساعدات لتمويل المشروعات العلمية فى مجال استصلاح الأراضى الزراعية والنباتات والمحاصيل الزراعية بين إسرائيل والدول العربية. ويعد مشروع زراعة الأراضى القاحلة أول مشروعات التعاون الثلاثى، فى مجال الزراعة بين وزارة الزراعة المصرية وأمريكا وإسرائيل، وقد مثل الجانب الأمريكى فيه جامعة سان دييجو، ومثل إسرائيل جامعة بن جوريون، **وتم التوقيع على الاتفاق التنفيذى لهذا المشروع فى مايو عام 1982 وتضمن ثلاثة أنشطة رئيسية للتعاون بين الأطراف الثلاثة:**

1- زراعة النباتات فى الظروف المحلية.

2- زراعة نباتات المراعى وتربية الماعز والأغنام.

3- زراعة النباتات التصنيعية.

وكانت مدة المشروع خمسة أعوام بميزانية بلغت 5 ملايين دولار وتضمن الاتفاق الخاص بهذه الاتفاقية تشكيل لجنة توجيهية للمشروع تتكون من ستة أعضاء بواقع عضوين لكل طرف واتفقت أطراف المشروع الثلاثى على أن يتم الاجتماع الأول بالولايات المتحدة خلال الفترة من 2 يونيو 1984م وأن يكون اللقاء الثانى بالإسكندرية، وقد عقد هذا اللقاء خلال الفترة من 15 إلى 22 يناير 1986 ونظراً لأهمية المشروع من وجهة النظر الأمريكية فقد وافقت وكالة التنمية الدولية الأمريكية على مد البرنامج الزمنى للمشروع بمقدار 125 ألف دولار بداية من العام الرابع للمشروع وبذلك بدأت بعد ذك مرحلة ثانية من المشروع تنتهى فى عام 1990[2].

وجدير بالذكر هنا أن نشير إلى ما يلى:

1- أن بيوت الخبرة الأمريكية والإسرائيلية استأثرت بنتائج بحوث ودراسات الجدوى، وقد تكون بالفعل هذه المعلومات مسخرة لضرب الاقتصاد المصرى.

---

(1) رفعت سيد أحمد، الموسوعه، مرجع سابق، ص487.

(2) رفعت سيد أحمد، الموسوعه، مرجع سابق، ص491.

2- المرتبات والمكافآت التى كان يحصل عليها الخبراء الإسرائيليون تقدر ب 600 ألف دولار فى العام مما يعنى أن مساعدات أمريكا التى تقدمها لمصر باليمين تأخذها إسرائيل باليسار.

3- إن إسرائيل هى المستفيدة وليس مصر من التعاون الزراعى، الدليل على ذلك أن مشروع الأراضى القاحلة فى صحراء النقب قد ساعد على تنمية الثروة الحيوانية والنباتات فى إسرائيل، وقد أعرب ريتشارد براون مدير برنامج المساعدات الأمريكية فى مصر عن شكر حكومة إسرائيل لمشروعات البرنامج وهو ما يؤكد أن مشروعات هذا البرنامج لم تتم فقط فى مصر ولكن أيضاً فى فلسطين المحتلة.

4- إن الاتفاقيات كانت تستهدف توصيل مياه النيل لإسرائيل لتقوية وانتعاش الاقتصاد الإسرائيلى مما يضمن له البقاء على الأمد الطويل.

ولم يتوقف "مشروع الأراضى القاحلة" عند هذا الحد ولكنه حرم منطقة الساحل الشمالى من زراعة الموالح والزيتون وبدلاً من ذلك تم إقامة مزارع للدواجن والأغنام الإسرائيلية والتى كانت تحمل أمراض طفيلية وديدان كبدية مما أدى لموت أعداد كبيرة منها ولم يتحدث يوسف والى ولا وزارة الزراعة عن الموضوع عام 1991م. ولم يتوقف الاختراق الصهيونى الأمريكى عند هذا الحد بل قامت أمريكا بعرض منح للدارسين فى الماجستير والدكتوراه بمجال الزراعة والثروة الحيوانية وذلك للاستفادة من معلوماتهم عن الزراعة فى مصر[1].

مشروع التبادل التكنولوجى:

فى الأول من أكتوبر 1984 أبرمت إتفاقية ثلاثية بين مصر وأمريكا وإسرائيل تتعلق بالتعاون بين قطاعات الزراعة ومؤسساتها العلمية فى الدول الثلاث من أجل تحقيق الاستفادة التكنولوجية المتطورة فى تنمية الثروة الحيوانية والاستفادة من تكنولوجيا الطاقة الشمسية فى مجالات الزراعة المختلفة، وقد تعهدت الولايات المتحدة بتمويل هذا المشروع تشجيعاً لمصر على المضى فى خطط التطبيع والسلام مع إسرائيل، **وقد تم وضع أهداف محددة لاتفاقيات التعاون الثلاثى والتبادل التكنولوجى منها:**

1- التكثيف الزراعى والحيوانى.

2- استخدام النباتات الصحراوية فى الأغراض الطبية.

3- استخدام الطاقة الشمسية فى مجالات الزراعة.

(1) عادل حسين: تطبيع المخطط الصهيونى للهيمنة الاقتصادية، دار الطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة المدبولى، ط2، 1985، ص46.

وقد حددت له فترة زمنية أربعة أعوام، ثم اختصارها لثلاثة وصدر تقرير من الجهاز المركزى للمحاسبات 1987/7/27 ينفى تماماً استفادة مصر من المشروع بل أدى لنتائج فاشلة، فى استخدام الصوب وتعقيم التربة والرى بالتنقيط، كما فشلت وزارة الزراعة فى عهد يوسف والى فى إقامة خمسين ألف فدان من الصوب ولم يتم تنفيذ إلا خمسة آلاف لأنها تتسبب فى نقل الأمراض والأوبئة، ويشير صلاح بديوى فى دراسته "كان من المقرر أن يتم استصلاح الأراضى بالتكنولوجيا الحديثة وصرح الباحثون أنه تم استصلاح 300 فدان فقط والباقى كلها مساحات معرضة للتصحر، الدليل على ذلك مشروع الصالحية وتصحره وعرضه للبيع".

وضمن المشروع أيضاً إدخال القطن قصير التيلة بدلاً من طويل التيلة المصرى لأن قصير التيلة يأخذ وقت أقصر، تطوير زراعة الخضروات المعدلة وراثياً، الاتجاه لزراعة البنجر بدلاً من قصب السكر لأنه يستهلك كميات كبيرة من المياه كما أدخل مشروع تبادل التكنولوجيا سلالات ملوثة من الدواجن والكتاكيت وحرص الصهاينة على زراعة نباتات طبية وتصنيعها فى بلادهم[1].

هذا وتم توقيع مشروع المجتمع الزراعى الصناعى الذى بدأ سنة 1990م بمريوط على مساحات تمتد لــ250 ألف فدان بتمويل أمريكى وباشتراك خبراء واشنطن والكيان الصهيونى ومصر، واشترطت إسرائيل استيراد البذور والمعدات منها، وهناك مشروعات الإنتاج الزراعى والائتمان بين مصر والولايات المتحدة وهى مكملة لمشروع المزارع الصغيرة والذى بدأته واشنطن مع بنك التنمية والائتمان الزراعى أوائل الثمانينات، هذا المشروع خلق طبقة من كبار الملاك أحكمت قبضتها على الائتمان، وطرحت مشروع الإنتاج الزراعى بهدف الهيمنة على السياسة الزراعية لمصر، ورصدت 130 مليون دولار وكانت تديربنود الصرف وتقيم أداءالمشروع مجموعة عمل إسرائيلية أمريكية تابعة لشركة كيمونكس الأمريكية للاستشارات الدولية وكان يرأسها فى التسعينيات هيرمان أليس وكانت له الكلمة العليا[2].

وفى تقرير عن برنامج بحوث تنمية الأراضى القاحلة أثار الفريق إلى أن المرحلة الأولى من الخطة والتى استغرق تنفيذها سبع سنوات بتكاليف وصلت 15 ملايين دولار تركت آثار إيجابية على الثروة الحيوانية ، وأن المرحلة الثانية من الخطة وكان المزمع انتهائه عام 1995 سوف تضمن لإسرائيل تحقيق أهداف التنمية المرجوة، حيث ستتمكن من توصيل

(1) حسام رضا: مخاطر التطبيع مع العدو - ملفات فى الأرض والمياه. النشر: بيروت 2014، ص207.
(2) رفعت سيد أحمد، الموسوعه، مرجع سابق، ص 402.

المياه إليها عن طريق نهر النيل مما سينعش الاقتصاد الإسرائيلى، لذلك أوصى التقرير بضرورة إقامة تجمعات زراعية مشتركة بين مصر وإسرائيل فى سيناء والنقب[1].

وقد رصدت هيئة المعونة الأمريكية 25 مليون دولار لتنفيذ هذه الخطة التى تتلخص فى الآتى:

- استمرار التعاون بين مصر وأمريكا وإسرائيل فى تنمية الأراضى القاحلة.
- يمثل مصر فى المشروع الدكتور عادل البلتاجى ويمثل إسرائيل د. صمويل بورايز ويعمل الجانبان من خلال لجنة زراعية مصرية إسرائيلية مشتركة تخضع خضوع تام لتوجهات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتتولى إعداد الموظفين والعاملين بالمشروع وكذلك إعداد برامج الخطة.
- تستغرق الخطة خمس أعوام تبدأ خلالها إعداد الدراسات والبحوث الحقلية بالمنطقة العربية لمعرفة تفاصيل نمو النباتات والأعلاف وسلالات الماعز والأغنام.
- استمرار العمل على دراسة خواص النباتات والحيوانات فى الصحراء الغربية وتحليل عينات التربة.
- دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تربط المزارعين بهذه الأرض.
- تطوير أساليب زيادة الإنتاج بمزارع الدواجن بهذه المنطقة.
- يبدأ العمل بالمشروع فى الأراضى التى استصلحتها الحكومة المصرية بالساحل الشمالى.
- يراعى أخذ توجهات المسؤلين بالسفارة الإسرائيلية بالقاهرة وكذلك هيئة المعونة الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى خطوات تنفيذ المشروع بصفة دائمة[2].

إذا كان هذا المشروع يهدف إلى حرمان مصر من زراعة محاصيل حقلية مثل القمح والأرز فى مساحة 160كم، كما يجعلها تابعة لخطط وبرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فما الذى استفادت منه مصر من وراء هذا المشروع وخاصة إذا أضفنا أن جملة المرتبات التى يتقاضاها الخبراء الصهاينة والأمريكان فى هذا المشروع بلغت 180 ألف دولار فقط. كما أن بيوت الخبرة الأمريكية الصهيونية هى التى قامت بالبحوث والدراسات التى تكلف الملايين وتم تجاهل بيوت الخبرة المصرية رغم أن مصر هى التى تعهدت بتقديم معامل الأبحاث لبيوت الخبرة الأمريكية الإسرائيلية بالمجان.

(1) رفعت سيد أحمد، الموسوعه، مرجع سابق، ص 396.
(2) رفعت سيد أحمد، الموسوعه، مرجع سابق، ص 396.

ولم يتوقف الزحف والتغلغل الصهيونى عند الصحراء الغربية بل امتد إلى مريوط، حيث تقدمت الحكومة الإسرائيلية بفكرة إنشاء مجمع صناعى زراعى بمنطقة مريوط وتمويل هيئة المعونة الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وقد إختارت الحكومة الإسرائيلية هذه المنطقة تحديداً لأن بها أكثر من نصف مليون فدان أراضى زراعية تم استصلاحها تمهيداً لزراعتها.

لذلك أرادت ضمان عدم قيام مصر بزراعة هذه المساحة بمحاصرة استراتيجية والاكتفاء بإقامة مصانع لإنتاج الأعلاف والزيوت وبعض العصائر المعلبات[1].

وفى العام 1990م صدر تقرير مصرى رسمى يتضمن الآتى:

- أن إسرائيل بالدعم الكامل من أمريكا تخطط للسيطرة الكاملة على توجهات مصر الاقتصادية.

- أن الشركات الصهيونية وخبراءها فى مصر وراء جميع الآفات والأمراض التى انتشرت مؤخراً بالأراضى الزراعية فى مصر والتى ظهرت اثارها بوضوح فى انخفاض إنتاج القطن بنسبة 60% والفول 40% وعسل النحل 75% ومزارع الدواجن 80% واستمرار مهاجمة الآفات الطماطم والفواكه.

- انتشار المنتجات الزراعية الإسرائيلية فى الأسواق المصرية بشكل لافت للنظر لدرجة أن كمية ما توره إسرائيل من البذور الخاصة بالخضراوت وشتلات الفواكه وصلت 40% من احتياجاتنا و20% من المخصبات والمبيدات وصلت لـ 80% فى أجهزة الرى بالتنقيط والرش.

الحصاد المر:

لقد كان للتطبيع الزراعى المصرى مع أمريكا وإسرائيل آثاره المدمرة على الزراعة المصرية ذكرها العالم د. مصطفى الجبلى فى بحثه عن أثار المعونة الأمريكية "الشئ المفزع أن 50% من المعونة الأمريكية يعود للأمريكان والصهاينة، إذ اشترطت أمريكا أن الآلات تكون أمريكية ولا تسمح بتصدير سلع لأمريكا واشترطت أيضاً عمل بحوث ولكن جزء صغير منها ينفق على البحوث والدراسات، والباقى تستورد به مصر قمح وزيت وذرة، لم

(1) ورقة لحسين عويدات، ألقيت فى المؤتمر العام العاشر للصحفيين العرب، عام 2004م.

تسهم واشنطن فى زيادة السكريات أو الإنتاج الحيوانى، واتخذت مواقف من استطلاح الأراضى مما أدى لزيادة الفجوة الغذائية فى مصر 1984، وحاول الأمريكان والصهاينة إقناع مصر باستصلاح الصحراء، وأدخلوا النباتات المعدلة وراثياً مما نتج عنه انتشار الأمراض والفيروسات التى أصابت المواشى ومزارع الدواجن وخلايا النحل.

وفى عام 1989 ضبطت سلطات الأمن المصرية 466 قضية تداول للمبيدات والمخصبات الملوثة بحوالى 189 مليون جنيه. وقد بلغ محافظ الإسماعيلية عن تفشى الأمراض خصوصاً الفشل الكلوى لدى معظم المزارعين، وكشف عن أن إسرائيل تعطيهم التقاوى الجيدة أول مرة وبعد ذلك تزودهم بتقاوى تالفة، فتنتشر بعدها الأمراض كما حدث لبذور الطماطم والخيار بمحافظات الفيوم والإسماعيلية والشرقية.

كذلك ثبت انتقال طفيل "الفاروا" للنحل المصرى وقد تسبب فى إصابة 80% من خلايا النحل المصرية، حتى الآن لم يتم التخلص منه منذ 1987[1].

أثار التطبيع الزراعى على المحاصيل الاستراتيجية[2]:

1- أدى استيراد تقاوى البطاطس من الصهاينة إلى ظهور مرض العفن البنى بها العام التالى، بعدما كانت مصر أولى مصدرى البطاطس للدول الأوروبية.

2- أدت الفواكه الملوثة بسموم قاتلة إلى ظهور حالات تسمم، وذلك بسبب بعض ثمار الخوخ والكانتلوب المشبعة بالمبيدات المحرمة دولياً.

3- تدهور إنتاج القطن المصرى بسبب المؤامرة الإسرائيلية الأمريكية لصالح القطن الأمريكى.

ومن أبرز الشركات الإسرائيلية الزراعية التى عملت فى مصر شركة أجرديف وكارمل وأكنوع وكلال علاوة على شركات صهيونية تمارس أعمالها فى بعض العواصم الأوروبية مثل سيبا جايجى وأجرولاند. ولقد ساهمت هذه الشركات فى دخول أدوية ومبيدات مسرطنة ومسببة للعقم وتشوه الأجنة وهى 12 نوع سميت "دستة أشرار"[3].

---

(1) محمد أبو الفضل، طرح متجدد: تعقيدات تبادل الأراضى بين العرب وإسرائيل السياسية الدولية العدد 193، يوليو 2013، ص 96.

(2) رفعت سيد أحمد، الموسوعه، مرجع سابق، ص 400.

(3) رفعت سيد أحمد، الموسوعه، المرجع السابق، ص411.

الدور الأمريكى الإسرائيلى فى تدمير القطن المصرى:

فى عام 1981 أصدر الرئيس الأمريكى – رونالد ريجان – قراراً بتشكيل لجنة رئاسية من خبراء الزراعة الأمريكيين بينهم العديد من الخبراء الإسرائيليين لبحث ما سمى وقتها بـ "تطوير قطاع الزراعة فى مصر"، وخلصت تلك اللجنة بعد أن حضرت إلى مصر وجابت كل مجالات الزراعة إلى أن ترفع للرئيس الأمريكى ريجان تقرير من بين توصياته التخلص من الزراعات الإستراتيجية مثل القطن والحبوب وقصب السكر وتقليص تلك الزراعات فى أقصى حد ممكن، واستبدالها بالزراعات الحديثة مثل الفراولة والكنتالوب والموز والبرقوق والخوخ التى تسوق بأوروبا وأسواق عربية وبثمنها تشترى مصر الحبوب[1].

ولمتابعة الجريمة التى ارتكبت بمحصول القطن الذى نتخذه نموذجاً لما طاله من خراب جراء التطبيع نجد أنه فى عام 1969 وصل إنتاج مصر من القطن إلى 10 ملايين و800 ألف قنطار، وظل يدور حول هذا الرقم حتى ابرام الإتفاق عام 1979[2]، حتى وصلت فى نهاية 2015 إلى مليون و33 ألف و215 قنطاراً. ففى عام 1980 بعد توقيع كامب ديفيد بشهور شغلت مصر المرتبة السادسة بين أهم الدول المصدرة للقطن وبلغت الصادرات نحو 749 ألف بالة تمثل 2.85% من إجمالى الصادرات القطنية العالمية والبالغ 26.265 مليون طن. وفى عام 1990 أى بعد 10 أعوام من توقيع الإتفاقية خرجت مصر من قائمة أهم الدول المصدرة للقطن عالمياً ولم تزد صادراتها فى ذلك العام عن 90 ألف بالة.

لقد كان القطن بالفعل الهدف الأول لواشنطن وتل أبيب وكانت البداية فى إطار مشروع بحثى ضخم أسموه بمشروع البحوث الزراعية المصرية الأمريكية "النارب" واستمرت أعمال المشروع أكثر من 8 أعوام فى أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن الماضى، وأنفقت واشنطن عليه أكثر من 800 مليون دولار. كانت ثمنا ليس باهظاً بالنسبة لها إذا ما عرفنا المقابل الذى جنته. حيثحصلت على كل المعلومات الموثقة حول المجتمع الزراعى المصرى، وخلقت جيلاً من كوادر التطبيع يوالى توجهات واشنطن السياسية والزراعية.

وفى إطار بحوث مشروع "النارب" قامت أمريكا بالسطو على أصناف القطن المصرى طويل التيلة وبينها سلالات "ميت عفيف" والذى انتشرت زراعته فى محافظة المنوفية والأعلى إنتاجية فى الوجه البحرى وقامت بتغيير اسمه إلى قطن بيما "3" بعد تهريب بذوره

(1) صلاح بديوى: كتاب الإختراق الإسرائيلى للزراعة فى مصر، الفصل الثالث، تاريخ النشر: 1992/1/1.
(2) وكالة أمريكا إن أرابيك 2009/3/7 نقلاً عن وحدة الاستخبارات البريطانية.

المستحدثة وتعميم زراعتها فى جنوب أمريكا والنقب بفلسطين المحتلة، إلى جانب أن تلك البحوث تسببت فى محو وراثى لسلالات القطن المصرى وخلطاً لها وكان ذلك أول مسمار دقة الخبراء

الصهاينة فى نعش إنتاج مصر من القطن. وبعدها قام مركز البحوث الزراعية بتوزيع بذور قطن نتاج بحوث "النارب" كانت وبالا على زراعة القطن وتسببت فى تدهور إنتاجيته(*).

وإذا كانت الإستراتيجية الأمريكية لما يسمى تطوير الزراعة المصرية أنفقت على مشروعاتها الولايات المتحدة ما يقرب من مليار دولار خلال عقدين بهدف معرفة مفاتيح التخلص من زراعات مصر الإستراتيجية، إلا أن الضربة الموجعة التى وجهت للقطن صناعة وتجارة جاءت مع توقيع اتفاقات الكويز المسماة بالمناطق الصناعية المؤهلة مع الكيان الصهيونى[1].

والتى جاء التوقيع عليها إثر مخطط مدروس أمريكياً وصهيونيا ضد زراعة وصناعة القطن بمصر واستغرق تنفيذه أعواماً طويلة حيث كانت الأرض تمهد أمام الكويز عبر النيل من زراعة القطن فى مصر ودمج تصنيعه بالصناعات الصهيونية.

وتسمح إتفاقية الكويز بمراحلها المختلفة بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة فى مصر لتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة، وذلك بمشاركة نسبية للمنتج الإسرائيلى من الغزل ومصنوعاته، حتي تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة الدخول إلى السوق الأمريكية معفاة من الجمارك بشرط مساهمة كل طرف بمكونات محلية تقدر بـ 11.7% على الأقل وهذه النسبة تمثل ثلث النسبة المقررة 35% التى حددتها اتفاقية التجارة بين أمريكا وإسرائيل للمكون الإسرائيلى للدخول إلى السوق الأمريكية بإعفاء كامل، حيث تضمن الاتفاقية ذاتها السماح لإسرائيل باقتسام هذ النسبة سواء مع مصر أو الأردن.

ووفقاً لإحصائيات وحدة الكويز التابعة لوزارة التجارة والصناعة المصرية وصل عدد الشركات المصرية العاملة ضمن اتفاقية الكويز 717 شركة فى مايو 2008.

وصرح ستيفن بيكروفيت سفير الولايات المتحدة الأمريكية بمصر فى أحاديث صحفية أن صادرات مصر للولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لاتفاقية الكويز بلغت 920 مليون دولار فى 2014 وتمثل منتجات الكويز نصف صادرات مصر إلى أمريكا[2].

(*) صلاح بديوى. الخطة الأمريكية الإسرائيلية للقضاء على القطن المصرى - المعهد المصرى للدراسات السياسية والاستراتيجية - 4 أبريل 2016.

(1) تصريح للدكتور يوسف والى فى 25 يناير عام 2000.

(2) حديث السفير الأمريكى مع صحيفة البورصة.

كما صرح د. محمد عبد المجيد خبير القطن بمركز البحوث الزراعية[1]. فى ندوة نظمتها مجلة المصرو فى 12 أغسطس 2015، قائلا: "الآن لدينا أزمة فى أننا نزرع قطنا لا نصنعه، ونصنع قطناً لا نزرعه، وهناك الأردن وتونس اللتان لا تزرعان قطناً لكن حجم صادراتها من المنسوجات يتفوق على مصر. ان مصر عام 2012 حققت 2 مليار دولار صادرات منسوجات وملابس، و90% من تلك المنتجات غير مصنعة من القطن المصرى.

وأضاف بلغ إنتاج العالم 25 مليون طن، تنتج منها فى مصر 270 ألف طن من أحسن أقطان العالم نعومة، بعد أن كنا ننتج 60% من هذه الكمية وكانت تصدر لأكثر من 25 دولة بالعالم، وأضاف: "العالم به 20 مليون طن قطن مخزون لا تجد من يشتريه من الأقطان الأمريكية، فالقطن المصرى تمت سرقته وتصديره إلى أمريكا وسُمى بذلك "بيما" وذهب إلى أكثر من دولة"[2].

لقد وصل عدد الشركات والمصانع المصرية المغلقة إلى 2400 مصنع ترتب عليها تشريد 150 ألف عامل، آخر هذه الشركات كانت "العامرية" و"مصر إيرا" و"فستيا" و"الشركة العربية للغزل والنسيج - بوليفارا"[3].

يوسف والى مهندس التطبيع الزراعى

كان وزيراً للزراعة من1984حتى 4 يناير 2004 وشغل منصب نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى، من نوفمبر 1984 وحتى عام 1989.

اسمه بالكامل يوسف والى موسى ميزار، ويقال "جوزيف أمين والى موشيه ميزار مزراحى"، فى إشارة إلى أصله اليهودى، وكان قد صرح للصحفية سناء السعيد بأنه كان يهودياً ثم أسلم إذ قال لها (الإسلام يَجُبّ ما قبله) وذلك فى حديث نشر بمجلة المصور 1993/5/29. وقد كان من أوائل المطبعين والمنفذين لسياسة التطبيع مع إسرائيل.

فى مارس 1980 ادلى الدكتور يوسف والى بتصريح خطير لمجلة لوموند دبلوماتيك (مارس 1980) وكان آنذاك وكيلاً لوزارة الزراعة ومسئول العلاقات الدولية، قال (أن تطوير الزراعة المصرية يمر حالياً فى إطار ثلاث حلقات، الأولى: مصر - الولايات المتحدة، والثانية: مصر والولايات المتحدة - إسرائيل، والثالثة: مصر - إسرائيل - الدول العربية وأضاف والى أن الحلقة

---

(1) ندوة مهمة نظمتها مجلة المصور فى 12 أغسطس 2015.
(2) اللجنة الشعبية لحماية الصناعة، الرابط
(3) الخيانة الملف الأسود للزراعة المصرية - ملف توثيقى إعداد صلاح بديوى عادل حسين مجدى أحمد حسين عصام حنفى.

الأولى تحققت بشكل كبير وأتاحت لنا تحسين المدخلات والبذور والاسمدة والمبيدات والميكنة الصغيرة، وسنشرع فى العمل بالحلقة الثانية لتحسين المحولات وتسويقها بمساعدة إسرائيل وأخيرا الحلقة الثالثة للإنفتاح على الدول العربية بالذات السودان.

والمعروف أن د. يوسف والى كان لديه رؤية خاصة معلنة منذ أن كان مستشارا لوزير الزراعة عام 1980 وتتلخص فى أن الزراعة المصرية لن تتطور من وجهة نظره إلا من خلال ثلاثة محاور تشمل المحور المصرى والأمريكى والمحور المصرى الأمريكى - الإسرائيلى والمحور المصرى الإسرائيلى - العربى. كما صرح يوسف والى فى لقائه مع بعض القيادات الإسرائيلية 8 فبراير 1994 (أن الأجيال التى شاهدت العلم الإسرائيلى يرفرف بجوار العلم المصرى تدرك أن مصلحة مصر العليا هى أساس التعامل مع إسرائيل وأن التعاون العربى لا يغنى عن التعاون بين دول الشرق الأوسط كمصر وإسرائيل وتركيا[1].

والمعروف أن وزارة الزراعة تبادلت بعثات التطبيع الزراعى مع إسرائيل، وقد أفاضت فى ذلك دراسات وأبحاث وصحف وأبرزها صحف الشعب والموجز التى كشفت بالمستندات قائمة المسئولين والأساتذة والباحثين، سواء كانوا حاليين أو سابقين أو متقاعدين، ممن سبق لهم السفر إلى إسرائيل تحت مزاعم البحث العلمى الذى لم تجنى منه الزراعة المصرية غير التدمير، وكانت سفرياتهم التى جنوا من ورائها أموالاً طائلة، سبباً فى دخول البذور والمبيدات المسرطنة والأمراض التى لا حصر لها، والتى أصابت الشعب المصرى وقد حدث ذلك تحت رعاية واشراف الوزير الأسبق "يوسف والى" قائد حملات السفر إلى إسرائيل، ومع أنه رحل عن الوزارة إلا أن تلاميذه يسيرون على النهج نفسه. فلا تزال وزارة الزراعة تعانى من وجود القيادات التى تعاملت مع الكيان الصهيونى، وفشلت كل محاولات التطهير التى يقودها الفريق المناهض لبقاء كل من تعامل مع إسرائيل فى وزارة الزراعة.

رغم الدور المشبوه لوزارة الزراعة المصرية ويوسف والى وعلاقاته الواسعة مع إسرائيل خلال (1979-2011) ورغم نفيه الدائم أن يكون لإسرائيل أى دور تخريبى فى مصر إلا أن الحقائق تكذب مسئولى وزارة الزراعة الغارقين فى التطبيع فقد أكدت محاضر الضبط الصادرة عن شرطة المسطحات المائية فى عام 1991 عدة أرقام مذهلة عن عمليات تهريب التقاوى والمبيدات والمخصبات الإسرائيلية إلى مصر حيث تم ضبط 446 قضية تحوى

(1) انظر: عريان نصيف - مصدر سابق.

236 طن تقاوى مكتوب عليها "ممنوع تداولها فى الأسواق الإسرائيلية" نظرا لأنها تنتجها ولا تستخدمها لأنها مدمرة لصحة الإنسان.

وقد وقفت جريدة الشعب لسان حزب العمل فى وجه يوسف والى وجماعته من المطبعين فى وزارة الزراعة بل بعض كبار مسئولى الدولة ممن ثبت تورطهم بشكل مباشر أو غير مباشر فى علاقات مشبوهه مع الكيان الصهيونى.

واسهمت صحيفة الشعب فى فضح دور يوسف والى وجماعته وتورطهم فى تدمير الزراعة المصرية وتدمير صحة الإنسان المصرى عن طريق استيراد المبيدات المسرطنة من إسرائيل، كما كشفت الصحيفة كيف وقف مبارك ضد أى محاولات لإقالة والى من منصبه[1].

وفيما يلى ملخص لأهم القضايا التى اتهم فيها والى أو أعوانه:

قضية تتعلق بإدخال (مبيدات مسرطنة وتقديم رشاوى مادية وتورط وكيل الوزارة يوسف عبد الرحمن، وراندا محمد الشامى مستشارة فنية بالشركة المصرية للإنتاج وتسويق وتصدير الحاصلات الزراعية، وهانى مصطفى مدير الوحدة الاقتصادية بوزارة الزراعة، وهشام نشأت مدير شركة خاصة، هشام عفيفى مدير إدارة مكافحة الآفات بالإصلاح الزراعى. وعدد من الشخصيات التى تعمل بوزارة الزراعة. حيث شارك المتهمون فى تفاضى رشاوى بالملايين وتسهيل دخول مبيدات مسرطنة ومنتهية الصلاحية وتم الحكم عليهم بـــ 10 سنوات.

وأبرز ما نشر حول حرب صحيفة الشعب ضد يوسف والى، دراسة ل د. رفعت سيد أحمد بعنوان "قبل أن تحاكموا الصغار حاكموا الجواسيس الكبار" حيث فضح فيها د. رفعت أبرز المطبعين أمثال (على سالم، جلال الزوربا، وسعد الدين إبراهيم، لطفى الخولى، عبد المنعم سعيد، هانى مصطفى وعلى رأسهم يوسف والى وزير الرزاعة الذى دمر الزراعة المصرية بامتياز وتسبب فى سجن بعض الوطنيين مثل مجدى أحمد حسين وصلاح بديوى.

فى عام 1993 نشرت جريدة الشعب مقالاً للكاتب محمد حلمى مراد عن ممارسات والى فى التطبيع مع الكيان الصهيونى ووجوب عزله ومحاكمته.

---

(1) صحيفة الشعب 1992- 1993.

وقد عدد السياسى الكبير ممارسات يوسف والى المخالفه للقانون وهى:

1- التدمير المنظم للزراعة المصرية وفقد مصر عرشها فى إنتاج القطن.

2- دوره فى زيادة الفجوة الغذائية بالتوقف عن زراعة المحاصيل الاستراتيجية وإبدالها بالكانتالوب[1]. واستيراده البذور الفاسدة.

3- التطبيع الكامل بين مصر وإسرائيل برعاية والى كوسيط.

4- رغبة والى إقامة سوق شرق أوسطية وتتزعمها إسرائيل وهى رغبة تستوجب عزله ومحاكمته. علاوة على بروتوكول التعاون الذى تم توقيعه بين الجانبين لإنشاء مركز علمى اقتصادى ضخم يشرف على إدارته خبراء صهاينة وقد خصص له يوسف والى 3 آلاف فدان بالنوبارية، فضلاً عن قيام الجانب الصهيونى بتدريب الطلاب، وقد رفضت 120 قيادة بوزارة الزراعة إرسال 1800 طالب للتدريب بإسرائيل بعد ثبوت عدم جدوى التعاون مع الصهاينة.

وفى نفس السياق، قادت جريدة "الشعب" من خلال مقالات صلاح بديوى فى السنوات الماضية حملة ضارية ضد جريمة اغتيال القطن المصرى، حيث أشارت الجريدة لدور مجلة "المصور" التى نشرت منذ عام 1989 تحقيقاً لـ غالى محمد فى (26 يوليو 1991) ذكر فيه أنه لاحظ انخفاض إنتاج محصول القطن المصرى وانخفاض صادراته بالتوازى مع الزيادة المطردة فى صادرات أقطان أمريكا وإسرائيل.

وفى يناير 2000 تقدم نائب مجلس الشعب السابق مصطفى بكرى ببلاغ للنائب العام يحمل يوسف والى مسئولية الموافقة على إدخال مبيدات تحوى مركبات سرطانية للبلاد، وأن تلك المبيدات كانت سبباً فى انتشار أمراض الفشل الكلوى والكبدى جراء تلوث الخضروات والفواكه عن طريق إضافة المبيدات والمواد الكيماوية المسرطنة الموجودة داخل الأطعمة بموافقة منه، على نحو ألحق أضرار بالغة بصحة المواطنين[2].

وجاء فى البلاغ أنه فى 31 يوليو 1996، أصدر يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة فى ذلك الوقت، القرار رقم 874 لسنة 96 والذى يحظر تجريب أو استيراد أو تناول أو استخدام أو تجهيز المبيدات سواء كانت مواد خاماً أو مستحضرات تجارية فى أى صورة من الصور، وقد جاء هذاالحظر لنحو 38 مبيدا استناداً إلى تصنيف هيئة حماية البيئة

---

(1) صحيفة الشعب 1992- 1993.
(2) التحقيق مع يوسف والى بتهمة استيراد مبيدات مسرطنة الأسبوع المقبل، جريدة الشرق الأوسط 1- 6 - 2011.

الأمريكية التى حددت المبيدات المحظورة. وقد جاء قرار وزير الزراعة مسبباً بالخطر الجم بما يعنى أنه لا يمكن إلغاء هذا القرار إلا بإزالة أسباب الحظر التى بنى عليها.

وبمرور الوقت وجد يوسف والى نفسه أمام ضغوط كبيرة من يوسف عبد الرحمن، وكيل أول وزارة الزراعة، فقرر خرق القرار لصالحه ولصالح البورصة الزراعية التى كان يترأسها، إلا أن هناك عقبة أساسية حالت دون تنفيذ هذا القرار وهى قانون الزراعة رقم 53 لسنة 66 والذى ينص على أن الوزير أو أى مسئول لا يستطيع وفقاً لأحكام هذا القانون إدخال أى مبيدات إلا من خلال لجنة المبيدات المشكلة، (المادة 93 من هذا القانون).

فبدأ التلاعب بالقوانين واللوائح فى هذه الفترة وحتى عام 2004، وتم إلغاء الحظر المفروض على المبيدات المسرطنة وفتح الباب أمام يوسف عبد الرحمن وشركائه، حيث تم إدخال كميات هائلة من المبيدات المسرطنة فى هذا التوقيت وعندما تولى المهندس أحمد الليثى منصب وزير الزراعة خلفاً ليوسف والى عام 2005، أصدر قراراً بإعادة لجنة المبيدات لمارسة مهامها وفقاً لما نص عليه القانون وكلفها بمراجعة المبيدات فى ضوء التطورات الراهنة، فتم تكليف لجنة برئاسة دكتور جمال أبو المكارم رئيس جامعة المنيا السابق وقررت اللجنة وفق تقرير لوزير الزراعة بضرورة حظر المبيدات الــ 47 فأصدر الليثى القرار 719 لسنة 2005 بحظر هذه المبيدات وبعد تولى أمين أباظة منصب وزير الزراعة ألغى القرار الذى أصدره الليثى بشأن حظر الــ 47 مبيداً التى تصيب المواطنين بالسرطان[1].

وكانت لجنة المبيدات التى كانت يترأسها د. جمال أبو المكارم قد رفضت طلب أمين أباظة بالسماح لبعض المبيدات المحظورة بالدخول إلى الأسواق إلا أن اللجنة رفضت الأمر رفضاً باتاً وحذرت من خطورة التراجع عن قرارات الحظر.ثمتم تحويل القضية إلى القضاء فى يناير عام 2000، وكان متهما فيها 21 مسئول ومتعامل مع وزارة الزراعة معظمهم من كبار مساعدى يوسف والى، الذى رفض المثول أمام المحكمة، وامتنعت النيابة العامة، وكان يرأسها المستشار عبد المجيد محمود تنفيذ أمر المحكمة باستدعائه وإلزامه بالحضور، وتعلل الوزير بانشغاله وهو ما دفع المحكمة للأخذ بجوهر القانون وإعطائه فرصة أخرى، وذلك لكى يمثل أمام محكمة الجنايات ويجيب عن أسئلة المحكمة بشأن الاتهامات التى وجهها له المتهم الأول بالقضية، وكيل أول الوزارة ورئيس البنك الزراعى يوسف عبد الرحمن والمحبوس احتياطياً مع بقية المتهمين، حيث قدم محامى يوسف عبد الرحمن وثائق للمحكمة تثبت مسئولية الوزير عن كل الاتهامات المنسوبة لموكله والتى

(1) النائب العام يعيد فتح التحقيق فى قضية المبيدات المسرطنة، جريدة الأهرام المسائى 31-1-2013.

تصل عقوبتها للمؤبد لكونها تشكل خيانة للوطن، وأبرز تلك الاتهامات استيراد مبيدات وهرمونات تسبب السرطان والفشل الكلوى والكبدى والعقم، وإدخالها عن عمد للبلاد مقابل عمولات وبموافقة صريحة من يوسف والى والذى كان يعرف خطرها[1]. فى العام نفسه أصدر المستشار عادل جمعة حكماً بحبس مجدى حسين رئيس تحرير جريدة الشعب وصلاح بديوى المحرر بالجريدة لمدة عامين مع الشغل، والحبس سنة واحدة لرسام الكاريكاتير عصام حنفى، وتغريم كل من الثلاثة مبلغ 20 ألف جنيه مصرى، بتهمة سب وقذف يوسف والى.

وفى سنة 2004، أصدرت محكمة الجنايات برئاسة المستشار محمد عزت العشماوى حكمها على المتهم الأول يوسف عبد الرحمن بالسجن 10 سنوات وعلى المتهمة راندا الشامى بالسجن 7 سنوات. وقضى الحكم ايضاً بعزل يوسف عبد الرحمن وراندا الشامى، وهشام عفيفى مدير إدارة مكافحة الآفات بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى من وظائفهم وإلزامهم جميعاً بمصروفات القضية[2]. وطالب القاضى فى محكمة نيابة أمن الدولة باتخاذ الإجراءات القانونية حيال يوسف والى، ولكن تلك الإجراءات لم تتخذ وقتها لأسباب سياسية ولاحتماء والى بوظيفته المرموقة وحصانته البرلمانية. والجدير بالذكر أن المبيدات التى ادخلت إلى مصر القادمة من تل أبيب تسببت فى إصابة الملايين من الناس بالسرطان والفشل الكلوى والكبدى والعقم وهى أفدح كارثة تحدث فى تاريخ مصر. وفى يونيو 2011 طلبت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار أحمد عزت العشماوى من النيابة العامة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة فيما هو ثابت فى أوراق الدعوى ومستنداتها من موافقة والى على استيراد مبيدات لها تأثيراتها المسرطنة والمحظور استيرادها بموجب قراره الوزارى رقم 874 لسنة 1996، ثم موافقته لاحقاً بعد ذلك على استخدامها فى مكافحة الآفات الزراعية داخل مصر وإصداره شهادات تسجيل تضمنت أن تلك المبيدات قد تمت تجربتها داخل مصر، وأنه ثبت عدم خطورتها على صحة الإنسان، رغم عدم صحة ذلك طبقاً لما ورد بأسباب الحكم[3].

---

(1) يوسف والى سرطان، جريدة الأهرام، 15-10-2011.
(2) هل يلاحق القضاء يوسف والى بتهمة استيراد مبيدات مسرطنة، جريدة الأهرام العربى، 9-4-2011.
(3) التحقيق مع يوسف والى بتهمة استيراد مبيدات مسرطنة الأسبوع المقبل، جريدة الأهرام 10-6-2011.

إهدار المال العام:

وبعد قيام ثورة 25 يناير 2011، واجه والى اتهامات فى قضية إدخال مبيدات مسرطنة إلى البلاد وإهدار 200 مليون جنيه على الدولة تمثل قيمة فارق سعر قطعة أرض بجزيرة البياضية بالأقصر باعها لرجل الأعمال الهارب حسين سالم بمبلغ 9 ملايين جنيه، بينما قيمتها 209 ملايين جنيه وفقاً لتقديرات الخبراء.

ونسب المحققون إلى والى تهم تسهيل الاستيلاء على المال العام والإضرار العمدى به وتربيح الغير. فيما أنكر والى ما هو منسوب إليه من اتهامات، مشيراً إلى أنه فيما يتعلق بالمبيدات المسرطنة فإنها من المسائل الخلافية التى يقتضى فيها الأمر تشكيل لجنة فنية متخصصة للفصل فيها وأثناء التحقيقات ألقى والى بالمسئولية فى تخصيص أراضى البياضية على رئيس الوزراء وقتها عاطف عبيد.

وإذا كان الاختراق الصهيونى الأمريكى لمؤسسات الدولة والمجتمع هو أخطر ما نعايشه الآن، فإن يوسف والى كان يجسد هذا الاختراق يفرض سياسات ادت فى حدها الأدنى إلى تخريب الإنتاج الزراعى والحاق الضرر بصحة المصريين من خلال نشر الأمراض الفتاكة. إلا أن يوسف والى ليس مجرد فرد.. إنه مؤسسة متكاملة لها فروع وشبكة علاقات متنوعه.

التطبيع فى مجال التجارة:

تنص اتفاقية التبادل التجارى الموقعة بين مصر وإسرائيل عام 1981، على حرية تبادل السلع التجارية بين البلدين وفق مبدأ البلد المفضل، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين مصر، والدولة العبرية شهدت فترات مد وجزر، فقد ظل حجم التبادل ضعيفاً إذا ما استثنينا النفط الذى تصدره مصر لإسرائيل، وبقى حجم التبادل التجارى بين البلدين يراوح 25 مليار دولار سنوياً حتى العام 1994.

ورغم توقيع السادات على إنشاء غرفة التجارة الأمريكية عام 1980 إلا أنها تأسست أكتوبر 1981، بعد مقتله بأقل من أسبوع ولكن تم تسجيلها 1982 وبدأت نشاطها فى أوائل التسعينيات. وقد لعبت هذه الغرفة دوراً كبيراً فى التطبيع بشكل يتجاوز أهدافها المعلنة الخاصة بتشجيع حركة التجارة بين البلدين[1].

---

(1) رفعت سيد أحمد، الموسوعه مرجع سابق، ص 412.

وبعد اتفاق أوسلو 1993 زادت زيارات رجال الأعمال المصريين للكيان الصهيونى، وتسارعوا على عمل علاقات معه، ففى 28 أغسطس 1994 زار وفد من رجال الأعمال المصريين الكيان الصهيونى والتقى بوزير الخارجية شيمون بيريز، **وقد أعد الوفد تقريراً عن الزيارة جاء فيه:**

1- أن هناك مؤشرات فى فترة من سنة إلى 3 سنوات سيتم إقامة منطقة حرة بين إسرائيل والأردن وسوريا وفلسطين، بالتالى لابد للحكومة المصرية أن تتحرك لتستفيد من هذه التطورات. وفى نوفمبر 1994 شارك وفد من جمعية رجال الأعمال المصريين، ضم 35 عضواً وبعض رجال الصحافة من مؤسستى الأهرام والأخبار، فى مؤتمر القدس الثالث عن الدول الشرق أوسطية، وأكد أعضاء المؤتمر بما فيهم الوفد المصرى على ضرورة إنهاء المقاطعة بكافة أشكالها مع إسرائيل وأنه ليس هناك بديل عن إقامة سوق شرق أوسطية.

وجاء فى تقرير أعده وفد الجمعية بعد عودته للقاهرة أكد فيه ما يلى: ضرورة إلغاء إسرائيل للرسوم الإضافية على الواردات المصرية لإسرائيل، وإلغاء تراخيص التصدير للسلع المصرية إلى الأسواق الإسرائيلية والفلسطينية، أسوة بما قامت به الحكومة المصرية والسماح بشحن البضائع إلى أسواق البلدين بدون تفريغ البضائع على الحدود[1].

وفى نوفمبر 1994 عقد مؤتمر الدار البيضاء فى المغرب، للتنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واستمر ثلاثة أيام شارك فى تنظيم المؤتمر مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى فى نيويورك، والمؤتمر الدولى فى دافوس بسويسرا. واشتركت فى الإعداد للمؤتمر مجموعة من المؤسسات الإسرائيلية والأمريكية والأوروبية ومنها مؤسسة المبادرة من أجل السلام والتعاون فى الشرق الأوسط ومقرها فى أيرلندا ويطلق عليها جماعة الوشاح الأزرق وأنشأتها المخابرات المركزية عام 1993. وساهم بنك ليومى الإسرائيلى والبنك الدولى وغرفة التجارة العربية الألمانية فى الإعداد للمؤتمر وذلك لإخراج مشروع الشرق الأوسط الجديد لحيز الوجود.وانعقد المؤتمر بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لمؤتمر مدريد وقبل التوصل إلى حل بين أطراف الصراع حول انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلى من القدس والجولان وجنوب لبنان. وقد وجهت المغرب دعوة لأكثر من 60 دولة عربية وأجنبية، وإلى رئيس البنك الدولى ورئيس الجات وعدة مصارف عربية وإسرائيلية والمصرف الأوروبى للتنمية وخبراء ورجال أعمال زاد عددهم عن ألفين مدعو لحضور

---

(1) حسام رضا، مخاطر التطبيع مع العدو الإسرائيلى، القاهرة، مكتبة بيروت، طبعة ثانية، 2014، ص 45.

المؤتمر. وصرح الملك الحسن الثانى أن هذا المؤتمر غايته إزالة المقاطعة العربية الإسرائيلية، وأعلن إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل بنبرة تدل على التحدى والاستفزاز أن القدس ستظل عاصمة إسرائيل الأبدية. كما أكد شمعون بيريز على رغبة إسرائيل فى الخروج من عزلتها عن طريق اقتصاد إقليمى فى الشرق الأوسط على غرار الاتحاد الأوروبى. ويعتبر المؤتمر خطوة جيدة حققها حزب العمل الإسرائيلى لإسرائيل، ويعبر عن رغبة إسرائيل فى حل أزماتها الاقتصادية على حساب البلدان العربية[1].

وتصدر أجندة مؤتمر الدار البيضاء مشروع بنك التنمية الإقليمى إذ كان فى مقدمة المشاريع التى عرضتها إسرائيل على المؤتمر وقضى بضرورة قيام البنك بتنسيق السياسات الإقليمية وضمان تمويل مشروعات تخدم الاقتصاد الإسرائيلى. وأشارت إسرائيل فى وثيقتها إلى أن التجارة بين إسرائيل والدول العربية ودول الخليج والدول المجاورة تشكل المصدر الأساسى للتجارة الإقليمية. واقترحت إسرائيل إقامة منطقة تجارة حرة مشتركة تشمل إيلات والعقبة وتضم مصر والسعودية. وفى أكتوبر عام 1995 تم عقد قمة عمان والتى نصت على إقامة مجموعة من المؤسسات الشرق أوسطية كان أبرزها: المجلس الاقليمى لدعم التعاون والتجارة لإزالة الحواجز والمعوقات لتدفق السلع والبضائع فى إطار منطقة التجارة الحرة وبإشراف أمريكى إسرائيلى. وقد صرح دان بروجر، رئيس الغرفة الصناعية الإسرائيلية، ان الاستثمارات الإسرائيلية فى مصر شهدت قفزة فى التسعينيات، حيث أكد رئيس الغرفة التجارية دانى جلر إنه على الرغم من التوتر السياسى بين مصر وإسرائيل فقد تم عقد عشرات الصفقات مؤخراً عن طريق اتحاد الغرف التجارة وتتركز معظمها فى تصدير واستيراد الأدوات الزراعية الحديثة والقطن والملابس وفى عام 2001 أعلن سعيد الطويل رئيس الجمعية المصرية لرجال الأعمال المصريين عن اتفاق مع إسرائيل لتسويق المنتجات المصرية من الخضار والفاكهة فى أسواق أوروبا وأمريكا. وأنه تم الاتفاق على مشروعات فى مجال المنتجات النسيجية والغذائية والمعدنية. ولكن عند نشوب انتفاضة الأقصى 2001 ساندت الجمعية موقف الشعب الفلسطينى ودعت الجمعيات العالمية لمساندة حق الفلسطينيين وشرح الممارسات الوحشية لإسرائيل فى الأقصى[2]. وقد شهدت العلاقات الإقتصادية مع إسرائيل تراجعا ملموساً جراء انتفاضة الأقصى، خاصة بعد قرار الحكومة

---

(1) رفعت سيد أحمد، مرجع سابق، ص 427.

(2) رفعت سيد أحمد، مرجع سابق، ص417.

المصرية بتاريخ 3 أبريل 2002م تجميد كافة العلاقات الحكومية بما فى ذلك الإقتصادية التى ليست لصالح القضية الفلسطينية وبالتالى انخفضت نسبة التجارة بشكل كبير[1].

وفى عام 2003 وصل حجم التبادل التجارى بين مصر وإسرائيل إلى 59 مليون دولار بينها 26 مليون دولار استيراد إسرائيلى من مصر خاصة (المعدات الزراعية وصناعة النسيج)، 33 مليون دولار تصدير إسرائيلى لمصر (خاصة المواد الغذائية والكيماويات والمعادن) وفى تلك الفترة كان عدد الإسرائيليين الذن عبروا من منفذ طابا حوالى 315.000 إسرائيلى وما بين فترات المد والجذر ظل التعاون فى المجال السياحى والزراعى مزدهراً عن المجالات الأخرى. وأكد كل من رئيس غرفة الصناعة الإسرائيلية دان بروير، دانى جلر رئيس غرفة التجارة الإسرائيلية على زيادة الإستثمارات الإسرائيلية خلال فترة التسعينيات وأكد "جلر" على الرغم من التوتر الذى يسود الجانب السياسى إلا أنه تم عقد العشرات من الصفقات مؤخراً عن طريق الغرفة التجارية ومعظمها تتمثل فى تصدير واستيراد معدات حديثة وقطن وملابس. وقدمت إسرائيل خلال المؤتمر الاقتصادى بالقاهرة (وفق جريدة العالم اليوم)، مجموعة مشاريع استثمارية ضخمة وعددها 35 مشروع بقيمة 2.2 مليار دولار وقد شهد رجال الأعمال المصريون بأنها مشاريع عالية الجودة، ولكنها فى الحقيقة شديدة الخطورة وتوحى بأن هناك نوايا مخططة من ورائها. هذا عدا 13 مشروع تستهدف إقامة مناطق حرة وقدرت بــ500 مليون دولار كما رصدت إسرائيل 200 مليون دولار قيمة مشروعات خاصة بإقامة منتزهات ومحميات وخدمات خاصة بالسياحة والتجارة البحرية[2].

وتخطط إسرائيل لدعم التعاون الاقتصادى والاقليمى مع مصر من خلال إنشاء مشروع مارشال لدول الشرق الأوسط وذلك عبر إنشاء صندوق برأس مال 5 مليارات دولار ولمدة عشر سنوات لدول المواجهة (مصر وسوريا والأردن وفلسطين وإسرائيل) وإنشاء صندوق آخر لنفس الدول بقيمة 30 مليار دولار لرأس المال الخاص لنفس الدول يساهم فيه رأس المال اليهودى بالثلث تقريباً، وتسعى إسرائيل لتفعيل مشروع "نير" الذى يستهدف توريد المعدات الزراعية التى تصنع فى إسرائيل إلى مصر ومنها لسائر الدول العربية، ومشروع "شاليف" الذى يستهدف حل مشكلة تلوث المياه، وتنقية مياه المجارى لإعادة استخدامها.

وفى مجال النقل والمواصلات يأتى تطوير مشروعات السكك الحديدية خاصة خط العريش – القنطرة شرق، ومده إلى أشدود، وتطوير خط إيلات شرم الشيخ وإنشاء طريق

---

(1) دراسة للواء أركان حرب محمد جمال مظلوم، الصراع الاقتصادى الإسرائيلى (قدمت إلى كلية الدفاع الوطنى بأكاديمية ناصر العسكرية العليا).

(2) رفعت سيد أحمد، مرجع سابق، ص396.

بين سيناء والأردن وإنشاء شركات ملاحة مشتركة وتبادل عمليات النقل البحرى والاستعانة بالأيدى العاملة المصرية فى خدمة الاسطول التجارى الإسرائيلى وإنشاء شركة مشتركة للنقل الجوى وإقامة خط أنابيب لنقل البترول من خليج السويس إلى إيلات والعمل على إمداد مياه النيل إلى النقب.

أما بالنسبة لتجارة الممنوعات (السلاح والمخدرات) فقد تناولت مجلة روزاليوسف فى عدد أغسطس 1995 ملف تجارة المخدرات فى مصر والدور الإسرائيلى فى استخدام تجارة السلاح[1]. وقد استطاعت أجهزة الأمن مصادرة عدد كبير منها وخاصة أسلحة الرشاش "عوزى" وتم ضبطها بجزيرة بوسط النيل. وزادت قضايا المخدرات بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد إلى 4520 قضية ما بين عامى 1979م - 1989 وتبين من خلال التحقيقات أن المخابرات الإسرائيلية جندت البدو فى إدخال هذه المخدرات لمصر.

التطبيع فى القطاع الصناعى

اتفاقية الكويز Qualified Industrial zones

تعد هذه الاتفاقية "الكويز" أبرز ثمار المشروع الأمريكى لإدماج "إسرائيل" فى المحيط العربى، وقد سمى تارة بالشرق أوسطية، وتارة أخرى بالشرق الأوسط الجديد، وتارة ثالثة بالشرق الأوسط الموسع، وهو المشروع الذى يستهدف تفكيك المنطقة بقوة، ثم إعادة تركيبها من جديد، وفقاً للمصالح الأمريكية والإسرائيلية، ويرى البعض إن الكويز وتطبيقها مع مصر خاصة، تعد فى السياق التاريخى الذى عقدت فيها حيث كانت الأمة العربية تعانى من اضطرابات وتحولات دامية، ليست فحسب بمثابة "كامب ديفيد" الإقتصادية بل هى أشد خطورة وأكثر اتساعا من حيز الاقتصاد، ولقد استهدفت السياسة والثقافة، وكانت مقدمة لإستهداف الوجود[2]. واتفاقية الكويز هى اختصار لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ويقصد بالتأهيل هنا أن تكون الصناعات قادرة على التعامل التنافسى مع السوق الأمريكية الجديدة وخاصة الصناعات النسيجية تحديداً مع ضرورة أن تكون المنسوجات بها مكون إسرائيلى بنسبة 11.7%[3]. والكويز وهى مصطلح باللغة

(1) رفعت سيد أحمد، المرجع السابق، ص420.
(2) رفعت سيد أحمد: التطبيع والمطبعون "موسوعة شاملة العلاقات المصرية الإسرائيلية، (1979م-2011م)، التطبيع السياسى والاقتصادى، (القاهرة: مركز يافا للبحوث، من ص393: ص39، ص543، ص544).
(3) رفعت سيد أحمد، مرجع سابق، ص547.

الإنجليزية تعنى اختصار لعبارة Qualified Industrial zones أى المناطق الصناعية المؤهلة، وهى اتفاقية تجارية وقعت فى القاهرة فى 14 ديسمبر/ كانون الأول 2004 بين مصر وإسرائيل والأردن والولايات المتحدة الأمريكية[1]. وتعنى اتفاقية الكويز: اتفاقية تجارية كان منطلقها مبادرة أقرها الكونجرس الأمريكى فى عام 1996 بهدف دعم مسلسل السلام فى منطقة الشرق الأوسط، وتسمح لمصر والأردن بتصدير منتجات إلى الولايات المتحدة معفاة من الجمارك مادامت تحوى مدخلات إنتاج قادمة من إسرائيل. وذلك بموجب القسم التاسع من اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى المذكرة رقم 2112 يو. اس. سى.

وكان الكونجرس الأمريكى قد أقر عام 1996 مبادرة أعلنت عنها إدارة الرئيس كلينتون بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة فى منطقة الشرق الأوسط، وفقاً للقانون الأمريكى رقم 695، بهدف دعم السلام، وعرضت الولايات المتحدة الأمريكية على مصر والأردن والسلطة الفلسطينية الانضمام لهذه الاتفاقية، إلا أن مصر أرجأت الانضمام إليها، بينما وافقت الأردن والسلطة الفلسطينية[2]. وفى عام 1999 خلال اجتماع المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى، أبدت الولايات المتحدة رغبتها فى أن تنضم مصر لاتفاقية الكويز قبل أن تبدأ مفاوضات منطقة التجارة الحرة بين البلدين، ولكن مصر عارضت هذه الاتفاقية مرة أخرى. وخلال السنوات الخمس الأخيرة لعبت العوامل والظروف السياسية فى المنطقة دوراً كبيراً فى تأرجح المفاوضات. وفى عام 2003 بدأت المرحلة الأخيرة من المفاوضات بشكل غير رسمى. وفى نوفمبر 2004 بدأ الحديث الرسمى عن الاتفاقية أثناء زيارة وفد من وزارة التجارة والصناعة المصرية إلى الولايات المتحدة ووقعت الاتفاقية فى 14 ديسمبر 2004.

هدف الاتفاقية:

تسمح هذه الاتفاقية بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة لتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة، حيث تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة الدخول إلى السوق الأمريكية معفاة من الجمارك بشرط مساهمة كل طرف بمكونات محلية تقدر بنسبة 11.7% على الأقل.

(1) http://www.aljazeer.net/encyclopedia/economy/2014/12/8/
(2) Ibid., http://www.aljazeer.net/encyclopedia/economy/2014/12/8/

وتمثل هذه النسبة ثلث النسبة المقررة 35% التى حددتها اتفاقية التجارة بين أمريكا وإسرائيل للمكون الإسرائيلى للدخول إلى السوق الأمريكية بإعفاء كامل، حيث تتضمن الاتفاقية ذاتها السماح لإسرائيل بأقتسام هذه النسبة سواء مع مصر أو الأردن.

فى بداية العام 2005 تم اعتماد سبع مناطق صناعية مؤهلة فى مصر وتضم 397 شركة مؤهلة، ثم ازداد عدد المناطق المؤهلة بسرعة ليصل إلى أكثر من 15 منطقة فى الوقت الحالى تعمل فيها قرابة سبعمائة شركة، وتحقق هذه الشركات عائدات سنوية تفوق مليار دولار.وحسب السلطات المصرية فإن مزايا هذه المناطق الصناعية المؤهلة عديدة، وأبرزها سهولة النفاذ غير المحدود بحصة معينة إلى السوق الأمريكية مع الإعفاء من كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية. وتشير إحصائيات وزارة التجارة الأمريكية إلى أن صادرات إسرائيل لمصر انتقلت من 29 مليون دولار فى 2004 إلى 93.2 مليون دولار فى 2005، وذلك بتأثير مباشر من اتفاقية الكويز، وفى العام التالى قفزت صادرات إسرائيل لمصر إلى 125 مليون دولار. ووفق إحصائيات مصرية رسمية فإن إجمالى قيمة صادرات المناطق الصناعية المؤهلة ارتفع من 288.6 مليون دولار فى 2005 إلى 823.6 مليون دولار فى 2013. وإذا كانت إسرائيل تعتبر هذه الاتفاقية فرصة جديدة لكسر حدة العزلة الاقتصادية التى تواجهها فى المنطقة إذ ستحقق للاقتصاد الإسرائيلى 150 مليون دولار فى العام الأول من تطبيقها إلا أن المعارضين لهذه الاتفاقية فى مصر والعالم العربى يرون أن ما ستتمخض عنه الاتفاقية من تعاون اقتصادى وثيق مع إسرائيل سيؤدى فيما بعد إلى تقليص الدور المصرى المساند للقضية الفلسطينية.والاتفاقية – وفق منتقديها – ستفتح الباب على مصراعيه أمام إسرائيل لاختراق الاقتصاد المصرى والصناعة المصرية، ويشير المعترضون إلى أن هذه المبادرة هى فى حقيقتها تنفيذ لمبادرة الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش الأب لإقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية، وهذه المبادرة هى فى حقيقتها أيضاً إحياء لمبادرة شمعون بيريز لإقامة مشروع السوق الشرق أوسطية كبديل للجامعة العربية. كما أن مناطق الكويز ستتحول – حسب المعارضين – إلى منصة انطلاق للمنتجات الإسرائيلية ضمن السلع المصرية، نحو الأسواق العربية فضلاً عن دخولها السوق المصرية، لاختراق المقاطعة العربية والمصرية للسلع الإسرائيلية. ويرى المعارضون أن الاتفاقية لا تخدم مصالح الدول العربية، بل تحولها إلى مقرات لصناعات ملوثة للبيئة، وإقالة الاقتصاد الصهيونى من عثرته، واختراق المنطقة والاندماج فيها كعضو سياسى واقتصادى فاعل، وذلك بإعادة رسم الخريطة السياسية والاقتصادية للمنطقة بما يتفق واهداف المصالح الإسرائيلية الأمريكية.

وتعد هذه الاتفاقية أهم اتفاق تم بين وزير التجارة الخارجية والصناعة المصرى ونظيره الإسرائيلى والسفير الأمريكى بالقاهرة، وذلك فى 2004/12/14، وكانت بمثابة اتفاقية كامب ديفيد اقتصادية، وفقاً لما أطلقه عليها الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله "وذلك لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد المصرى ولما لها من اختراق تطبيعى مسموم، شبيه بالاختراقات السياسية لاتفاقية كامب ديفيد 1978.

ولعل أبرز المخاطر الجسيمة التى ستنتج عن هذ الاتفاقية تتمثل فى فكرة أن المواد المصنعة الإسرائيلية تدخل بنسبة 12% تقريباً، وتشارك إسرائيل بنسبة كبيرة فى تشغيل وإدارة المصانع المصرية والتأثير على عقول 61 ألف عامل ومن هذه المدن العاشر من رمضان، العامرية، جنوب الجيزة، برج العرب، محافظة الإسكندرية، منطقة قناة السويس، بورسعيد، شبرا الخيمة، ومدينة نصر، مدينة 15 مايو وحلوان، الدخيلة. ولم تقدم إسرائيل أى تنازلات بل فى المقابل كانت تضرب خان يونس بفلسطين بينما كان وزير التجارة المصرى رشيد محمد رشيد يوقع بروتوكول الاتفاقية.

وقد أنهت هذه الاتفاقية عملياً المقاطعة العربية لإسرائيل، تلك الاستراتيجية التى كبدت العدو خسائر منذ 1948- 2004 تقدر بـ 100 مليون دولار، وأصبح التطبيع علنياً مع 14 دولة عربية.

ولقد جاءت هذه الاتفاقية فى الوقت الخطأ حيث تواكبت مع تدهور الاقتصاد المصرى، وأيضاً تطبيق نظام الجات الأمر الذى أدى لإغلاق الكثير من المصانع المصرية، التى لم تكن تحتاج لأسواق بل تحتاج لبنية تكنولوجية تحسن من جودة منتجاتها، ولن ترضى هذه المنتجات السوق الأمريكية وبالتالى ستكسب إسرائيل من خلال رفع نسبة الدخول بمنتجاتها من 12% إلى 35% وستكون هى الرابح الأكبر وستخسر مصر[1].

لم تتعظ مصر مما حدث مع الأردن واختراق إسرائيل لـ 11 منطقة صناعية بها فى ظل التعاون الكامل وبشكل كبير مع إسرائيل فى المجالات الاستخباراتية والأمنية مما أدى إلى خروجها من اتفاقية المقاطعة العربية لإسرائيل بشكل تام ومنذ ذلك الوقت لم تحضر اجتماعاتها ويتزامن ذلك مع استمرار المذابح الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى. ومما يجدر ذكره أن هذه الاتفاقية غير دستورية لأن وزير التجارة وقعها قبل الموافقة عليها من مجلس الشعب "البرلمان".

---

(1) رفعت سيد أحمد، مرجع سابق، ص550.

ردود الفعل حول اتفاقية الكويز:

نشرت مجلة الموقف العربى 2004/2/24، تقريراً صحفيا عن اتفاق الكويز بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة والتى استهدفت الصناعة المصرية وخاصة الغزل والنسيج، متجاهلة 120 مصنع لإكسسوارات الملابس الجاهزة يعمل بها 30 ألف عامل وقد تم غلقها عند تطبيق العام الأول للاتفاقية لاستيراد المثيل الإسرائيلى البديل. هذا وأشارت عدة تقارير نشرت فى صحيفتى الفجر والمصرى اليوم إلى أن إسرائيل تعمدت زيادة نسبة المكون الإسرائيلى لضرب الاقتصاد المصرى ورفع سعر المنتج النهائى مما يؤدى لعدم تسويقه فى الخارج[1].

التطبيع الصناعى بعد ثورة يناير:

بعد ثورة يناير 2011 نلاحظ أن التطبيع على المستوى الشخصى نزل لأقل مستوياته من يناير 2011 حتى 2014، وعلى المستوى الرسمى حرص المجلس العسكرى على عدم استفزاز الشعب المصرى الثائر، وعلى الحفاظ على علاقات مستقرة مع الصهاينة والأمريكيين فى الوقت نفسه، فخفف من حدة التطبيع الظاهر، وأبقى على التطبيع المستقر الرتيب، مثل أنشطة الكويز. وتناولت الصحف تصريحات محمود عيسى وزير الصناعة والتجارة الخارجية بعد الثورة والتى أثارت جدلاً كبيراً عشية سفره إلى الولايات المتحدة لإجراء مباحثات مع الجانب الأمريكى حول التعاون الاقتصادى بين البلدين، حيث أكد أهمية استمرار الكويز، وأنه سيطرح خلال المباحثات على الجانب الأمريكى خفض المكون الإسرائيلى من 11.2% إلى 8% حتى وإن كان هذا الجانب يناقش مع إسرائيل، إلا أن واشنطن شريكاً فى الاتفاقية. ويرى الخبراء الاقتصاديين أن تصريحات وزير التجارة والصناعة حول الكويز على النقيض تماماً من الحقيقة لأن هذه الاتفاقية كبلت الاقتصاد المصرى والمنتج المصرى على مستوى العالم فبعد أن كان منتجاً مصرياً خالصاً أصبح مرتبطاً بالمنتج الإسرائيلى حتى لو تم تقليل نسبة المكون الإسرائيلى للمنتج مشيراً إلى أن هذا المكون الصهيونى دخل إلى منتجات 600 مصنع موجود بمصر بالإضافة إلى الإعفاء

---

(1) مروة محمد على محمد: العوامل المؤثرة فى بنية خطاب التطبيع الاقتصادى مع إسرائيل فى الصحف المصرية 2004 وحتى 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف أ.د. محمود خليل (القاهرة: قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2012)، ص245.

الضريبى الذى حصلت عليه إسرائيل، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل وصل إلى حرمان مصر من منطقة التجارة العربية الحرة بسبب إشكالية المنتج المصرى[1].

لكن وفى محاولة يائسة عام 2011 حاول رجال الأعمال "الإسرائيليون" بث أخبار كاذبة توحى بأن أعمالهم مستقره فى مصر كالمعتاد محاولين التغطية على الخسائر الضخمة التى سوف يتكبدونها، خاصة بعد نقل خطوط إنتاج مصانعهم من "إسرائيل" نفسها إلى مصر، سعياً لكسب المزيد من الأرباح فى ظل رعاية نظام مبارك.

وقد كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية عن امتلاك الأجهزة الأمنية فى إسرائيل (خطة بديلة) تم إعدادها فى السنوات الأخيرة لليوم الذى يلى غياب حسنى مبارك.

وذكرت الصحيفة أن الخطة التى جرى وضعها على خلفية الوضع الصحى للرئيس المخلوع تنص على تسريع بناء الجدار على الحدود بين سيناء ومصر، ومراقبة الحدود بين قطاع غزة وسيناء، وانتظار التطورات التالية جنباً إلى جنب مع مواصلة بناء خطة عملية تأخذ بالاعتبار أسوأ الاحتمالات[2]. وهنا يبرز دور إبراهيم كامل الملياردير المصرى رئيس مجموعة "كانو" والذى زار إسرائيل وكان معه د. طارق حلمى رئيس شركة بيكر وماكنزى فى مصر ومنصور الطرزى رئيس شركة البيت للاستثمار المصرى والتقوا بنتنياهو رئيس وزراء إسرائيل وشمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل السابق ورئيس حزب العمل آنذاك "ودان ميردو" وزير المالية الصهيونى وشارنسكى محافظ البنك المركزى الإسرائيلى وقد اشترى إبراهيم كامل حصصاً فى رأس مال مجمع "كور" الصناعى الذى يمارس أنشطته فى مجال السلاح والتكنولوجيا وله استثمارات عديدة فى مجال الأسمنت ويمثل 70% من مجمل الاقتصاد الإسرائيلى، وقد أكد لنظرائه الصهاينة أن ليس هناك تحفظ فى مصر تجاه الإستثمار الأجنبى[3].

التطبيع فى قطاع النفط:

اتفاقية الغاز:

وقعت الحكومة المصرية اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل فى عام 2005 وتقضى بتصدير 11.7 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعى لمدة 20 عام بثمن يتراوح بين 70 سنتاً

---

(1) محمد أبو الفضل: طرح متجدد: تعقيدات تبادل الأراضى بين العرب وإسرائيل- السياسة الدولية - العدد 193، يوليو 2013، ص28.

(2) صحيفة يديعوت أحرانوت الإسرائيلية.

(3) رفعت سيد أحمد، مرجع سابق، ص397.

و1.5 دولار ويصل سعر التكلفة 2.65 دولار. كما حصلت شركة الغاز الإسرائيلية على إعفاء ضريبى من الحكومة المصرية لمدة 3 سنوات من عام 2005 حتى عام 2008.

وقد تم التوقيع على اتفاق تصدير الغاز لإسرائيل عبر خط أنابيب بناء على إلحاح إسرائيل منذ وقت طويل وتم تعليق المفاوضات بشأنه فى فبراير 1997 حتى تم الاتفاق 2005.

ولم تعلن الحكومة المصرية تفاصيل اتفاق الغاز ولم تنشر وزارة النفط سوى ما أعلنه المتحدث باسم مجلس الوزراء عن الاتفاق[1].

وينص الاتفاق على تصدير الغاز المصرى لإسرائيل بسعر يعادل 43% من سعر الغاز فى السوق العالمية آنذاك شامل تكاليف النقل والتأمين ولم تشر الاتفاقية لتحريك السعر فى المستقبل وهو ثابت لمدة 15 عام قابلة للمد 5 أعوام أخرى، وإذا كان سعر تصدير الغاز المصرى لإسرائيل 1.5 دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية، ترفع الى 2.65 دولار بإضافة تكاليف النقل والتأمين، بينما يصل السعر فى السوق الدولية 6.2 دولار عند عقد الاتفاق، فقد كان من المتوقع فى ذلك الحين زيادته إلى 13 دولار فى يناير 2006 وكان يجب أن يؤخذ ذلك فى الاعتبار[2].

وقد تم تبرير هذه الاتفاقية بأنها ملحق لاتفاقية السلام 1979، وهى فى الحقيقة إهدار لقوت الشعب واجياله كما جاء فى تبرير الحكومة بأنه تنويع لأسواق تصدير الغاز لكنه تبرير لا يتمتع بأى مصداقية لأن الأسواق مفتوحة أمام صادرات الغاز المصرى كمصدر للطاقة النظيفة ولن يتوقف الأمر على السوق الإسرائيلى[3]. وقد أثارت هذه الاتفاقية موجه من الاحتجاجات الشعبية والمعارضين للاتفاقية انطلقت من البرلمان للشارع المصرى ومنظمات المجتمع المدنى وبخاصة لدى الإخوان المسلمين واعترض عليها 50 نائب فى البرلمان وطالبوا بوقف تصدير الغاز لإسرائيل[4].

كما قام المحامى إبراهيم يسرى والذى كان سفيراً سابقاً فى وزارة الخارجية المصرية برفع دعوى قضائية ضد وزير البترول المصرى مطالباً إياه بإلغاء الاتفاقية ومن مخاطرها التى ذكرها فى دعواه رفع سعر البنزين والسولار والذى أدى لتقليص الدعم لمحدودى الدخل، وهذه الدعوى انتصر فيها رافعوها لكنها لم تنفذ إلا بعد ثورة يناير 2011، وبعد أكثر من 16 مرة تم تفجير أنابيب النفط.

---

(1) عادل حسين، التطبيع المخطط الصهيونى للهيمنة الإقتصادية، دار الطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة المدبولى، طبعة ثانية، 1985، ص124.

(2) رفعت سيد أحمد،الموسوعه، مرجع سابق، ص561.

(3) رفعت سيد احمد، الموسوعه، مصدر سابق ص 570 سابق

(4) رفعت سيد أحمد، الموسوعه، المرجع السابق،ص574.

مسارات التطبيع فى مجال الغاز الطبيعى بعد ثورة يناير 2011:

عقب إندلاع ثورة 25 يناير 2011 كانت أبرز المخاوف الصهيونية تتجه نحو احتمالات وقف إمدادات الغاز الطبيعى المصرى التى تقدر بنحو 1.5 مليار متر مكعب سنوياً، بعد توقفه ولأجل غير معلوم بعد تعرض خطوط أنابيب الغاز الدولية فى سيناء لأكثر من تفجير أثناء أحداث الثورة المصرية وفى 26 مارس2011 ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن وفداً إسرائيلياً زار ميدان التحرير مؤخراً خلال تواجده فى القاهرة لإجراء مفاوضات بشأن تعديل بنود صفقة الغاز الطبيعى المصدر من مصر للكيان الصهيونى. وسعى المجلس العسكرى بعد الثورة لتعديل سعر الغاز المصدر للكيان الصهيونى، لتبدو الصفقة عادلة متجاهلاً كونها تصدر لعدو مصر.وفى نهاية عام 2011 وبعد الثورة أعلن أحد مرشحى جماعة الأخوان المسلمين فى سيناء الدكتور عبد الرحمن الشوربجى أنه موافق على تصدير الغاز إلى إسرائيل طالما أن ذلك يتم بالأسعار العالمية.

هذا وتشير المصادر الإعلامية أنه وقبل شهر من قيام الثورة المصرية وقعت الشركة المصرية لغاز شرق المتوسط ثلاث اتفاقيات جديدة لتصدير الغاز مع ثلاث شركات إسرائيلية هى خراليسرائيل ونيراحدرا بنشر بقيمة 10 مليارات دولار، على أن يبدأ الضخ منذ الربع الأول من 2011 أى: شهر ابريل وأصبح الغاز المصرى مصدر للطاقة والإنتاج فى إسرائيل، حيث تعتمد إسرائيل فى إنتاجها واستخدام مواطنيها على الثلثين من الغاز المصرى بحسب وزارة البنية التحتية الإسرائيلية. وصرح شاؤل تسيماح المدير العام بوزارة البنية التحتية الإسرائيلية: أن تل أبيب ستعانى نقصاً شديداً فى الغاز المصرى، وأن التوقف فى أى لحظة سيؤدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الكهرباء الإسرائيلية ثلاثة أضعاف السعر الحالى الأمر الذى ينعكس على الفرد فى إسرائيل حيث سيتم إنتاج الكهرباء بواسطة المازوت أو السولار بدلا من الغاز المصرى.ورغم المحاولات الصهيونية للتقليل من اعتماد سوق الطاقة الصهيونى على الغاز المصرى، لكنه وبحسب تأكيدات خبراء الطاقة الإسرائيليون فى العام 2011 فإن وقف تصدير الغاز المصرى سيؤثر سلباً على هذا القطاع خصوصاً وأن 40 إلى 50% من إنتاج الكهرباء فى إسرائيل يعتمد على الغاز، إضافة إلى أن الكثير من المصانع الصناعية أصبحت تعتمد بالفعل على الغاز الطبيعى المستورد من مصر.

لقد جاءت هذه الاتفاقية فى الوقت الذى تعانى فيه مصر من نقص حاد فى الغاز وفى حاجة ملحة له لتنمية قرى سيناء المحرومة من سبل الحياة الآدمية. وتجدر الإشارة إلى ان المستفيدين من اتفاقية الغاز تلك التى أضرت كثيراً بالاقتصاد المصرى، هم زمرة محدودة

كانت مقربة من نظام مبارك على راسهم حسين سالم، نائب مدير المخابرات المصرية السابق وأحد أبرز الأصدقاء المقربين من مبارك.

ووفقاً لصحيفة كليكليست فإن شركة "أى أم جى المصرية" هى من بادرت إلى التفاوض مع شركة الأسمنت نيشر وشركة الورق حدارة وهحفرا لوضع بند اختيارى للشركات بإضافة كميات جديدة من الغاز فى أى فترة زمنية قادمة، وأكدت دراسة لمركز عيدكون الاستراتيجى التابع لمعهد دراسات أبحاث الأمن القومى بجامعة تل أبيب وأعدها شموئيل ايفين حول مستقبل سوق الغاز الطبيعى فى إسرائيل أن مصر تعد ثانى أكبر مورد للغاز وهو ما يؤكد اعتباره أقوى صور التطبيع الاقتصادى بين مصر وإسرائيل حالياً إلى جانب أهميته فى تحلية مياه البحر مما سيكون له نتائج حاسمه فى تقليص خطر المواجهات فى المنطقة على خلفية النزاعات المائية.

فى 2011/6/7 صرح رئيس الشركة القابضة للغازات المصرية: أن هناك جلسة مفاوضات جديدة سوف تبدأ خلال الأيام القليلة القادمة لمراجعة عقود تصدير الغاز لإسرائيل بحضور الشريك الأجنبى فى الصفقة "يوسى ميمان" رئيس شركة امعال الأمريكية وسيتم خلال الجلسة عرض مطالب الطرفين للوصول إلى صيغة توافقية ترضى جميع الأطراف.

وفى 2011/9/29 قامت الشرطة المصرية بتدمير ثلاثة أنفاق على الحدود مع غزة وذلك فى محاولة لضبط وتحديد هوية المنفذين لعملية تفجير محطة الغاز فى العريش وكذلك فى منطقتى صلاح الدين والبراهمة. وتبقى قضية تصدير الغاز لإسرائيل بثمن بخس، وليس بالثمن المتعارف عليه دولياً، ورغم هذا لم يقم المجلس العسكرى بإلغاء الاتفاقية على الإطلاق، بل كل ما حدث هو التفاوض حول رفع سعر التصدير إلى السعر العالمى. وهناك مخاوف من الجانب الإسرائيلى أن يتم وقف هذه الاتفاقية خاصة وان 50% من الكهرباء فى اسرائيل تعتمد على الغاز المصرى.

وقف تصدير الغاز بعد الثورة:

توقف تصدير الغاز لإسرائيل بعد ثورة يناير بناءاً على رغبة شعبية وبعد تفجير خط الغاز 14 مرة مما أدى لاستجابة السلطة السياسية لإرادة الشعب وقد برر مصدر أمنى الموقف بأن القرار ليس له أى أسباب سياسية ولكن جاء القرار بناءاً على قرار الهيئة العامة للبترول والشركة القابضة للغازات لإخلال شركة شرق البحر الأبيض المتوسط بالتزاماتها تجاه الجانب المصرى خاصة وأن موقف مصر قانونى.

وأكد دكتور عبد الله الأشعل أستاذ القانون الدولى على وجوب استمرار وقف الاتفاقية وقطع الغاز المصرى عن إسرائيل حتى يتم الاتفاق على الأسعار لتتماشى مع الأسعار العالمية، وأن موقف مصر سليم ولن تستطيع شركة شرق البحر الأبيض المتوسط أن تصعد الأمر دولياً لأنها تعرف عواقبه.

كما أيد حمدين صباحى المرشح للرئاسة آنذاك وقف تصدير الغاز لإسرائيل وقال عبر حسابه على تويتر "تحية لقرار وقف تصدير الغاز للكيان الصهيونى ونتمنى استمرار تنفيذ القرار احتراماً لإرادة الشعب وأحكام القضاء وحفظاً للثورة الوطنية، وقال أن إلغاء الإتفاقية لا يعد تعدياً على كامب ديفيد ولا معاهدة السلام[1].

وأكدت مواقع وصحف إسرائيلية أن إعلان رئيس الشركة القابضة للغاز بوقف تصدير الغاز لإسرائيل قد يكون بداية النهاية للعلاقات المصرية الإسرائيلية، وأن ذلك سيحدث نوع من التوتر بين البلدين. وأن مصر مقبلة على عاصفة سياسية شديدة لو تم إعلان المجلس العسكرى القائم بشئون البلاد تأكيد هذا القرار والذى كان من المستحيل أن يتم فى عهد مبارك.

وترى صحيفة هارتس الإسرائيلية أن هذا القرار هو سابقة خطيرة قد تكون مؤشراً لنهاية الاتفاقيات المبرمة بين القاهرة وتل أبيب وأهمها كامب ديفيد مما يعنى انتهاء حجر الزاوية الذى يرتكز عليه السلام فى المنطقة.

كما أعربت الصحيفة الإسرائيلية "إسرائيل اليوم" عن حنينها الشديد لعصر مبارك وأن سيناريوهات وقف تصدير الغاز لم تكن لتحدث فى عهده، وأكدت على أنه كان من المتوقع أن يتوقف بعد الثورة ولكنها لم تتوقع أن يكون بهذه السرعة.

وعلق الكاتب "**بوعاز بيسموت**" فى مقاله بالصحيفة قائلاً أن كل التغييرات فى مصر حدثت بسرعة وتتابع حتى قرار وقف الغاز جاء بسرعة، وأن مصر أصبحت عدواً لإسرائيل من الجهة الجنوبية[2].

وجاء فى إذاعة الجيش الإسرائيلى "تصريح لرئيس شركة الكهرباء الإسرائيلى" بأن قرار وقف الغاز غير قانونى لقد دفعنا الكثير من الأموال ولم نحصل إلا على ربع الكمية.

أثار وقف تصدير الغاز لإسرائيل غضب ومخاوف الأوساط الرسمية فى إسرائيل لدرجة ذهاب البعض منهم إلى اعتبار هذه الخطوة المصرية انتهاك لإتفاقية كامب ديفيد ودعا إلى سحب السفير الإسرائيلى المختبئ والعودة إلى سيناء والتعامل مع مصر كحركة إرهابية وليس

---

(1) رفعت سيد أحمد، الموسوعه، مرجع سابق، ص576

(2) رفعت سيد أحمد، الموسوعه، مرجع سابق، ص580.

كياناً سياسياً أو اللجوء للولايات المتحدة الأمريكية للضغط على مصر. إلا أن الرأى الرسمى لوزارة الخارجية الإسرائيلية أكد أن إلغاء اتفاقية الغاز هو نزاع تجارى لكنه يضر بالسلام.

وصرح وزير خارجية إسرائيل أفجدور ليبرمان فى حديث إذاعى مع برنامج "صباح الخير يا إسرائيل "أن إسرائيل تريد تصديق أن الحديث يدور حول نزاع تجارى وليس سياسياً، وأن اتفاق السلام مهم بالنسبة لإسرائيل كما لا يقل عن أهميته بالنسبة لمصر.وصرح عوزى لاندوا وزير الطاقة والمياه لصحيفة "معاريف" الإسرائيلية إن وزارته تستعد لتلك الخطوة منذ بداية الثورة المصرية مشيراً إلى أنه أصدر تعليمات بإعادة رسم خريطة وزارة الطاقة الإسرائيلية[1].

تداعيات اتفاقية الغاز:

أعلنت إسرائيل مؤخراً أن حقلى الغاز المتلاصقين لنياثان (الذى اكتشفته إسرائيل 2010) وأفرودت (الذى اكتشفته قبرص 2011) يزخران باحتياطات قيمتها قرابة 200 مليار دولار، ويمتدان إلى المياه الإقليمية المصرية، على بعد 190 كيلو متراً شمال دمياط بينما يبعدان 235كم عن حيفا و180كم عن ميناء ليمااسول القبرصى. ويقع البئران فى السفح الجنوبى لجبل اراتوستينس المختفى تحت قاع البحر لكن هويته المصرية مثبتة منذ عام 2000 قبل الميلاد. وأعلنت إسرائيل عن اكتشاف حقل تمار المقابل لمدينة صور اللبنانية، وفى 2002 رسمت مصر حدودها بحرياً مع قبرص من دون تحديد نقطة البداية من الشرق مع إسرائيل ومازالت غير محددة[2].

وفى يوليو 2012 نفت وزارة الخارجية المصرية ما نشرته بعض وسائل الإعلام حول تنقيب إسرائيل عن حقلين غاز طبيعى داخل الحدود المصرية، مؤكدة فى الوقت ذاته عدم صحة الخرائط التى نشرت فى هذا الشأن وقد جاء هذا التصريح رداً على ما نُشر عن اكتشافات إسرائيلية وقبرصية لحقلى غاز يقعان فى المياه الإقليمية المصرية، باحتياطات قيمتها 200 مليار دولار.

وحول الحقول المصرية فى البحر المتوسط، أكد المهندس محفوظ البونى وكيل أول وزارة البترول للاتفاقيات والاستكشافات أن مصر لديها حقول مميزة فى البحر المتوسط تنتج 6300

(1) موقع صحيفة معاريف الإسرائيلية.

(2) رفعت سيد أحمد، الموسوعه، مرجع سابق، ص584.

مليون قدم مكعب من الغاز كما لديها كفاءات فنية نادرة فى معظم التخصصات. وعن الاحتياطات.. قال البونى إنها كبيرة فى حدود الدول المجاورة وفى قبرص كانت الاكتشافات طيبة وهو ما يبشر بالخير.. مضيفاً أن الامتياز مع شركة (شل) العالمية بموجب الاتفاقية المبرمة معها قد انتهت فى 2011 وأصبح من حقنا طرح المناطق من جديد مع 3 شركات أخرى[1].

سرقة مناجم الذهب:

فى 9- 5 - 2011 تقدم المواطن مختار على مهدى ببلاغ إلى النائب العام المستشار عبد المجيد محمود ضد رئيسى الوزراء الأسبقين "أحمد نظيف" و"عاطف عبيد" ووزير المالية الأسبق "بطرس غالى" يتهمهم بتمكين عدد من رجال الأعمال الإسرائيليين من سرقة ثروات مصر المعدنية من الذهب والألماس عن طريق إصدار قوانين التراخيص والتفتيش. وأكد البلاغ أن رئيس الوزراء الأسبق "عاطف عبيد" أصدر القرار رقم 222 لسنة 1994 بالمشاركة بين الحكومة المصرية وشركة استراليا التى تضم عدداً كبيراً من رجال الأعمال الإسرائيليين بهدف سرقة مناجم الذهب السكرى وأبو مروات فى الصحراء الشرقية والتى تحقق أرباحاً سنوية تتعدى الأربعة مليارات جنيهاً تعود بالنفع المباشر على الشركة الاسترالية الجنسية المملوكة للإسرائيليين.

التطبيع الثقافى بين مصر وإسرائيل

إذا كانت اتفاقيات التسوية بين إسرائيل ومصر وفلسطين والأردن تستهدف الاعتراف بإسرائيل ككيان شرعى وقبولها والتفاعل معها دون أن يقابل ذلك أدنى تغير فى إدعاءاتها حول حقوقها التاريخية فى فلسطين ودون التنازل عن طبيعتها العدوانية العنصرية المتغطرسة فان الساحة الثقافية والتطبيع الثقافى يشغل موقع القلب فى عملية السلام وأولتها إسرائيل اهتماماً يفوق نزع السلاح والمناطق العازلة وغيرها من الضمانات التى تكفلها اتفاقيات التسوية بل اعتبرتها إسرائيل شرطاً جوهرياً لضمان تحقيق هذه الاتفاقيات ولذلك سعت إسرائيل منذ توقيع اتفاقية السلام مع مصر 1979 إلى فرض إقامة علاقات ثقافية والنص عليها فى الاتفاقية إدراكاً منها لأهمية اختراق منظومة الوعى والإدراك لدى الشعب المصرى سعياً لاقتلاع مصادر العداء التى ترسخت فى الذهن

(1) رفعت سيد أحمد، الموسوعه، المرجع السابق ص580.

والوجدان خلال عدة عقود من الحروب والصراعات. ولم تكتف إسرائيل بفرض إقامة علاقات ثقافية على نصوص اتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية بل نصت على وجوب عقد اتفاقية ثقافية تم توقيعها بالفعل فى مايو 1979 وتم فى إطارها توقيع عدة بروتوكولات تنفيذية من بينها تأسيس مركز إسرائيلى أكاديمى فى القاهرة عام 1982 كقناة للاتصالات مع المؤسسات التربوية والعلمية فى إسرائيل. وقد نص اتفاق أوسلو الأول عام 1993 على برامج للتعاون فى مجال الاتصال والإعلام كما نص الاتفاق الثانى لأوسلو طابا 1995 على برامج للتعاون العلمى والثقافى والاجتماعى وتشجيع الحوار ومنع التحريض والدعاية العدائية وتعهد الطرفان بأن يعمل نظامهما التعليمى على تشجيع ثقافة السلام بين إسرائيل وفلسطين. وتنص المادة الثالثة من اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية على أن يتعهد الطرفان (بالامتناع عن التنظيم أو التحريض على أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر كما يتعهد بتقديم مرتكبى هذه الأفعال إلى المحاكمة) وقد التزمت السلطات المصرية بمنع كل هذا بجميع الوسائل سواء التشريعات القانونية أو الإجراءات الأمنية. وتجسد ذلك فى سلسلة التشريعات التى أصدرها نظام السادات للحيلولة دون توجيه أى نقد للاتفاقية مثل تعديل قانون الأحزاب رقم 36 لعام 1979 وقانون العيب رقم 95 لعام 1980 وقانون سلطة الصحافة رقم 148 لعام 1980.

ويعد البعد الثقافى لتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية أحد المجالات الثلاثة الرئيسية لتطبيع العلاقات كما جاء فى معاهدة السلام الموقعة بين الطرفين، وما تضمنته ملاحق الاتفاقية من مواد تنظم هذا المجال، حيث نصت المادة الثالثة من الملحق رقم (3) على اتفاق الطرفين على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد إتمام الانسحاب المبدئى، كما اتفق الطرفان على أن التبادل الثاف فى كافة الميادين أمر مرغوب فيه، وأن يدخل الجانبان فى مفاوضات خاصة بالجانب الثقافى فى مدة لا تتجاوز ستة أشهر بعد إتمام الانسحاب المبدئى بغية عقد اتفاق ثقافى بينهما[1].

---

(1) نص اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية: نصوص معاهدة السلام 1979 فيما يخص التطبيع الثقافى والعلمى:
المادة الثالثة: يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصاية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصاية والحواجز ذات الطابع المتميزة المفروضة ضد حرية انتقال مواطنى الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائى بكافة الضمانات القانونية وبوضع البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التى يتعهد الطرفان بمقتضاها -بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازى مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة.
ملحق (3): بروتوكولات بشأن علاقات الطرفين: المادة الثالثة "العلاقات الثقافية"
1- يتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد إتمام الانسحاب المرحلى.
2- يتفق الطرفان على أن التبادل الثقافى فى كافة الميادين أمر مرغوب فيه وعلى أن يدخلا فى مفاوضات فى أقرب وقت ممكن وفى موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد إتمام الإنسحاب المرحلى بغية توقيع اتفاق ثقافى.
المادة الخامسة "التعاون فى سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار"

ويحظى التطبيع الثقافى مع مصر بأهمية خاصة من جانب إسرائيل، حيث صرح الرئيس الإسرائيلى الأسبق نافون فى زيارته للقاهرة فى 26 أكتوبر 1980 بأن الشعبين المصرى والإسرائيلى فى حاجة إلى سلسلة متواصلة الحلقات من لقاءات التفاهم والتعاون فى المجالات الثقافية الواسعة أكبر من الحاجة إلى عقد المزيد من صفقات الاستيراد والتصدير. كما يبدو أن التطبيع الثقافى بين مصر وإسرائيل يحظى باهتمام أمريكى بالغ، حيث رصد الكونجرس الأمريكى مبلغ خمسة ملايين دولار عام 1980 لدعم التعاون الثقافى بين مصر وإسرائيل[1].

وفى إطار هذه الاتفاقية تم توقيع عدد من البروتوكولات التنفيذية فى المجالات المختلفة ويمكن إجمالها فيما يلى:

- فى 25 فبراير 1981 وقع ممثلوا وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلية وممثلوا المجلس الأعلى للشباب والرياضة المصرى أول اتفاق عملى بين مصر وإسرائيل بشأن تبادل وفود الشبيبة وينص الاتفاق على زيارة ثلاثة وفود من الشباب المصريين إسرائيل فى 16، 17 أغسطس 1981. على أن يحضر فى الوقت ذاته إلى مصر وفداً من الشباب الإسرائيلى[2].

- وفى بداية 1982 وقع كل من مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية المصرية، والسفير الإسرائيلى بالقاهرة موشي ساسون بروتوكول إنشاء المركز الأكاديمى الإسرائيلى بالقاهرة وقد اعتبر هذا المركز "قناة للاتصالات مع المؤسسات التربوية والعلمية الإسرائيلية" **وحدد واجباته فى الآتى:**

- رعاية الدراسة والبحث فى حقول التربية والعلوم والثقافة والتكنولوجيا والآثار والتاريخ.

- استضافة ومساعدة المواطنين الإسرائيليين الذين يحصلون على منح دراسية والعلماء الزائرين الذين يقيمون فى مصر لأغراض الدراسة والبحث.

- اتخاذ الترتيبات اللازمة مع السلطات المصرية ذات الشأن لتمكين العلماء والباحثين من الزوار الإسرائيليين من متابعة دراساتهم وبحوثهم فى المؤسسات الأكاديمية الملائمة والارشيفات والمكتبات والمتاحف... الخ.

1- يقر الطرفان أن هناك مصلحة متبادلة فى قيام علاقات حسن الجوار ويتفقان على النظر فى سبل تنمية تلك العلاقات.
2- يتعاون الطرفان فى إتمام السلام والاستقرار والتنمية فى المنطقة، ويوافق كل منهما على النظر فى المقترحات التى قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقا لهذا الغرض.
3- يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر.

(1) وائل عبد الفتاح: التطبيع بين الانتهازية السياسية والإفلاس الفنى، مجلة روزاليوسف، العدد 3535، 11 مارس 1996، ص60-64.

(2) صحيفة هارتس الإسرائيلية، 1981/2/26، ودافار الإسرائيلية 1981/3/3.

– عقد دورات للعلماء والباحثين الزوار وإتاحة الفرصة لهم لمقابلة علماء وباحثين مصريين والتعاون معهم.

وفى فبراير 1982 وقع ممثلوا الإذاعة والتليفزيون الإسرائيلى مع هيئة الإذاعة المصرية فى القاهرة بروتوكولاً لتبادل البرامج والتسجيلات والأفلام والمسلسلات[1].

ولا يخفى اهتمام اليهود بالجانب الثقافى لما له من أثر كبير فى مسيرة التطبيع، فهم فى معاهدة كامب ديفيد طالبوا بأمور عديدة، ثم تطورت مطالباتهم فى اتفاقية (وادى عربة) **على النحو التالى**[2]:

– "انطلاقاً من رغبة الطرفين فى إزالة كافة حالات التمييز التى تراكمت عبر فترات الصراع؛ فإنهما يعترفان بضرورة التبادل الثقافى والعلمى فى كافة الحقول، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما".

وقد تجلت رغبة الرئيس السادات فى الإسراع بتفعيل التطبيع طبقاً لما جاء باتفاقية السلام والاتفاق الثقافى الموقع مع الجانب الإسرائيلى باستقبال بعض نجوم السينما العالمية ومشاهير الغناء ذوى الصلة المباشرة بالحركة الصهيونية وذلك فى أول مهرجان سينمائى وشاركت إسرائيل فى هذا المهرجان لأول مرة من خلال وفد سينمائى وتجنبت الصحف المصرية نشر أخبار عنه[3].

أهداف التطبيع الثقافى:

سعت إسرائيل لتحقيق أهدافها التوسعية سواء من خلال آليات الصراع أو آليات التطبيع فى إطار اتفاقيات التسوية. فمنذ البداية اتجهت لبلورة صياغات نظرية مقابلة لأطروحات الفكر القومى العربى ففى مقابل عروبة المنطقة ركزت إسرائيل مبكرا على توسيع المفهوم الجغرافى للشرق الأوسط وتكريس مفهوم أن الشرق الأوسط ليس عربياً أو إسلامياً خالصاً بل منطقة متعددة الأديان والأعراق والثقافات والقوميات. وقد أسهم فى ابتكار هذا المفهوم روفيد شلواح من خبراء الخارجية الإسرائيلية وعززه سياسياً بن جور يون وابا ايبان الذى أوضح أن (من الحيوى أن نتذكر أن الشرق الأوسط والعالم العربى ليس شيئين متساويين أو متطابقين – فالشرق الأوسط كما جرى تعريفه فى الممارسة

---

(1) محسن عوض وسيد البحراوى، أربع سنوات على التطبيع الثقافى بين مصر وإسرائيل، مجلة المواجهة: تصدرها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، العدد الأول - يونية، 1983، ص12-13.

(2) وادى عربة، التطبيع بين الأردن والكيان الصهيونى، 1994م.

(3) سمير فريد: تطبيع العلاقات الثقافية بين مصر وإسرائيل - مجلة البيان الكويتية - نوفمبر 1982.

العامة للأمم المتحدة يسكنه 60 مليون عربى إذا أخذنا اللغة كأساس و75 مليون من غير العرب)[1]. وكان من الواضح فى هذا السياق أن تتجه أهم معارك التسوية السياسية بين مصر وإسرائيل صوب تفكيك العلاقة بين الوطنية المصرية والقومية العربية. وقد جاءت الهجمة الكبرى على عروبة المنطقة من خلال الطرح الصهيونى - الأمريكى لفكرة الشرق أوسطية فى إطار عملية التسوية التى حملت اسم (سلام الشرق الأوسط) وبدأت بمؤتمر مدريد (أكتوبر 1991).

ورغم الاهتمام الذى حظيت به هذه الفكرة من جانب المثقفين العرب إلا أن مناقشاتهم اقتصرت على تناول وتفنيد الأبعاد السياسية والاجتماعية والاستراتيجية ولم تنال الأبعاد الثقافية ما تستحقه من اهتمام رغم وضوح رؤيتهم للمشروع الصهيونى باعتباره مشروعاً ثقافياً سياسياً استراتيجياً أكثر منه مشروعاً اقتصادياً وأن هذا المشروع لن يحقق غاياته الاستراتيجية دون تفكيك النظام العربى واسقاط الهوية العربية وتفتيت الكيان العربى إلى كيانات طائفية سنه وشيعه ودروز حتى تصبح إسرائيل هى ضابط الايقاع السياسى من خلال إبراز هويتها اليهودية. وعندما توارى شعار الشرق أوسطية الذى استهدف عروبة المنطقة سارع التحالف الصهيونى الأمريكى إلى استغلال أحداث الحادى من سبتمبر فى الولايات المتحدة وقام بتوظيفها لتحقيق هذا الهدف المركزى وهو ضرب الهوية العربية للمنطقة وأتخذت هذه المرة شكلاً جديداً تمثل فى دعاوى الإصلاح التى أعلنتها أمريكا فى ديسمبر 2002 وشملت عدة مبادرات مثل الشراكة والتنمية والمناطق الحرة ومشروع الشرق الأوسط الكبير. ومما يثير الدهشة أن هذا المشروع الأمريكى يتحدث عن الإصلاح ويتجاهل الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين وأراضى عربية والاحتلال الأمريكى للعراق ويطرح إسرائيل كنموذج للديمقراطية والحرية.

وتتجلى أبرز أهداف التطبيع الثقافى مواجهة الصهيونية للإسلام باعتباره مصدر دائم من مصادر تعبئة وحشد المسلمين ضد إسرائيل والصهيونية خصوصاً وأن تأسيس إسرائيل يناقض الفكر الإسلامى الذى ينظر لليهود كأقلية وأهل ذمة كما أن الإسلام لا يكف عن ترديده المستمر لقداسة مدينة القدس والمسجد الأقصى - هذا ويعد تراث ثقافة التحرر الوطنى من أبرز التحديات التى تواجه إسرائيل فى إنجاز أهدافها من التطبيع الثقافى. إذ كيف يمكنها تبرير احتلالها للأراضى العربية والتهجير الجماعى للشعب الفلسطينى وتكريس احتلال اقتلاعى بكل ما ينطوى عليه من انتهاكات للقانون الدولى وسياسات عنصرية خصوصاً بعد انكشاف

(1) انظر: محسن عوض، مصر وإسرائل خمس سنوات من التطبيع - دار المستقبل - 1984، ص151.

وسقوط إدعاءات الحركة الصهيونية وحلفاؤها من الغرب الاستعمارى بانكار وجود الشعب الفلسطينى وأن إسرائيل تمثل شعبا بلا أرض جاء إلى أرض بلا شعب وأن حروبها مع العرب دفاعية وأن المناطق المحتلة إنما هى مناطق محررة[1].

الرؤية الإسرائيلية للتطبيع الثقافى:

يتفاوت مفهوم التطبيع لدى الإسرائيليين فبينما يراه البعض مقابلاً مادياً ملموساً تدفعه مصر مقابل استرداد سيناء والبترول والإنشاءات التى أقامتها إسرائيل، يراه البعض الآخر طريقة لجذب المصريين لتبادل سلمى نشط لعدد من المجالات من أجل أن يبرهنوا للإسرائيليين على الجدية فى تحول قلوبهم ويراه فريق ثالث وسيلة لتحصين السلام على المدى الطويل.ووفقاً للمصادر الإسرائيلية يبدو التطبيع مفهوماً متطوراً فهو وإن كان قد بدأ على أساس فكرة اعتراف العرب بإسرائيل ككيان إقليمى شرعى مستقل ومساو لدول الشرق الأوسط وإقامة علاقات سلمية معها فى كافة المجالات. إلا أن هذا لم يعد كافياً بالنسبة لهم وينتظر الإسرائيليون أن يتقبل المصريون والعرب الأساس الأيديولوجى للكيان الصهيونى ويرون فى أعراض المصريين عن قبول هذا الأساس الأيديولوجى. إفراغاً لهم من الشرعية وتهديداً وشيكاً لهم[2]. ومن بين عناصر التطبيع المختلفة يكتسب التطبيع الثقافى أهمية خاصة لدى الإسرائيليين، وينبع ذلك الاهتمام لديهم من تلك الحقيقة التى وردت فى دستور اليونسكو والتى تقول "طالما أن الحرب تنشأ فى عقول البشر. فإن وسائل الدفاع عن السلام يجب أن تتأسس فى عقول البشر أيضاً". وباعتبار أن الثقافة هى التى سوف تحسم النزاع على المدى الطويل. وينعكس هذا الاهتمام على كافة المستويات وقد سارعت الأجهزة الأكاديمية بتنظيره وتعميق مفهومه. ومن مظاهر ذلك أقامت جامعة تل أبيب مشروعاً للسلام، أنشئ من قبل الوصول إلى اتفاقية السلام وتوقيعها. وقد نشط هذا المركز فى إجراء الاتصالات الشخصية بين أساتذة جامعة تل أبيب والمثقفين المصريين، ومن مظاهر ذلك أيضاً إنشاء كرسى أستاذية تاريخ مصر وإسرائيل فى جامعة تل أبيب وهو مخصص لتاريخ مصر وعلاقتها بإسرائيل كما تبارى المفكرون والباحثون الإسرائيليون فى إجراء الدراسات وعقد الندوات حول مجالات التعاون الثقافى بين مصر وإسرائيل[3].

---

(1) محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية - سلسلة الثقافة القومية - بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية - 1988.

(2) سمير فريد: تطبيع العلاقات الثقافية بين مصر وإسرائيل - مجلة البيان الكويتية - العدد 2000- نوفمبر 1982.

(3) Shimon Shamir, Op.cit., pp.11

- محسن عوض، مرجع سابق، ص167.

وقد التقت آراء الدارسين الإسرائيليين حول ما يكاد يشكل فى النهاية برنامجاً شاملاً للتطبيع الثقافى يدور حول المحاور الآتية:

- ضرورة فتح الحدود أمام حركة الشعبين فى مصر وإسرائيل وتشجيعهم على تبادل المعلومات والثقافة وخلق علاقات إنسانية وثقافية.
- ضرورة مراجعة البرامج الدارسية فى الجانبين مراجعة شاملة وفحص ما يدرس فى مصر عن إسرائيل وما يدرس فى إسرائيل عن مصر والعرب وتحديد ما يجب حذفه من برامج التعليم الحالية وإضافة المواد الجديدة المرغوب فى تدريسها.
- دراسة البرامج المتبادلة فى وسائل الإعلام وعلى الأخص الإذاعة والتليفزيون. وأن يسمح كل جانب بأن يبث فى وسائل إعلام الجانب الآخر برامج ثقافية عن وثائقه وتاريخه.
- تغيير موقف الزعماء من ثقافة وتاريخ الجانب الآخر لما لذلك من تأثير قوى على تكوين وثقافة الأجيال الجديدة.
- ضرورة إزالة المفاهيم السلبية تجاه إسرائيل فى الإسلام وفى الايدولوجية القومية العربية.

وعلى المستوى الرسمى حرص المسؤولون الإسرائيليون على أن يضمنوا اتفاقيات التسوية مبدأ التعاون الثقافى، فتم تضمين هذا المبدأ فى اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، ثم جرى تفصيله فى البروتوكول الملحق بالاتفاقية ثم دخلوا فى مفاوضات حثيثة انتهت بتوقيع الاتفاق بين البلدين فى شهر مايو عام 1980[1].

وتطبيقاً لنصوص اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية وما جاء بملاحقها، وقع الطرفان المصرى والإسرائيلى الاتفاق الثقافى فى القاهرة فى 8 مايو 1980، ومدة الاتفاق خمس سنوات قابلة للتجديد، **ونصت الاتفاقية الثقافية بين الجانبين على تعهد الطرفين بالآتى[2]:**

- تشجيع التعاون فى الميادين الثقافية والعلمية والفنية بما يتفق وقوانين ولوائح كل دولة.
- تشجيع الاتصالات وتبادل الخبراء فى الميادين الثقافية والفنية والعلمية والطبية.
- تشجيع التفاهم البناء لحضارة وثقافة البلد الآخر وذلك من خلال تبادل المطبوعات الثقافية والعلمية والتعليمية، وتبادل الإنتاج الفنى، وتشجيع إقامة المعارض الفنية، وتبادل البرامج الإذاعية والتليفزيونية والأشرطة المسجلة، والأفلام العلمية والثقافية.

---

(1) محسن عوض وسيد البحراوى، مرجع سابق، ص10-11.
(2) سمير فريد، مرجع سابق، نوفمبر 1982.

- تسهيل زيارة العلماء والباحثين والدارسين إلى المتاحف والمكتبات والمعاهد التعليمية والعلمية والثقافية والتقنية الموجودة فى البلد الآخر.

- تهيئة السبل لأنشطة الرياضة والشباب بين مؤسسات الشباب والرياضة فى كلا البلدين.

- وضع بروتوكول خاص بالمتطلبات الضرورية لتبادل المعلومات والشهادات ومعادلتها بالدرجات الأكاديمية التى تمنحها المؤسسات التعليمية فى كلا البلدين.

- تعيين ممثلين من البلدين لوضع البرامج التنفيذية الزمنية على أن تتم الاجتماعات بصورة تبادلية فى مصر وإسرائيل لمتابعة التنفيذ.

- مدة الاتفاقية خمس سنوات تجدد تلقائيا إلا إذا انهاها أحد الطرفين بمذكرة مكتوبة قبل ستة أشهر من تاريخ الانتهاء[1].

آليات التطبيع الثقافى:

- تعددت الآليات والبرامج الثقافية التى استعانت بها إسرائيل من أجل اقتلاع مصادر العداء فى العقل العربى والإسلامى ورسم صورة إيجابية لإسرائيل ومحاولة اختراق أسوار الرفض التى شيدها المثقفون العرب فى مواجهة التطبيع الصهيونى، وفى هذا السياق تبرز أهم هذه الآليات التى تتمثل فى تنظيم مؤتمرات ولقاءات للحوار الدينى بين اليهود والمسلمين. وقد تم عقد سلسلة من هذه المؤتمرات فى كل من القاهرة ودير سانت كاترين والولايات المتحدة دعت إليها بعض المنظمات اليهودية والمسيحية وضمت وفود من العرب والمسلمين شملت لقاءاتها القيادات العليا من مصر وتركيا والأردن وتونس والكويت وقطر وماليزيا واندونسيا. واستمر هذا التوجه خلال مفاوضات أوسلو ثم ازدادت وتيرته بعد أحداث 11 سبتمبر وتصاعد الحملة الدولية ضد الإسلام والمسلمين والعرب. إذ تم توظيف هذه المؤتمرات لأدانه أعمال المقاومة الاستشهادية وتجلى ذلك بوضوح فى مؤتمر حوار الأديان الذى عقد بالاسكندرية فى يناير 2004 وضم ممثلين للصهاينة ورؤساء بعض الطوائف المسيحية من مصر والشرق الأوسط وأوربا وأعضاء من السفارة والهيئات الأمريكية بمصر وشارك فيه شيخ الأزهر فيما رفض البابا شنودة الجلوس مع الصهاينة[2].

- وقد تواكب مع هذه المؤتمرات المحاولات الأمريكية لتطوير المناهج التعليمية خاصة التعليم الدينى فى العالم العربى والإسلامى وتفاعلت الحكومات العربية مع هذه المطالب فى سياق

---

(1) رفعت السيد أحمد، موسوعة التطبيع والمطبعون (1979-2011)، مركز يافا للدراسات الاستراتيجية، التطبيع الثقافى.
(2) محسن عوض، مقاومة التطبيع - ثلاثون عاماً من المواجهة - القاهرة: دار المستقبل 2005 - ص161.

(الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب) وانعكس ذلك على الفتاوى الدينية الرسمية فى مصر كما ركز المؤتمر السنوى لمجمع البحوث الإسلامية عام 2003 على قضية تجديد الخطاب الدينى وتعديل مناهج التربية الدينية كذلك نالت قضية ائمة المساجد اهتماماً ملحوظاً فى المؤتمر. واعلنت جامعة الأزهر عن خطتها فى إعادة النظر فى نوعية المناهج الدينية والتربوية. وبادرت وزارة التربية والتعليم باستحداث مادة جديدة فى المدارس بعنوان (الأخلاق). كما بدأت الجامعات المصرية سلسلة من المؤتمرات والندوات تحت مسمى (ضمان الجودة والاعتماد فى التعليم الجامعى) بهدف ضرورة تغيير المناهج وأساليب الدراسة سعياً لاختراق وتفكيك وتذويب المخزون الحضارى والثقافى للأجيال الجديدة لكى تنحصر فى بوتقة التكنولوجيا الحديثة حيث لا إنتماء لأرض أو دين أو ثقافة ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إعادة تشكيل الوعى الوطنى والحضارى لدى الشباب المصرى والعربى و(إعادة تثقيف المثقفين العرب والمصريين) على حد تعبير بنيامين نتنياهو الذى أشار منذ عشر سنوات إلى أن (مصير العرب واليهود سيتحدد فى المدارس والجامعات وفى قاعات تحرير الصحف وفى المساجد. فحتى اليوم وبعد عشرين عاماً من عقد أول معاهدة سلام عربية إسرائيلية لا يوجد قبول لإسرائيل فى مجالات التعليم والتثقيف لدى العرب. فلا خريطة عليها اسم إسرائيل ولا كتاب مقرر فى المدارس يشير لاسم إسرائيل كدولة لها الحق فى الوجود ولا طفل يتعلم أن إسرائيل هى جاره دائما ولا صحيفة تتجنب أكثر أنواع التحريض المشحونة بالسموم ضد إسرائيل واليهود ولا أى قيادة دينية فى العالم العربى تبشر بالتسامح تجاه الدولة اليهودية ولن يحدث التغيير إذا لم يقم المثقفون والقيادات الروحية فى العالم العربى بالانضمام إلى الدعوة لقبول إسرائيل). وقد عبر عن ذات المعنى موشى ساسون السفير الإسرائيلى الأسبق فى مصر فى محاضرة ألقاها باللغة العربية فى تل أبيب بعنوان (تطورات فى موقف الدول العربية تجاه إسرائيل) حيث عبر عن خيبة أمل لضآلة ما تحقق فى مجال التطبيع الثقافى مع الشعب المصرى. وشرح أبعاد برنامج الاختراق الصهيونى المرسوم بدقة حيث أكد أنه (لابد من تلقين الجماهير فى مصر من خلال حملة تثقيفية محسوبة ومدروسة تبرز أفضال السلام والسعى لاستئصال المفاهيم السلبية والأفكار المسبقة التى عفا عليها الزمن)[1].

– لقد تواصل الضغط الأمريكى الصهيونى من أجل تنفيذ مجموعة متكاملة من الإجراءات والخطط والبرامج التى استهدفت إعادة صياغة العقلية المصرية صياغة جديدة تتوائم مع المعطيات المستجدة على ساحة الصراع – التسويه استناداً إلى أن جميع الاتفاقيات السياسية

(1) انظر: محمد وهبى: نتنياهو - إعادة تثقيف العرب ضرورة من ضرورات السلام - مجلة المصور القاهرية - العدد 3777 - 28 فبراير 1997.

والاقتصادية مهدده بالزوال ما لم يتم التمهيد لها ثقافياً وفكريا وإعادة تشكيل الوعى العربى وتوجيهه صوب الأهداف الصهيونية المنشودة. وجرى فى هذا السياق عقب إقرار اتفاقيتى كامب ديفيد توقيع اتفاقية للتبادل الثقافى فى 8 مايو 1980 بين النظام المصرى والكيان الصهيونى أصبحت نموذجاً سار على نهجه فيما بعد كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وبمقتضاها تم إرساء الأسس القانونية للعلاقات الثقافية الرسمية بين مصر وإسرائيل وأنشئ المركز الأكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة. والذى قام بدور بارز منذ إنشائه فى تعميق عمليات الاختراق وجمع المعلومات عن المجتمع المصرى وأوضاعه الاقتصادية وبنيته الاجتماعية والسياسية وتم تبادل الوفود الثقافية الرسمية. وقد حاولت إسرائيل المشاركة فى معرض الكتاب السنوى بالقاهرة إلا أن محاولاتها فشلت بسبب المقاومة العنيفة التى أبدتها الجماعة الثقافية المصرية بقيادة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ضد الغزو الصهيونى والإمبريالى. ولا شك أن أخطر تجليات التطبيع الثقافى تركزت فى ساحة التعليم حيث تم تنقية المقررات الدراسية فى مراحل التعليم المختلفة. وأزيلت كل المعلومات التى كانت تعزز الموقف الوطنى والقومى من العدو الصهيونى واستبدلت بمواد أخرى تحض على السلام وتدعو لفلسفة التسامح. كما حذفت الآيات القرآنية التى تحض على الجهاد[1].

– ولم تتوقف الجهود الإسرائيلية عن محاولة استقطاب المثقفين المصريين والعرب وجر أقدامهم إلى منزلق العلاقة العضوية مع العدو الصهيونى وقد نجحت إسرائيل بالفعل فى تحقيق هذا الهدف مع بعض المثقفين والدبلوماسيين المصريين. وتجسد ذلك فى مجموعة من الفاعليات المشتركة إذ تمكنت من اقناع 26 مثقفاً مصرياً أنتهى إلى عدد 7 مثقفين شاركوا فى حوارات مصرية إسرائيلية على شاطئ بحر الشمال الأوربى وانتهو بتشكيل تحالف مشبوه عرف باسم حلف كوبنهاجن تحت اسم (التحالف الدولى من أجل السلام العربى الإسرائيلى) ويعد هذا التحالف من أبرز الاختراقات التى حققتها إسرائيل فى جدار رفض المثقفين العرب والمصريين للتطبيع. وقد بدأت مساعى تأسيس هذا التحالف فى يناير 1995 عندما دعا المجلس الأوربى إلى لقاء خاص لمناقشة قضايا ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط عقد فى لندن ثم قامت الحكومة الدانماركية بعد التشاور مع وزارة الخارجية المصرية بتوجيه دعوة إلى بعض الشخصيات المصرية والإسرائيلية لزيارة كوبنهاجن فى سبتمبر 1995 وشارك من الجانب المصرى لطفى الخولى ومحمد سيد أحمد واللواء أحمد فخر ومن الإسرائيلى ديفيد كمحى أحد أبرز كوادر الموساد وأنسحب محمد سيد أحمد بعد هذا اللقاء ولكن استمرت الاجتماعات فى سرية تامة ولكن

---

(1) حازم هشام: المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصرى - أسرار ووثائق - القاهرة - دار المستقبل العربى 1986.

انضم إليها بعض الشخصيات المصرية والعربية وانتهتبتشكيل هذا التحالف الذى نسب إلى عاصمة الدانمارك (كوبنهاجن) وصدر الإعلان التأسيسى فى يناير 1997.

– كما تأسست جمعية القاهرة للسلام برئاسة السفير الراحل صلاح بسيونى عام 1998 باعتبارها امتداد مصرى محلى لتحالف كوبنهاجن وتسعى كجمعية أهلية إلى إقامة حوار مع جماعات السلام فى إسرائيل وأوروبا فضلا عن عقد ندوات وإجراء بحوث عن قضايا السلام بهدف نشر ثقافة السلام من أجل تحقيق التنمية الشاملة! وكان أبرز أنشطة هذه الجمعية استضافة (حركة السلام الآن) الإسرائيلية وعقد اجتماع مشترك معها فى يونيو 1998 وتنظيم مؤتمر دولى للسلام فى يوليو 1999 ضم وفوداً من إسرائيل والأردن وفلسطين إلى جانب بعض الشخصيات الأوربية والأمريكية. وقد واجهت هذه الجمعية أزمة حادة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000[1].

بدايات التطبيع الثقافى:

– توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية توالى زيارات الكتاب والباحثين والصحفيين الإسرائيليين إلى مصر، وحاولوا خلال هذه الزيارات اللقاء بالمفكرين والكتاب والصحفيين المصريين، فوافق البعض، واعتذر البعض، ورفض البعض الآخر فى عنف وحرص الكتاب الإسرائيليون على الكتابة فى الصحف المصرية من وقت لآخر، كما واصلوا جهودهم لترجمة أعمال كبار كتاب مصر وأدبائها، وقدمت بعض الصحف المصرية أعمال – أدبية إسرائيلية.

– وتمكن بعض أساتذة الأدب العربى من الإسرائيليين الذين زاروا مصر من إقناع بعض الأدباء الشبان خاصة فى الإسكندرية بنشر أعمالهم الأدبية التى تروج للسلام المصرى الإسرائيلى والتطبيع فى دور نشر إسرائيلية، وقد تناولت جريدة الوفد (ابريل 1984) هذا الموضوع بالنقد حيث أكدت الجريدة أن وجود صعوبات فى مجال النشر بمصر لا يبرر قبول البعض نشر أعماله فى إسرائيل ورأت الجريدة أن هذه المحاولات من جانب إسرائيل تستهدف الغزو الثقافى للعقل المصرى[2].

(1) انظر: إيمان حمدى: السلام الآن وجمعية القاهرة للسلام ـ نظرة مقارنة ـ مختارات إسرائيلية ـ العدد 73 يناير 2001 - ص69-71.

(2) عادل عبد الغفار فرج خليل، أثر الراديو والتليفزيون فى تشكيل اتجاهات الرأى العام نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون)، 2000، ص190.

ولعل النشاط الثقافى الإسرائيلى المحموم الذى أعقب بدء البرنامج التطبيعى مع مصر يؤكد إدراك الكيان الإسرائيلى للعمق الثقافى والحضارى للأمة العربية، وهو ما يشكل العنصر الأقوى فى المقاومة الذاتية، فالثروات قد تتبدد وتزدهر والمعادلات السياسية قد تتغير وتتبدل، وموازين القوى لا تبقى ثابتة فى عالم متغير، أما ما يبقى فى الأمم فهو ثقافتها وحضارتها، وهى مصدر وحدة وتماسك الأمة، ولذا يحرص الطرف الإسرائيلى دائماً على تفكيك أواصر الثقافة العربية فى الوطن العربى، بما يؤدى إلى حدوث الفوضى والتناثر والارتباك[1].

وتطبيقاً للمادة الثالثة من الملحق الثالث لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، أنشأت إسرائيل المركز الأكاديمى بالقاهرة فى مايو 1982، وتحددت مهمته رسميا فى تسهيل مهام الباحثين الإسرائيليين اللذين يقدمون إلى القاهرة بهدف البحث العلمى، وفتح القنوات بينهم وبين الجامعات ومراكز البحث العلمى فى مصر. كما يقوم المركز بتنظيم الندوات والمحاضرات العامة وتنظيم الرحلات إلى المعابد اليهودية الموجودة فى مصر، وإصدار النشرات وتقديم الخدمات المكتبية للطلاب المصريين وإغرائهم بالتردد على المركز بشكل دائم[2]. وقد خرج المركز الأكاديمى الإسرائيلى بالقاهرة عن الالتزام بمجموعة المهام الرسمية التى أقيم من أجلها، حيث يمارس هذا المركز مجموعة من الأنشطة المثيرة للريبة، والتى تلعب دوراً رئيسياً فى جمع المعلومات والتجسس السياسى والثقافى على مصر، إذ تولى رجال من المخابرات الإسرائيلية أو ذوى الاهتمام العلمى المعروفين فى إسرائيل مهمة الإشراف على هذا المركز، ويحاول المركز بصفة دائمة جذب الطلاب المصريين إليه، وكذلك الباحثين الأكاديميين، كما يوفر منحاً علمية إلى إسرائيل[3].

واتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات رسمية لدفع التطبيع الثقافى مع إسرائيل بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، حيث بادرت نقابة المعلمين إلى قبول التطبيع مع إسرائيل فى جلسة عقدها مجلس النقابة فى مارس 1980، وأقر بيان النقابة أن التطبيع جاء فى موعده السليم وابدى البيان دهشته من خصوم التطبيع، واتخذت عدة إجراءات عملية تنفيذاً لذلك حيث حذفت بعض المقررات من المناهج الدراسية فى المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، وتولت لجان من وزارة التعليم المراجعة الدقيقة للمواد بما يخدم

(1) معن بشور، السلام والتطبيع الثقافى والإعلامى، المستقبل العربى، العدد الأول / يوليو 1996، ص50-52.
(2) إبراهيم البحراوى، استراتيجية الاختراق الفكرى الصهيونى فى إطار المعاهدة المصرية - الإسرائيلية، مجلة شئون فلسطينية، العدد 184، يوليو 1988، ص35.
(3) عادل عبد الغفار فرج خليل، أثر الراديو والتليفزيون فى تشكيل اتجاهات الرأى العام نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام والتليفزيون)، 2000، ص191.

فكرة السلام والتطبيع، وإضافة مواد دراسية حول مبادرة السادات واتفاقية كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية[1]. كما أبدت وزارة الثقافة المصرية عقب توقيع الاتفاق المصرى الإسرائيلى تجاوباً مع المؤلفين والفنانين والاشتراك فى معارض الكتب التى تقام فى البلدين والتعاون بين المكتبات الحكومية ومحفوظاتها، حيث تبادل وزراء الثقافة فى مصر وإسرائيل الزيارات وافتتحت العديد من معارض الفنون التشكيلية فى القاهرة وتل ابيب واتفقوا على تشجيع الطرفين لاستمرار اللقاءات فيما بينهم. ووافق وزير الثقافة المصرية عبد الحميد رضوان على سفر فرقتى الموسيقى العربية والقاهرة للفنون الشعبية إلى إسرائيل للمشاركة فى مهرجان تل ابيب للفنون الشعبية فى مايو 1982، واخفت الصحف هذه الأخبار عن الرأى العام، ولم يكتب الوفد الصحفى المشارك للوفد المصرى أية أخبار عن ذلك[2].

وقداستمرت فاعليات التطبيع الثقافى بوتيره متصاعده خلال عام 1983 حيث تم عقد ندوتان لنساء المقدسيات وشاركت نساء مصريات فى الندوة الأولى فى إسرائيل (فبراير 1983) كما شاركت 7 سيدات إسرائيليات فى الندوة الثانية فى القاهرة فى نهاية الشهر نفسه.وتأسست منظمة النساء المقدسيات عام 1976 بترتيب من جمعية أمريكية تحمل نفس الاسم بهدف توثيق السلام بين مصر وإسرائيل من خلال الحوار الثقافى بين المسيحيين واليهود والمسلمين فى الدولتين وممثلى هذه الأديان فى أمريكا الشمالية. واستهدفت توطيد أواصر الصداقة بين سيدات مصر وإسرائيل ومناقشة قضايا المرأة وبحث القضايا الاجتماعية والتربوية فى كل من مصر وإسرائيل.

وعقدت المنظمة سبع ندوات، منهما اثنتان فى القاهرة، واستضافت الأولى جيهان السادات فى فندق مينا هاوس 1981، والثانية سوزان مبارك فى فندق ماريوت يوليو 1983. وشاركت فى الندوة الأخيرة خمسون سيدة من مصر وإسرائيل وكندا والولايات المتحدة[3].

ومن نماذج المطبعين فى سنوات التطبيع الأولى المدعوه الفنانة التشكيلية "آمال شكرى" التى قامت بزيارة لإسرائيل لإجراء ما أسمته بحوار ودى غير رسمى بين مصر وإسرائيل، وقد ذكرت أمال فى حديثها للجيروزاليم بوست الإسرائيلية أنها أجرت خلال زيارتها لإسرائيل لقاءات مع الفنانين والممثلين الإسرائيليين وتحدثت فى بدء حوار معهم ورأت أنهم متحمسون، وأضافت أنها تأمل فى ترتيب لقاء وتبادل شخصى غير رسمى معهم بين الفنانين المصريين

---

(1) عادل عبد الغفار فرج خليل، مرجع سابق، ص192.

(2) محسن عوض - مصدر سابق - ص194.

(3) مجلة المواجهة، العدد الثانى، فبراير 1983، تصدر عن لجنة الدفاع عن الثقافة القومية.

والإسرائيليين[1]. والطريف أن آمال نفسها قامت من خلال جريدة الشعب عام 1985 برواية نشاطها مع الإسرائيليين وبإعلان ندمها التاريخى على هذا التعاون الذى كان مجرد تجسس إسرائيلى واضح يهدف إلى التغلغل فى الفن والثقافة فى مصر.

وعلى نفس المسار قام الدكتور عبد العزيز سليمان الرئيس السابق لجامعة عن شمس بكشف تفاصيل التعاون العلمى بين الباحثين الإسرائيليين ونظرائهم من المصريين منذ عام 1977 وكيف أن الأمريكان كانوا وسيطاً فى هذه الأبحاث وأن (د. لى شفوار وجوادز المسئول بمعهد الصحة بأمريكا) كانوا الوسطاء فى هذه الأبحاث ولقد أكد د. عبد العزيز سليمان فيما بعد[2]. أنه قدم استقالته من هذه الأبحاث العلمية والطبية عام 1980 عندما علم بوجود صهاينة فيها. وفى ذات الفترة شارك وفد إسرائيلى فى مؤتمر شهير بعنوان "السلام من خلال القانون" الذى عقد فى القاهرة 26 - 30 سبتمبر 1983، بتنظيم من مركز السلام العالمى والجدير بالذكر أن اتحاد المحامين العرب ومجلس نقابة المحامين العرب وحزبى التجمع الوطنى والعمل الاشتراكى ولجنة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية نادوا بمقاطعة هذا المؤتمر ونبهوا إلى المخاطر المترتبة على عقد مثل هذه المؤتمرات، ووجدت هذه الدعوات استجابة واسعة. وطبقاً للمستشار سعد علام الذى شارك فى المؤتمر وكتب ملاحظاته للأهرام الاقتصادى: أن الحضور المصرى كان مع الأسف هزيل للغاية، فلقد اعلنت أسماء لفقهاء ومستشارين مصريين أجلاء وتغيبوا رغم إعلان أسمائهم كأعضاء أساسيين.

الركائز الإسرائيلية للتطبيع الثقافى:

أولًا: المركز الأكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة:

انتهجت إسرائيل فى مجال فرض التطبيع واختراق المجتمع المصرى عبر عدة وسائل من بينها إنشاء مؤسسات ثقافية ذات دور سياسى (أحياناً تجسسى) ولعل من أبرزها وأقدمها "المركز الأكاديمى الإسرائيلى" والذى مثل منذ إنشاؤه عام 1982 وحتى 2014 أداة ثقافية وسياسية متقدمة لإختراق النخب الثقافية والصحفية.

---

(1) صحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية 1983/8/5.
(2) صحيفة صوت العرب 1987/11/22.

أنشئ المركز عام 1982 وتولى رئاسته 12 من رجال المخابرات الإسرائيلية من ذوى الاهتمام العلمى المعروف، الأول هو شيمون شامير والذى أصبح سفيراً لبلاده فى مصر بعد أدواره المهمة فى اختراق النخبة، الثانى هو سفير إسرائيل السابق فى مصر جبرائي واربورغ وهو على علاقة وثيقة بالموساد، أما الثالث أشير عوفاديا، يوسف جينات، عمانوئيل ماركس، وغيرهم[1]. وطبقاً للمصادر الإسرائيلية لا يعتمد المركز على الحكومة الإسرائيلية إذ تموله سبعة معاهد للدراسات العليا وتديره الجمعية الشرقية الإسرائيلية التابعة للأكاديمية الإسرائيلية للعلوم الإنسانية. كما أنه يهتم بجميع الحقول العلمية.. الاقتصاد والطب والزراعة والآثار والإسلام والدراسات العربية وما يستجد بها[2].

ويقوم المركز باستغلال الدراسات والأبحاث التى تمت فى سيناء أثناء الاحتلال الإسرائيلى لها لإيجاد مجالات للبحوث المشتركة بين المصريين والإسرائيليين. بل إنه مع تراخى الأجهزة العلمية المسئولة عن التصدى لنشاطاته، سرعان ما أعطى لنفسه الحق فى مزاحمة الجامعات المصرية فى صميم عملها. فعلى أثر تقدم قسم اللغات الشرقية بجامعة عين شمس بمشروع بحثى كبير إلى هيئة الاثار المصرية حول المخطوطات اليهودية القديمة فى مصر المعروفة باسم "الجنيزاء"، سارع المركز بالتعاون مع جامعة برينستون الأمريكية بالتقدم بمشروع مماثل لاغتصاب حق البحث من أصحابه ثم حاول تجاوز أسبقية جامعة عين شمس فى تولى المشروع بالالتفاف حول الباحثين متجاوزاً مقدم المشروع الأساسى وهو الدكتور إبراهيم البحراوى، الأمر الذى أثار معركة علمية فى أوساط الجامعة لم تحسم بعد[3].

تهويد التاريخ المصرى:

ويسعى المركز الأكاديمى الإسرائيلى إلى (تهويد تاريخ مصر) وإعادة تركيب التاريخ بما يخدم قبول الكيان الصهيونى المتمسح فى الديانة اليهودية، وأعدوا العديد من الأبحاث العلمية السرية التى تخدم أهدافهم، والتى ألقيت كمحاضرات فيما بعد. كما دأب على تشويه صورة الأدباء المصريين وأبرزهم نجيب محفوظ وغيرهم، ومن بين الترجمات الإسرائيلية للأدب المصرى: الشحاذ (1965) وترجمها حانيتا براند، ونشرها بابيروس فى عام 1978،

(1) رفعت سيد أحمد، مرجع سابق ص588
(2) مجدى أحمد حسين، إغلاق المركز الأكاديمى الإسرائيلى ضرورة ثقافية ووطنية، صحيفة الشعب 1982/12/21.
(3) د. إبراهيم البحراوى، الجنيزاء مصرية وستبقى تحت السيادة المصرية، صحيفة الأخبار 1983/6/14.

وأيضاً ثرثرة فوق النيل (1966) وترجمها ميخال سيلع، ونشرت فى عام 1982، وكذلك ميرامار (1967) وترجمها إسحق شنيباوم، ونشرت تموز عام 1983، وغيرها[1].

فقد أنشئ المركز الأكاديمى الإسرائيلى ليكون مركزا لنشر الثقافة الصهيونية فى مصر وملتقى للأكاديميين والمثقفين الإسرائيليين بنظرائهم المصريينً ومصدراً للحصول على الكتب والدوريات العبرية لطلبة أقسام اللغة العبرية بالجامعات المصرية ومكاناً لإلقاء المحاضرات وعقد الندوات المفتوحة للجمهور المصرى والتى تستهدف فى المقام الأول بث الفكر الصيونى فى عقول المصريين وتسريب الأفكار الصهيونية لنفوسهم، وإزالة حاجز الكراهية والعداء نحو الدولة الصهيونية[2]. ومن مهامه الأساسية تجنيد بعض المثقفين المصريين ودعوتهم لزيارة الكيان الصهيونى ودفعهم للكتابة عنه مروجين للتطبيع وداعين لقبول هذا الكيان والتعامل معه بروح الصداقة والمسالمة. ومن الوسائل الأخرى سعى إسرائيل الدائم للمشاركة فى المؤتمرات والمعارض والمهرجانات الدولية للسينما والكتاب والتى تعقدها مصر سنوياً، وقد نجح الإسرائيليون فى المشاركة فى معرض الكتاب الدولى سنة 1981 ولم يفعلوها ثانية إلا بشكل محاصر ومتقطع بعد فشل الجناح المخصص لهم واندلاع المظاهرات الرافضة للوجود الإسرائيلى فى المعرض ونجاح الشباب فى اختراق الحصار الأمنى للجناح الإسرائيلى وانزال العلم وحرقه[3].

وبجانب تقديم المنح الدراسية الجامعية والتخصصية للشباب المصرى من جامعات الكيان الصهيونى استطاع المركز منذ عام 1993 أن يرتب زيارات عديدة للدولة الصهيونية لوفود ضمت أساتذة من القسم العبرى واللغات الشرقية بجامعتى القاهرة وعين شمس لبحث أساليب التعاون المشترك وتبادل الخبرات، حسبما نشر.

كما يسعى المركز الأكاديمى الإسرائيلى إلى إنجاز العديد من البرامج التى تستهدف:

1- تشجيع الرحلات السياحية والمؤتمرات المشتركة بين الشباب المصرى والإسرائيلى لمسح عقول المصريين وتعويدهم على التعامل مع الصهاينة وعقد علاقات إنسانية معهم.

2- دعم بعض الكُتاب المطبعين مالياً واغرائهم بالجوائز الدولية وطباعة كتبهم وتوزيعها وترجمتها إلى عدة لغات.

---

(1) محسن عوض، مرجع سابق، ص ص172، 173.

(2) إبراهيم البحراوى، استراتيجية الاختراق الصهيونى فى إطار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مجلة شئون فلسطينية، العدد 184،1988.

(3) سمير أحمد، غزو بلا سلاح، التطبيع المستحيل، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ط1، 2001.

3- تمويل مؤسسات إعلامية (صحف وقنوات تليفزيونية ومحطات إذاعية ومواقع الكترونية) تروج للتطبيع والمطبعون أو على الأقل تتخذ موقفاً محايداً إزاء الكيان الصهيونى.

4- استخدام خبراء أمريكان فى تطوير المناهج التعليمية من خلال الترويج لمصطلحات السلام، التعاون الدولى، قبول الآخر وحذف ما يشير لثوابت الصراع مع العدو الصيهونى حتى وصل بهم الأمر لحد الآيات القرآنية التى تشير لتاريخ اليهود وعدائهم للمسلمين.

5- استقطاب انصاف الموهوبين وذوى النفوس الهشة من المثقفين والفنانين وإغوائهم بالمزايا المادية والمعنوية ليكونوا أبواقاً للتطبيع وتشجيع غيرهم للوقوع فى مستنقع التطبيع وقبول الفكر الصهيوني.

وبالرغم من الحملات الصحفية الناجحة التى قامت بها الصحف المصرية والعربية المعارضة ضد المركز الأكاديمى الإسرائيلى بالقاهرة ودوره التجسسى المتزايد، إلا أن المركز ظل يمارس نشاطه حتى اليوم، وكانت أحدث فضائحه محاولة اختراق نشطاء سياسيين والجماعات الإسلامية فى مصر بالتنسيق مع السفارة الإسرائيلية وجهاز الموساد، إلى جانب تقديم منح دراسية للطلاب المصريين للدراسة فى معهد أوليان عقيبا بالقدس، وهو تابع للموساد. وهناك العديد من الأسماء التى كان يحرص المركز على دعوتها فى ندواته، ومنهم: (عبدالستار الطويلة - وأنيس منصور - ود. محمد شعلان - ود. عبد العظيم رمضان - ود. نعمت أبو بكر مدير المتحف الإسلامى، وغيرهم)، كما ورد اسم كمال عزام والذى تقول وثيقة سرية إن المركز أخبره بأن جميع الأثار التى أرسلها لهم بيعت جميعها[1].

منذ ثورة 25 يناير، هناك عدة أحداث جعلت المركز الأكاديمى الإسرائيلى يدخل فى دائرة الاهتمام، بعدما كان مجرد الحديث عنه قبل ذلك من المحرمات، فقد فوجئ كثيرون بمعرفة وجود هذا المركز بعد أن تعرضت الفنانة ماجدة لخيانة من اثنين ممن يعملون بشركتها بعد أن ظلا يسرقانها لمدة 20 عاماً، وقاما بتبديد مقتنياتها ونقل بعض الشقق التى تمتلكها إلى أسماء أقاربهما بعد أن أعطتهما توكيلاً عاماً بإدارة أعمالها، إلا أن تحقيقات النيابة فى هذه القضية أسفرت عن مفاجأة، وهى أن ماجدة قامت بتأجير شقتها بالدقى للمركز الأكاديمى الإسرائيلى وذلك بالمخالفة لقرار نقابة الفنون التمثيلية والذى يرفض التطبيع مع إسرائيل والتعامل معهم[2].

(1) رفعت سيد أحمد، الموسوعه، مرجع سابق، ص ص1093- 1094 .

(2) وليد فاروق، محمد شعبان، وكر الجواسيس الإسرائيلى على شاطئ النيل، الشباب (تابعة لمؤسسة الأهرام)، بتاريخ 2013/1/25.

أنشطة المركز الأكاديمى فى القاهرة:

تتمحور أنشطة المركز حول عدة مرتكزات نوجزها على النحو التالى:

1- قام المركز بعدة أنشطة ثارت حولها علامات استفهام كثيرة مثل: تأسيس وافتتاح مكتبة للتراث اليهودى بالمعبد اليهودى فى شارع عدلى بالقاهرة وسط احتفال شارك فيه مجموعة من الحاخامات اليهود، وقام العاملون بمكتبة التراث الصهيونى بالقاهرة بأنشطة تزويرية كثيرة منها رسم النجمة السداسية فى العلامات التى تزين أثواب العرب البدو بسيناء، وإعطاء أسماء يهودية للأعشاب الطبية هناك.

كما قام الباحث الإسرائيلى "ووف نيون" بجمع 266 نموذجاً من موسيقى بدو سيناء وتم تصنيفها - زوراً - ضمن ما يسمى بالتراث الصهيونى.

2- طلب المركز رعاية ما وصفه بمصالح الطائفة اليهودية فى مصر وتقديم الدعم المادى لها ومؤازرتها فى الدعوى التى طالبت فيها بأحقيتها فى ملكية مقابر اليهود المملوكة للطائفة اليهودية المصرية فى حى البساتين بمصر، فضلاً عن صدور قرار رقم 2311 بتاريخ 26 أغسطس 1998 من المجلس الأعلى للآثار فى مصر لإقامة متحف للحضارة اليهودية بمصر بجوار مقابر اليهود بالبساتين، وبرعاية المركز تم عقد مؤتمر تحت عنوان "العصر الذهبى لليهود فى مصر" للمطالبة باستعادة ممتلكات اليهود من أصول مصرية التى تركوها فى مصر عقب خروجهم بعد قيام ثورة يوليو 1952 أو تعويضهم عنها.

3- قام المركز بجمع 9 آلاف كتاب عن التراث اليهودى، وتم الاستيلاء على بعض الوثائق المصرية القديمة، ويؤكد خبراء الأثار المصريون أن لمصر 572 قطعة أثرية فى متاحف تل أبيب، وأن إسرائيل سرقت ما لا يقل عن 50 قطعة أثرية من سيناء بعد اتفاقية كامب ديفيد، بل استخدمت طائرات هليكوبتر فى نقل أعمدة بعض المعابد والتماثيل إلى متاحف تل أبيب بإيعاز من مدير المركز الأكاديمى الإسرائيلى الأول البروفيسور فى علم الأثار.

4- التطبيع فى الثقافة الشعبية: يقدم المركز الأكاديمى الإسرائيلى نفسه كرأس حربة فى معاركه ضد الوجود العربى، لذلك تقوم استراتيجيته على التنوع والتعدد فى إطار هدف أساسى مستقبلى وهو تفتيت الجسد العربى من داخله، بعد فهم نواحى ضعفه ومصادر قوته للتعامل معها جيداً. ومن بين وسائل المركز الأكاديمى الإسرائيلى بالقاهرة محاولة الغوص فى الفلكلور الشعبى المصرى والعربى لفهمه وتشويهه ثم ضربه من داخله باعتباره مصدراً لقوة الشعب المصرى. أما الثانية فهى تصويره على أن ثمه علاقات

تشابكية بينه وبين التراث الشعبى اليهودى تمهيداً لقبول هذا التراث وأصحابه "الصهاينة" وقبول وجودهم فى بيتنا الفلسطينى المحتل والمصرى المخترق بعد معاهدة السلام 1979. كما قام المركز بإجراء بحث بعنوان **"موقع المثل فى الحضارتين العربية والعبرية: إعداد/ دافيد سغيف وهو باحث فى معهد ترومان للأبحاث وخدمة السلام التابع للجامعة العبرية بالقدس"**، ويستعرض به أهمية المثل فى الثقافة المصرية والحضارة العربية والعبرية، كما يقدم نماذج للأمثال **المتشابهة بينهم من بينها:**

- الكلمة فى وقتها ما أحسنها، وفى فرائد الآداب: لكل مقام مقال وفى الزمخشرى "البس لكل حال لبوسها إما نعيمها وإما بؤسها.

- على الكذاب أن يكون طويل الذاكرة، وفى الأدب: إن كنت كذوباً فكن ذكوراً، وعند تيمور: إن كنت كذاب افتكر.

5- المركز وعلاقته بالمثقفين: فى عام 1989 زار المركز الأكاديمى الإسرائيلى عدد من رجال الموساد الإسرائيلى وجلسوا ثلاثة أسابيع يتدارسون تجربة المركز وكيفية تطويرها باتجاه خدمة قضايا التطبيع مع المجتمع المصرى ومحاولة تسويق نموذج التطبيع معه إلى باقى البلدان العربية. وأسفرت هذه التجربة عن تولى يوسف جينات إدارة المركز فى سبتمبر 1989 واستطاع من خلال علاقات السفارة الإسرائيلية والمستشارية الثقافية بها تجنيد العملاء والأصدقاء من الأكاديميين ودارسى اللغة العبرية والمترجمين من هيئة الرقابة على المطبوعات فى مصر ومن مكتب صفوت الشريف وزير الإعلام[1].

المركز وتراث مصر السياسى والحضارى:

يجدر الإشارة إلى أن الهدف المعلن للمركز هو العمل على رعاية ومساعدة الباحثين الإسرائيليين الزائرين فى مجالات البحث المختلفة وتمكينهم من زيارة المعاهد والجامعات والمكتبات والمتاحف بغرض المساهمة فى خلق جيل من الأكاديميين المصريين المتعاونين مع العقل الإسرائيلى بلا غضاضة فضلاً عن تمويل الباحثين المصريين كما يرشد المركز الباحثين الصهاينة الذين يرتبط معظمهم بنشاط أجهزة المخابرات الإسرائيلية إلى الأشخاص المصريين المستعدين للتعاون معهم فى تقديم ما يشاءونه من معلومات بدعوى دعمهم لإسرائيل، فضلاً عن فتح القنوات والمؤسسات العلمية والشعبية ليمر منها كل جواسيس وعناصر "الموساد" المتسترين تحت عباءة العلم ليتمكنوا من إجراء مسح كامل

(1) رفعت سعيد أحمد، الموسوعه، مرجع سبق ذكر ص ص1130-1131.

وشامل للمجتمع المصرى واكتشاف خريطة الاتجاهات الفكرية والسياسية والدينية مع التقاط صورة حية ودقيقة من داخل المجتمع[1].

فى مارس 1987 جاء إلى مصر للمرة الثالثة الباحث الإسرائيلى رامى جينيات بدعوى أنه طالب دراسات عليا فى قسم دراسات الشرق الأوسط ، وكان موضوع بحثه يدور حول "الفترة الناصرية فى مصر - دراسة اجتماعية وسياسية" وكان هدف الدراسات معرفة مدى نجح لااسرائيليين فى انتزاع شعبية عبد الناصر من قلوب المصريين.

وفى ابريل 1987 زحف على القاهرة أيضاً للمرة السادسة الإسرائيلى ميال يورارم بدعوى قيامه بعمل رسالة ماجستير عن سنوات حكم السادات دراسة اجتماعية وسياسية"، وفى يناير 1987 جاء للمرة السادسة الإسرائيلى د. بامينى أفرام متستراً تحت عباءة أنه يعد دراسة عن الديانة الإسلامية فى مصر وموقفها تجاه القضايا الخارجية وكانت الإسرائيلية هافا يافه قد سبقت هؤلاء عام 1983 وظلت تتردد على القاهرة بدعوى أنها تجرى بحث بعنوان "اليهودية والإسلام - العلاقة بين التوراة والشريعة الإسلامية" وذلك بهدف البحث فى الأصول العرقية للمجتمع المصرى وكيفية غرس الفتن الطائفية. بالإضافة إلى اهتمام المركز الأكاديمى بالمعابد اليهودية فى مصر والتى طفحت بها نشراتهم الداخلية وأبحاثهم[2].

أما قضايا التجسس التى تورط فيها المركز فعددها غير معروف، ولكل منها شبكة تجسس ضمت عدداً من العاملين بالمركز الأكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة إلى جانب سيدة أمريكية تعمل فى هيئة المعونة الأمريكية، حيث ضبطت أجهزة الأمن المصرية بحوزتهم كمية فى الأفلام والصور ومحطة إرسال واستقبال ومعمل تحميض، وتبين أن هذه الصور تم التقاطها لوحدات من الجيش المصرى أثناء الليل باستخدام أشعة الليزر، كما ثبت ضلوع المركز الأكاديمى الإسرائيلى فى تهريب المخدرات، ففى عام 1989 تم ضبط نائب مدير المركز الأكاديمى الإسرائيلى بالقاهرة "على شالوم" هو ومجموعة من العاملين معه بالمركز متلبسين بتهريب 2 كيلو هيروين داخل أنابيب معجون الأسنان بعد أن استوقفتهم السلطات فى مطار القاهرة، وكان معهم السفير الصهيونى بالقاهرة وقتها موسي ساسون[3].

---

(1) رفعت سعيد أحمد، الموسوعه، مرجع سابق ص ص 1156-1157.
(2) سمير فريد، مرجع سابق 2011.
(3) وليد فاروق، محمد شعبان، مرجع سبق ذكره.

المركز وقضايا التجسس:

على الرغم من الحملات الصحفية المعارضة لهذا المركز إلا أنه أستمر فى دوره التجسسى، فقبل ثورة يناير 2011 قام بمحاولة لاختراق النشطاء السياسيين والجماعات الإسلامية فى مصر بالتنسيق مع السفارة الإسرائيلية والموساد، وهذا فضلاً عن قيامه بتجنيد الشباب المصرى للتجسس لصالح إسرائيل تحت غطاء المنح الدراسية فى معهد (أوليان عقيبا) بالقدس وهو معهد تابع للموساد.

ويقوم المركز بجمع معلومات عن قضايا الوطن الأمنية والاجتماعية وتجنيد الجواسيس بشكل يخالف برتوكول أنشائه جملة وتفصيلاً وبالتالى يحق لنا أن نطالب بإغلاقه على الفور وذلك بنص المواد (2-3-5) من بروتوكول المركز، فالمادة الثانية تقول أن المركز يعتبر قناة للاتصال بين المؤسسات التعليمية والعلمية المصرية والإسرائيلية طبقاً للقوانين والنظم المصرية ولكن ما يحدث من اختراق للمجتمع المصرى والتجسس عليه، رغم حرص البروتوكول على تأكيد استبعاد الدور السياسى للمركز ولكن الواقع يخالف ذلك تماماً وفى ظل التنسيق الدائم بين المركز وكل من السفارة الإسرائيلية والموساد[1].

وأيضاً من أهم المؤسسات الأجنبية التى تعمل فى مصر:

وهناك بعض امؤسسات الأجنبية التى تعمل فى مصر وترتبط بصلات بتعاون وثيقة مع المركز الأكاديمى الإسرائيلى. ومن أبرز هذه الهيئات.

1- المؤسسات الأمريكية التى تمثل ستارا للنشاط الصهيونى (داخل مصر وفى المنطقة العربية):

الجامعة الأمريكية بالقاهرة وبيروت، مؤسسة راند الأمريكية، المركز الثقافى الأمريكى، مركز البحوث الأمريكى بشارع قصر الدوبارة، القاهرة، مؤسسة فورد فونديشن، هيئة المعونة الأمريكية، معهد ماساشوستس فرع بالقاهرة - معهد ال أم - أى - ت (مبنى جامعة القاهرة)، مؤسسة روكفلر للأبحاث، مؤسسة كارنيجى، معهد دراسات الشرق الأدنى الأمريكى، معهد التربية الدولية والمتخصص فى منح السلام، معهد بروكنجز، معهد المشروع الأمريكى، الأكاديمية الدولية لبحوث السلام، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة جورج تاون.

---

(1) رفعت سيد أحمد الموسوعه، مرجع سابق، ص ص1181-1182.

2- المؤسسات الإسرائيلية (الوجه المباشر فى مصر):

- السفارة الإسرائيلية فى مصر.
- المركز الأكاديمى الإسرائيلى.
- زيارات الأساتذة من اليهود الأمريكان إلى جامعات مصر والوطن العربى.

ثانياً: تبادل الزيارات بين أساتذة الجامعات الإسرائيليين والمصريين:

تعد زيارات أساتذة الجامعات الإسرائيليين لمصر من المظاهر الملفتة للنظر خلال تلك الفترة الزمنية المحدودة. وإذا كان من الصعب تقديم حصر دقيق لها إلا أن المؤكد أنها تمت بإعداد كثيفة وشملت معظم التخصصات **ويشار فى هذا المجال إلى بعض النماذج المعبرة منها**[1]:

- زيارة تسعة من أساتذة الجامعات العبرية المتخصصين فى المخطوطات العبرية القديمة فى شهر أكتوبر 1979. وقد شملت زيارتهم المعابد اليهودية ودار المخطوطات والكتب وقاموا بتصوير عدد من المخطوطات واكتشفوا نصاً عبرياً قديماً لسفر أعمال الرسل يرجع إلى القرن الثامن الميلادى.

- زيارة وفد من جامعة بن جوريون فى ديسمبر 79 برئاسة يوسف تكواع رئيس الجامعة ورافقه يورام هورفيتش مدير إدارة الجامعة.

- زيارة الأستاذ حاييم شاكيدا عميد كلية العلوم الإنسانية والاستاذ ايماد رابنيوفيتش رئيس الشرق الأوسط وايلى ويجى مدير معهد شيلواح فى يناير 1980 وكلهم من كبار العاملين فى معهد شيلواح التابع لجامعة تل أبيب وقد تمت زياراتهم بهدف إقامة علاقات مع مؤسسات أكاديمية مختلفة فى مصر.

- زيارات الأستاذ شمعون شامير استاذ التاريخ اليهودى بجامعة تل بيب المتكررة لمصر قبل أن يشغل منصب مدير المركز الأكاديمى الإسرائيلى بالقاهرة.

- زيارات الأستاذ حاييم جوردون استاذ علم النفس فى جامعة بئر سبع المتكررة لمصر، ولقاءاته المتعددة مع أساتذة الفلسفة فى الجامعات المصرية وعدد من علماء النفس بجامعة القاهرة.

ومن ناحية أخرى نظمت إسرائيل دعوة عدد كبير من أساتذة الجامعات المصرية لزيارتها وان كانت الزيارات التى تمت بالفعل محدودة العدد ويحيطها التكتم. ولم ينشر إلا القليل

(1) محسن عوض، مرجع سابق، ص ص174- 175.

منها فى وسائل الإعلام منها زيارة الدكتور حسين فوزى فى ديسمبر 79، أبريل 1980 والقائه بعض المحاضرات فى الجامعات الإسرائيلية ومنحه الدكتوراه الفخرية فى جامعة تل أبيب وزيارة الدكتور أحمد على سامى الأستاذ بطب بيطرى الاسكندرية لحضور مؤتمر لتربية الدواجن فى نوفمبر 1983. وتشير بعض المصادر الإسرائيلية إلى ثمان زيارات من أساتذة مصريين تمت فى العامين التاليين لتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وقضى أحد هؤلاء الأساتذة فى زيارته لإسرائيل شهراً كاملاً. وعمل فى قسم الأدب العبرى والقى فى نهاية زيارته، محاضرة بالعبرية عن الأدب العبرى فى نهاية القرن التاسع عشر.

ثالثاً: البحوث المشتركة:

وفى إطار التطبيع فى المجالات العلمية تبرز البحوث المشتركة بين الجامعات ومراكز البحوث الإسرائيلية وبعض الجامعات المصرية:

تقوم كليات الطب فى جامعات بئر سبع والقدس فى إسرائيل وعين شمس فى القاهرة بإجراء بحث مشترك للقضاء على مرض حمى النيل بتمويل من الحكومة الأمريكية التى رصدت لهذا الغرض 6 ملايين دولار. وقد قام رئيس حزب العمل الإسرائيلى شمعون بيريز أثناء زيارته القاهرة عام 1980 بتسليم الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية وثيقة خطة العمل التى أعدها الباحثون فى جامعة بئر سبع بهذا الخصوص[1].

وقد تم الإعداد لبرنامج بحثى مشترك لمدة خمس سنوات بشأن بحث المناطق المقفرة فى صحارى البلدين. وسوف تمول هذا البحث هيئة المعونة الأمريكية "أيد" بواسطة جامعة سان دييجو فى كاليفورنيا. وقد بدأ الإعداد لهذا البحث فى ديسمبر 1980 بجولة استكشافية، ثم تلاها اجتماع ثلاثى ضم علماء من مصر وإسرائيل وأمريكا فى يونيو 1981 فى سان دييجو بالولايات المتحدة. ودخل مرحلة عملية فى شهر مايو 1982. يقوم بتنفيذه فى إسرائيل معهد البحوث الزراعية "فولكانى" وكلية الزراعة فى الجامعة العبرية بالقدس. **يعالج المشروع ثلاث مجالات:**

- الرى بالمياه المالحة.

- استخدام الشجيرات كمراعى فى المناطق المقفرة، وسيشرف على إدارة طاقم البحوث الإسرائيلى الأستاذ عاموس دوفير من الجامعة العبرية.

---

(1) صحيفة هارتس الإسرائيلية، 1980/11/12.

- نقل نباتات المناطق المفقرة كمصادر لمواد خام صناعية، ويرأس الطاقم الإسرائيلى مثير بورتى من معهد البحوث العلمية فى جامعة بن جوريون.

وقد تم الاتفاق على لقاءات وزيارات ودية من أجل تبادل المعلومات وتلخيص النتائج:

- هذا ونشرت صحيفة دافار الإسرائيلية عن مشروع بحثى كبير يختص بعلوم المحيطات يشترك فى تنفيذه علماء أمريكيون ومصريون وإسرائيليون بتمويل من

الولايات المتحدة يصل إلى 5 ملايين دولار. وتمثل إسرائيل فى هذا المشروع شركة أبحاث البحار والبحيرات ويتضمن المشروع بالنسبة لمصر موضوع وقف انجراف المياه فى دلتا النيل وتربية الأسماك فى المياه العذبة.

- كما يبحث معهد الشرق الأوسط للسلام والتنمية طبقاً لتصريحات رئيسه د. ستيفن كوهين فى تطوير دراساته فى مجال آخر وهو التبادل العلمى والتجارى فى مرحلة الانتقال من الحرب للسلام. وكان قد أجرى خلال عام 1982 دراسته عن موقف 600 مدير لشركات إسرائيلية بالنسبة للتجارة مع مصر، كما يجرى كذلك دراسة ظروف رجال الأعمال المصريين والنشاط العلمى الأمريكى فى مصر.

- وهناك أيضاً مشروع بحثى تقدم به الكاتب الصحفى عبده مباشر ودكتور افنير يانيف الأستاذ بمعهد دراسات الشرق الاوسط بجامعة حيفا بإسرائيل إلى مؤسسة فورد الأمريكية بنيويورك بعنوان: "القرارات الحاسمة فى العلاقات المصرية الإسرائيلية بين عامى 48 - 1982". يهدف إلى تحليل العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ تأسيس إسرائيل عام 1948 وحتى الخطوات الأخيرة من عملية السلام، إلا أن مؤسسة فورد رفضت المشروع[1].

رابعاً: المؤتمرات العلمية:

تبدو المؤتمرات العلمية من أبرز أنشطة إسرائيل فى تحقيق التطبيع الثقافى، وتتم المشاركة الإسرائيلية فى هذه المؤتمرات بصور متعددة سواء بدعوة وفود مصرية لحضور مؤتمرات علمية فى إسرائيل أو الحرص على حضور مؤتمرات مماثلة تعقد فى القاهرة. أو التعاون مع طرف ثالث لترتيب مؤتمرات تضم خبراء مصريين وإسرائيليين وقد بدأت نشاطها فى هذا المجال أيضاً من قبل عقد الاتفاقية الثقافية بين البلدين.

وقد بدأت مشاركة إسرائيل فى الندوات والمؤتمرات العلمية التى عقدت فى مصر، بحضور المؤتمر الدولى الرابع لأمراض العيون الذى عقد فى فبراير 1980 بجانب المؤتمر

(1) محسن عوض، مرجع سابق، ص 176، 177.

الدولى لأمراض النساء والولادة الذى عقد فى ديسمبر 1980 وندوة حول إقرار السلام فى الشرق الأوسط التى نظمتها مجلة أكتوبر فى مارس 1981 وغيرها من المؤتمرات والندوات.

أما المؤتمرات التى دعت إليها هيئات علمية إسرائيلية وشارك فيها مصريون فتقتصر على ندوة حول رؤى الذات من منظور تاريخى فى مصر وإسرائيل وقد شارك فيها من الجانب المصرى الدكتور أحمد جمعة سكرتير أول السفارة المصرية بإسرائيل والدكتور حسين فوزى بينما حضرها من الجانب الإسرائيلى عدد من كبار الأكاديميين والشخصيات الإسرائيلية واليهودية. ومن الواضح عدم استجابة الهيئات العلمية المصرية لمثل هذه الدعوات.

أما أبرز المؤتمرات التى شاركت فيها مصر وإسرائيل بترتيب من طرف ثالث فهى مؤتمرات الطب النفسى فى النزاع العربى الإسرائيلى وهى سلسلة من المؤتمرات التى عقدت حتى الآن أربع حلقات نقاش فى الولايات المتحدة وسويسرا ومصر بترتيب من جمعية الطب النفسى الأمريكية. ومؤتمر السلام خلال حقبة الثمانينات بتنظيم من مركز السلام العالمى[1].

- مؤتمر وورترجيت (يناير 1980):

عقدت هذه الدورة من مؤتمرات الطب النفسى فى الفترة من 20-25 يناير 1980 فى فندق وورترجيت بواشنطن وكان موضوعها المعوقات النفسية فى المفاوضات الدولية.

وحضر المؤتمر من الجانب المصرى الأساتذة د. محمود محفوظ وزير الصحة السابق ورئيس مركز الأورام بالقصر العينى، د. عصام الدين جلال مستشار وزير الصحة، د. محمد شعلان رئيس قسم الطب النفسى بجامعة القاهرة، د. عبد العظيم رمضان الأستاذ المساعد للتاريخ الحديث بجامعة المنوفية والكاتب السياسى والسفير تحسين بشير.

وتناول المؤتمر أربعة موضوعات رئيسية وهى المدخل النفسى للنزاع الدولى، العوامل النفسية الداخلية المعوقة للمفاوضات، العلاقات المصرية الإسرائيلية، مفهوم الأمن فى المفاوضات الدولية. كما تناولت المناقشات فى اللجان العامة والخاصة فى المؤتمر بين المجموعتين المصرية والإسرائيلية مسائل هامة مثل مفهوم الأمن والتطبيع والشخصية الفلسطينية والمجتمع الإسرائيلى الجديد والمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين واحتمالات السلام فى المنطقة[2].

- الدورة الثانية: مؤتمر لوزان (1980)

عقدت الدورة الثانية من المناقشات فى لوزان بسويسرا لاستكمال النقاش الذى دار من قبل فى وورترجيت، وكان موضوع المؤتمر "الاعتداء على الإنسان والقسوة عليه. والصلح

(1) محسن عوض، مرجع سابق، ص178، 179.

(2) عبد العظيم رمضان، ملف وورترجيت، رد على المكارثين، مجلة أكتوبر، العدد 292، 1982/5/30، ص ص24، 25.

كيف يكون فى النهاية" وقد استغرقت الندوة ستة أيام. حضرها سبعة من علماء أمريكا، ستة من علماء النفس من الموساد الإسرائيلى وثلاثة من مصر هم تحسين بشير، دكتور محمد شعلان، دكتور عادل صادق.

وطبقاً لمجلة أكتوبر التى أوردت هذا النبأ[1]، فقد كان الموقف المصرى فى الندوة متشدداً ومستنكراً لموقف إسرائيل من الضفة الغربية ومن ضرب المفاعل العراقى، ومستنكراً التراخى الأمريكى فى عملية السلام.

- الدورة الثالثة: مؤتمر الاسكندرية (مايو 1980)

عقدت الدورة الثالثة فى الاسكندرية وتمت بترتيب من الجمعية الأمريكية للطب النفسى وضم الوفد الأمريكى خمسة أعضاء من بينهم شلوموجازيت الرئيس السابق للمخابرات الإسرائيلية، د. رفائيل موزيس، د. جبريل كوهين أستاذ التاريخ بجامعة تل أبيب ورأس الوفد المصرى الدكتور محمد شعلان والدكتور عبد العظيم رمضان وصلاح العقاد وعادل صادق.

وطبقاً لما أورده الدكتور شعلان فى صحيفة الأخبار[2]. تتلخص القضايا الرئيسية التى انشغلت بها الندوة فى معنى الإنسحاب من سيناء وما صاحبها من مشكلات وأمزجة إسرائيلية فى مستعمرتى اوفيرا وياميت، وما ارتبط بذلك من مواقف رسمية للحكومة الإسرائيلية فى مشاكل الحدود فى طابا والنقاط الخمس عشرة الأخرى ومستقبل القضية الفلسطينية.

ومن أمثلة المؤتمرات التى رفضت التطبيع:

فى عام 1985، قامت نقابة الصيادلة بالإسكندرية وبعض الأساتذة بالكلية بمقاطعة جلسات المؤتمر الدولى لاتحادات طلاب كلية الصيدلة احتجاجاً على مشاركة وفد من الطلاب الإسرائيليين فى أعمال المؤتمر الذى كان يعقد فى مصر.

كما اشترك طلاب إسرائيليون فى مؤتمر لطب الأسنان فى عام 1985 بجامعة الإسكندرية ومن المعروف وقتها أن رئيس الجامعة الدكتور الخضرى كان من المطبعين والمؤيدين للسادات مما دفع الأساتذة والطلاب المصريين لعدم المشاركة فى المؤتمر حتى أن د. عصمت زين اضرب عن الطعام احتجاجاً على هذا الحدث.

---

(1) مجلة أكتوبر، العدد 247، 1981/7/19.
(2) إبراهيم البحراوى، الرؤية الإسرائيلية فى ندوة الصراع والسلام بالاسكندرية، صحيفة الأخبار 1982/5/18.

التطبيع العلمى:

أما فى المجال العلمى شارك وفد إسرائيلى فى (المؤتمر الدولى الخامس للجيولوجيا) والذى عقد فى الفترة من 15 إلى 18 أكتوبر 1983 فى معهد التنمية والتكنولوجيا بجامعة القاهرة، وهو مؤتمر تنظمه هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية وإدارة الفضاء الأمريكية والاتحاد الدولى للعلوم التكنولوجية وخاطبت سكرتيرة المؤتمر وزارة الخارجية المصرية إبداء رأيها فى مشاركة الإسرائيليين فى إلقاء المحاضرات، فوافقت شريطة ألا يتحدثوا عن سيناء، ورغم ذلك ألقى الجيولوجى الإسرائيلى أريه شيمارون فى 17 أكتوبر من عام 1983 محاضرة عن سيناء، ولكن فى قاعة شبه خالية من الجيولوجيين المصريين فقد امتنعوا عن الحضور.

وفى سنوات التطبيع الأولى اشترك مصدرون مصريون فى توفير الكتب لمعرض الكتاب فى الأسبوع العربى السابع الذى افتتح فى مدينة حيفا فى 16 أكتوبر من عام 1983، وكان ينظم هذا الأسبوع الثقافى (المركز العربى اليهودى للنشاطات الثقافية والاجتماعية) فى بيت الكرمة فى حيفا، وهو مركز تدعمه الحكومة الإسرائيلية مادياً وأدبياً، وتذكر الوثائق التاريخية لتلك الفترة مشاركة السفارة المصرية فى افتتاح الأسبوع الثقافى.

كما نشرت صحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية فى سبتمبر 1987 تقريراً بعنوان "مصر وإسرائيل تنفذان سوياً دون ضجيج برنامجاً من أجل الصحة" **جاء فيه:**

فى مجال البحوث الطبية يجرى الآن تعاون مصرى إسرائيلى هذا التعاون كان قد بدأ منذ خمس سنوات مضت حيث فى يوم ما أصدر مجلس نقابة الأطباء بياناً نشرته الصحف القومية فى باب الاجتماعيات بعد أن دفعت النقابة ثمنه، أعلن البيان عن إجراءات ستتخذها النقابة فى مواجهة الأطباء الذين يتعاملون مع إسرائيل. تبدأ هذه الإجراءات بالتحقيق ولفت الانتباه ثم سحب المؤهل. كذلك سجلت النقابة عدم اعترافها بأية شهادة علمية عن طريق الجامعات الإسرائيلية ومعاهدها العلمية وأنها لن تسمح لحاملها بمزاولة المهنة. وبالرغم من ذك تقول الصحيفة أن ثمة بحوث مشتركة فى مجال الصحة العامة بين الطرفين أدت إلى تقليل الإصابة بالأمراض المعدية المنتشرة. وزعمت الصحيفة أن العلماء الإسرائيليين فى مركز ستانفورد كوفين ونظراءهم فى جامعة عين شمس قد صرحوا للصحيفة بأنهم أصبحوا منذ بداية هذا المشروع أخوة فى الدم وقالت أن هذا المشروع هو الأول من نوعه فى الشرق الأوسط. وقالت أن المصريين قد أبدوا شغفهم بهذا المؤتمر بعد أن اجتاحت الحمى بلادهم عام 1979 وقد تمكنوا من نشر 33 بحثا عن هذه الأمراض فى

المجلات العلمية. وصرح الدكتور كوفن العالم الإسرائيلى أن العلاقة التى تربط علماء البلدين هى أشبه ما تكون بالعلاقة الأسرية وأن المصريين يتمتعون بالذكاء والعلم وأن العمل معهم كان بعيداً عن السياسة وأنه بمثابة نافذة أطل منها علماء مصر على إسرائيل وأخرى أطل منها علماء إسرائيل على مصر[1].

وقد واصلت إسرائيل عملية وصف مصر بالعبرى، على مستوى الصحة النفسية حيث قامت بالمشاركة فى المؤتمر الصحة النفسية الذى عقد فى نوفمبر 1987 بالقاهرة، كما أن الدكتور جمال أبو العزايم رئيس الاتحاد الدولى للصحة النفسية آنذاك لم يمنع الإسرائيليين من حضور المؤتمر الذى عقد فى نوفمبر 1983 وأضاف لجريدة الأهالى: لقد خسرنا من قبل عقد مؤتمرين فى مصر لإصرارنا على مقاطعة الإسرائيليين وهذه المرة كنا سنخسر وجود الاتحاد هنا لو قاطعناهم[2].

وكانت نقابة الأطباء قد حذرت دكتور أبو العزايم من اشراك الإسرائيليين وأعلنت إحالة المسئولين للتحقيق لمخالفتهم قرار الجمعية العمومية للنقابة ونتيجة لذلك انسحب عدد من الأطباء من المؤتمر بعد مفاجئتهم باشراك الإسرائيليين وهم د. اعتدال عثمان ود. هناء سليمان، د. عصام اللباد ود. أحمد عكاشة وغيرهم.

وامتدت عمليات التطبيع العلمى ليصل إلى قسم الفيزياء بكلية العلوم جامعة القاهرة، فبعد جولات بحثية لهذا القسم مع الإسرائيليين خلال حقبة الثمانينات، قام البروفيسور الإسرائيلى هارى لينكين وزوجته التى تعمل بمعهد وايزمان الوثيق الصلة بالموساد وبعمليات وبحوث مفاعل ديمونة وصناعة الأسلحة النووية الإسرائيلية بزيارة القسم، واشتمل برنامج الزيارة على عقد ندوة علمية لأعضاء هيئة التدريس فى قسم الفيزياء النووية بجامعة القاهرة، حول التطور العلمى الإسرائيلى، وأحاطت الجهات المسؤولة آنذاك الزيارة بسرية تامة، ولجأت لعدم كشف جنسية الضيف الأجنبى خوفا من رد الفعل العدائى، إلا أن ما صرح به ارى ليبكين بعد عودته لإسرائيل فى الصحف هناك كشف عن خفايا الزيارة وهدفه فضلاً عن تعمده التحقير من قدر علماء مصر والاستخفاف بهم واتهامه لشباب العلماء من المصريين بالانشغال والسعى خلف جمع الأموال من دول الخليج وتخلفهم العلمى[3].

---

(1) صحيفة صوت العرب 11 /1987، 1987/10/18.
(2) صحيفة الأهالى 1987/11/28.
(3) صحيفة صوت العرب 1988/3/13.

وفى نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات، حدثت عدة تطورات مهمة ومنها، زيارة عدد من الباحثين والصحفيين الإسرائيليين لمصر، وإقامتهم شبه الدائمة بالقاهرة وتحت المظلة الأمريكية والغطاء الذى توفره لهم السفارة الأمريكية والمراكز البحثية الأمريكية فضلاً عن السفارة الإسرائيلية والملحق الثقافى الإسرائيلى وهو أحد رجال الاستخبارات الإسرائيلية، كما سرقوا الأدب المصرى، ومن أمثلة ذلك، ترجمة رواية الكاتب والروائى يوسف القعيد (الحرب فى بر مصر) إلى اللغة العبرية، وصدورها عن إحدى المؤسسات الثقافية الإسرائيلية دون إذن مسبق من الكاتب.كذلك تم ترويج أفلام المخرج يوسف شاهين على أشرطة فيديو تم طبعها فى إسرائيل واتهمه البعض بالتطبيع مع العدو الصهيونى، إلا أنه لم يكن يعلم شيئا مما حدث كما هو الحال مع يوسف القعيد[1].

وساعدت أمريكا كثيراً فى التغلغل الثقافى الإسرائيلى فى مصر، ومن أمثلة ذلك، عندما تلقت وزارة التعليم منحة مالية أمريكية تصل قيمتها إلى 166 مليون جنيه، وتضمنت عدة آلاف من الخرائط المرسومة للشرق الأوسط وقد استبدل فيها اسم (فلسطين) باسم (إسرائيل). مما يشير إلى التغلغل الثقافى الإسرائيلى للمدارس المصرية[2].

وقد صرح بعض المسئولين فى المركز القومى للبحوث التربوية التابع لوزارة التعليم أنه منذ خمس سنوات ومع بداية إنشاء التعليم الأساسى فى المدارس تلفت وزارة التعليم منحة أمريكية تحتوى على بعض الأجهزة والأدوات الخاصة بالتعليم الأساسى وكان من بينها خرائط تحمل اسم إسرائيل بدل من فلسطين وهذه المنحة تأتى ضمن برنامج المعونة الأمريكية المتعددة المراحل للتعليم الأساسى والذى تصل قيمته 166 مليون جنيه وتم إرسال هذه الخرائط إلى إدارة التصميمات والتى شكلت لجنة برئاسة جرجس أسعد مدير إدارة التصميمات لبحث مدى إمكانية قبول هذه الخرائط وبالفعل قررت اللجنة فى النهاية قبولها وتم توزيعها على حوالى 4 آلاف مدرسة من مدارس الجمهورية. كما تروى بعض الصحف عدداً من الروايات الخطيرة حول تداول الأطفال الصغار فى مصر كتباً لكيفية تعلم العبرية.

وحاول العلماء الوطنيون فى مصر أن يقفوا ضد هذا الاختراق التعليمى عندما جددوا فى مؤتمرهم العام الثالث والأربعين لنوادى هيئة تدريس الجامعات المصرية الذى عقد فى الإسكندرية يوم الجمعة 17 مارس من عام 1989 التحية لأساتذة الجامعات الذين شاركوا فى هيئة الدفاع عن طابا وللدبلوماسية المصرية، وطالب الأعضاء بوقف إجراءات

---

(1) كتاب وصف مصر بالعبرى: تفاصيل الاختراق الإسرائيلى للعقل المصرى القاهرة، دار سينا للنشر 1989.
(2) صحيفة الأهالى 1989/5/17 ص3.

إضافة بند السلوك إلى شهادات التخرج. وفى محاولة لإيقاف هذا الاختراق تحت المظلة الأمريكية وإزاء وجود معارضه من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية أكد الدكتور أحمد فتحى سرور وزير التعليم وقتها أنه طلب من الدكتور محمود شريف محافظ الشرقية سحب الكتب التعليمية التى تتضمن خرائط تحمل اسم دولة إسرائيل. وجاء ذلك رداً على سؤال من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة خلال اللقاء الذى عقده معهم يوم الخميس 1988/12/22 حول توزيع كتب تعليمية بالشرقية تحمل خرائط منطقة الشرق الأوسط وتحمل اسم دولة إسرائيل. وقال وزير التعليم أنه سيتم استبدال تلك الكتب وتوزيع خرائط تحمل اسم دولة فلسطين[1]. وحاولت إسرائيل المشاركة فى معرض القاهرة الدولى للكتاب فى أكثر من دورة له، إلا أن المعارضة الثقافية للتطبيع ضغطت على الحكومات المصرية لرفض ذلك، ونجحت بالفعل فى ذلك خاصة ذلك المعرض الذى عقد فى يناير 1989. إلا أن مصر اشتركت فى معرض القدس الدولى للكتاب عام 1989 بالقدس المحتلة وشاركت فيه 43 دولة من بينها مصر وأكد موشى بن اهارون مدير مكتب اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلى وقتها اشترك عدة دول بالمعرض لأول مرة من بينها الاتحاد السوفيتى والصين وسريلانكا ووصف اشتراك تلك الدول بأنه يعكس مدى تطور العلاقات الإيجابية مع إسرائيل[2].

وفى السياق الثقافى تم توظيف السياحة فى مجال جمع المعلومات وخاصة المعلومات الصحفية، ففى نهاية الثمانينيات ومن خلال معبر رفح قبل أن يرحل الاحتلال الإسرائيلى عن غزة كان يسمح بدخول حوالى 500 شخص إلى مصر يومياً نصفهم من الإسرائيلى والنصف الآخر من السياح الأجانب والفلسطينيين وكانت ولا تزال الحكومة الإسرائيلية تشجع على هذه السياحة وهو ما كان يقلق أجهزة الأمن المصرية التى تؤكد أن معظم السياح يقومون بجمع المعلومات عن مصر وتصب فى مركز إسرائيلى للمعلومات كما تستغل إسرائيل ثراء مصر بالاثار لحسابها وتنظم رحلات سياحية للأجانب يزورون فيها إسرائيل أولاً لإنفاق معظم نقودهم داخلها ثم تنظم لهم رحلة قصيرة إلى مصر[3].

كما اشتركت شركة كيميدار السياحية التى يمتلكها عضو مجس الشعب عن الحزب الوطنى كمال أبو الخير[4]. مع شركة زيم الإسرائيلية للسياحة فى تنظيم مهرجان زفاف

---

(1) محسن عوض: الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، معوض ص 42.

(2) محسن عوض، المصدر السابق نفسه من ص46-47.

(3) صحيفة شباب الوفد 1988/12/15، ص1.

(4) صحيفة الشعب 1989/1/24، ص5.

العرائس العالمى الذى أقيم بقرية بشبيش بالمحلة الكبرى فى 8 أغسطس عام 1986، وفى إطار التعاون بين الشركتين أعلنت "كيميدار" فتح الباب رسمياً لاستقبال وفود السياح الإسرائيليين لزيارة المعالم السياحية بمصر وقضاء الإجازات على شواطئها، ولتأمين سلامة الوفود السياحية الإسرائيلية التى استقبلتها الشركة المصرية تم إخلاء القرية السياحية من المصريين وبعض الجنسيات حتى تم رحيل الإسرائيليين من القرية.

وافتتح نائب محافظ القاهرة والسفير الإسرائيلى شيمون شامير ورئيس المركز الأكاديمى الصهيونى بالقاهرة وأوشير عوفاديا فى يناير عام 1989 مكتبة التراث اليهودى التى أقيمت بداخل المعبد اليهودى بشارع عدلى بوسط القاهرة. واستنكر بعض علماء التاريخ والآثار المصريين منح المركز الأكاديمى الإسرائيلى حق جمع جزء من التراث التاريخى لمصر لتأكيد الزعم الصهيونى بأن إسرائيل هى ممثلة لجميع يهود العالم حديثا وقديماً[1].

على مدار العقود الثلاثة التى استغرقتها جهود التطبيع الثقافى يلاحظ أن التحالف الصهيونى الأمريكى قد طور من آلياته فإذا كان قد ركز فى الثمانينات على مؤتمرات الطب النفسى من أجل إعادة تكييف طبيعة الصراع. وتجاوز الحاجز النفسى وإرساء فكرة السلام كمصدر للنفع الاقتصادى فإن حقبة التسعينيات قد شهدت المحاولات الدؤوبة لإدماج التطبيع الثقافى مع مفاهيم العولمة التى سعت لتذويب ثقافة المنطقة من خلال التركيز على فكرة الشرق أوسطية والتأكيد على تعدد الهويات والثقافات فى المنطقة والسعى لتفكيك مكونات الثقافة العربية وطمس الهوية الثقافية وينشغل هذا التحالف منذ بداية العقد الأول من الألفية الثالثة وبعد أحداث 11 سبتمبر بإعلاء صوت مكافحة الإرهاب ومحاولة توظيف قوانين مكافحة الإرهاب من أجل إضعاف الأصوات الداعمة للمفاوضة بدءا بتعقب المعادين للسامية من خلال استصدار تشريعات من الكونجرس وإنتهاء ببرامج الإصلاح السياسى التى أطلقتها أمريكا وفرضتها على الدول العربية من أجل تغيير نظمها الاجتماعية والثقافية والسياسية.

أشكال التطبيع العلمى:

فى مجال البحوث الفنية والصحية:

تشير صحيفة "الجيروزاليم بوست" الإسرائيلية فى تقريرها المنشور فى سبتمبر 1987 تحت عنوان "مصر وإسرائيل تنفذان سوياً ودون ضجيج برنامجاً من أجل الصحة" جاء فيه: "فى

---

(1) انظر: مجلة أكتوبر القاهرية وصحيفة الأهرام 1989/4/9.

مجال البحوث الطبية يجرى الآن تعاون مصرى إسرائيلى، هذا التعاون كان قد بدأ منذ خمس سنوات مضت، حيث فى يوم ما أصدر مجلس نقابة الأطباء المصريين بيانا نشرته الصحف القومية فى باب الاجتماعيات بعد أن دفعت النقابة ثمن نشره وقد أعلن البيان عن إجراءات سوف تتخذها النقابة فى مواجهة الأطباء الذين يتعاملون مع إسرائيل. تبدأ هذه الإجراءات بالتحقيق ولفت النظر إلى سحب المؤهل. كذلك سجلت النقابة عدم اعترافها بأى شهادة علمية تمنح عن طريق جامعات إسرائيل ومعاهدها العلمية وأنها لن تصرح لحامليها بمزاولة المهنة.

بالرغم من ذلك تقول الصحيفة "أجريت بحوث مشتركة" فى مجال الصحة العامة حققت نجاحاً كبيراً وأدت إلى التقليل من الإصابة بالأمراض الاستوائية المعدية المنتشرة فى الشرق الأوسط ومن ثم فقد قررت الدولتان المضى فى هذه المشروعات البحثية لخمسة أعوام أخرى[1].

وواصلت إسرائيل أيضاً عمليات التطبيع على مستوى الصحة النفسية، حين سجلت حضورها فى مؤتمر الصحة النفسية الذى عقد فى نوفمبر 1987، والطريف هنا قول الدكتور جمال أبو العزائم "لقد خسرنا من قبل عقد مؤتمرين فى مصر لإصرارنا على مقاطعة الإسرائيليين وهذه المرة كنا سنخسر وجود الاتحاد هنا لو قاطعناهم[2].

فى مجالات الفيزياء:

بعد عدة جولات بحثية مع الإسرائيليين خلال الأعوام من 1983 وحتى 1987، تأتى جولة أخرى من البحوث المشتركة حين قام فى يناير 1988 البروفيسور الإسرائيلى هارى ليبيكن وزوجته التى تعمل بمعهد وايزمان الوثيق الصلة بالموساد وبعمليات وبحوث مفاعل ديمونة وصناعة الأسلحة النووية الإسرائيلية بزيارة قسم الفيزياء النووية بجامعة القاهرة واشتمل برنامج الزيارة على عقد ندوة علمية لأعضاء هيئة التدريس بالقسم حول التطور العلمى الإسرائيلى، وأجرى الباحث الإسرائيلى خلالها مناقشات عديدة حول إمكانات التعاون بين مصر وإسرائيل ووجه الدعوة لعدد من أساتذة الجامعات المصرية لزيارة إسرائيل وأحاطت الجهات المسئولة الزيارة بسرية تامة خوفاً من رد الفعل العدائى، إلا أن ما صرح به هارى ليبكين بعد عودته لإسرائيل فى الصحف هناك كشف عن خفايا الزيارة وهدفه من ورائها فضلاً عن تعمد التحقير من قدر علماء مصر والاستخفاف بهم

(1) د. رفعت السيد أحمد، الموسوعه، مرجع سابق، ص1369.
(2) د. رفعت السيد أحمد، الموسوعه، المرجع السابق، ص1371.

واتهامه لشباب العلماء من المصريين بالانشغال بالسعى لجمع الأموال من دول الخليج وتخلفهم العلمى واستطاع بالفعل خلق شبكة من العلاقات وتوقيع عدد من الاتفاقات البحثية بين كلية العلوم بجامعة القاهرة وبين معهد وايزمان كما ذكرت ذلك صحيفة الجيروازليم بوست[1].

التطبيع فى المجال التعليمى والتربوى:

حظى هذا المجال باهتمام مبكر وكثيف، وقد تعددت محاور النشاط الإسرائيلى تجاه هذا المجال وطرقت جهود إسرائيل كل مداخله **الممكنة ومن مظاهر ذلك**[2]:

- محاولة الحاق طلاب مصريين بالجامعات والمراكز العلمية الإسرائيلية وفى هذا الإطار عرضت مستشفى هداسا منحتين دراسيتين لطالبين من مصر فى إطار الدورة الدولية التى ينظمها المستشفى. كما أعلن المركز الإسرائيلى بالقاهرة عن أنه ارسل طالبين مصريين للحصول على الدكتوراه من إسرائيل.
- محاولة الحاق طلاب إسرائيليين بالجامعات المصرية. وقد حالت الاعتبارات الأمنية دون تنفيذ تلك المحاولة.
- محاولة الاستعانة بمدرسين مصريين لتدريس اللغة العربية فى مدارس إسرائيل.
- عقد دورات دراسية بالخارج تضم دارسين وأساتذة مصريين وإسرائيليين.
- محاولة عقد صلات بين نقابات المهن التعليمية فى كلا البلدين.
- تبادل الزيارات بين مسئولى التعليم فى كلا البلدين. وفى هذا الإطار دعت إسرائيل خمسة من رؤساء إدارة وزارة التربية والتعليم المصرية لزيارة إسرائيل فى يونيو 1981.
- قيام الإسرائيليين بزيارة المدارس المصرية وإجراء حوار مع التلاميذ ويشار فى ذلك زيارة بعض الأسر الإسرائيلية لطلاب قسم اللغة الشرقية فى كلية الآداب فى 1982/10/11[3].

لكن ربما يكون الأهم من جهود إسرائيل فى هذا المجال هو الاستجابة المصرية وقد تحققت فى هذا المجال ثلاثة مظاهر خطيرة:

1- استجابة مجلس نقابة المعلمين لمبدأ التطبيع حيث قرر بعد اجتماع طارئ برئاسة الدكتور محمد محمود رضوان فى مارس 1980 تأييد تطبيع العلاقات مع إسرائيل[1].

---

(1) د. رفعت السيد أحمد، الموسوعه، مرجع سابق ، ص1372.
(2) الشرق الأوسط والتطبيع الثقافى مع إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 23، صيف 1995.
(3) مجلة أكتوبر 1982/10/11.

2- لكن أخطر مظاهر استجابة نظام الرئيس المخلوع حسنى مبارك كانت الاستجابة غير المعلنة والتى تمت فى صمت نحو مراجعة مناهج التعليم فى مصر لتعكس عصر السلام وشملت مواد اللغة العربية والدين والمواد **الاجتماعية وإجراء تغيرات كثيرة فيها:**

أ - استبدال موضوعات بأخرى: ففى الصف السادس الابتدائى استبدلت قصة رمضان العبور بقصة رفاعة الطهطاوى. كما تم تغير كتاب التربية القومية من القومية العربية إلى جمهورية مصر العربية والعالم المعاصر وفي عبارات من أمثال الصهيونية حركة سياسية هدفها جمع اليهود فى أنحاء العالم وإسكانهم فى فلسطين دون الإشارة إلى الأبعاد العنصرية أو عدم احقية الصهاينة فى هذا الإسكان ولا إلى طبيعة الاحتلال.

ب- إضافة موضوعات جديدة: اضيفت موضوعات فى تاريخ مصر الحديث عن معاهدة كامب ديفيد.

ج- التغيير فى داخل الموضوعات: فمثلا فى كتاب الجغرافيا للصف السادس الابتدائى مازالت فلسطين تدرس ولكن مع حذف هذه الفقرة "وقد تمكن الصهاينة بمساعدة الدول الاستعمارية من اغتصاب أرض فلسطين منذ عام 1948 وشردوا معظم أهلها العرب واستولوا على ممتلكاتهم غير أن الفلسطينيين وسائر العرب يعملون على تحرير فلسطين وعودة الشعب الفلسطينى إلى وطنه" وبحذف هذه الفقرة أصبح الموضوع يتكلم عن إسرائيل حيث القدس عاصمة الدولة دون أى معرفة عن وضع فلسطين[2].

ومع ذلك كله فإنه أثناء زيارة (بيغن) - رئيس وزراء الكيان الصهيونى - لمصر فى 1981/8/25، أعرب عن استيائه البالغ من استمرار الطلبة فى مصرفدراسة كتب التاريخ التى تتحدث عن "اغتصاب إسرائيل لفلسطين" وكتب التربية الإسلامية التى تحتوى على آيات من القرآن الكريم تندّد باليهود وتلعنهم ولعله يقصد ماذكر فى" (سورة المائدة: 82)، وقد أشارت الصحف إلى أن السادات استجاب على الفور لطلب "صديقه بيغن"، فأصدر أوامره للمختصين فى وزارة التربية بإعادة النظر فى المناهج الدراسية بما يتلاءم مع طلبات بيغن.

---

(1) جريدة الشعب مارس 1980.

(2) محسن عوض مرجع سبق ذكره، ص184-185.

التطبيع مع الكيان الصهيونى فى المناهج الدراسية:

ذكرت الصحافة الإسرائيلية أن المناهج الجديدة فى مراحل التعليم المصرية قطعت شوطاً متقدماً فى تحسين صورة إسرائيل فى سياق التمهيد للتطبيع مع الأجيال الجديدة من المصريين. كما احتفت وسائل الإعلام الصهيونية بالتعديلات التى قامت بها وزارة التربية والتعليم المصرية استناداً على الدراسة التى أجراها الباحث الإسرائيلى أوفيرفايتر والتى صدرت فى شهر مايو 2016 عن معهد دراسات الأمن القومى الإسرائيلى التابع لجامعة تل أبيب وشملت كتاب جغرافيا العالم وتاريخ مصر الحديث المقرر على الصف الثالث الإعدادى للعام الدراسى 2015 - 2016 وأبرز ما ركزت هذه الدراسة التطوير الذى طرأ على صورة إسرائيل وتقديمها باعتبارها بلداً صديقاً وليست بلداً **عدواً وتفصيلاً لذلك:**

1- قدمت المناهج الدراسية المصرية اتفاقية كامب ديفيد باعتبارها مبادرة ضرورية لتحسين الأوضاع الاقتصادية فى مصر من خلال إبراز المزايا الاقتصادية للسلام مع إسرائيل وإنهاء فترة الحروب التى استنزفت الموارد الاقتصادية لمصر والسعى لتوفير الاستقرار اللازم لتحقيق التنمية وضمان الرفاهية للشعب المصرى.

2- تصف المناهج الجديدة العلاقة بين مصر والكيان الصهيونى بالصداقه الحميمه وتركز على شرعية هذا الكيان باعتباره شريك استراتيجى فى عملية السلام.

3- لم تتطرق هذه المناهج للحروب التى خاضتها مصر ضد الكيان الصهيونى بدءاً من حرب 1948 ثم 1956 و1967 وحرب الاستنزاف 1969 ثم حرب 1973.

اغفلت هذه المناهج القضية الفلسطينية واغتصاب الصهاينة للوطن الفلسطينى وتشريد أهله وانتهاك حقوقه المشروعة. وهنا يشير الباحث الصهيونى إلى التطور الذى طرأ إذ أن الكتب الدراسية التى صدرت حتى عام 2002 كانت تحوى 32 صفحة عن الحروب العربية الصهيونية و3 صفحات فقط عن السلام مع إسرائيل فيما خصصت المناهج الجديدة 12 صفحة فقط للحروب العربية الإسرائيلية و4 صفحات للسلام مع إسرائيل.

5- حذفت المناهج الجديدة أهم بنود معاهدة السلام المرتبطة بالقضية الفلسطينية خصوصاً الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومفاوضات تقرير المصير. فى حين عرضت هذه المناهج محادثات مدريد واتفاقية أوسلو باعتبارها انجازات عظيمة وأغفلت تماماً الدور التاريخى المحورى الذى قامت به مصر لمساندة الشعب الفلسطينى لإسترداد حقوقه الوطنية وتأسيس دولته المستقلة.

6- أغفلت المناهج الجديدة كافة المصطلحات الخاصة بالصراع العربى الإسرائيلى وركزت على الأهمية الاستراتيجية للسلام ودروس الحرب والسلام.

لقد انعكست التحولات الإستراتيجية فى مسار السياسة المصرية تجاه الكيان الصهيونى على مضامين المناهج الدراسية ولم يقتصر تأثيرها على ما ذكرناه بل شملت دروس التاريخ العربى والإسلامى النصوص الشرعية المتعلقة بالجهاد ونظرة القرآن إلى بنى إسرائيل.

ويشير بعض الباحثين إلى أن الجهود الرائدة التى واكبت التطبيع الثقافى مع إسرائيل، صحبها فى ذات الوقت نقصان المعلومات المقدمة للطلاب العرب عن القضية الفلسطينية والحق العربى فى فلسطين، كما تشير بعض الدراسات إلى أن التنشئة السياسية ووسائلها فى الوطن العربى لا تساعد على خلق انتماء حقيقى للقومية العربية بل تدعم النظرة القطرية فى أحيان كثيرة، إضافة إلى سعى المناهج التعليمية إلى تحسين صورة إسرائيل بعد كامب ديفيد بإعطاء صورة طيبة عنها، باعتبارها عدو الأمس وصديق اليوم دون أن يقدم الجانب الآخر من الصورة التى تشير إلى الإجراءات القمعية التى تقوم بها إسرائيل فى الأراضى العربية المحتلة ضد الفلسطينيين، وقد ارتبط تقديم ذلك بالترويج للقيم العالمية التى تصاحب السلام والتسوية السلمية[1].

أشكال التطبيع الأدبى والثقافى والفنى:

التطبيع فى مجال الفكر والأدب:

حظى هذا المجال باهتمام كبير من جانب الإسرائيليين وشهد تركيزاً ملموساً وقد يكون سبب ذلك أنه يمثل أحد المداخل الرئيسية لمفهومهم للتطبيع الثقافى وقد يكون بسبب ما يحققه الحوار مع الأدباء والمفكرين من ذيوع وانتشار وتأثير. ومن ثم تعددت زيارات الأدباء والمفكرين والكتاب الإسرائيليين. وقد تعددت دعواتهم للكتاب والأدباء المصريين لزيارة إسرائيل. من بين الزيارات المتعددة للكتاب والمفكرين الإسرائيليين، نشير إلى زيارات عموس ايلون (ابريل 1979) وشمعون شامير استاذ التاريخ اليهودى يوليو 1980 والكاتب القصصى موريس شماس وغيرهم.

(1) سامى نصار: التسوية السلمية نسق القيم، فى نظم التعليم العربية فى أحمد يوسف أحمد (محرر) التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى وتأثيرته على الوطن العربى (القاهرة: معهد البحوث العربية 1996) ص ص 228- 229.

كما كانت هناك جهود لترويج الفكر الصهيونى والكتاب الإسرائيلي فى مصر. فتم تصدير الصحف والمجلات والكتب الإسرائيلية لمصر. واتخذت دور النشر الإسرائيلية شركة إدكو انترناشونال وكيلاً لها بالقاهرة. كما حرص الكتاب الإسرائيليون على الكتابة فى المجلات والصحف المصرية بين وقت وآخر مثل كتابات شمعور شامير وعاموس عوز. وتمكن بعض أساتذة الأدب العربى من الإسرائيليين الذين زاروا مصر من إقناع بعض الأدباء الشبان - خاصة فى الاسكندرية - بنشر أعمالهم الأدبية التى تروج للسلام المصرى الإسرائيلى والتطبيع فى دور النشر الإسرائيلية، وقد تناولت جريدة الوفد "أبريل 1984 هذا الموضوع بالنقد، حيث أكدت الجريدة أن وجود صعوبات فى مجال النشر بمصر لا يبرر قبول البعض نشر أعماله فى إسرائيل، ورأت الجريدة أن هذه المحاولات من جانب إسرائيل تستهدف الغزو الثقافى للعقل المصرى[1].

كما حرصت إسرائيل على الاشتراك فى معارض الكتاب التى تعقد فى مصر ودعوة الناشرين للاشتراك فى معارض الكتاب التى تعقد بإسرائيل واشتركت بالفعل فى معرض القاهرة الدولى الثالث عشر والرابع عشر اللذين عقدا فى القاهرة عامى 1981- 1982 على التوالى. بينما تعذر اشتراكها فى معرضى 1983 - 1984 بسبب ظروف الغزو الإسرائيلى للبنان. كما تم منعهم أيضاً من دخول معرض الكتاب فى عام 1985 بعد أن قامت الأحزاب والنقابات والهيئات المصرية بمعارضة دخولهم لمعرض الكتاب[2].

وعلى طريق دفع الحوار الفكرى واصل المثقفون الإسرائيليون جهودهم لترجمة أعمال كبار الكتاب والأدباء المصريين. حيث قام صوميخ بترجمة ثرثرة فوق النيل لنجيب محفوظ. كما كان لأنيس منصور من الجانب المصرى دوراً هاماً فى سيناريوهات التطبيع حيث قام باستقبال البروفيسور الدكتور حاييم جوردون فى فندق الكونتيننتال بالقاهرة واتفق معه على إجراء لقاءات مباشرة بين الشباب المصرى والإسرائيلى والمثقفين المصريين لفتح نقاشات مباشرة بينهم دون شروط أو قيود أو حدود مسبقة، وكان مع أنيس منصور أيضاً د. محمد شعلان، د. طارق على حسن، د. نبيل يونس، وتم اللقاء على أربع جلسات فى عام 1981 ثم قام البروفيسور حاييم بعمل كتاب باللغة الإنجليزية تحت عنوان "البحث عن مسئولية التعليم من أجل السلام"[3].

---

(1) إبراهيم علوش، التطبيع الثقافى والعلمى مع العدو الصهيونى، رابطة الكتاب الأردنيين، الزرقاء 2013.

(2) إبراهيم البحراوى، استراتيجية الاختراق الصهيونى فى إطار معاهدة السلام، مجلة شئون فلسطينية، العدد 184، يوليو 1988.

(3) http://www.almatraqa.com/oldsite/showArtc.php?toicd=142

فى مجال الموسيقى والغناء:

اظهرت إسرائيل اهتماماً مبكراً بهذا المجال، فقامت جمعية المؤلفين والملحنين الإسرائيليين بتوجيه دعوة إلى المستشار القانونى لجمعية المؤلفين والملحنين المصرية.

كان أهم حدث فى هذا المجال هو دعوة الفرقة القومية للفنون الشعبية وفرقة الموسيقى العربية بقيادة عبد الحليم نويرة لزيارة إسرائيل للمشاركة فى مهرجان الربيع فى تل أبيب فى مايو 1982. ولبث وزارة الثقافة هذه الدعوة، وشارك فى المهرجان 180 من الفنانين المصريين والإداريين من أعضاء الفرقتين، وصحبهم الدكتور يوسف شوقى نائب وزير الثقافة. كما وعد يوسف شوقى بإيفاد مزيد من الفنانين المصريين لإسرائيل كعلامة على رغبة مصر المخلصة فى السلام.

كما صرح عبد الحليم نوير أن الموسيقى العربية والإسرائيلية تشتركان فى الكثير ويجب أن يعمل المصريون والإسرائيليون للحفاظ على تراث الموسيقى الشرقية.

وبجانب هذا النشاط المنظم حكومياً برزت بعض الأنشطة الإسرائيلية الأخرى بمبادرات شخصية. ففى يونيو 1979 زارت القاهرة المطربة الإسرائيلية "هيدفا عمران" وسجلت شريطاً من ألحان ملحن اسمه شاكر شعيشع يتضمن بعض أغنيات منها أغنية عن السلام باللغة العربية وصاحبها فى التسجيل الفرقة الذهبية بقيادة صلاح عرام. كما اتفقت على تسجيل سبع أغنيات مختارة من التراث الشعبى والفلكلور المصرى[1].

فى مجال الفنون التشكيلية:

قامت إسرائيل بدعوة عدد كبير من الفنانين التشكيليين لزيارة إسرائيل وعرض إنتاجهم الفنى. وباستثناء استجابة كل من السيد عبد الوهاب مرسى الذى أقام معرضه فى تكتم شديد فى مدينة القدس فى يونيو 1978، ونشاط السيدة ليلى شكرى الذى ينكر الفنانون التشكيليون عضويتها فى نقابتهم، فى تبادل المعارض معهم عامى 1982-1983 ولكن اخفقت جهود إسرائيل فى هذا التعاون مع الفنانين التشكيليين المصريين[2].

---

(1) محسن عوض، مرجع سابق، ص ص191-192.

(2) محسن عوض، مرجع سابق، ص194.

فى مجال الآثار:

جاء الدكتور أحمد قدرى رئيس هيئة الآثار السابق ليعلن بعد قيام وزير الثقافة ورئيس الوزراء بإقالته من هيئة الآثار ليعلن أن: جزءاً من أزمته الأخيرة يرجع إلى رفضه المستمر للتعاون مع البعثات الإسرائيلية التى طلبت المجئ إلى مصر وكشف أعمال النهب التى قامت بها إسرائيل للآثار المصرية فى سيناء مشيراً إلى أنه قاوم ضغوطاً إسرائيلية عديدة حاولت عرقلة الحفائر الأثرية التى قامت بها جامعة عين شمس بالمقابر اليهودية.

وأكد د. قدرى فى الندوة التى نظمتها له اللجنة الثقافية بنقابة الصحفيين فى مارس 1988 أن إسرائيل هى العدو الأساسى لمصر وللعرب، وهى تعمل جاهدة على تفريغ الفكر والوجدان المصرى من هويته الثقافية والتراثية موضحاً أنه لم يزر إسرائيل ولن يزورها[1].

محاولات التطبيع السينمائى:

إلى جانب أساليب التطبيع الثقافى السالفة الذكر برزت السينما كأداة هامة فى نطاق عمليات التطبيع الثقافى واتخذت هذه الأداة عدة طرق كان من أبرزها سوق الفيديو، والأفلام المعروضة مباشرة فى دور العرض وكانت معظمها من إنتاج وإخراج صهاينة فعلى سبيل المثال سوق الفيديو فى مصر اشتهرت شركتان (أعوام 1986، 1987، 1988) وأصبحتا تتعاملان مع شركة التوزيع الصهيونى وعلى رأسها شركة كانون لأصحابها جولان وجلوباس بشكل سافر، هما "شافعى فيديو فيلم وتوب فيديو فيلم" فالأولى عرضت فى الأسواق كنموذج فيلم (غزو أمريكا) من إنتاج الشركة الصهيونية وبطولة شاك نوريس والثانية عرضت "قانون نورفى" لتشارلز بورفسون. والجدير بالذكر أن صاحب الشركة الأولى هو إيهاب شافعى الشقيق الأصغر لمنيب شافعى رئيس غرفة صناعة السينما.

وقد قامت شركة كانون الإسرائيلية بإغراق السوق المصرى بالعديد من الأفلام التى ترتكز على تمجيد المستعمر الغربى وتبرير سياساته العدوانية مثل فيلم "فوق القمة" والملفت للنظر هنا هو أن غرفة صناعة السينما لم تصدر قراراً واحداً لمصادرة هذه الأفلام أو عدم استيرادها منها على سبيل المثال: لقاء الجبابرة، لعنة الماس، انتقام العملاق الأسود، انتقام النينجا[2]. وكان للنقابات الفنية موقف ثابت منذ عام 1981 وهو رفض التطبيع طالما أن إسرائيل مازالت تنتهك حقوق الفلسطينيين وتستمر فى إعلان أن دولة إسرائيل من النيل إلى الفرات.

---

(1) د. رفعت السيد أحمد، الموسوعه مرجع سابق، ص1372.
(2) د. رفعت السيد أحمد، الموسوعه، مرجع سابق، ص ص1373-1374.

موقف نقابة الصحفيين من التطبيع

أول قرار لنقابة الصحفيين المصريين صدر فى مارس 1980، وكان ينص على مقاطعة كافة أشكال التطبيع النقابى مع الكيان الصهيونى حتى استرجاع جميع الأراضى العربية المحتلة. والحقيقة أنه لم تحظ قضية داخل نقابة الصحفيين بكل هذا الاهتمام كما حدث مع قضية حظر التطبيع مع الكيان الصهيونى داخل نقابة الصحفيين وبين أعضاء جمعيتها العمومية. إذ اشتبكت نقابة الصحفيين التى نشأت فى مارس عام 1941 مع هذه القضية منذ العام 1979 وحتى الآن.

وكانت البداية عندما اشتدت المعارضة ضد الرئيس السادات، حين قرر الذهاب إلى إسرائيل وإلقاء خطابه الشهير فى الكنيست ثم توقيعه اتفاقية كامب ديفيد، وشرعت أقلام الصحفيين المصريين هنا وفى الخارج فى انتقاد نهج وسياسات السادات، وشهدت النقابة أنشطة فى هذا الاتجاه أثارت غضب الرئيس، الذى سخر من لقاءات ومناقشات الصحفيين، التى كانت تعج بهم حديقة النقابة فى المبنى القديم بمكانها الحالى، ووصفهم بأنهم أعضاء "حزب الحديقة". وظل السادات يمارس ضغوطه على النقابة لفصل الصحفيين الذين يهاجمون سياساته ويكتبون ضد كامب ديفيد، خاصة فى الصحف خارج مصر، لكن النقيب كامل زهيرى رفع شعار "العضوية كالجنسية" بل ذهب مجلس النقابة إلى أبعد من ذلك فقرر "حظر التطبيع النقابى" مع الكيان الصهيونى حتى يتم تحرير جميع الأراضى العربية المحتلة وعودة حقوق الشعب الفلسطينى، وفى مارس عام 1980 صدقت الجمعية العمومية للصحفيين على هذا القرار، وكانت أول نقابة مهنية تتخذ هذا الموقف وتبعتها بعد ذلك النقابات المهنية والعمالية.

والمفارقة التى يجب التوقف عندها هى أنه كلما كانت تشتد الضغوط الرسمية لتفعيل قرارات التطبيع فى العديد من المجالات، تنفيذاً لاتفاقية كامب ديفيد، وكلما إزدادت هذه المساحة على أرض العلاقات والهيئات الرسمية وكلما ازدادت الحجج المختلفة تحت دعاوى "المهنية" أو المشاركة فى "هجوم ثقافة السلام"، أو مواكبة التغيرات السياسة والدولية أو الدفع بتعارض قرار الحظر مع قوانين وسياسات الدولة وغيرها من هذه الحجج، إزداد التشدد من قبل الجمعية العمومية للصحفيين فى صياغة قرار حظر التطبيع، فبعد أن كان الحظر يخص "التطبيع النقابى، أمتد لحظر "التطبيع المهنى"، ثم بعد ذلك "التطبيع الشخصى"، وعندما خالف بعض الصحفيين والكتاب هذا القرار وذهبوا إلى إسرائيل أو التقوا إسرائيليين كان المبرر للإفلات من الحساب هو عدم نص قرارات الحظر على أية عقوبة لمن يخالفها، فكلفت الجمعية العمومية مجلس النقابة بوضع أسس المحاسبة والتأديب لمن يخالف القرار.

وفى مارس 1985: تم التأكيد على القرارات السابقة، صدر أيضاً قراراً يؤكد على القرارات السابقة مع إضافة أن من حق الجمعية العمومية أن تطلب من أعضائها جميعاً الالتزام الدقيق بقرارات عدم التطبيع وتكلف المجلس بوضع أسس المحاسبة والتأديب لمن يخالف القرار". وفى مارس 1995: أصبح القرار "حظر كافة أشكال التطبيع المهنى والشخصى والنقابى، ومنع إقامة أية علاقات مع المؤسسات الإعلامية والجهات والأشخاص الإسرائيليين حتى يتم تحرير جميع الأراضى العربية المحتلة. وتطلب الجمعية العمومية من أعضائها جميعاً الالتزام الدقيق بقرارات عدم التطبيع وتكليف المجلس بوضع أسس المحاسبة والتأديب لمن يخالف القرار[1]. 13 /2001/6 أكد مجلس نقابة الصحفيين على رفضه التطبيع مع الكيان الصهيونى حتى تعود الأراضى المغتصبة وقد تم التحقيق مع عدد من الصحفيين بسبب حضورهم حفل السفارة الإسرائيلية بالقاهرة فى ذكرى اغتصاب فلسطين.

وفى مارس 2013 أكدت الجمعية على قراراتها بشأن حظر التطبيع مع العدوان الصهيونى بكافة أشكاله وصوره. وفى 20 مارس 2015: أكدت الجمعية تمسكها بجميع قرارات الجمعيات العمومية السابقة بشأن حظر التطبيع المهنى والنقابى والشخصى بكافة أشكاله مع الكيان الصهيونى واعتبار الدخول إلى أى منطقة تقع تحت سلطة الاحتلال الصهيونى أو التنسيق مع سلطات العدو بأى شكل يندرج تحت سلطة الاحتلال الصهيونى أو التنسيق مع سلطات العدو بأى شكل يندرج تحت الحظر وإحالة كل من ينتهك هذه القرارات للمحاسبة التأديبية.

وفى عام 2000 أصدرت نقابة الصحفين بياناً دعت فيه إلى مقاطعة المؤتمر الذى استضافة المجلس الأعلى للصحافة وشاركت فيه وفود 13 دولة بينها إسرائيل وشارك عدد من كبار الصحفيين فى فعاليات الاجتماع فيما قاطعه آخرون وأدى حضور احدى الصحفيات الإسرائيليات فى هذا المؤتمر إلى تجدد الخلاف بين الصحفيين المصريين الرافضين للتطبيع مع الكيان الصهيونى وجاءت مشاركة بعض الصحفيين مخالفة لبيان النقابة الذى حظرت على أعضاء النقابة كل أشكال التطبيع المهنى والنقابى مع الأشخاص والمؤسسات والجهات الإسرائيلية.

معركة الصحافة والتطبيع

رغم الغياب النسبى للمعارك الفكرية والسياسية فى الصحافة المصرية خلال فترة حكم مبارك على العكس مما كان عليه الحال فى الماضى، حيث كانت هذ المعارك إحدى السمات

(1) موسوعة التطبيع والمطبعون فى مصر، د. رفعت سيد أحمد، المجلد الثانى، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، 2014، ص776.

المميزة للصحافة المصرية عبر تاريخها السياسى، وكانت هذه المعارك متعددة فى موضوعاتها ومتنوعة فى مجالاتها، على النحو الذى رصده أكثر من باحث ومؤرخ لتاريخ الصحافة.

وخلال الشهور الأخيرة من عام 1997 شهدت الصحافة المصرية واحدة من هذه المعارك، وبدأت عندما أحال مجلس نقابة الصحفيين كلا من الأستاذين لطفى الخولى، ود. عبد المنعم سعيد للجنة تحقيق نقابية لقيامهما بالسفر إلى إسرائيل أكثر من مرة لإجرائهما اتصالات مع إسرائيليين فى تل أبيب والقاهرة بالمخالفة لقرارات الجمعية العمومية للنقابة رغم لفت نظرهما وقد أثار هذا القرار العديد من ردود الأفعال استهلها د. محمد السيد سعيد بمقال فى جريدة "الأهرام" يوم 23 أغسطس 1997 بعنوان: "نقابة الصحفيين ضمير جماعة أم روح القطيع؟!" وهو المقال الذى بدأت به المعركة السياسية التى شهدتها الصحافة المصرية، وقد تنوعت القضايا والموضوعات التى شملتها هذه الحملة[1].

والواقع أن هذه المعركة الصحفية كان يراد لها فى البدء أن تكون حملة صحفية موجهة ضد قرار نقابة الصحفيين واتهام النقابة بمعاداة حرية الرأى والتعبير وانتهاك القانون العام. وقد تصدى عدد كبير من الكتاب الكبار والعديد من الصحف لهذا المقال والقضايا التى يثيرها مما حولها إلى معركة صحفية متكاملة.واشترك فى هذه المعركة الصحفية عدد كبير من الصحف والمجلات المصرية، تتصدرها الأهرام، والأخبار، والجمهورية، والوفد، والدستور، والعربى، والأهالى، والأحرار، وصباح الخير، وروزاليوسف، وأخبار اليوم، والعالم اليوم، والمصور، والسياسى المصرى.وشملت هذه الحملة كافة الفنون الصحفية مثل: المقال، والتحقيق الصحفى، والكاريكاتير، والحوار الصحفى، والخبر، والعمود اليومى.

وقد لجأ مؤيدو قرار النقابة إلى استخدام كافة هذه الفنون الصحفية، فيما لم يستعين معارضوا القرار إلا بالمقال الصحفى وأحيانا العمود اليومى.

كانت التحقيقات الصحفية التى شملتها هذه الحملة متوازنة فى أغلبها، من خلال نشر آراء المؤيدين والمعارضين لقرار النقابة، والمؤيدين والمعارضين للتطبيع مع إسرائيل، وفيما عدا جريدة العربى الناطقة بلسان "الحزب الناصرى" حيث كانت تحقيقاتها أيضاً موجهة ضد المعارضين لقرار النقابة وضد مؤيدى التطبيع مع إسرائيل، أما الأهالى فقد جاءت مقالاتها وتعليقات كتابها مؤيدة لقرار النقابة، أما التحقيقات التى نشرتها فقد كانت متوازنة بنشر الآراء المؤيدة والمخالفة. وكانت جريدة "الأهرام" هى الصحيفة الأكثر التزاما بمعارضة قرار النقابة، سواء بنشر مقالات متعددة، وبدء الحملة الصحفية، أم بمنع نشر

---

(1) صلاح الدين حافظ. الصحافة والتطبيع: الدراسات الإعلامية، العدد 89، أكتوبر - ديسمبر 1997، تصدر عن: المركز العربى الإقليمى للدراسات الإعلامية للسكن والتنمية والبيئة - من ص3-4.

ردود على مقال د. محمد السيد سعيد، وحظر مقالات لكتابها الدائمين يتناولون فيها نفس الموضوع من وجهة نظر مخالفة، ومن الردود التى منعت رد د. رفعت سيد أحمد، وسعد زغلول فؤاد، ومن المقالات التى حظرت مقال فهمى هويدى، وكان الاستثناء هو نشر مقال لصلاح الدين حافظ بالأهرام يؤيد فيه قرار النقابة وينتقد التطبيع.

وقد كشف رصد وتحليل المواد التى شملتها هذه المعركة الصحفية عن أن أنصار التطبيع داخل مهنة الصحافة أقلية ضيئلة للغاية، فقد حرص معظم المدافعين عن د. عبد المنعم سعيد ولطفى الخولى على تأكيد رفضهم للتطبيع، وموافقتهم على قرارات الجمعية العمومية الصادرة بهذا الشأن، وأحيانا إظهار أن ما فعله الزميلان ليس تطبيعاً، وأيضاً تأكيد اختلافهم مع تجمع كوبنهاجن والإعلان الصادر عنه من حيث المبنى والمعنى.

وقد تنوعت القضايا التى تناولتها هذه المعركة الصحفية لتشمل حزمتين رئيسيتين من القضايا الأولى يمكن أن نطلق عليها القضايا السياسية مثل قضية التطبيع مع إسرائيل، وحدود حرية الرأى والتعبير. أما الحزمة الثانية فهى تتعلق بالقضايا النقابية والمهنية مثل: الفارق بين الحزب السياسى والنقابة المهنية، ومدى إلزام قرارات نقابة الصحفيين على أعضائها، وحدود الدور السياسى لنقابة الصحفيين، وكيف يتصرف الصحفى إذا ما كان قيامه بواجبه المهنى يتعارض مع الالتزام بالواجب النقابى[1].

1- القضايا السياسية:

ويمكن القول إن مقال د. محمد السيد سعيد نجح إلى حد كبير فى فرض جدول أعمال هذه المعركة الصحفية، حيث كانت غالبية الأفكار التى تضمنتها المقالات التى نشرت للرد عليه ليست إلا تفنيداً للأفكار والآراء التى طرحها الدكتور محمد السيد سعيد، أما عن القضايا السياسية الى شملتها هذه المعركة الفكرية تأتى فى مقدمتها قضية التطبيع مع إسرائيل، والتركيز على تعريف التطبيع، إذ قدم د. محمد السيد سعيد تعريفه للتطبيع فى المقال الذى نشره بالأهرام بأنه "تلك الترتيبات التى تعطى إسرائيل - كدولة - الحق فى الحصول على مزايا التعاون مع الدول العربية وهيئاتها، بما فى ذلك هيئات المجتمع المدنى - وهو ما يضيف إلى قوة هذه الدولة (أى إسرائيل)، وفى ذات الوقت دعا محمد سيد أحمد فى أحد مقالاته إلى عقد مؤتمر نقابى لوضع تعريف للتطبيع فى ظل المستجدات التى طرأت على الصراع العربى - الإسرائيلى منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 وهو نفس الاتجاه الذى تبناه كل من محمد عودة، وصلاح عيسى، ود. فتحى عبدالفتاح.

---

(1) صلاح الدين حافظ. المصدر السابق - من ص4-5.

وفى هذا السياق طرحت قضية جدوى هذا التطبيع هناك توجهات ترى أن التطبيع مع إسرائيل يمكن أن يحدث انقساما فى المجتمع الإسرائيلى، فضلا عن أنه يعزز ويقوى من القوى المؤيدة للسلام داخل هذا المجتمع، وأنه لابد من أن يكون هناك حوار بين أنصار السلام من كلا الجانبين العربى – والإسرائيلى. وهناك آراء على نقيض ذلك تماماً وترى أن قوى السلام داخل المجتمع الإسرائيلى هى قوى هامشية وليست أصلية داخل هذا المجتمع، وأن التطبيع مع العدو الصهيونى لن يحدث انقساماً داخل المجتمع الإسرائيلى بقدر ما أحدث هذا الانقسام بالفعل داخل النخبة المصرية. وهناك آراء طرحت ترى أن سياسات بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى تنسف تماماً كافة الدعاوى الخاصة بالتطبيع مع إسرائيل، وتنسف إعلان كوبنهاجن من أساسه. كما تناولت هذ الحملة قضية حرية الرأى والتعبير، والممارسة الديمقراطية، إذ رأى محمد السيد سعيد أن قرار مجلس نقابة الصحفيين بالتحقيق مع لطفى الخولى وعبد المنعم سعيد، مصادرة للحرية وملاحقة للضمير ووأد للاعتقادات السياسية والفكرية، ورد عليه العديد من الكتاب والصحفيين بالقول بأن قرار مجلس النقابة لم يكن موجهاً ضد الاعتقادات السياسية والفكرية بقدر ما كان موجهاً ضد فعل سياسى، والدليل على ذلك أن العديد من الكتاب والصحفيين نشروا مقالات تنادى بالتطبيع على الصعيد النظرى دون أن يتخذ مجلس النقابة إزاءهم أى إجراءات[1].

إذ يمكن لكاتب أن يكتب ما شاء من مقالات يتعاطف فيها مع الإرهابيين ويدافع عنهم، مدلياً بمبررات وعوامل انحرافهم ويمكن أن يبدى هذا التعاطف فى ندوات ثقافية أو اجتماعات سياسية، فهذا يندرج تحت حرية الرأى والتعبير وأن أعمال التصدى والقمع لهذه الجرائم لا تعد مقصلة لأصحاب الآراء السياسية وقمعاً للحرية! وتبنى هذا الرأى كل من فهمى هويدى، صلاح عيسى، ولويس جريس وغيرهم.وطرح جمال عبد الجواد وجهة نظر ترى أن إجماع أعضاء نقابة الصحفيين، يمثل رصيداً يجب أن تسعى لتدعيمه لصالح النقابة ولصالح مصر، وأن أساليب بناء الإجماع فى مجتمع ديمقراطى أوساع للديمقراطية لا تتضمن الضغط والتهديد، وتبنى هذا الرأى د. أسامة العزالى حرب الذى يرى إن الواجب لنقابة الصحفيين إذا كانت تعبر عن رأى أو تتخذ موقفاً فى قضية سياسية عامة تهم الوطن، فذلك لا يعنى حقها فى مصادرة رأى الأقلية من أعضائها الذين يختلفون مع هذا الموقف، أو معاقبتهم على موقف آخر يتخذونه.

---

(1) صلاح الدين حافظ ، مجلة الدراسات الإعلامية، مصدر سابق - من ص5-6.

القضايا النقابية والمهنية:

ولعل أهم القضايا المهنية والنقابية التى شملتها هذه الحملة تتعلق بما إذا كانت نقابة الصحفيين منوط بها لعب دور سياسى عام، أم لابد وأن يقتصر دورها على الشأن النقابى فقط، فمحمد السيد سعيد يرى أن الشأن النقابى جوهر ما يجمع الصحفيين فى نقابة واحدة من هنا فإن "العقل والمنطق وأحكام المحكمة الدستورية العليا يعرف النقابة المهنية بأنها هيئة أو اتحاد ينشأ للدفاع عن مصالح أفراد تجمعهم مهنة واحدة، ولم يقل أحد قط إن النقابة المهنية هيئة سياسية مهمتها الدفاع عن آراء سياسية محددة ضد من يخالفها، ويضيف فى موضوع آخر إنه يجوز لنقابة الصحفيين اتخاذ رأى حيال الشأن أو الشؤون العامة وممارسته، ولكن يجب أن يتم فى إطار قانون النقابة الذى يتفق مع أوليات الممارسة الديمقراطية، أى أن يعكس الرأى السياسى للنقابة مزاج ورؤى الأغلبية دون أن يجب آراء الأقلية أو ينكرها أو يصادرها، أو يعاقب عليها، وإلا تحولت النقابة إلى حزب سياسى صريح وتضمحل الحدود والفواصل بين النقابة والحزب السياسى[1].

وقد تصدى العديد من الكُتاب لهذا الرأى وتركزت وجهة نظرهم على أنه من الصحيح أن نقابة الصحفيين نقابة مهنية أولاً وقبل كل شئ لكنها بحكم طبيعة عمل الصحفيين المحدد بصورة رئيسية فى تناول قضايا ومشكلات المجتمع والوطن، وبحكم أن الصحافة جهاز من أجهزة الرقابة الشعبية على دولاب الحكم والإدارة، وهذه المهام فى ذاتها سياسية.

ومن منطلق المهام السياسية الوطنية والقومية التى تمارسها مهنة الصحافة، فإن قانون نقابة الصحفيين أقر صراحة العمل السياسى للنقابة حيث تحدد المادة 47 فيه اختصاصات مجلس النقابة وبيان ما يقوم به من واجبات ومن بين هذه المهام: وضع خطة العمل السياسى للنقابة ومتابعة تنفيذها. وطرحت أيضاً خلال هذه المعركة الصحفية آراء حول مدى إلزام قرارات نقابة الصحفيين لأعضاء النقابة حيث إن قرار الجمعية العمومية كما يرى د. محمد السيد سعيد هو توصية وليس قانوناً، وأن فاعلية وضمان نفاذه يتوقف على الانضباط الطوعى والإرادى له من جانب الصحفيين وفى مواجهة هذا الرأى يتصدى صلاح عيسى ويرى أن ما ذهب إليه محمد السيد سعيد من قطع بأن كل ما تصدره الجمعية العمومية للنقابة هو توصيات ليست ملزمة لأحد ويستطيع كل عضو فى النقابة أن ينفذها أو لا ينفذها، هو دعوة للقضاء على النقابة، وتقويض لبنيانها كتنظيم

---

(1) المصدر السابق، صلاح الدين حافظ ، من ص7.

جمعى يضم العاملين بالمهنة، ويكتسب قوته من احتشادهم داخلها، ومن اتخاذهم لمواقف جماعية، ومن التزامهم بهذه المواقف. والذى لا شك فيه أن هذه المعركة الصحفية، قدمت نموذجاً للحوار البناء والمسؤول بين أصحاب الآراء المتباينة، على الرغم من العديد من السلبيات لعل فى مقدمتها بعض المقالات غير المسؤولة التى لجأت إلى الإسفاف والتهكم وغيرها من الأساليب غير اللائقه فى المعارك الصحفية. وقد طرحت مجلة "دراسات إعلامية" هذه المعركة على صفحاتها، انطلاقاً من أهمية وخطورة القضية محور الخلاف، وهى قضية التطبيع مع إسرائيل، علاوة على تقديس حرية الرأى والتعبير كمدخل للتطور الديمقراطى السليم فى مصر وفى وطننا العربى كله، مع التأكيد على موقف المجلة ويتلخص فى معارضة التطبيع حتى يتحقق السلام الشامل العادل الكامل[1].

التطبيع بين مصر وإسرائيل.. الحصاد المر

رغم أن ثورة 25 يناير المصرية لم تصل بعد إلى نقطة محاكمة النظام القديم على جرائم السياسية الخارجية وفى قلبها اتفاقية كامب ديفيد 1978 ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979 ورغم أن هذه المحاكمة لن تكون بالضرورة فى إطار قانون الجنايات الذى على أساسه تجرى محاكمة نظام مبارك على جرائم السياسة الداخلية إلا أنها ستكون فى إطار قوانين الثورة ودوافعها وأهدافها كما أن المعاهدة الحقت أضراراً بالغة بمجمل الواقع المصرى سياسياً واقتصادياً وأدت بالضرورة إلى تراجع دور مصر القومى والاقليمى ثم تراجع أدوار معظم الدول العربية فى المواجهة مع إسرائيل. هذا وتدرك إسرائيل جيداً أن إسقاط كنزها الاستراتيجى المتمثل فى نظام مبارك يعنى عدم ضمان بقاء نصوص معاهدة السلام والقدسية التى اضفاهاعليها نظام مبارك ومن هنا تبرز أهم إيجابيات ثورة يناير التى تكمن فى فقدان قدسية كامب ديفيد التى احتفظت بها منذ توقيعها عام 1978، فلم يعد مستبعداً أن تسعى مصر بجدية إلى تغيير نصوص المعاهدة أو إلغائها.

وربما توصلت القيادة السياسية المصرية إلى أن السلام البارد القائم حالياً بين مصر وإسرائيل لا يجب أن يدوم طويلاً إذ أنه يعمل لصالح إسرائيل على حساب المصالح القومية للأمن المصرى فضلاً على أنه مهدد بالاختراق دائماً طالما ظلت مساحة العلاقات العربية بإسرائيل مقصورة على مصر والأردن وقطر هكذا يرى أنصار التوسع فى التطبيع بين

(1) صلاح الدين حافظ، مجلة الدراسات الإعلامية، مصدر سابق - من ص8.

إسرائيل والعالم العربى. وفيما يخص العلاقة بين إسرائيل ومصر يلتزم الجانبان الإسرائيلى والمصرى باتفاق السلام وتكررت بوادر حسن النية المحسوبة من الجانب المصرى حيث لم تعترض القاهرة على زيارة البابا تواضروس للقدس وأعلنت القيادة السياسية فى مصر أنها ستدعم مسيرة السلام بقوات حفظ سلام فى حال قيام دولة فلسطينية لكن لا تزال هناك معوقات لتنامى العلاقات المصرية الإسرائيلية تتمثل فى استمرار السلام البارد ومقاطعة الشعب المصرى ومقاومته للتطبيع مع إسرائيل.

لقد أصبحت صورة العلاقات المصرية الإسرائيلية مشوشة فى أذهان الأجيال الجديدة حيث لم تعد هذه الأجيال تعرف من عدو مصر الحقيقى ومن صديقها فى ظل خضوع القائمين على تنشئة وتعليم الأجيال للتوجهات الصهيونية التى تسعى بدأب وإصرار لإعادة تشكيل عقول ووجدان الأجيال الجديدة بحجب الحقائق التاريخية والثوابت الوطنية والقومية سواء ما يتعلق بالحركة الصهيونية ومشروعها الاستيطانى الاقتلاعى فى فلسطن أو الثوابت القومية الخاصة بالأمن والوجود القومى لمصر وتراثها التاريخى. وقد أشار إلى ذلك العديد من الكُتاب المصريين أبرزهم فهمى هويدى ومحمد المنشاوى وغيرهم واستندوا إلى أحدث الدراسات الصهيونية التى نشرت فى احدى الدوريات الصادرة عن معهد دراسات الأمن القومى بجامعة تل أبيب عام 2016 بعنوان (السلام مع إسرائيل فى الكتب المدرسية المصرية وما الذى تغير بين عهدى السيسى ومبارك) أجراها الباحث الإسرائيلى أوفير وينتر.

ومن خلال تحليل مضمون كتاب جغرافية العالم العربى وتاريخ مصر الحديث المقرر على المرحلة الإعدادية فى مصر خلصت الدراسة إلى نتيجة هامة تشير إلى وجود تغييرات إيجابية من المنظور الصهيونى فى تناول قضية السلام مع مصر مقارنة بالكتب الدراسية السابقة فقد تم تناول السلام بين مصر وإسرائيل كشرط مسبق لإحياء الاقتصاد المصرى فى حين حظى الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية بمساحة محدودة أقل من الماضى وتراجع التركيز على الالتزام المصرى تجاه الفلسطينيين ودور الرئيس المصرى فى الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية مما يؤكد تغير أولويات النظام المصرى. أن هذه الدراسة تدق ناقوس الخطر بالنسبة لمصر ودورها التاريخى فى الصراع العربى الإسرائيلى وموقفها من القضية الفلسطينية إذ تشير إلى سعى الحركة الصهيونية الدؤوب لتنفيذ استراتيجيتها التوسعية من خلال تشويه وعى ومحو أدمغة الأجيال الجديدة تجاه الخطر الوجودى الصهيونى واقناعهم بأن احتلال فلسطين ليس هو أصل الإرهاب الحقيقى فى العالم العربى.

التطبيع العربى الإسرائيلى

نحو التطبيع المجانى:

لقد فشلت اتفاقيات التسوية التى وقعتها إسرائيل مع كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن فى إحلال السلام فى المنطقة العربية بل يمكن القول أن هذه الاتفاقيات أصبحت تمثل عقبة كبرى تعترض طريق السلام الحقيقى فى المنطقة حيث فرضت تطبيع العلاقات بصورة قسرية تتنافى مع تراث الحروب ومعاهدات الصلح بين الدول لانها استندت إلى المفهوم الصهيونى للسلام الذى يسعى إلى فرض قضية الأمن الإسرائيلى باعتبارها الأولوية المطلقة فى الصراع العربى الإسرائيلى والتى تتوارى أمامها جميع الحقائق التى تتعلق بالحقوق الوطنية والقومية التاريخية والمعاصرة للشعوب العربية وفى قلبها الشعب الفلسطينى. وإذا كانت هذه الاتفاقيات تعكس النزعة الاستسلامية لدى القيادات السياسية العربية التى ابرمتها غير أنها اهدرت التاريخ الطويل للنضال العربى والفلسطينى ضد الصهيونية كما مكنت إسرائيل من تحقيق كافة أغراضها المرحلية والاستراتيجية وأكدت بأنه لا سلام إلا بالشروط التى تمليها إسرائيل والولايات المتحدة.

وتشهد الساحة العربية حالياً أخطر مراحل التطبيع مع إسرائيل أى ما يعرف بالتطبيع بلا مقابل لمواجهة مخاطر مشتركة تهدد الشعوب العربية وتهدد إسرائيل معهم وهناك عدة تيارات قوية تدفع فى هذا الاتجاه الذى يسعى لتبنى خطوات وسياسات تطبيعية تتجاوز كل ما سبق وأبرزها التوجه الأمريكى وتوجه بعض الحكام العرب مستغلين حالة الفوضى والضعف والدمار الذى تعانى منه معظم الدول العربية على الأخص العراق وسوريا واليمن وليبيا.وتسعى إسرائيل جاهدة إلى استغلال الحرب الأهلية السورية لتحقيق الاختراق الأكبر وهو الصلح الكامل والشامل مع العرب والانتقال من موقع العدو إلى مركز الحليف وقد بدأت هذه الفكرة تلوح فى الأفق غداة حرب أكتوبر 1973 وأخذت تتبلور ويتعدد دعاتها من بين العرب أنفسهم خاصة بعد كامب ديفيد 1978 والمعاهدة المصرية الإسرائيلية 1979 وصولاً إلى اتفاق أوسلو الفلسطينى الإسرائيلى 1993 ثم اتفاقية وادى عربة الأردنية - الإسرائيلية 1994. وقد ارتفع صوت هذه الدعوة بعد غزو العراق 2003 وبروز الدور الإيرانى فى الحياة العراقية ثم ظهور الهلال الشيعى حيث تصاعد حديث المواجهة العربية ضد إيران وطغى على حديث الصراع العربى الإسرائيلى. ومنذ انفجار الحرب الأهلية فى سوريا سعت إسرائيل إلى

إقامة علاقات مع بعض فصائل المتمردين فى سوريا منذ عام 2012 ونشرت الصحف الإسرائيلية حواراتهم ومقابلاتهم وزيارة بعضهم للكنيست الإسرائيلى علاوة على تصريحاتهم التى تدعو بحماس الى ضرورة التطبيع مع إسرائيل. فالثابت تاريخياً أن الدول العربية التزمت رغم هزائهما العسكرية أمام إسرائيل بشرعية الحقوق الفلسطينية وقيام الدولة الفلسطينية على حدود ما قبل 1967 وبعد ما عقدت مصر اتفاقية كامب ديفيد 1978 ثم معاهدة الصلح مع إسرائيل 1979 توالت التنازلات العربية والفلسطينية فى اتفاق أوسلو 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ثم اتفاقية وادى عربة بين الأردن وإسرائيل 1994 وتلى ذلك إطلاق مبادرة عربية عام 2002 التى تضمنت للمرة الأولى استعداد الدول العربية لإنهاء الصراع العربى الإسرائيلى والدخول فى اتفاقيات سلام بهدف تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة بشرط الانسحاب الكامل من الأراضى العربية المحتلة عام 1967 والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194 وإقامة الدولة الفلسطينية ورغم عدم تحقق ذلك الحد الأدنى من ضرورة إقرار الحقوق الفلسطينية إلا أن التطبيعيين الجدد يطالبون بالمزيد. وتتواصل الجهود الإسرائيلية لاستغلال حالة الضعف العربى غير المسبوق من أجل تحسين وضعها التفاوضى فى أى عملية سلام مستقبلية مع الفلسطينيين مستهدفة القضاء على عدة قرارات دولية دعت إلى انسحاب إسرائيل عن الأراضى الفلسطينية التى احتلتها فى حرب 1967 ويتمثل ذلك فى السعى الإسرائيلى الدؤوب لإعادة صياغة قرار مجلس الأمن 242 الصادر منذ 47 عاماً.

ومن الشواهد التى تؤكد هرولة بعض الحكام العرب تجاه التطبيع مع إسرائيل الملابسات التى احاطت بقضيه نقل انتماء جزيرتى تيران وصنافير من مصر الى المملكه السعوديه وصدور الحكم القضائى بتبعيتها لمصر ثم قرار البرلمان المصرى المخالف لذلك. وتأكيد وزير الخارجيه السعودى التزام بلاده بكل الاتفاقيات الدوليه التى ابرمتها مصر بشأن الجزيرتين منها اتفاقيه كامب ديفيد.

لقد كررت مؤتمرات القمة العربية دعوتها إلى تنفيذ القرارات الدولية القاضية بالانسحاب من كامل الأراضى العربية المحتلة بما فى ذلك الجولان السورى والأراضى الفلسطينية. وإذا عاودت مؤتمرات القمة العربية للمرة الثالثة عشر تأكيد تمسكها بالمبادرة العربية للسلام كأساس لحل شامل وعادل ودائم للصراع العربى الإسرائيلى يقوم على تصفية الاحتلال مقابل تطبيع عربى كامل مع إسرائيل فإن ذلك يستند بالضرورة على مفهومين اساسيين ولازمين هما الحق والعدل اى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ومما يجدر ذكره أن إسرائيل لم توقع على أى وثيقة تعترف فيها بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره أو حقه فى إقامة دولته المستقلة.

المقاطعة أولاً ثم مقاومة التطبيع

قبل ان نتحدث عن مقاومة التطبيع مسيرته وأساليبه ونتائجه مصرياً وعربياً يجدر بنا أن نشير الى المقاطعة العربية لإسرائيل باعتبارها الأسلوب الأقدم إذ تضرب بجذورها فى عمق الصراع العربى الإسرائيلى وقد بدأت مبكراً من جانب الفلسطينيين منذ نهاية العشرينات وأتخذت شكلاً رسمياً جماعياً من جانب الجامعة العربية منذ عام 1945 وقبل قيام الكيان الصهيونى عندما قررت الجامعة العربية التدخل مباشرة فى مسألة المقاطعة لمساعدة الفلسطنيين بإغلاق باب الأسواق العربية فى وجه الصناعة اليهودية وتقرر تشكيل اللجنة الدائمة للمقاطعة التى بدأت نشاطها فى يناير 1946 ثم تألفت لجان للمقاطعة فى فلسطين وفى جميع الدول العربية المنتمين لعضوية الجامعة العربية. وقد توقف نشاط لجنة المقاطعة عام 1948 بسبب حرب فلسطين ثم تقرر عام 1953 إنشاء مكتب رئيسى للمقاطعة فى دمشق مع إنشاء مكاتب اقليمية للمقاطعة فى سائر الدول العربية.

وتشمل أحكام المقاطعة منظومة متكاملة من الإجراءات فى مجالات التصدير والاستيراد وعبور البضائع وتجاه المؤسسات والشركات التى تدعم الاقتصاد الإسرائيلى. وتتضمن المقاطعة ثلاث مستويات يركز المستوى الأول على مقاطعة السلع الإسرائيلية فيما يعنى المستوى الثانى بمقاطعة الشركاات التى تتعاون مع إسرائيل كما يهتم المستوى الثالث بمقاطعة الشركات التى تتعامل مع إسرائيل ولا تقتصر مجالات المقاطعة على الجوانب الاقتصادية بل تشمل المؤسسات الثقافية خصوصاً السينما والإنتاج التليفزيونى والمطبوعات الأجنبية التى تتضمن دعاية لإسرائيل أو طعناً فى العرب. وقد واجه مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل بعض المشكلات التى تتعلق بعدم تحديد اختصاصات أجهزة المقاطعة بشكل عام. وقد تم تلافى هذا الخلل عام 1961 عندما أصدرت الجامعة قراراً بتحديد الاختصاصات[1]. وقد نفذت الدول العربية منظومة إجرائية متكاملة لمقاطعة إسرائيل طوال مراحل تطور الصراع العربى الإسرائيلى. وعلى الرغم من حملات التشكيك فى مدى فاعلية سلاح المقاطعة ورغم المشكلات التى واجهت مسيرتها إلا أنها استمرت بفاعلية ملحوظة وليس أدل على ذلك من نجاحها فى مقاطعة شركات عالمية كبرى مثل فورد واى سى أى وشل واكر ويروكس ورينو وكوكاكولا وغيرها مما اضطر هذه الشركات إلى التخلى عن بعض أنشطتها ومنشآتها التى سببت مقاطعتها وبذلت جهوداً مستميته من أجل

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر:
(*) محسن عوض وآخرون: مقاومة التطبيع - ثلاثون عاماً من المواجهة - مصدر سابق – ص 263-265.

الحصول على الموافقة بإلغاء المقاطعة ولم تحظ إسرائيل طوال فترة المقاطعة بغير الاستثمار اليهودى وقد بلغت المقاطعة العربية لإسرائيل ذروتها فى حرب أكتوبر 1973. ولكن تلقت المقاطعة ضربة قاصمة بسبب اسقاط مصر للمقاطعة فى إطار إتفاقية كامب ديفيد 1978 واتفاقية السلام 1979[1].

لقد استمرت الجامعة العربية فى تطبيق أحكام المقاطعة بعد توفيع اتفاقية كامب ديفيد وعزل مصر عن محيطها العربى وساعدها على ذلك حركة الاحتجاجات الواسعة التى شملت مختلف التيارات السياسة والاجتماعية فى مصر ضد التطبيع مع إسرائيل هذا وبذلت الولايات المتحدة منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد جهوداً هائلة من أجل إنهاء المقاطعة ونظمت هى وإسرائيل مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونجحت فى إنهاء المقاطعة من المستويين الثانى والثالث من جانب الدول العربية التى لم توقع معاهدات صلح مع إسرائيل كما أن أجهزة المقاطعة أصبحت مجمدة تماماً خصوصا بعد إبرام اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية إذ توقف مكتب المقاطعة عن عقد اجتماعاته منذ عام 1998 بسبب عدم اكتمال النصاب القانونى.

ولا شك أن أخطر التحديات التى واجهت المقاطعة جاءت خلال عملية خلط الأوراق التى أعقبت مؤتمر مدريد وانخراط الدول العربية فى مفاوضات السلام الثنائية والمفاوضات المتعددة الأطراف وما انبثق عنها من اتفاقيات أوسلو ووادى عربه. وقد أدى انهيار المقاطعة العربية لإسرائيل إلى فتح أسواق عديدة أمام الاقتصاد الإسرائيلى خصوصاً فى جنوب شرق آسيا. ومما يجدر ذكره أن المحاولة التى قام بها مؤتمر القمة العربية المنعقد فى الأردن عام 2002 بشأن تفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل ومقاومة التغلغل الإسرائيلى فى الوطن العربى قد فشلت بسبب تجاهل الحكومات العربية للتوصيات التى أصدرها المؤتمر والتى تابعها المكتب الرئيسى للمقاطعة بدمشق.

وفى الوقت الذى اسقط العرب المقاطعة كسلاح سلمى فى مواجهة إسرائيل نلاحظ أن هناك بعض الهيئات والمؤسسات الأكاديمية والدينية الغربية قد اتخذت قرارات بمقاطعة إسرائيل وأبرزها موقف الكنائس الميثودية الاتحادية وهى أحدى الطوائف البروتستانتية فى الولايات المتحدة إذ قررت فى مايو 2007 سحب الاستثمارات التابعة للكنائس وتبلغ 700 مليون دولار من الشركات العاملة فى إسرائيل بسبب عدوانها المتواصل على الشعب الفلسطينى. وفى ذات الشهر قرر مؤتمر اتحاد الجامعات والمعاهد البريطانية مقاطعة الجامعات الإسرائيلية تضامناً

---

(1) مجدى حماد: مستقبل التسوية - 30 عاماً من سلام عابر - بيروت - دار النهضة العربية - 2009، ص567-569.

مع الشعب الفلسطينى بسبب تقاعس المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية عن إعلان رفضها للاحتلال الإسرائيلى واستنكار ممارساته العدوانية ضد الفلسطينيين[1].

كما بادرت بعض النقابات والتجمعات الأكاديمية فى كل من كندا وبريطانيا واستراليا وفرنسا وأمريكا بالدعوة إلى اتخاذ خطوات عملية لمناهضة السياسات العنصرية الإسرائيلية ضد الشعب الفسطينى وفرض العزلة الدولية على إسرائيل باتباع عدة أساليب تتمثل فى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية التى يكون مصدرها المستوطنات فى الأراضى المحتلة وعدم الاستثمار فى شراء أسهم وسندات أى شركات يرتبط نشاطها بالنشاط غير القانونى فى الأرض المحتلة وكذلك فرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على إسرائيل. ومما يجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد قيام جامعة هامبشاير فى ولاية ماساتشوستس الأمريكية بحظر قيام الصناديق الخاصة بها بشراء أسهم وسندات ست شركات أمريكية ترتبط أنشطتها بشكل أو آخر بممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية. وقد كان لهذه الجامعة موقف مماثل تجاه النظام العنصرى السابق فى جنوب أفريقيا عندما قررت عدم الاستثمار فى الشركات الأمريكية التى كان نشاطها مرتبطاً بالنظام العنصرى.

مقاومة التطبيع:

مع تنامى المحاولات الإسرائيلية لفرض التطبيع خصوصاً فى المجالات الثقافية والاقتصادية كان لابد أن يتوازى معها نمو حركة وطنية شعبية رافضة للتطبيع ومتصدية لأساليبه وتوجهاته. ولقد مرت حركة مقاومة التطبيع فى مصر بثلاث مراحل بدأت الأولى عقب زيارة السادات لإسرائيل فى نوفمبر 1977 وانتهت بمصرع السادات فى أكتوبر 1981 ثم خفتت قليلاً فى بدايات حكم حسنى مبارك حتى تم استرداد سيناء ثم برزت فى مرحلتها الثانية فى أعقاب مؤتمر مدريد 1991 وانطلقت فى المرحلة الثالثة بعد انتفاضة الأقصى عام 2000.

استقى خطاب مقاومة التطبيع عناصره من روافد عديدة عبرت عن التيارات الفكرية والاجتماعية الرافضة للتطبيع والاستسلام للعنصرية الصهيونية على الساحة العربية. وقد ضمت هذه التيارات كل من التيار القومى والإسلامى والليبرالى والماركسى ولذلك جاءت صياغته ذات طابع جبهوى مجسداً الطبيعة الجبهوية للحركة الشعبية المناهضة للتطبيع. وقد تطور خطاب مقاومة التطبيع على مدار العقود الثلاثة الماضية اتساقاً مع طبيعة المتغيرات التى شهدتها المنطقة العربية سواء بالنسبة للتطورات التى شهدها الصراع

(1) انظر: مجدى حماد - مصدر سابق، ص570.

العربى الإسرائيلى أو مواقف النظم العربية الحاكمة أو التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى فرضتها العولمة.ومع توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 ركز خطاب مقاومة التطبيع والاستسلام على كشف أبعاد الاتفاقية وأثرها فى الإخلال بالأمن القومى والوطنى ومساسها بالكرامة الوطنية بفتح سفارة لإسرائيل فى القاهرة بينما يحتل جيشها أراضى مصرية. ومع بدء خطوات التطبيع الرسمى وتورط النظام فى ملاحقة المعارضين للتطبيع ربط الخطاب فى مواجهةا الموجة الأولى للتطبيع بين الاستبداد والفساد والتطبيع وانخرطت الحركة الشعبية المناهضة للتطبيع فى مواجهة واسعة أربكت النظام فتورط فى مواجهة مضادة بدأت باعتقالات سبتمبر 1981 وشملت اعتقال حوالى 1536 من القيادات السياسية والنقابية والثقافية والجامعية والدينية وانتهت باغتيال السادات فى 6 أكتوبر 1981. وقد شهد خطاب مقاومة التطبيع تطوراً هاماً فى مواجهة الموجه الثانية من التطبيع خصوصاً بعد توقيع منظمة التحرير الذى كان له تداعياته السلبية على قطاع كبير من الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع خصوصاً هؤلاء الذين كانوا يرددون شعار (نقبل ما تقبله منظمة التحرير الفلسطينية) كذلك تأثر خطاب مقاومة التطبيع بانفراط عقد جبهة الرفض وانغماس معظم الدول العربية فى مخططات التسوية والمفاوضات المتعددة الأطراف. علاوة على الالتباسات التى تعرض لها التيار القومى عقب حرب الخليج الثانية عام 1991 ويضاف إلى ذلك انغماس بعض أجنحة التيار الإسلامى فى نزاعات مسلحة مع الحكومات العربية خصوصاً فى مصر والجزائر وظهور تحالف كوبنهاجن وجمعية القاهرة للسلام وتورط بعض الإعلاميين فى زيارات لإسرائيل وهرولة بعض رجال الأعمال المصريين للمشاركة فى مشروعات بيزنس مع الإسرائيليين.

وفى خضم هذه الصعوبات حققت الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع عدة انجازات استراتيجية لعل أبرزها عزل التطبيع عن الدائرة الشعبية ومحاصرته داخل دائرة العلاقات الحكومية الرسمية مما أضفى عليه طابع (السلام البارد) ويتجلى الإنجاز الثانى فى جعل عملية التطبيع عملاً شائناً ومجرماً يستلزم الإخفاء وعدم المجاهرة به الأمر الذى الزم معظم العناصر التى أقدمت على التطبيع بالعمل على تكتمه وتبريره.

ويواجه التطبيع عدة تحديات فى ظل العولمة وانخراط فريق من رجال الأعمال والمستثمرين فى مشروعات الشراكة الصهيونية الأمريكية وفى ظل السياسات الاقتصادية العولمية التى انتهجتها الحكومة المصرية والتى أدت إلى اتساع مساحة البطالة والإفقار بين

جموع الطبقات الشعبية مما دفع مجموعات شبابية إلى السفر للعمل فى إسرائيل وكان لذلك تداعياته السلبية اجتماعياً وثقافياً.

ولكن يظل التحدى الأهم الذى تواجهه الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع فى ضرورة تطوير قدراتها التنظيمية وتعزيز قنوات التواصل والتنسيق وتحسين تدفق المعلومات بينها وتطوير الاستفادة من المستحدثات التكنولوجية فى مجال الاتصال والإعلام والمعلومات خصوصاً وأنها تملك وضوح الرؤية وتتوافر لها الآليات ولا تنقصها الخبرات الحركية والثقافية ولا يعوزها الاستعداد لتقديم المزيد من التضحيات.

دور لجنة الثقافة القومية فى مقاومة التطبيع(*):

تأسست لجنة الدفاع عن الثقافة القومية فى 2 أبريل 1979. وكان حشد من المثقفين المصريين قد اجتمع فى إطار حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد الثانية، وفى اجتماعهم ولدت اللجنة ومعها السؤال الثقافى الذى وجه فكرها وعملها. وكان من بين أكثر شواغل اللجنة إلحاحاً مواجهة ذلك السيل الإعلامى المزيف لحقائق التاريخ. الذى تعرضت له مصر، وما ارتبط به من مناخ يختلق اختلاقاً لتمرير تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية. كان على اللجنة أن تعمل جاهدة من أجل ترسيخ مناخ مناهض يرتكز إلى المنطلقات الوطنية النضالية للشعب المصرى ويجلو الذاكرة الجماعية بتأكيد مسلماتها التاريخية. وعلى مدى 15 عاماً 1979- 1995 خاضت اللجنة العديد من المعارك الوطنية دفاعاً عن الحقوق العربية فى مواجهة المشروع الصهيونى، واجتهدت اللجنة فى بلورة بعض المفاهيم النظرية حول الثقافة الوطنية وثقافة التبعية كما تناولت سؤال الثقافة الوطنية فى تداخله وتشابكه مع سؤال مواجهة المد الاستعمارى والصهيونى إنطلاقاً من الوعى بأن جزءاً أساسياً من المعركة التى تدور من أجل إخضاع المنطقة إنما تدور على جبهة الوعى مستخدمة أسلحة ثقافية وإعلامية وتربوية. وربطت اللجنة فى مجمل أدبياتها بين الثقافة الوطنية والمقاومة وترجمت هذا الربط عملياً من خلال خوض معارك متعددة. وكانت القضية الفلسطينية فى القلب من شواغل اللجنة قناعة بأن فلسطين هى القضية المركزية للأمة العربية العربية بقدر ما هى قضية مصرية، ففى تهديد فلسطين تهديد لأمن

(*) لجنة الدفاع عن الثقافة القومية من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة - مقالات ووثائق من 1979-1994 - مركز البحوث العربية للدراسات والنشر - القاهرة - 1994.

مصر ومشروع نهضتها. وفى ذكرى مرور أربعين عاماً على إنشاء الكيان الصهيونى أصدرت اللجنة بياناً يتضمن خلاصة موقفها من القضية الفلسطينية جاء فيه: إن المشروع الصهيونى يشكل تهديداً خطيراً على مشروع التحرير العربى وتطلع شعوب المنطقة إلى مستقبل أفضل. ومن هنا فإن التعايش بين المشروعين.. يبدو ضرباً من المستحيل.وربطت اللجنة بين ضرب ومحاصرة حركة التحرر العربية وبين سياسات التبعية السياسية والاقتصادية التى تزيد الغنى غنى والفقير فقراً. وإزاء ما تشهده الساحة العربية من مستجدات فى مسيرة الصراع العربى الإسرائيلى ينتقل من مرحلة كامب ديفيد المصرية إلى كامب ديفيد عربية، إلى طرح مشاريع تسوية لا تدعو إلى مجرد التصالح والتعايش مع إسرائيل بل الاندماج معها فى وحدة إقليمية تحت الهيمنة الأمريكية كما قدمت اللجنة ورقة عمل تحت عنوان: "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية من مواجهة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة الإمبريالية" تطرح فيها المستجدات والضرورى من الخطوات العملية، بما فى ذلك الإجراءات التنظيمية داخل صفوفها، من أجل تحقيق فعالية أكبر، وأردفت اللجنة هذه الورقة ببيان "حول مشروع تسوية الصراع العربى الصهيونى فى إطار الهيمنة الأمريكية" جاء فيه: (فى الوقت الراهن تشهد مسيرة الصراع العربى الإسرائيلى تطورا يفوق فى خطورته ما أقدم عليه النظام المصرى قبل اثنى عشر عاماً. ويتمثل هذا التطور فى مشاريع التسوية السياسية التى برزت خطواتها فى مدريد ثم فى غزة / أريحا بعد ذلك. إن المطلوب من العرب، وفق التسوية المطروحة، ليس مجرد التصالح مع إسرائيل، بل الاندماج معها فى وحدة إقليمية وذلك بإندماجها فى كافة الترتيبات المتعلقة بالأمن والموارد الطبيعية والاتفاقيات الاقتصادية. وتنطلق التسوية المطروحة من عدة منطلقات أهمها تكريس تبعية المنطقة ككل للولايات المتحدة الأمريكية فى الأمد القريب والبعيد، وتحويل إسرائيل إلى قوة إقليمية مهيمنة تستفيد من استغلال المنطقة العربية فى ظل إطار النظام العالمى، وتمكين إسرائيل من الاستمرارفى دورها فى خدمة السياسة الاستعمارية بتداخلاتها الراهنة والمستقبلية ضد أى حركة تقدم أو تحرر عربية.

وتقضى التسوية فيما تقتضيه القضاء على الانتفاضة الفلسطينية، وتصفية القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربى الإسرائيلى، والقضاء على مفهوم القومية العربية، وإحلال مفهوم الشرق أوسطية محله، ووقف التنمية المستقلة فى الدول العربية وتحويلها إلى مجرد أسواق للمنتجات الاحتكارية العالمية.)

وكانت مواجهة ما سمى بالتطبيع بين مصر والكيان الصهيونى والذى نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد فى مجالاته الاقتصادية والسياسية والثقافية من أولى مهام اللجنة.

وفى مواجهة التطبيع عمدت اللجنة إلى مختلف الأساليب ومنها أسلوب التظاهر ضد التطبيع، معتمدة – فى أكثر من حالة – على التجبيه فى هذا التظاهر بينها وبين الهيئات المعنية. ولم تكن معركة تمثيل إسرائيل فى معرض الكتاب بالمعركة الأولى والأخيرة التى عمدت فيها اللجنة إلى التظاهر كشكل من أشكال المقاومة. وقد خاضت اللجنة معركتها فى هذا الاتجاه فى يناير سنة 1981. وفى مواجهة تمثيل إسرائيل بجناح فى معرض الكتاب السنوى أعدت اللجنة بيانها (لا للصهيونية، ولا لتمثيل إسرائيل فى معرض الكتاب)، وبالاتصالات مع النقابات والهيئات المعنية حصلت اللجنة على تأييد عدد من الهيئات المهنية لذلك البيان، وحمل البيان توقيع عدد كبير من المثقفين.

ووزع أعضاء اللجنة البيان على رواد معرض الكتاب وقادوا مظاهرة ضخمة ضد الجناح الإسرائيلى فى هذا المعرض تصدى رجال الأمن لفضها وتم إلقاء القبض لفترة على عضوين من أعضائها هما صلاح عيسى وحلمى شعراوى. ولم تكتف اللجنة بالتظاهر ضد تواجد الجناح الإسرائيلى فى معرض الكتاب فى السنة التالية، وتغيبت إسرائيل عن معرض الكتاب لمدة سنتين، وحين عادت نظمت اللجنة بالاتفاق مع دور النشر العربية والمصرية معرضاً بديلاً لمعرض الكتاب الرسمى فى مبنى نقابة المحامين وتدفقت جماهير من المثقفين وخاصة من الشباب على هذا المعرض البديل مما أثر على المعرض السنوى الذى تقيمه هيئة الكتاب، ومن جديد جرى اعتقال بعض أعضاء اللجنة، ونتيجة لتضافر الجهود ما بين لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ودور النشر العربية أمكن إيقاف تمثيل إسرائيل فى معرض الكتاب نهائياً، وانهزم وجه من وجوه التطبيع الثقافى الضخمة التى حرصت عليها إسرائيل أشد الحرص.

وقد كان جهد اللجنة فى التنبيه لمخاطر التطبيع وخاصة على المستوى الثقافى وارتباطه بآليات الغزو الثقافى التى صاحبت ما سمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى أثر واضح فى دفع بعض المسئولين العرب وخاصة فى دمشق للدعوة لعقد مؤتمر استثنائى لوزراء الثقافة العرب لبحث الغزو الثقافى الصهيونى لمصر ومخاطر التطبيع.

وعقب المؤتمر تبنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم برنامجاً بحثياً وثقافياً حول الغزو الثقافى الصهيونى ومواجهة التطبيع كلفت اللجنة مع دائرة الثقافة الفلسطينية بمتابعته لبعض الوقت وإن كانت الآليات العربية التقليدية حالت دون المضى فيه.

وعلى المستوى الثقافى الشعبى تبنى مؤتمر الشعب العربى فكرة عقد ندوة عربية كبيرة حول الغزو الثقافى والتطبيع عقدت بتونس فى مارس 1982 وحضرها عدد كبير من

أعضاء اللجنة بالقاهرة إلى جانب عدد من المثقفين العرب، وعقب ذلك شرع المثقفون العرب فى تكوين المجلس القومى للثقافة العربية فى محاولة للالتزام بمقررات الدفاع عن الثقافة والهوية القومية.

وقد حققت اللجنة فى مجال محاربة التطبيع الثقافى والحد منه إلى أضيق الحدود نجاحاً يذكر، خاصة وأن الجو كان مهيئاً شعبياً، إذ علقت معظم النقابات والاتحادات المهنية بدء عملية التطبيع على قيام دولة فلسطينية مستقلة. وكان هذا التعليق يشكل أرضية مشتركة بين هذه الاتحادات والنقابات والجماعات وبين لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، وإن تجاوزته، فقد رفضت اللجنة عمليات التطبيع بداية ونهاية حيث أدرجتها كجزء لا يتجزأ من الصراع العربى الإسرائيلى، ومن محاولة تتبيع مصر والأمة العربية للمعسكر الاستعمارى، إلى جانب رصد وفضح عمليات التطبيع وخاصة الثقافى منه أولاً بأول، بالنشرات والبيانات والندوات والمؤتمرات وتبنى ونشر الدراسات المعمقة فى هذا المجال وقد كان لموقف اللجنة ولتحليلاتها وبياناتها وربطها بالأوضاع السياسية الاجتماعية والعلاقات الخارجية غير المتكافئة بما جعل حكومة السادات تشن هجومها الدعائى والسياسى على مطبوعات اللجنة فى الخطب العامة للسادات والتى سبقت مذبحة الحريات واعتقالات سبتمبر 1981. ولم تكن مصادفة أن تشمل هذه الاعتقالات وقتئذ عدداً من قيادات اللجنة، منهم لطيفة الزيات، وأمينة رشيد وعواطف عبد الرحمن وصلاح عيسى وفتحية العسال.

سعوديون ضد التطبيع:

فى 7 أغسطس 2016 أعلنت حملة (سعوديون ضد التطبيع) فى بيان تبناه عدد من المثقفين الوطنيين المستقلين فى السعودية ومختلف دول الخليج باستثناء دولة الإمارات وهؤلاء وصل عددهم 1500 شخص من الرجال والنساء وقعوا بأسمائهم على البيان فى مبادرة شجاعة لها دلالتها القوية. ودعا البيان الحكومات الخليجية إلى منع أشكال التطبيع وعلى رأسها المقابلات الرسمية وغير الرسمية مع مسئولى العدو وعدم إرسال وفود رسمية أو حتى السماح لوفود غير رسمية لا تمثل الدولة بزيارة الكيان الغاصب أو اللقاء مع مسئوليه، ودعا البيان أيضاً إلى معاقبة كل من يقوم بمخالفة ذلك التزاماً بقوانين مقاطعة العنف الصهيونى فى دول الخليج والقوانين التى تمنع السفر إلى الكيان الغاصب. وشددت مجموعة سعوديون ضد التطبيع على أن الخليج العربى يرفض التطبيع مع الكيان الصهيونى ودعت إلى ضرورة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتشجيع مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات

منها وفرض العقوبات عليها ضمن سياق حملة BDS العالمية وأشار البيان إلى الصدمة وخيبة الأمل التى أصيبوا بها بسبب قيام وفد سعودى غير رسمى بزيارة الأراضى المحتلة والاجتماع مع مسئوليه فى الكيان الصهيونى فى شهر يوليو 2016 خصوصا أن هذه الزيارة تمت فى وقت تتسارع فيه وتيرة الاستعمار الاستيطانى للأراضى الفلسطينية.

الاتجاهات المصرية إزاء المشروع الصهيونى:

أولاً: قبل قيام الكيان الصهيونى:

لقد طرحت الصحف المصرية فى الفترة السابقة على قيام الكيان الصهيونى على التراب الفلسطينى المغتصب مختلف وجهات النظر التى تمثل كل من السلطة الحاكمة والقوى السياسية والرأى العام. ونلاحظ أنها قد تبلورت فى ثلاثة اتجاهات محددة **واتجاه رابع مختلط وهى:**

1- الاتجاه القومى.
2- الاتجاه الدينى.
3- الاتجاه الأممى.
4- الاتجاه المختلط.

وسنتناول كلا منها بالتفصيل:

1- الاتجاه القومى

وينطلق من إدراك شامل لطبيعة الصراع وأبعاده، ويرى أنه فى جوهره صراع قومى يستهدف الفلسطينيين شعباً ووطناً، وإن اللقاء الاستراتيجى بين المصالح الصهيونية ومصالح الاستعمار البريطانى فى مرحلة تاريخية محددة قد أسفر عن هذا التحالف البريطانى الصهيونى الذى كانت بدايته وعد بلفور، ثم تبلور فى الجهود المشتركة بين الحركة الصهيونية وحكومة الانتداب البريطانى لوضع هذا الوعد موضع التحقيق، وما ترتب على ذلك من صراعات وصدامات بين القومية الفلسطينية المهددة فى جانب والحلف البريطانى الصهيونى فى جانب آخر.

وكانت تتبنى هذه الرؤية بعض الصحف الوفدية واليسارية، وخصوصاً صحيفة صوت الأمة لسان حال الطليعة الوفدية التى كانت تطرح القضية كجزء من قضايا الشعوب العربية فى مواجهة الصهيونية التى تعتبر جزءاً من النظام الاستعمارى العالمى. وصحيفة الحساب

والجماهير والفجر الجديد لسان حال اليسار الماركسى. كذلك فإن صحف السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين والأهرام والاتحاد، الناطقة باسم حزب الاتحاد الذى كان يمثل وجهة نظر السراى، كانت تتبنى هذه الرؤية، مع بعض التحفظات، إذ كانت ترى أن الاستعمار البريطانى هو الذى وضع مشروع الوطن القومى اليهودى وهو الذى يؤازره ويعمل على تنفيذه فى فلسطين، وهو الذى يظاهر اليهود على العرب، وإن الاستعمار البريطانى لم يبعث باليهود إلى فلسطين حباً باليهودية أو تنفيذ الفكرة إنسانية، ولكن لكى يجعل من فلسطين بركاناً من القلاقل والاضطرابات ويخلق فيها حالة سياسية تقتضى دائماً وجوده وسيطرته.

2- الاتجاه الدينى

ويصور الصراع على أنه صراع بين اليهودية والإسلام، وأنه يستهدف انتزاع بيت المقدس من أيدى المسلمين، وهدم المسجد الأقصى كى تقيم الديانه اليهودية على انقاضة هيكل سليمان. وهى تنظر إلى الصهيونية باعتبارها حركة تهدف إلى الاستيلاء على أرض الميعاد بقوة المال وقوة الحراب وإنشاء مملكة يهودية تعيد مجد ملوك إسرائيل. وتتبنى هذا الاتجاه صحيفتا كوكب الشرق (والأخوان المسلمون). فهؤلاء يردون الصراع إلى أسباب دينية، إذ يرون أن بريطانيا تهدف بسياستها إلى أبعد من إيجاد وطن لليهود أو اراحتهم من التشتت والتفرق فى أنحاء الدنيا، بل تدفع بهم إلى هذه البقعة لأغراض دينية، فلعلها تريد أن تصل بمسألة حكم بيت المقدس إلى نهاية حاسمة لا تتجدد. ويعتقدون أن بريطانيا قد اختارت اليهود للقيام بهذا الدور، لأنها تعلم جيداً بأنها لو دفعت بأفواج المسيحيين إلى فلسطين فإنهم سوف يمتزجون مع العرب ويؤلفون وحدة تفسد على بريطانيا مخططها. ولذلك استعانت بريطانيا باليهود لما لهم من ظروف وتكوين خاص يجعلهم ينفرون من التآلف مع أى شعب آخر.وتتبنى مجلة الاتحاد الإسرائيلى لسان حال اليهود القرائين الرؤية الدينية. ولكن لتبرير إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين. إذ أنها تتبنى الرؤية الصهيونية القديمة التى تدور حول العودة إلى ارض الميعاد التى تحدث عنها العهد القديم.

3- الاتجاة الوطنى التحررى

ويصور الصراع الفلسطينى الصهيونى على أنه جزء من الصراع الذى تخوضه الحركة الوطنية الفلسطينية ضد الاستعمار البريطانى. وإن حل القضية الفلسطينية مرهون بجلاء القوات البريطانية عن فلسطين وقيام الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة التى تستطيع فى ظلها جماهير العرب واليهود أن تحل مشاكلها وتعيش فى سلام لصالح الملايين

وليس لصالح حفنة من الاحتكاريين. كما كان يرى أن الصهيونية لا تمثل حلاً ديمقراطياً حقيقاً لمشكلة اليهود فى العالم. وأن المشكلة اليهودية ليست سوى جزء لا يتجزأ من نضال الشعوب كافة على اختلاف أديانها فى سبيل حريتها وديمقراطيتها. وقد عبرت عن هذا الاتجاه صحف اليسار المصرى مثل الجماهير والفجر والضمير.

4- الاتجاه المختلط

ويستند هذا الاتجاه إلى رؤية مختلطة تمزج بين كل من العامل الدينى والقومى فى تصويرها للصراع الفلسطينى الصهيونى. ويرى أن الصهيونية تقوم على فكرة دينية وسياسية مذهبية لا تتفق مع ظروف العصر. وكانت تتبنى هذا الاتجاه الوطن والبلاغ وكوكب الشرق (جزئياً) والشورى.

ثانياً: الاتجاهات المصرية إزاء الكيان الصهيونى (الحقبة الناصرية):

ونلاحظ أن خريطة الاتجاهات التى جسدت مختلف الرؤى التى عبر عنها الرأى العام المصرى فى المرحلة السابقة على قيام ثورة يوليو قد اختلفت إلى حد كبير فى المرحلة اللاحقة. ففى الحقبة الناصرية أعلنت القيادة السياسية تمسكها بالخط الوطنى المصرى فى الداخل والالتزام القومى على الصعيد العربى وسياسة عدم الانحياز على المستوى الدولى. وقد انعكس ذك على مواقف واتجاهات الصحف المصرية نحو مجمل أبعاد الصراع العربى الإسرائيلى بوجه عام ونحو النضال الفلسطينى المسلح بصورة خاصة. **وقد تبلورت هذه الاتجاهات على النحو التالى:**

1- الاتجاه القومى الراديكالى

وقد ساد هذا الاتجاه قبل هزيمة يونيو 1967، حيث اتسم موقف الصحافة المصرية من المقاومة الفلسطينية المسلحة بالمساندة والتشجيع. وذلك انطلاقاً من الالتزام القومى الذى عبرت عنه الممارسات الناصرية منذ حرب السويس 1956 وبلغ ذروته بتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا 1958. ولكن بعد التحول الاجتماعى فى مصر وما تلاه من ضرب الوحدة نلاحظ أن عبد الناصر يردد مقولة أن الرجعية العربية تقف فى خندق واحد مع إسرائيل والاستعمار العالمى، ويطرح شعار وحدة قوى الثورة فى الوطن العربى فى مواجهة القوى الرجعية، أى يطرح وحدة الهدف. وقد انعكس ذلك بوضوح على معالجات الصحف للقضية الفلسطينية وكانت الصحافة المصرية تستغل خلافات المقاومة الفلسطينية مع الأنظمة العربية التى يعاديها النظام السياسى أو يختلف معها للتشهير بهذه الأنظمة مثل الملك حسين.

2- الاتجاه القومى المعتدل

بعد هزيمة يونيو 1967 استمرت الصحافة المصرية فى متابعة المقاومة االفلسطينية كما أن هناك سبباً لهذه المتابعة وهو الرغبة فى إعادة الثقة للشعب المصرى الذى اهتزت ثقته فى القيادة السياسية بعد الهزيمة ولكن فى ضوء الصيغة التوفيقية الجديدة التى طرحها عبد الناصر بعد الهزيمة والتى تجمع بين وحدة الهدف ووحدة الصف تجاهلت الصحف المصرية المواقف المشتبهه لبعض الأنظمة العربية تجاه تصاعد أعمال المقاومة فى تلك الفترة.. كذلك لوحظ أن المتابعة الصحفية للمقاومة كانت تهتز أثناء الخلافات مع المنظمات الفلسطينية مثل فترة الخلاف بسبب قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز وبعد زوال الخلاف تعود الصحافة المصرية إلى سابق اهتمامها بالمقاومة. وهكذا كانت الصحف تهتم بالمقاومة كلما توافق ذلك مع أهداف السلطة السياسية فى مصر. بينما يتقلص الاهتمام إذا حدث العكس. وقد تجلى ذلك بوضوح خلال الفترة الساداتية. ففى الفترة السابقة على مبادرة السادات زيارة القدس تابعت الصحف باهتمام ملحوظ انتفاضات الفلسطينيين العرب فى الأراضى المحتلة. أما بعد المبادرة وزيارة السادات للقدس (نوفمبر 1977) فقد كان التجاهل شبه الكامل. وحتى العمليات الفدائية المبهرة التى كانت تتناولها الصحافة المصرية أصبحت من وجهة نظرها تعبيراً عن اليأس الفلسطينى، بعد أن كانت تعبيراً عن إرادة الصمود والتحدى فى أعقاب هزيمة يونيو.

3- الاتجاه الموالى للصلح المصرى الإسرائيلى (حقبة السادات)

تجسد هذا الاتجاه فى الحملة الإعلامية المعادية للعرب والتى بدأت تتصاعد تدريجياً منذ عام 1975. وبلغت ذروتها بعد زيارة السادات للقدس. وقد اعتمدت هذه الحملة على ترديد المقولة الخاصة بأن انغماس مصر فى القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص قد أدى إلى خراب مصر الاقتصادى. ولم تنس هذه الحملة أن تذكر الشعب المصرى بأنه قد انفق من قوته أكثر من 40 ملياراً من الدولارات ومائة ألف شهيد، بسبب العرب والقضية الفلسطينية. كما زعمت الصحف المصرية أن العرب يريدون محاربة إسرائيل حتى آخر جندى مصرى. وفى هذا السياق برزت دعوة توفيق الحكم إلى حياد مصر. وكان المقصود به حيادها فى الصراع العربى الإسرائيلى. ورغم أن هذه الحملة قد ساعدت على فرز الاتجاهات الفكرية والسياسية فى مصر من خلال الحوار الضخم الذى فجرته والذى دافع أغلبيته عن عروبة مصر، وربطوا بين المصالح الوطنية المصرية والمصالح القومية العربية ربطاً عضوياً – إلا أنه لا يمكن أن نتغافل عن

الآثار السلبية التى أحدثتها لدى الرأى العام المصرى، ولو لبعض الوقت، خصوصاً بسبب تركيز هذه الصحف على التصرفات السفيهة لبعض الأثرياء العرب فى الخارج واتهامها (على لسان رئيس الدولة نفسه) للمناضلين الفلسطينيين بأنهم مناضلو كباريهات.

4- الاتجاه المقاوم للتطبيع مع إسرائيل:

أشارت الدراسة إلى المقاطعة العربية لإسرائيل باعتبارها الأسلوب الأقدم فقد بدأت منذ نهاية العشرينيات وقبل قيام الكيان الصهيونى واتخذت شكلاً رسمياً جماعياً من جانب الجامعة العربية منذ عام 1954. واستمرت الجامعة العربية فى تطبيق أحكام المقاطعة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد وعزل مصر عن محيطها العربى وقد ساعدها على ذلك حركة الاحتجاجات الواسعة التى شملت مختلف التيارات السياسية والاجتماعية فى مصر ضد التطبيع مع إسرائيل ولكن المقاطعة أصبحت مجمدة تماماً بعد إبرام اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن المفارقات الأليمة أن العرب اسقطوا المقاطعة كسلاح سلمى فى مواجهة اسرائيل فى الوقت الذى بادرت بعض الهيئات العلمية والدينية فى الدول الغربية بمقاطعة إسرائيل بسبب عدوانها المتواصل على الشعب الفلسطينى مثال بعض الجامعات والمعاهد البريطانية والكنائس المثيودية فى الولايات المتحدة وبعض الأوساط الأكاديمية فى كل من كندا وبريطانيا واستراليا وفرنسا والولايات المتحدة. وإذا كانت مقاومة التطبيع فى مصر بدأت بعد زيارة السادات للقدس نوفمبر 1977 وتصاعدت بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد وانتهت باعتقال السادات لمعارضى التطبيع ثم اغتياله 1981 إلا أن هذه المقاومة قد خفتت فى بدايات حكم حسنى مبارك حتى استرداد سيناء ثم برزت فى أعقاب مؤتمر مدريد 1991 وانطلقت فى المرحلة الثالثة بعد انتفاضة الأقصى عام 2000. وضمت القوى المناهضة للتطبيع جميع التيارات القومية والإسلامية والليبرالية والماركسية.

هذا وقد مارست إسرائيل بمساندة أمريكا والمؤسسات الاقتصادية الدولية صور شتى من الضغوط والمؤامرات من أجل اختراق المجتمع المصرى وفرض هيمنتها السياسية والثقافية والاقتصادية على مقدراته ومصائره. ولا تزال تواصل محاولاتها فى هذا الصدد.

استخلاصات وتساؤلات

أولًا: استخلاصات

لقد طرحت هذه الدراسة تاريخ اليهود فى مصر منذ القرن التاسع عشر حتى قيام الكيان الصهيونى وقد شهدت هذه الفترة إزدهاراً وتطوراً للطائفة اليهودية خصوصاً فى الميادين المالية والتجارية والمشروعات الخاصة ووظائف الدولة إذ استمر هذا الازدهار خلال حكم أسرة محمد على مع تدفق الجماعات اليهودية من أوربا وقد كان لذلك نتائجه الخطيرة على الوضع القومى لليهود المصريين. إذ أن أكثر من نصف يهود مصر كان يحمل جنسية أجنبية. كما تناولت الدراسة النشاط الصهيونى فى مصر منذ تأسيس أول جمعية صهيونية عام 1896 وتأثير زيارة هرتزل لمصر عام 1904 فى بدء تأسيس النشاط الصهيونى فى مصر الذى تصاعد بعد صدور وعد بلفور 1917 خلال العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين وصولاً إلى قيام الكيان الصهيونى على الأرض الفلسطينية المغتصبة عام 1948 حيث أصبحت مصر مركزاً للدعاية الصهيونية. وتناولت الدراسة موقف ثورة يوليو من المشروع الصهيونى الذى تميز بالقطيعة والحروب بين مصر وإسرائيل. إذ شهد الالتزام الكامل خلال الحقبة الناصرية بمساندة الشعب الفلسطينى سياسياً وعسكرياً وانعكس بصورة جلية فى العدوان الثلاثى بمشاركة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عام 1956 ثم العدوان الصهيونى على مصر عام 1967 والرد المصرى عسكرياً فى حربى الاستنزاف 1969 ثم حرب 1973 ثم الانخراط فى نهج الصلح والتسوية الذى بدأه السادات فى كامب ديفيد 1978 ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 واستمر خلال عصر مبارك على مدى ثلاثين عاماً وتجلى فى أشكال التطبيع السياسى والاقتصادى والثقافى. وهناك اجماع من الباحثين على أن الحل الذى قبلته مصر الرسمية فى ظل حكم السادات للقضية الفلسطينية لم يكن حلاً مصرياً أو عربياً أو فلسطينياً وإذا كانت هزيمة 1967 قد أدت إلى تدشين الحقبة النفطية السعودية فإن أبرز نتائج الانتصار فى حرب أكتوبر 1973 قد أدت إلى انطلاق عصر التسوية وتدشين حقبة الهيمنة الإسرائيلية.

ثانيًا: التساؤلات

وهنا يبرز السؤال الذى يطرح نفسه بإلحاح ماذا حقق نهج التسوية لكل من القضية الفلسطينية والأمن المصرى؟ وينبثق من هذا السؤال عدة تساؤلات أخرى تبدأ بمصر وهل استطاعت بعد مرور 38 عاماً على اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل أن تحتفظ بسيادتها كاملة على سيناء فى ظل الشروط التى نصت عليها اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وفى ظل الاتفاق الأمنى الذى وقعته إسرائيل مع أمريكا فى يناير 2009 والذى يؤكد أن مصر ليس لها سيادة كاملة على أرض سيناء ومياهها الإقليمية ومجالها الجوى؟

وبالنسبة للقضة الفلسطينية ماذا تحقق بعد مرور 23 عاماً على اتفاق أوسلو؟ لقد تجاهلت إسرائيل الحقوق الفلسطينية المقننة دولياً بما فى ذلك حقهم فى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة كما استبعدت أهم القضايا وأخطرها (اللاجئون - القدس - المستوطنات والحدود والسيادة) وذلك مقابل اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بوجود إسرائيل من الناحية الشرعية والقانونية وليس فقط من الناحية الواقعية ويتوج هذه التساؤلات السؤال الأهم هل نجحت اتفاقيات التسوية التى وقعتها إسرائيل مع كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن فى إحلال السلام فى المنطقة العربية أم أصبحت تمثل عقبة كبرى تعترض طريق السلام الحقيقى؟علما بأن اسرائيل لم توقع على اى وثيقة تعترف بحقوق الشعب ا لفلسطينى.

كما أشرت تفصيلاً إلى الضغوط الأمريكية والصهيونية من أجل تنفيذ مجموعة من الخطط والبرامج التى استهدفت صياغة العقلية المصرية صياغة جديدة تتوائم مع المعطيات المستجدة على ساحة الصراع - التسوية استناداً إلى أن جميع الاتفاقيات السياسية والاقتصادية مهددة بالزوال ما لم يتم التمهيد لها ثقافياً وفكرياً والسعى من أجل إعادة تشكيل الوعى العربى وتوجيهه صوب الأهداف الصهيونية. إلا أن قضية التطبيع ظلت مستعصية بالنسبة للشعب المصرى لأسباب عديدة تتعلق بطبيعة الكيان الصهيونى باعتباره كيان مغتصب للوطن الفلسطينى ويمثل تهديداً للأمن القومى المصرى فضلاً عن التاريخ الدموى لهذا الكيان والذى جسدته المذابح وحرب الإبادة والإصرار على اقتلاع الشعب الفلسطينى من أرضه عبر 68 عاماً علاوة على 150 ألف شهيد مصرى ماتوا دفاعاً عن السيادة المصرية وحقوق الشعب الفلسطينى فى حروب 1948،1956،1967،1969، 1973 ويضاف إلى ذلك قناعة الشعب المصرى بأن الكيان الصهيونى قد تأسس أصلاً على أيدى الاستعمار الأوربى الأمريكى لحل المشكلة اليهودية فى أوربا على حساب الشعب الفلسطينى ثم أصبح ركيزة للنفوذ الاستعمارى الغربى (الأمريكى بالتحديد) فى قلب الوطن العربى.

رؤية استشرافية

هناك صعوبة فى استقراء مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية بسبب الضباب الكثيف الذى يخيم على جميع قصور الرئاسة ومراكز صنع القرار فى عواصم المنطقة العربية وكذلك فى معظم العواصم الغربية ولا يزال الأمر يبدو شديد الغموض فضلاً عن أن أغلب مواقف الأطراف العربية والغربية والإسرائيلية والمصرية تكتسى حساسيات مقلقة ومزعجةويغلب عليها شبهة تواطؤ مسكوت عنه ولكن هناك عدة حقائق لابد أن تؤخذ فى الاعتبار عند محاولة تصميم أى سيناريو مستقبلى عن الصراع العربى الإسرائيلى.

أولاً: استمرار هيمنة القوى الغربية (الأوربية الأمريكية بالتحديد) على العالم العربى والشرق الأوسط وما ينطوى عليه من تأكيد العلاقة العضوية بين أمريكا وإسرائيل علاوة على حرص إسرائيل على تأكيد انتمائها للغرب.

ورغم أن العلاقة بين إسرائيل وأمريكا ستكون المفتاح والضابط إلى حد كبير لاستيعاب السيناريوهات المقبلة إلا أنه بات واضحاً الثمن الباهظ الذى تدفعه الولايات المتحدة والغرب من خلفها لحماية إسرائيل. ولم تعد إسرائيل تقدم مقابل تلك الحماية الغربية أى خدمات جليلة للغرب فالعالم العربى تفتت والجيشان السورى والعراقى وقبلهما الليبى لم يعد لهم وجود يمثل خطراً إذ أصبح الانكفاء على المشكلات الداخلية يمثل سمة مميزة للمجتمعات العربية مما يقلل من أهمية الدور الذى تقوم به إسرائيل لخدمة الغرب. وهناك رؤية إسرائيلية يمكن الاستشهاد بها فى هذا الصدد فقد كتب تسقى برئيل فى هآرتس (نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية) أن الدول الغربية تمنح إسرائيل رخصة غير مقيدة لفعل ما ترغب فيه مثل بناء مستوطنات جديدة ومصادرة أراضى فلسطينية واحتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين فى الثلاجات وهدم منازل الفلسطينيين وتنفيذ اعتقالات إدارية بإعداد قياسية وتستند إسرائيل فى ارتكاب هذه الجرائم على أن مكانتها تستند إلى بطاقة الاعتماد التى حصلت عليها فى السابق كونها دولة ضحايا المحرقة النازية وليس إلى تصنيفها دولة هاى تك كما أن حقها فى الوجود كان يعتمد أساساً على الشعور بالذنب من طرف معظم دول العالم وما تزال إسرائيل على ثقة أن بطاقة الاعتماد والمشروعية التى حصلت عليها أبدية وأن ما كان فى الماضى هو ما سيكون فى المستقبل ولكن الدول الغربية التى منحت إسرائيل صك الوجود واغتصاب الوطن الفلسطينى بدأت تنشأ فيها أجيال جديدة تختلف عن الأجيال القديمة التى منحت إسرائيل هذا الحق. وهناك العديد من المؤشرات القوية التى تؤكد أن صبر العالم إزاء إسرائيل أخذ فى النفاذ وأن الأجيال الجديدة

فى العالم كله والغربى بالذات بدأت بتسخين المحركات لمواجهة صفات الوقاحة والتعالى والاستخفاف بالقانون الدولى وحقوق الشعوب وكان ينظر لها فى السابق أنها أسس أخلاقية إذ كانت إسرائيل ترسخ لدى الرأى العام العالمى أنها قامت على أسس أخلاقية وأصبح الرأى العام العالمى يدرك حالياً حقيقة إسرائيل باعتبارها آخر دولة كولونيالية فى العالم. وبناء على ذلك فإن الجيل الإسرائيلى المقبل هو الذى سيدفع الديون السياسية التى تسببت فيها السياسة الإسرائيلية منذ قيامها وإذا كانت الحكومة الإسرائيلية الحالية تواصل سياسة التخويف من أعداء ليست لديهم قوة حقيقية لمحاربة إسرائيل كما (يرى الكاتب) فإن هناك جبل الجليد الضخم الذى ينتظر إسرائيل من وراء الأفق فى وقت يواصل فيه القبطان والملاحون الرقص على ظهر السفينة).

وقد طرأت بعض المؤشرات الدولية لابد أن تؤخذ فى الاعتبار عند تصميم رؤية استشرافية عن الصراع العربى الإسرائيلى تتمثل فى التغيرات التى طرأت على الموقف الدولى ممثلاً فى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مثل اليونسكو التى أدانت الانتهاكات الإسرائيلية فى المدن التاريخية الفلسطينية منها الخليل والقدس واعتبرت أن التوسعات وأعمال الحفر والبناء غير القانونية التى تقوم بها إسرائيل وبنائها للمستوطنات والجدار العازل إنما هى أعمال غير شرعية وتعد انتهاكات تعرقل حرية التنقل والمرور داخل مدينة القدس وطالبت اليونسكو إسرائيل التى تطلق عليها سلطة الاحتلال بضرورة إنهاء هذه الانتهاكات وفقاً لأحكام اليونسكو والقرارات والاتفاقيات ذات الصلة.

كذلك القرار رقم 2334 الذى اتخذه مجلس الأمن بالاجماع يوم 27 ديسمبر 2016 والذى يدين إقامة المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وجاء موقف الولايات المتحدة صادماً لإسرائيل بسبب امتناعها عن التصويت لأول مرة فى تاريخ القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى. إذ كانت أمريكا تستخدم دوماً الفيتو ضد جميع القرارات التى تدين الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى. وقد فجر وزير الخارجية الأمريكية جون كيرى مفاجأة عززت القرار الدولى سالف الذكر مشيراً إلى أن الإدارة الأمريكية هى الوحيدة التى عارضت كل القرارات الدولية الموجهة ضد إسرائيل باستثناء القرار الأخير وأن الدول العربية لن تطبع مع إسرائيل إذا لم تحل مشكلتها مع الفلسطينيين وأن على الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى القبول بحدود 1967 وإقامة دولتين وأن المستوطنات تهدد قيام الدولة الفلسطينية بل تهدد بقاء إسرائيل نفسها. وأعترف كيرى بأن هناك أكثر من 1200 فلسطينى بينهم مئات الأطفال تم تدمير منازلهم فى عام 2015 وأن 2 مليون و720 ألف فلسطنى يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلى فى الضفة الغربية دون الحصول

على تراخيص من إسرائيل. كما أكد كيرى أنه لا يمكن أن تجمع إسرائيل بين كونها دولة ديموقراطية ويهودية فى آن واحد وإذاكانت تريد أن تكون دولة ديموقراطية عليها أن تختار حل الدولتين لأنه فى حالة وجود دولة واحدة فقط سيكون هناك الملايين من الفلسطينيين يعيشون فى مناطق محاصرة وليس لديهم أى حقوق سياسية وأن المستوطنات الإسرائيلية على الأراضى الفلسطينية انتهاك للقانون الدولى وأن ذلك كله يجعل إقامة الدولة الفلسطينية شيئاً مستحيلاً.

وكان رد الفعل مدوياً فى الدوائر الصهيونية ولعل أبرز ما جاء على لسان الكُتاب والصحفيين الصهاينة خصوصاً عاموس يادلين (إن عدم استخدام الإدارة الأمريكية حق الفيتو منح هوية أغلى من الذهب إلى رافضى إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل وأضعف فرص معاودة المفاوضات الثنائية بين الطرفين فى المستقبل وأدى إلى تقوية ودعم حركة نزع الشرعية عن إسرائيل وهذا يمكن أن يترجم بخطوات قانونية وسياسية وجماهيرية واقتصادية. وأكد عاموس أن الولايات المتحدة هى أهم حليف لإسرائيل وأحياناً الحليف الوحيد ومن المهم ألا تنجر إسرائيل نحو مواجهة بين الحزبين الديموقراطى والجمهورى وأن تحرص على دعمهما معاً لإسرائيل للحفاظ على المصالح الإسرائيلية والأمريكية.

ثانياً: توالى الهزائم العربية أمام الكيان الصهيونى خلال حروب 1948، 1956، 1967 وإذا كانت هزيمة 1967 قد أدت إلى تدشين الحقبة النفطية السعودية فإن أبرز نتائج الانتصار فى حرب 1973 قد أدت إلى انطلاق عصر التسوية وتدشين حقبة الهيمنة الإسرائيلية التى تسعى إلى تحقيق عدة أهداف أولها استمرار تفتيت الجبهة العربية أى التفتيت داخل كل دولة عربية وما بين الدول العربية وثانيها تحويل إسرائيل إلى قوة اقليمية كبرى ذات قدرة عسكرية مطلقة وذاتية تمكنها من تطبيق نظرية الأمن المطلق وإدارة الصراع فى المنطقة وثالثها إعادة صياغة العقل الجماعى العربى تجاه إسرائيل من خلال اختراق المحيط الثقافى العربى وتسريب التفسير الصهيونى للتاريخ وتشجيع الدراسات والبحوث المرتبطة بالصهيونية كعقيدة وكحركة سياسية. وقد نجحت إسرائيل مرحلياً فى تحقيق هذه الأهداف مستفيدة من الردة الفكرية التى تعانى منها المجتمعات العربية والتى تتمثل فى استبداد الأنظمة الحاكمة، انحسار الرؤية العقلانية وصعود الأفكار والتيارات السلفية الماضوية نتيجة تفاعلات دولية ومحلية وسياسية وثقافية واجتماعية. فضلاً عن القصور الذاتى الذى يعانى منه الفكر القومى العربى على كافة المستويات النظرية والممارسات الفعلية.

ولا شك أن زيارة السادات للقدس نوفمبر 1977 قد أعطت قوة دافعة لانتكاس الفكر القومى واظهرت نقاط ضعفه الكامنة إلا أنها خلقت واقعاً جديداً يتسم باليأس ويؤكد عجز الحكومات العربية عن طرح البديل. فالملاحظ أن معظم الحكومات العربية واصلت نفس النهج الساداتى مع بعض الاختلافات الشكلية الأمر الذى أدى إلى أن الموقف الرسمى العربى قد تمخض فى النهاية عن كامب ديفيد عربى على الرغم من كل أشكال المعارضة الشعبية. ولقد كان نصر 1973 نصراً فى معركة تكتيكية لم يحسم فيها الصراع على المستوى الاستراتيجى فبدلاً من مواصلة التقدم واستثمار هذا النصر التكتيكى على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجى حدث ما لم يكن متوقعاً إذ تحول النصر إلى استسلام وهزيمة عربية كاملة كانت بدايتها فض الاشتباك عام 1975 ثم جاءت اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978 ثم اتفاقية السلام المصرى الإسرائيلى فى 26 مارس 1979 التى اعلنت اعتراف حكومة مصر بدولة إسرائيل.

ولم تكد تمضى عشر سنوات إلا وكانت الأنظمة العربية تهرول على نفس الدرب (الاعتراف بإسرائيل) وقد تحقق ذلك عبر عدة مراحل من خلال مؤتمرات القمة العربية خصوصاً مؤتمر القمة فى مارس 1982 الذى أقر مشروع السلام العربى الذى يعترف ضمناً بدولة إسرائيل ثم كانت الخطوة التالية فى مؤتمر القمة غير العادى فى عام 1989 الذى قرر عودة مصر إلى جامعة الدول العربية ومنذ ذلك الحين فتح الباب واسعاً أمام كامب ديفيد عربى وليس عودة مصر عربية إذ اكدت مصر فور عودتها المشاركة فى المؤتمر الدولى للسلام (مؤتمر مدريد) الذى انعقد بالفعل 1991.

ثالثاً: أن ابرام اتفاقيات التسوية التى اتخذت شكل المحادثات الثنائية المنفصلة وبدأت بكامب ديفيد المصرية ثم أوسلو الفلسطينية (1993) حققت هدفين استراتيجيين بالنسبة لإسرائيل يتمثل أولهما فى تجزئة التسوية سعياً لتجزئة الصف العربى مما يعنى عدم إزالة أسباب الصراع وتحقيق أهداف (إسرائيل الكبرى) على المدى الطويل. فيما يشير ثانيهما إلى نفى الحقوق الشرعية الأصيلة للشعب الفلسطينى وتأكيد شرعية وجود إسرائيل مما يعنى تراجع الإرادة العربية وهزيمتها على المستوى الإستراتيجى. لقد نجحت إسرائيل فى الحاق عدة هزائم عسكرية بالعرب فى أعوام 1948 و1967 ولكنه فى مقابل ذلك كان هناك إدراك عربى أن تلك الهزائم لا تعدو كونها هزائم مرحلية يمكن تعويضها فى معارك أخرى قادمة وقد تجسد ذلك الإدراك بأوضح صورة فى رؤية عبد الناصر التاريخية لطبيعة الصراع عندما أكد (أن قطعة من أرضنا قد تسقط تحت الاحتلال ولكن أية قطعة من

إرادتنا ليست عرضه لأى احتلال) ولذلك رفع شعار (ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة) وترجم هذا الشعار فى إطار من الاجماع العربى فى لاءات الخرطوم الأربعة (لا تفاوض - لا صلح - لا اعتراف - لا تصرف بالقضية الفلسطينية).

كما عبر ابا ابيان عن ذات الرؤية الاستراتيجية للصراع من الجانب الصهيونى عندما سئل عماذا ستفعله الصهيونية لو نجح العرب فى تدمير إسرائيل إذ قال (كنا سنبدأ من جديد لإقامة دولة إسرائيل).

رابعاً: استمرار الممارسات الإسرائيلية العنصرية والعدوانية ضد الشعب الفلسطينى سواء قبل معاهدات التسوية أو بعدها. علاوة على الإصرار على إفشال المفاوضات الثنائية التى تستهدف تنفيذ نصوص إتفاق أوسلو التى تلزم الطرف الصهيونى بإقامة دولة فلسطينية على 22% من الأرض. وفيما تفتح إسرائيل ملفات ممتلكات اليهود وأماكنهم المقدسة فى بلدان عربية عدة فإنها تعطى ابشع نموذج لانتهاك حقوق الفلسطينيين ومقدساتهم بما فيها المسجد الأقصى ولا تزال تهدم بيوتهم وتأسر ألوفاً منهم دون اتهامات أو محاكمات كما ترسل مستوطنيها لإتلاف الحقول واقتلاع أشجار الزيتون.

خامساً: لقد التقت المصالح الصهيونية مع مصالح الحكام العرب فى إطالة أمد الصراع وكان ذلك لصالح إسرائيل كى تتمكن من بلورة أوضاعها ككيان مختلف فى المنطقة متفوق عسكرياً وأراد الحكام العرب الشئ نفسه كى يتجنبوا التصدى لبناء دول ومجتمعات عصرية سوف تؤدى بالضرورة إلى اسقاط نفوذهم وقد كشفت الثورات والانتفاضات العربية أن المسألة الفلسطينية لا تمثل الهْم المركزى للحكام العرب.

سادساً: يلاحظ أن إسرائيل التى تمسكت برفض بنود المبادرة العربية للسلام التى أقرت فى مؤتمر القمة العربية التى عقدت فى بيروت 2002 وطالبت إسرائيل بالمزيد من التنازلات وقد حصلت على ما تريد فى ضوء مبادرة الجامعة العربية التى أعلنها وزير خارجية قطر فبراير 2013 وتضمت المزيد من التنازلات العربية لإسرائيل فى عملية السلام حيث أكد وفد الجامعة العربية أن الاتفاق فى شأن إقامة الدولتين فلسطينية ويهودية يجب أن يستند إلى أساس حدود 4 يونيو 1967 مع إمكانية تبادل طفيف للأراضى والسؤال هل ستكتفى إسرائيل بهذا التنازل من الجانب العربى أم أنها ستطالب بالمزيد جرياً على عادتها منذ 1948؟ وهل سيبقى شئ لدى الجانب العربى للتفاوض عليه مع إسرائيل أو لتقديم تنازلات جديدة مما يملكه أو لا يملكه العرب. لقد أتضح بعد مرور 68 عاماً على الصراع العربى الإسرائيلى أن إسرائيل أعتمدت مبدأ خذ وطالب ونجحت فى سياسة الخطوة

خطوة وأصبح فى إمكانها أن تحصل على ما تريد وأكثر مما تريد حتى لم يبقى لصناع القرار العرب أى شئ لتقديم تنازل عنه.وتطمح إسرائيل إلى أن يعترف لها العرب بشرعية كل هذه الانتهاكات وجرائم الحرب وأن يقبلوا استغلال إسرائيل لخطر داعش أو تهديدات إيران ويسارعوا إلى التطبيع والتفاهم على حساب الحقوق العربية. هذا وقد كرر نتنياهو فى إطار ترحيبه بوزير خارجية مصر بالتحرك المصرى فى إطار ما سماه مبادرة أوسع فى المنطقة ما يعنى إشراك دول عربية فيها. وترى بعض الدوائر العربية والإسرائيلية أن التحركات الأخيرة للدبلوماسية السياسية والدفاعية للمملكة العربية السعودية تشير إلى أن قراراً ربما اتخذ بالفعل فى شأن احتمال عقد اتفاقية صلح أو معاهدة سلام أو بروتوكول صداقة وأمن متبادل أو أى صيغة أخرى تؤدى إلى إقامة علاقات دبلوماسية أو سياسية بين إسرائيل ودول الخليج. وترى القيادات الفاعلة إعلامياً ودبلوماسياً فى الشرق الأوسط أن إقامة علاقات دبلوماسية بين دول الخليج وإسرائيل صارات مسألة وقت لا أكثر.

سابعاً: لاشك أن انتقال الجماهير العربية من حالة الحماس والحيوية والتفاؤل التى رافقت حقبة المد القومى خلال الخمسينيات والستينيات والتى استمرت حتى حرب أكتوبر 1973 إلى حالة السلبية واللامبالاة التى أعقبت مسيرة التسوية مصرياً وعربياً وقمع الانتفاضتين الفلسطينيتين ثم الاحتلال الأمريكى للعراق فضلاً عن القمع المنظم الذى تمارسه الحكومات العربية ضد جماهيرها من خلال وسائل السيطرة المتنوعة بدءاً بالإعلام. ومروراً بأجهزة الأمن علاوة على أساليب الافقار والتجهيل. كل هذه الأسباب أدت إلى غياب رد الفعل الشعبى العربى تجاه الأحداث الجسيمة التى تعرض لها الوطن العربى وشكلت عنصراً أساسياً فى تأسيس فترة الانحسار العربى. فإذا كان غياب الهدف القومى متأثراً بالتحولات الحادة التى شهدتها المنطقة العربية منذ نهاية السبعينيات. متمثلاً على المستوى الإقليمى فى تصفية الناصرية والانفتاح وتحييد موقف مصر إزاء الصراع العربى الإسرائيلى من خلال كامب ديفيد، فى مصر وتصفية الثوابت الوطنية الفلسطينية من خلال (أوسلو) فى فلسطين فأن الهيمنة الغربية والتبعية للغرب ودور النفط مضافاً إليها الصدمات التى تعرضت لها الجماهير الشعبية. مثل صدمة الانفصال 1961 ثم هزيمة 1967 ورحيل عبد الناصر والحرب الأهلية اللبنانية وكامب ديفيد وحروب الخليج الثلاثة وصولاً إلى احتلال العراق واتفاقية أوسلو مع غياب الدور القيادى لمصر. كل هذه الأسباب الموضوعية أدت إلى تجريد الشعوب العربية من حيويتها وقدرتها على المقاومة، بل القت بها فى جب عميق من الاحباط والشلل وفقدان الأمل فى المستقبل.

ولكن كل هذه المظاهر السلبية لا تجعلنا نتجاهل استمرار نبض المقاومة والاحتجاج الشعبى الذى تجسد فى مواقف معظم القوى العربية غير الرسمية مثل الاتحادات والنقابات والأحزاب والجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الأكاديمية التى اتخذت مواقف ثابتة ضد إسرائيل والصهيونية منها على سبيل المثال الاتحاد العام لنقابات العمال العربى والنقابات المصرية العمالية والمهنية والاتحاد العام للكُتاب والأدباء العرب واتحاد الصحفيين العرب واتحاد المحامين العرب والجامعات المصرية والعربية وهنا يجدر الإشارة إلى الانجاز التاريخى الذى حققه حزب الله فى جنوب لبنان فى هزيمة إسرائيل والذى أعطى زخماً غير مسبوق لثقافة المقاومة فى الوطن العربى رغم أنه لم يأخذ حقه من الاهتمام بسبب غياب القيادات الوطنية القطرية والقومية القادرة على استثمار هذا الانجاز وتوظيفه لصالح القضية المركزية سواء فى تنشيط الذاكرة القومية أو شحذ الإرادة الجماعية وتأكيد الثوابت الوطنية والقومية.

محددات الرؤية المستقبلية للتطبيع بين مصر وإسرائيل:

1- تختصر العلاقات المصرية الإسرائيلية دائماً فى إطارها الأمنى والاستراتيجى دون أن تمتد إلى إطار أوسع يشمل العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية فقد لوحظ أن القيادة السياسية المصرية وبعض مراكز النفوذ الاقتصادى يحصرون العلاقات المصرية الإسرائيلية فى مجالات الأمن والتعاون الاستخباراتى ويتجاهلون المكاسب التى حققتها إسرائيل من التطبيع خلال 37 عاماً عمر اتفاقية الصلح والتى تتمثل فى تغلغلها خلال فترة حكم مبارك فى جميع المجالات الحساسة سواء فى الاقتصاد والصناعة والزراعة والتجارة وظهور فئة من المستثمرين ورجال الأعمال المرتبطين بمصالح دائمة ومتصاعدة مع الكيان الصهيونى.

2- تكمن اشكالية التطبيع فى عدم وضوح الرؤية لدى الجانب المصرى بسبب حالة الترهل التى أصابت قطاعات عديدة فى مصر وأدت إلى ما يشبه قبول الدخول فى مشروعات من التطبيع المجانى مع إسرائيل.

ولا يزال ملف التطبيع مسكوتاً عنه والمستتر فيه أكثر من المعلن مما ترتب عليه السقوط فى دوامة الاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل فى مجالات الزراعة والرى والبحث العلمى والتعاون

التقنى. وقد أدى الوضع فى صورته الحالية إلى عدم توظيف العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل لتحقيق الأهداف التى نصت عليها اتفاقية كامب ديفيد **وتتمحور حول:**

أولاً: إقرار وتفعيل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى، وثانياً: استعادة مصر لدورها فى المنطقة، (خاصة أن لمصر تراكماً معلوماً فى الملف الفلسطينى يمكن البناء عليه بصورة شاملة على عكس الصاعدون الجدد فى الملف الفلسطينى).

ثانياً: إعادة النظر فى الملفات الاقتصادية خصوصاً اتفاق الكويز وتصدير الغاز المصرى الإسرائيلى.

ثالثاً: هناك ضرورة للالمام بما يدور داخل إسرائيل والوضع الراهن من توجهات النخب الثقافية وحركة الأحزاب واستطلاعات الرأى العام ومواقف القوى الصاعدة فى المجتمع ومن مصادر مباشرة تتجاوز التعامل الهامشى العابر المتمثل فى ترجمة بعض المقالات من الصحف الإسرائيلية أو المواقع الالكترونية غير المتخصصة على اساس ان العلاقات مع إسرائيل تعتبر جزءاً من قضايا الأمن القومى المصرى.

لقد آن الآوان لتوظيف ملف التطبيع لمصلحة أولويات ومسئوليات الدولة المصرية وفى حالة تغافل صناع القرار فى الدولة المصرية عن الانتباه لهذه الحقيقة أو محاولة الالتفاف عليها سيكون عواقبها وخيمة على مصر والعالم العربى كذلك.

رابعاً: أن القطاعات الرافضة للسلام مع إسرائيل يجب أن ينظر لها صانع القرار السياسى فى مصر أنها قوى وطنية لا تزال مؤمنة بموقفها ولن تقبل أى تنازلات أو قبول بما يسمى السلام الدافئ مع إسرائيل ولو بعد ألف عام فهذا اجماع شعبى وليس قراراً رسمياً خاصة أن تجربة السلام الرسمى البارد مع مصر لا تزال ماثلة فى الأذهان لدى الإسرائيلين.

خامساً: ان قضية التطبيع قد توارت قليلاً ولم تعد مطروحة بالإلحاح الذى كان قائماً من قبل ولا شك أن الرفض الشعبى للتطبيع ارتباطاً بسياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين بصورة أساسية والمسجد الأقصى بصفة خاصة لا يزال هذا الرفض مستمراً منذ توقيع معاهدة الصلح مع إسرائيل إلا أن إسرائيل لم تعد تثير هذه القضية على أساس أن تطور الأوضـــاع فى المنطقة العربية يصب فى مصلحتها وأن عامل الوقت سيكون كفيلاً بأن يحقق أهدافها بصورة تدريجية وان التطبيع سيأتى حتماً بعد أن تكون قد مهدت له الأرض المناسبة قياساً على ما قامت به من قبل للتمهيد لإنشاء وتأسيس ما يسمى الوطن القومى لليهود فى فلسطين.

رؤى مستقبلية أخرى:

نظم "المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية" مؤتمراً تحت عنوان "إعادة قراءة العلاقات المصرية – الإسرائيلية فى ظل المتغيرات الإقليمية الحالية" فى شهر سبتمبر 2011 بمقر المركز حيث حاول استشراف مستقبل العلاقات المصرية – الإسرائيلية، فى ظل الظروف الراهنة، والثورات التى تجتاح العالم العربى، بحضور العديد من الخبراء والأكاديميين والمتخصصين.

وقد طرح المؤتمر مجموعة من التوصيات لصناع القرار المصرى، من شأنها تعزيز المصالح المصرية الوطنية، فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على حد سواء.
وتدور تلك التوصيات حول ما يلي:

1- **ضرورة بلورة رؤية وطنية توافقية** حول مستقبل العلاقات المصرية – الإسرائيلية، وما نريد أن تكون عليه فى المستقبل، فى ضوء معطيات ومتطلبات المصلحة الوطنية المصرية.

2- **ضرورة إعادة تقييم العلاقات المصرية – الإسرائيلية** من خلال تحديد ماهية هذه العلاقات، مع الأخذ فى الحسبان الدور الأمريكى باعتباره العنصر الرئيسى المساند والمكمل لهذه العلاقات، والتغيرات التى شهدتها مصر، خاصة بعد ثورة 25 يناير.

3- **أهمية تعديل معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية** وإعادة النظر فى مفهوم التطبيع بما يتوافق مع المصالح الوطنية المصرية، ويحافظ على أمنها القومى.

4- **تأكيد ضرورة معرفة إسرائيل من الداخل** من خلال حركة ترجمة واسعة، ومتابعة للصحافة والثقافة الإسرائيلية، دون أن يعنى ذلك تطبيعاً مع إسرائيل، بالإضافة إلى التوسع داخل مراكز البحوث لتخصيص دراسات حول كافة جوانب الحياة داخل المجتمع الإسرائيلى.

5- **أهمية الدخول فى مفاوضات رسمية مع إسرائيل** من أجل إعادة النظر فى ترتيبات الأمن، وعملية إعادة انتشار القوات المصرية فى سيناء، خاصة فى المنطقتين (ب) و(ج).

6- **أهمية أن تكون المصالح المصرية هى الأساس** الحاكم لاستمرار العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل.

7- **مطالبة الحكومة الحالية بمراجعة السياسات الخاصة** بالتعامل مع سيناء، وأهمية وضع خطط وبرامج تنموية من خلال استراتيجية قومية لتنمية وإعمار سيناء.

8- **أهمية إجراء مراجعة دورية للاتفاقيات الموقعة بين الدولتين**(مصر واسرائيل)، فى ظل ما تشهده العلاقات من تغيرات.

وفى الختام، أجمع الحاضرون على أن الصراع العربى - الإسرائيلى قابل للتأجيل، ولكن الأهم حالياً هو إعادة بناء الدول العربية، وضرورة الاهتمام ببناء الأنظمة الديمقراطية، وعدم اللجوء إلى القوة فى حل هذه القضية، وأهمية العودة إلى الاتفاقيات السابقة. بالإضافة إلى تأييد فكرة مصارحة الناس بالحقائق وتوعيتهم، ووجوب وضوح الخيارات أمام الرأى العام ونخبة المثقفين، وتوقف صناع القرار عن المزايدة، وأهمية إعلاء مصلحة مصر ومعرفة أن بديل المعاهدة هو الحرب،والحرب ليست بالامر السهل علاوة على أهمية الابتعاد عن استخدام نهج النظام السابق فى التعامل مع القضايا المطروحة حالياً، وعدم إهمال الأبعاد الأمنية والاقتصادية، ووضعها فى الحسبان.

نمط الرؤية الاستشرافية المقترحة

فى ضوء المحددات التى تحكم العلاقات الراهنة بين مصر وإسرائيل يفضل الأخذ بالنمط الاستطلاعى للرؤية المستقبلية الذى يركز على الظروف الموضوعية والذاتية وتأثيرها على تفعيل اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل منذ عام 1979 حتى 2016 مع مراعاة الدور الذى قامت به القوى الفاعلة على المستويين المصرى والعربى سياسياً وأمنياً مضافاً إليها الموقف الشعبى الرافض لهذه الاتفاقيات وتداعياتها السلبية بالنسبة للأمن القومى المصرى والعربى وتأثيرها على الحقوق التاريخية والمجتمعية لكل من الشعبين المصرى والفلسطينى.

ويتضمن النمط الاستطلاعى تحديد الزمن المستقبلى الذى لن يتجاوز 10 سنوات (المستقبل المتوسط). كما يشمل السيناريوهات والبدائل والاحتمالات المتوقعة.

وسيتم رصد السيناريوهات المستقبلية خلال عشر سنوات تبدأ 2016 حتى 2026 وذلك فى إطار خضوعهم لقانونى التغير والصيرورة زمنياً وتأثيرهم وتفاعلهم الجدلى مع الأحداث والسياسات الرسمية والمواقف الشعبية مصرياً وفلسطينياً وعربياً مع مراعاة المتغيرات الاقليمية والدولية.

أهم السيناريوهات المطروحة للعلاقات المصرية الإسرائيلية:

سيناريو استمرار الأوضاع على ما هى عليه (المرجعى):

سياسياً وأمنياً:

يشير المشهد الراهن إلى أن قوات الجيش الإسرائيلى ستواصل تأهبها واستنفارها على طول منطقة الحدود مع مصر حتى تستقر الأوضاع الأمنية وتهدأ حالة الاضطراب التى تشهدها مصر، بينما ستعمل مصر على التركيز على السيطرة الأمنية المباشرة على بؤرة الهجمات فى سيناء مع الحرص على معالجة الأسباب الكامنة خلف تصاعد وتيرة الهجمات المتكررة، وأهمها وقف عمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود المصرية - الليبية التى أحدثت تحولاً نوعياً فى هجمات المسلحين على قوات الأمن المصرية، وتعزيز الانتشار الأمنى على الحدود مع قطاع غزة، والتحكم التام فى الانفاق، بحيث يصبح معبر رفح هو الممر الوحيد للمسافرين، والمساعدات التى تصل إلى القطاع، بالإضافة إلى التعامل مع مختلف الجماعات الجهادية المسلحة فى سيناء، ومصادرة الأسلحة المنتشرة، وهذا يتطلب مصالحة شاملة مع البدو، تشمل كافة القضايا الملتهبة فى علاقاتهم بمؤسسات الدولة المختلفة ومن أهمها قضايا المعتقلين، ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، والتوظيف بمؤسسات الدولة، والقضاء على الانفلات الأمنى، وحسم الخلافات حول تملك الأراضى، وغيرها من القضايا التى ستؤدي معالجتها إلى القضاء علي العداء التقليدى المستحكم الناتج عن تراكم الخبرات السلبية للتعامل الأمنى للنظام السابق مع قضايا سيناء.

وبناء على ما سبق ستكون العلاقات المصرية الإسرائيلية محكومة بالقضايا الأمنية، والنظرة الأمنية إذ أن الوضع الأمنى يتصدر سلم أولويات السلطات الإسرائيلية، سعياً لتأمين الحدود الجنوبية من أى عمل مقاوم يستهدف إسرائيل، ولذلك فإن أى تدهور فى العلاقات السياسية مع أهميته سيبقى مقبولاً ما دام لم يمس البعد الأمنى، وهنا يشار إلى كثرة الحديث عن الملحق الأمنى الذى يطالب المصريون بتغييره ويصر الإسرائيليون على إبقائه على حاله لأنه يضمن عدم وجود قوات مقاتلة مصرية ثقيلة فى سيناء وهذا يدل على التخوف الإسرائيلى من وجود قوة مصرية كثيفة هناك إلا أن إسرائيل قد تقبل تعزيز التعاون الأمنى والعسكرى مع القوات المسلحة المصرية لضبط الحدود، باعتباره أحد أبعاد تعزيز العلاقات الأمنية. وتؤكد المعطيات السابقة على أن الجيش المصرى هو وحده ضابط

الاستقرار السياسى فى مصر، ولن تمر أى عملية سياسية بدون موافقته أو قبوله بها. ومع تأكيد إسرائيل أنها تثق فى أن النظام البديل للإخوان، وهو النظام العسكرى، أو نظام حكم علمانى، قد يؤدى نفس المهمة، وإن كان بصورة أفضل، إلا أن الذى يدير منظومة العلاقات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية، هى المؤسسة العسكرية، وليس أى جهاز آخر. بالتالى لا توجد مخاوف إسرائيلية على إدارة مشهد العلاقات الأمنية أو الاستخباراتية بين البلدين، وإذا كانت إسرائيل قد تحدثت عن أن فترة الرئيس المعزول محمد مرسى هى أزهى علاقات الأمن والاستخبارات، وأن مبارك كان يوفر لإسرائيل متطلباتها الاستراتيجية، فإن العلاقات المستقبلية لن يخشى عليها فى ظل سيطرة الجيش أو الاستخبارات على منظومة العلاقات، كما أنهم يؤكدون على أن العلاقات المصرية - الإسرائيلية قد تواجه بإعصار حقيقى فى حال استتباب الأوضاع، وتولى نظام علمانى مدنى الحكم، لأنه سيسعى لتحقيق الديمقراطية فى مصر؛ مما سيلغى فعلياً خرافة الديمقراطية الإسرائيلية فى واحة من أنظمة أوتوقراطية فاشلة، وفى كل الأحوال فإن إسرائيل تعاملت مع ما يجرى فى مصر منذ 30 يونيو من منطلق مصالحها الأمنية والاستراتيجية، وفى ظل التزام مصر بمعاهدة السلام.

ورغم أن العقيدة العسكرية للجندى المصرى مازالت تعد "إسرائيل" فى خانة الأعداء أو على الأقل الأعداء المحتملين، إلا أن قيادة المؤسسة العسكرية المصرية تضع فى اعتبارها ما يلى:

أولاً: أنه قد مضى نحو أربعين عاماً على آخر حرب خاضها الجيش المصرى (تشرين الأول / أكتوبر 1973)، مع وجود ثقافة جديدة رسختها فترة حكم مبارك تقضى بتولى الضباط العسكريين الكبار المتقاعدين لمناصب مهمة فى إدارة الدولة. وقد جعل ذلك الجيش أميل إلى وجود استقرار سياسى، وإلى الإبقاء على خيار التسوية السلمية، والخوف من وقوع السلطة فى أيدى قوى حزبية أو اتجاهات، يمكن (حسب رأى قيادة الجيش) أن تورط البلد فى حروب أو مغامرات عسكرية أو عداءات تستنزف الجيش كما تستنزف مصر ومواردها، أو قد تشكل خطراً على أمنها القومى.

ثانياً: رغم حرص القياده السياسية فى مصرعلى ضرورة تنويع مصادر السلاح من فرنسا وروسيا الا إن الجيش المصرى لايزال يعتمد على تسليح وتكنولوجيا عسكرية أمريكية وغربية، كما أن التعاون والدعم العسكرى الأمريكى لمصر، يعدُ أمراً حيوياً لصيانة الأسلحة ولتطوير إمكانات الجيش المصرى. ولذلك فان اى مواجهة محتملة مع

"إسرائيل"، يتوقع أن يلبى الغرب وامريكا الاحتياجات "الإسرائيلية" استنادا الى التحالف الاستراتيجى الامريكى الغربى مع اسرائل فى الوقت الذى سيخذل فيه الجانب المصرى.

ثالثاً: يتبنى قادة الدولة المصرية استراتيجية محاربة "الإرهاب"،وجماعات "الإسلام السياسى"، وهو ما يلقى قبولاً إسرائيلياً وأمريكيا وغربياً؛ ولذلك فإن قيام الجيش المصرى بتدمير واسع للانفاق مع قطاع غزة وتشديد الحصار عليها، والقيام بحملات عسكرية واسعة ضد التيارات الجهادية فى سيناء، أعطى إشارات إيجابية للطرفين "الإسرائيلى" والأمريكى، واكد لهما أن مصالحهما ومصالح القوى الغربية تقتضى دعم جهود الجيش المصرى فى ذلك.

رابعاً: يعول الجانب الإسرائيلى كثيراً على المساعدات الأمريكية لمصر والتى ترتبط بالأساس باتفاقية كامب ديفيد، لذا فإنه طبقاً للنظرة الإسرائيلية سوف يلتزم الجانب المصرى بمعاهدة السلام حرصاً على استقرار المنطقة وإنقاذا للمساعدات الأمريكية التى يمكن أن تساند الاقتصاد المصرى وتنقذه من عثرته. وهذا ما يؤكده إريك تراغر فى تقريره عن الوضع الراهن فى مصر الذى نشره معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى والذى أكد فيه: أنه يجب على الولايات المتحدة ربط المساعدات العسكرية الأمريكية بالمصالح الاستراتيجية.

خامساً: تشير التصورات الإسرائيلية الاستخباراتية المطروحة إلى أن الإدارة الأمريكية ارتكبت فى التعامل مع الموقف المصرى عدة أخطاء فى قراءة المشهد والتعامل معه، ويرون أن الحالة المصرية معقدة، وليس عليها توافق كامل فى أركان الإدارة الأمريكية. إلا أن الحكومة الإسرائيلية ترى أن قيام الإدارة الأمريكية بقطع المساعدات أو عقاب مصر سيؤدى للمساس بأمن إسرائيل، وبمعاهدة السلام، وسيعرض السلام إلى الخطر الحقيقى.

سادساً: تدرك إسرائيل أن الحفاظ على السلام مع مصر أمر هام ومطلب استراتيجى، ولكن هذا لن يكون أبدياً فى ظل حالة السيولة التى تعيشها إسرائيل فى محيطها الإقليمى، حيث الأزمة السورية لم تحسم بعد، والجبهة فى الجولان ما تزال ساخنة. فإسرائيل تنظر إلى حقيقة أن "اتقافية السلام" غيبت الجيش المصرى عن الحدود الجنوبية والجيش الأردنى عن الحدود الشرقية، فيما غيبت الحرب الأهلية الدائرة فى سوريا أيضاً الجيش السورى عن الجبهة الشمالية. ومما لا شك فيه أن هذا لا يلغى فى نظر صناع القرار الإسرائيلى المخاطر المحتملة على الجبهة اللبنانية، ولا على الجبهة الفلسطينية، ولكن هذه ليست من نوع المخاطر العميقة التأثير.

مستقبل التطبيع الاقتصادى:

من المتوقع استمرار بقاء التطبيع الاقتصادى خلال الزمن المستقبلى المطروح فى الدراسة، حيث يظل التطبيع فى مجال الزراعة مستمراً مع استمرار تصدير الغاز الطبيعى إلى إسرائيل، واستمرار المناطق الصناعية المشتركة بين مصر وإسرائيل وأمريكا، واستمرار التجارة المتبادلة بين البلين كالمنسوجات والسكر وغيرها، **واستمرار السياحة المتبادلة. وذلك بناء على الأسباب التالية:**

1- الزراعة: لا تزال الكوادر الزراعية التى تلقت دورات تدريبية فى إسرائيل تشغل حالياً مواقع تنفيدية هامة فى القطاع الزراعى المصرى (وزارة الزراعة ومركز البحوث الزراعية... الخ) وتسعى لتفعيل التوجهات التى كان يوسف والى يتبناها. وقد شهدت السنوات الأخيرة استمرارية فى العلاقات بعد ثورة 25 يناير 2011 مما ينبئ باستمرار التعاون فى مجال الزراعة، فقد قامت عدة شركات تعمل فى مجال المنتجات الزراعية باستيراد بذور ومستحضرات من إسرائيل فى الفترة الأخيرة، على الرغم من وجود دول أخرى متقدمة فى ذلك المجال[1].

2- استمرار اتقافية الغاز: وذلك بناء على ما شهده مجال التطبيع فى الغاز الطبيعى فى السنوات الأخيرة بعد الثورة مثل تنقيب إسرائيل عن حقول الغاز الطبيعى فى البحر المتوسط داخل الحدود المصرية عام 2012 واكتشافهم لحقلى غاز باحتياطات قيمتها 200 مليار دولار، وعدم تغيير الاتفاقية المبرمة مع شركة شل على الرغم من انتهاء تلك الاتفاقية منذ 2011[2].

3- فيما يتعلق بالتجارة: يلاحظ أن حجم التبادل التجارى فى السنوات الأخيرة يشهد زيادة فى التبادل التجارى بين مصر وإسرائيل نتيجة لارتفاع أسعار السلع وتغييرات صرف العملة المحلية" بناء على تصريحات المهندس صفوان ثابت عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات"[3]. أن بيانات التبادل التجارى للبلدين (مصر وإسرائيل) تشير إلى أن قيمة السلع المنتقلة بينهما بلغت خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2016 نحو 330 مليون جنيه، مقابل 280 مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق بزيادة قدرها 50 مليون جنيه ونسبتها 18%[4].

---

(1) محمد أبو الفضل، طرح متجدد: تعقيدات تبادل الأراضى بين العرب وإسرائيل، السياسة الدولية، العدد 193، يوليو 2013.
(2) محسن عوض، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع، القاهرة، بيروت، مكتبة المدبولى، دار ازال، الطبعة الثانية، ص39.
(3) رفعت سيد أحمد، موسوعة التطبيع والمطبعون، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة 2014، ص285.
(4) مصطفى عبيد، جريدة الوفد، مقال بعنوان مستقبل السلام والعلاقات مع مصر من وجهة النظر الإسرائيلية، 13-8-2012.

4- فى الصناعة: يرى خبراء الاقتصاد أن مستقبل التطبيع فى مصر يرتبط بشكل كبير بتوجهات الحكومة المصرية حيث ارتبطت علاقات بعض رجال الأعمال المصريين بإسرائيل بتوجهات سياسية، ويرى خبراء الصناعة أنه لا يمكن حظر التطبيع الاقتصادى لأن بعض بنوده ترتبط باتفاقيات ومعاهدات دولية ملحقة باتفاقية السلام، ويؤكدون أن هناك مصانع اقيمت خصيصاً للتعامل مع إسرائيل ومعظمها مصانع منسوجات تم إنشاؤها للاستفادة من اتفاق الكويز[1].

5- وصل إلى القاهرة فى الأسبوع الثانى من شهر أبريل 2016 وفد من أرباب الصناعة الإسرائيليين لدراسة إمكانية توثيق العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومصر، وذلك لأول مرة منذ 10 سنوات، وفقاً لما نشرته صحيفة "يديعوت احرانوت". وهذا يعنى أن التطبيع الصناعى لم يتوقف بعد الثورة، مما يدل على احتمالية إستمرار التطبيع الاقتصادى فى مجال الصناعة[2].

مستقبل التطبيع الثقافى:

مصير المركز الإسرائيلى بالقاهرة:

يستمر المركز فى أداء أدواره، حيث يستقبل الباحثين الإسرائيليين كما ترجم المركز رواية علاء الأسوانى (عمارة يعقوبيان) إلى اللغة العبرية، وتم نشرها فى المركز 2016. وينظم الندوات التى يحضرها بعض المطبعين الجدد.

(معرض الكتاب)

ستضطر إسرائيل إلى السعى وراء المشاركة غير الرسمية فى معرض الكتاب، حيث أن آخر مشاركة رسمية لها فى المعرض كانت عام 1985. ومن محاولاتها غير الرسمية، واقعة نشر كتاب لمؤلف إسرائيلى فى معرض القاهرة الدولى للكتاب 2016، وهو "ألف ليله وليله دوت كوم".

- استمرار نشر وترجمة الأعمال الروائية العربية إلى اللغة العبرية.

---

(1) محمد عبيد، مرجع سابق.
(2) جريدة يديعوت أحرونوت.

السينما:

استمرار إسرائيل فى سرقة الأعمال السينمائية والدراما وعرضها على القناة الثانية بحجة تعريف عرب 48 بها، بالأخص الأفلام الأبيض والأسود لأنها تعبر عن أصالة "الثقافة المصرية".

الفنون:

سيتم إقامة "مولد أبو حصيرة الذى توقف بعد 25 يناير مع استمرار الضغط من الجانب الإسرائيلى على الجانب المصرى.

الفولكلور المصرية:

استمرار إسرائيل فى سرقة الفولكلور المصرى وانتسابه لنفسها، استشهاداً بإدعاءاتها بأن الفولكلور البدوى فى الأصل فولكلور إسرائيلى. وقد نظمت وزارة الثقافة لجنة لمواجهة سرقة الفولكلور المصرى. والمعروف أن إسرائيل مهتمة بالفوكلور المصرى لدرجة أنها ترسل صحفيين إسرائيليين لعمل موضوعات عن الفولكلور المصرى وآخرها 2010 عندما جاء صحفى من جريدة "هاراتس" للبحث عن الفولكلور وبالأخص البورسعيدى.

التعليم:

استمرار نفس التعديلات بالمناهج والتى تؤكد أن إسرائيل ليست "عدو"، وليست مغتصبة للأراضى الفلسطينية. ومن أمثلة ذلك تدريس اتفاقية كامب ديفيد بمنظور موالى للصهيونية فى المناهج الدراسية. آخر محاولة (2016) أشارت إليها صحيفة "هآرتس" أنه سيتم تدريس الاتفاقية فى المناهج التعليمية مما أثار غضب النخب المثقفة وقد نفى كل ذلك وزير التعليم.

استمرار تأييد مجلس نقابة المعلمين لمبدأ التطبيع منذ قرر المجلس بعد اجتماع طارئ برئاسة الدكتور محمد محمود رضوان فى مارس 1980 تأييد تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ولا يوجد وقائع الآن لرفض التطبيع من قبل نقابة المعلمين.

النقابات المهنية:

إستمرار رفض النقابات العمالية والمهنية للتطبيع، مثال نقابات الأطباء والصيادلة والصحفيين والمحامين التى دشنت لجنة "القدس لمكافحة التطبيع". المقابل سنجد إستمرار رفض الجامعات ونوادى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية للتطبيع مع إسرائيل.

أما **إعلامياً** هناك احتمال قوى يشير إلى استمرار موقف نقابة الصحفيين الذى اتخذته منذ عام 1980 بمنع إقامة أية علاقات مهنية وشخصية مع المؤسسات الإعلامية والجهات والأشخاص الإسرائيليين، حيث أنها وفى 20 مارس 2015 أكدت الجمعية العمومية تمسكها بجميع قرارات الجمعيات العمومية السابقة بشأن حظر التطبيع المهنى والنقابى والشخصى بكافة أشكاله مع الكيان الصهيونى واعتبار الدخول إلى أى منطقة تقع تحت سلطة الاحتلال الصهيونى أو التنسيق مع سلطات العدو بأى شكل يندرج تحت الحظر وإحالة كل من ينتهك هذه القرارات للمحاسبة التأديبية.

- وأيضاً استمرار استقبال بعض رجال الإعلام المصرى للسفراء الإسرائيليين وإقامة تطبيع معهم، مثلما حدث فى عام 2009 عندما استقبلت هالة مصطفى الصحفية بالأهرام وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى المنحل فى مكتبها بالأهرام السفير الإسرائيلى شالوم كوهين. واحتمال أن تستقبل مؤسسة الأهرام السفير الإسرائيلى مرة ثانية.

أما بالنسبة للشعب المصرى وخصوصاً الشباب هناك مؤشرات تؤكد استمرار حملات المقاومة الشبابية والحزبية لكافة أشكال التطبيع مع إسرائيل إذ قاموا فى 2011 باقتحام السفارة الإسرائيلية وأسقاط العلم الإسرائيلى كما كان لهم رد فعل احتجاجى على استقبال عكاشة للسفير الإسرائيلى فقد قاموا بشن حملة عليه على الفيسبوك وتويتر. ورغم خفوت صوت لجان مقاومة التطبيع بين مصر وإسرائيل مثل لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ضد الغزو الصهيونى والإمبريالى ولجان معاداة الصهيونية ورفض التطبيع. إلا أنإدراك الشعب المصرى لخطورة الكيان الصهيونى على الامن القومى المصرى تواكب مع صدور وعد بلفور1917 وقد ترسخ فى الوجدان والعقل الجمعى عبر الحروب التى نشبت بين اسرائيل ومصر وآلاف الشهداء المصريين الذين قتلوا بايدى الصهاينة. ويلاحظ أن استمرار السيناريو المرجعى مرتبط بالظروف السياسية والمجتمعية فى كل من مصر والكيان الصهيونى فى إطار التطورات المتوقعة فى العالم العربى وما يطرأ على القضية الفلسطينية ذاتياً وإقليمياً ودولياً (ومدى تفاعلها مع الظروف العربية والمؤثرات الدولية خصوصاً الصراع بين الكتل الدولية (أمريكا وروسيا وتحالفاتهم).

سيناريو التعديل الجزئى:

سياسياً وأمنياً:

فى ظل استمررا الصراعات بين مختلف المصالح والقوى السياسية فى مصر والعالم العربى ستعيش إسرائيل فترة استرخاء لن تطول كثيراً، مع الاستمرار فى العلاقة الباردة بينها وبين مصر، وتدرك إسرائيل ذلك، وتستعد له، بإعداد وتصميم سيناريوهات لمستقبل علاقاتها مع مصر.

وقد يتم إعادة النظر فى البنود المجحفة بحق مصر فى اتفاقية (كامب ديفيد) على الصعيدين الأمنى والاقتصادى، خصوصاً حقها فى وجود قوات عسكرية ثقيلة فى سيناء وهو ما تمنعه بنود الاتفاقية، التى تنص على بقاء الجزء الأكبر منها منزوع السلاح، وإعادة النظر فى ملف تصدير الغاز بأبخس الأسعار، وحق استعمال إسرائيل لقناة السويس للأغراض العسكرية، ومسار التطبيع رغم الرفض الشعبى المصرى الجارف ومسألة سيادة مصر على حدودها مع فلسطين (قطاع غزة) وتقويض سياسة إسرائيل الداعية لفرض الحصار على الشعب الفلسطينى.

اقتصادياً:

قد يطرأ تعديل جزئى فى نصوص المعاهدة مما لن يغير جوهر التطبيع الاقتصادى مع الكيان الصهيونى. **والأدلة على ذلك تتمثل فى:**

1- فيما يتعلق بمجال النقل والمواصلات من المتوقع أن تتضاءل درجة التطبيع فى هذا المجال والدليل على ذلك ما حدث فى السنوات الأخيرة بعد اتخاذ قرار من المجلس العسكرى بفتح معبر رفح، والسماح للسفن الحربية الإيرانية بعبور قناة السويس، وهذه القرارات فى حقيقتها لا تعنى تراجعاً عن العلاقات، بين مصر واسرائيل مما يعنى أنه قد تطرأ بعض التغيرات فى الاتفاقية ولكن مع استمرار العلاقات[1].

2- فى مجال التجارة: يرى المهندس صفوان ثابت عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات أن حجم التبادل التجارى مع إسرائيل لا يتجاوز 300 مليون جنيه فى العام وهو رقم ضعيف إذا ما قورن بالتبادل التجارى مع دول أوروبا، ويشير إلى أن الزيادة الأخيرة فى التبادل التجارى بين مصر

---

(1) رفعت سيد أحمد، مرجع سابق، ص247.

وإسرائيل طبيعية نتيجة ارتفاع أسعار السلع وتغييرات صرف العملة المحلية. ويرى أن هذا قد يؤدى إلى حدوث تعديل فى بنود الاتفاقية مع استمرار العلاقات مع إسرائيل. خصوصاً من جانب رجال الأعمال والمستثمرين.

أما أحمد جلال نائب رئيس شعبة تجار الورق بغرفة القاهرة فيرى أنه لا يوجد مبرر منطقى لاستيراد أى منتجات صناعية من إسرائيل خاصة أن كافة السلع المستوردة سلع عادية منها ما هو منتج داخل مصر ومنها ما هو منتج فى عدة دول على علاقات شراكة مع مصر، ومن تلك السلع الورق الذى تستورده احدى الشركات الخاصة بانتظام وسيتم استخدامه بشكل موسع داخل السوق المحلى تحت اسم ماركة شهيرة، ولذلك فمن المتوقع أن تعدل بعض النصوص الاتفاقية ولكن مع الاحتفاظ بالتبادل القائم بالفعل[1]. وتعتبر علاقة مصر بفلسطين وبدول الخليج من المتغيرات التى من المحتمل أن تؤدى إلى تعديل جزئى فى الاتفاقية.

ثقافياً:

مصير المركز الإسرائيلى بالقاهرة:

فى حالة تعديل البنود الخاصة بالتطبيع الثقافى فى الاتفاقية لن يكون هناك مجالاً لاستمرار أنشطة المركز الأكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة.

سيتوقف التبادل الثقافى الرسمى وقد تتوقف إسرائيل عن إرسال وفود من مبحوثيها للدراسة فى مصر، ولكنها لن تتوقف عن دعوة الباحثين المصريين لحضور مؤتمرات فى إسرائيل.

وسيترسخ لدى الغرب فكرة أن مصر دولة "عدو" لإسرائيل بسبب الموقف الشعبى الرافض لتطبيع الأنشطة الثقافية والتعليمية. المتوقع استمرار رفض المثقفين المصريين لإسرائيل ولكن قد تستمر محاولات إسرائيل لاقتحام التراث الثقافى المصرى والمناهج التعليمية إلا إذا سعت وزارة التربية والتعليم بجدية وإصرار لايقاف المحاولات الصهيونية التى تستهدف تشويه وعى الأجيال الجديدة.

---

(1) محمد عبيد، مرجع سابق.

النقابات المهنية:

ستستمر النقابات التى رفضت التطبيع طوال السنوات السابقة فى رفض التطبيع مع إسرائيل مما يرسخ فكرة أنها دولة "عدو".

استمرار رفض قادة الرأى ورجال الإعلام استقبال شخصيات إسرائيلية خلافاً لما حدث فى 2009 من صحيفة الأهرام. ويؤكد تاريخ الحركة الصهيونية فى مصر أن إسرائيل تراهن على عنصر الزمن وأن ما لا يدرك الآن سوف يتحقق بمرور الزمن مع استمرار المحاولات الصهيونية لاختراق المجتمعات العربية وفرض التطبيع معها فى إطار الاستفادة الصهيونية من التناقضات الذاتية داخل المجمعات العربية والظروف الموضوعية المتمثلة فى التغييرات البنيوية فى الواقع العربى السائد حالياً ولذلك فإن إسرائيل لن تكف عن بذل المحاولات المستميتة لانتزاع المزيد من المكاسب فى ظل تراخى واستسلام نظم الحكم والقيادات السياسية للمنطق الإسرائيلى واستمرار الضغط الأمريكى.

سيناريو التغيير الكلى:

إن أى قراءة موضوعية لمسار الثورات العربية فى مصر وتونس وليبيا وسوريا واليمن ونتائجها الحالية والمستقبلية سوف تنطلق من الحقيقة الساطعة التى تشير إلى أن هذه الثورات لم تكتمل بعد وأن بواعثها لا تزال قائمة طالما لم تتحقق أهدافها فى انجاز التغيير الحقيقى فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وفى ضوء ما آلت إليه المسارات المعقدة لثورات الربيع العربى من انتكاس وعدم تحقيق الأهداف التى طالبت بها القوى الثورية الشبابية والجماهير وبعض القطاعات النخبوية وتأثيراتها السلبية على الجموع الشعبية التى تراجع اهتمامها بشعارات وأهداف ثورات الربيع العربى مما أفسح الطريق لتصاعد قضايا وهموم أخرى كالهجرة إلى الخارج ومقاومة الإرهاب وبناء الدولة وتحقيق الاستقرار فى ظل صعود قوى الثورة المضادة المحلية والاقليمية والدولية وتحالفها لإجهاض الثورات العربية وإعادة إنتاج الأنظمة الاستبدادية والفساد والظلم الاجتماعى وترسيخ الدعوة للاستقرار وبناء الدولة.ولكن لم يتحقق الاستقرار الذى كان يسعى إليه أنصار النظم الاستبدادية بل اجتاح العالم العربى حالة غير مسبوقة من الفوضى وتصاعد الصراعات الفكرية والاستقطابات السياسية وإزدياد الانقسامات الجهوية والطائفية فى سوريا وليبيا واليمن فضلاً عن استحكام الأزمة الاقتصادية فى تونس ومصر وذلك بعد أن

رفعت الثورات العربية الغطاء عن تركة الفساد وهشاشة الأنظمة وتبعيتها للمؤسسات الدولية وللولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كان بعض الباحثين الغربيين يرون أن قيام الثورات العربية يعد أهم العوامل التى تجعل مستقبل إسرائيل خلال العقد القادم أمراً غير مضمون وأن الربيع العربى كان يمثل تحدياً مهماً لوجود الكيان الصهيونى فى المنطقة العربية حيث ستصبح إسرائيل فى مواجهة شعوب غير راغبة فى وجودها. ولكن عدم اكتمال هذه الثورات منح إسرائيل فرصة ذهبية لالتقاط الأنفاس وتصميم بدائل أمنية جديدة استعداداً لبدء مرحلة مختلفة من الصراع العربى الإسرائيلى تحقق لها طموحها الاستراتيجى فى توسيع نطاق التطبيع العربى الإسرائيلى وتعميق علاقاتها مع مصر والأردن وقطر.

وهناك عدة شروط يجب توافرها من أجل تفعيل هذا السيناريو الذى يستهدف إجراء تغيير جذرى فى بنود اتفاقية السلام المبرمة بين مصر وإسرائيل منذ 1979 أو إلغائها وتستلزم هذه الشروط تحديد المواقف والأدوار التى ستقوم بها القوى الفاعلة فى الساحتين المصرية والفلسطينية وتأثيرها على مجمل التغيرات التى تؤثر على الأحداث فى العالم العربى فى سياق التحولات النوعية التى تشهدها المنطقة العربية حالياً وخلال العقد القادم. وتتصدر هذه القوى المؤسسة العسكرية والجيش المصرى وتكتمل بالحكومة المصرية التى تتحكم فى مفاتيح وآليات السلطة التنفيذية ويساندها رجال الأعمال والاقتصاد المسيطرين على مراكز النفوذ الاقتصادى والمالى ويروج لهم جوقة من الأصوات الإعلامية ثم يبرز دور الشعب المصرى متمثلاً فى قياداته وطلائعه السياسية (الأحزاب والنقابات) وقادة الرأى من المثقفين والعلماء.

وفيما يتعلق بالمواجهة العسكرية بين مصر وإسرائيل يلاحظ أن التفوق الإسرائيلى فى الأدوات والعتاد يقابله تفوق مصرى كمى يتجسد فى الوزن الديموجرافى وعدد القوات ويرى الخبراء أن التوازن العسكرى يميل لصالح إسرائيل بسبب امتلاكها للسلاح النووى ووجود نظام سياسى مصرى يميل للمهادنة أكثر من السعى لمواجهة إسرائيل. ويشترط لتفعيل هذا السيناريو الذى يستهدف إحداث تغيير جذرى فى العلاقات المصرية الإسرائيلية نجاح السلطة السياسية فى مصر فى إقامة نظام ديمقراطى حقيقى فى الداخل وانتهاج سياسة خارجية مستقلة وسعى الحكومة المصرية لاستثمار وتنمية كافة الموارد الوطنية وتوظيفها لبناء قاعدة اقتصادية - صناعية تكنولوجية عصرية مع إقرار العدالة المجتمعية لكافة الشرائح الأمر الذى سوف يسمح لمصر بإعادة تشكيل منظومة التحالفات الإقليمية والدولية وإعادة النظر فى معاهدة السلام مع إسرائيل خاصة أن مدتها القانونية قد أنتهت

بالفعل ويقترن بتلك التوجهات تصاعد الدور الإيجابى المصرى تجاه القضية الفلسطينية. وقد تشهد المنطقة استمرار المحاولات الصهيونية لتوسيع نطاق التطبيع العربى مع إسرائيل رغم فشل السعودية فى إدعاء ملكية جزيرتى تيران وصنافير بعد أن اثبت القضاء المصرى شرعية إمتلاك الجزيرتين لمصر. وقد ترتب على ذلك إفساد المخطط الصهوينى الكامن خلف مطالبة السعودية بفرض سيادتها على الجزيرتين. ولابد أن نضع فى الاعتبار أن فئة رجال الأعمال ترتبط بمصالح واتفاقيات اقتصادية مع إسرائيل قد تستمر بصورة غير معلنة فى حالة إلغاء اتفاقية كامب ديفيد. وبالنسبة لجموع الشعب المصرى التى ترفض التطبيع منذ البداية حتى وإن كانت الحكومات تقوم بالتطبيع فهناك مطالب ومبادرات شعبية عديدة ومستمرة تطالب بمقاطعة الدولة العبرية وإنهاء كافة أشكال التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى. ويعد الموقف الشعبى المعادى للصهيونية هو الوجه الآخر لاستمرار المساندة الشعبية للقضية الفلسطينية والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى فى مواجهة المساندة الغربية والأمريكية للكيان الصهيونى ولا يزال هذا الموقف مستمراً منذ صدور وعد بلفور 1917 حتى الآن ولكن إذا تم إنجاز حلول جزئية للقضية الفلسطينية مثل إعلان قيام الدولة الفلسطينية على 22% من فلسطين التاريخية فإن ذلك سوف يؤثر على موقف رجال الأعمال وبعض المثقفين بل قد يبرر استمرار تعاملهم مع الكيان الصهيونى. ومن المتوقع استمرار موقف النقابات المهنية والعمالية المعادى للتطبيع وترسيخ فكرة أن إسرائيل دولة عدو وكذلك موقف الجامعات المصرية ومراكز البحوث ولكن هناك اشكالية تكمن فى الدور الذى تقوم به وزارة التربية والتعليم ونقابة المعلمين وتأييدهم لمعاهدة السلام منذ عام 1980 والسماح للصهاينة باختراق المنظومة التعليمية وإجراء تعديلات خطيرة فى المقررات الدراسية فى مرحلتى التعليم الإعدادى والثانوى استهدفت محو وتشويه الوعى القومى لدى الأجيال الجديدة بإلغاء الثوابت التاريخية الخاصة بماهية الصهيونية ودورها فى اغتصاب الوطن الفلسطينى.

إن نجاح مصر فى تعبئة واستغلال مواردها الطبيعية والبشرية واستعادتها لعافيتها الاقتصادية وإعادة ترميم مكانتها الثقافية والفكرية والأدبية وتحديثها لجيشها الوطنى وتسليحه بأحدث المعدات والأنظمة الدفاعية وبناء قاعدة صناعية تكنولوجية وقبل كل ذلك بناء نهضة علمية حديثة وتفعيل العدالة المجتمعية كل ذلك سيجعلها قادرة على استرداد دورها الريادى للوطن العربى والسعى لإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل.

المراجع

1- ابراهيم البحراوى، استراتيجية الاختراق الفكرى الصهيونى فى إطار المعاهدة المصرية – الإسرائيلية، مجلة شئون فلسطينية، العدد 184، يوليو 1988، ص35.

2- إبراهيم شكيب، حرب فلسطين 1948: رؤية مصرية (القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، 1986).

3- إبراهيم علوش، التطبيع الثقافى والعلمى مع العدو الصهيونى، رابطة الكتاب الأردنيين، الزرقاء، 2013.

4- إبراهيم علوش، مقال بعنوان "التطبيع الاقتصادى مع العدو الصهيونى إستراتيجياً"، العرب اليوم 2011/12/21.

5- أحمد السيد أحمد، غزة بين خطة شارون والمبادرة المصرية، السياسة الدولية، العدد 157، يوليو 2004، ص152.

6- أحمد جميل عزم، جدلية الأممى والطنى: هل تفرض التحولات الإقليمية إعادة تعريف هوية القضية الفلسطينية، السياسة الدولية، العدد 192، أبريل 2013، ص20.

7- أحمد سوسه، "الصهيونية بدايات وافتراضات"، مكتبة الجيل، بيروت، عام 2003م.

8- أديب ديمترى، "هزيمة العقل وجذور الصهيونية"، مجلة شؤون فلسطين، بيروت، العدد 86.

9- إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل، أعمال المؤتمر السنوى السادس عشر للبحوث السياسية، القاهرة 2002.

10- أسعد عبد الرحمن، "المنظمة الصهيونية تنظيمها وأعمالها"، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، يوليه 1967.

11- إسماعيل أحمد ياغى، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية الرياض: دار المريخ، 1983.

12- إسماعيل راجى الفاروقى، "أصول الصهيونية فى الدين اليهودى"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1962.

13- اسمهان شريح، الاتجاهات الإسرائيلية لحل قضية اللاجئين (1948- 1973) – المجموعة 194، العدد الخامس عشر، ص83، 84.

14- ألبرت حورانى، تاريخ الشعوب العربية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997).

15- أميل الغورى، "فلسطين عبر ستين عاماً، دار النهار للنشر، بيروت، 1973.

16- اندريه فيرساى، ستون عاماً من الصراع فى الشرق الأوسط: شهادات للتاريخ بطرس بطرس غالى وشيمون بيريز حوارات مع انريه فيرساى، ترجمة ليلى حافظ، مراجعة أنور مغيث، ط2 (القاهرة: دار الشروق، 2007).
17- أنيتا شابيرا، "الصهيونية الدينية مبحث إشكالية الصهيونية الدينية، لدافيد فاتيل، مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1998م، القاهرة - مبحث موقف العلمانية من الدين والتدين فى بداية الحركة الصهيونية، لشموائيل الموج.
18- أنيس فريحة، دراسات فى التاريخ، دار النهار، بيروت، عام 1980.
19- إيمان حمدى، "معسكر السلام الصهيونى"، اتجاهات الثنائية القومية والتقسيم فى الحياة السياسية الإسرائيلية 1925، 1996"، ترجمة صالح عزب، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
20- ايوجين روجان، آفى شليم، حرب فلسطين إعادة كتابة تاريخ 1948، ترجمة: ناصر عفيفى، ط1 (القاهرة، الكتاب الذهبى مؤسسة روز اليوسف، 2001).
21- بنيامين نتانياهو، "مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم"، ترجمة محمد عودة الوديرى، دار الجليل، عمان، 1995.
22- تيودور هرتزل، الكتاب السنوى، الجزء الرابع، فيينا عام 1901م.
23- جورجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية، سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطنى للثقافة، الكويت 1978م.
24- جوزيف باركلى، كتاب الأدب العبرى، نيويورك 1901م.
25- جيفرى أرونسون، "سياسة الأمر الواقع فى الضفة الغربية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1990.
26- حازم هاشم، المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصرى أسرار ووثائق القاهرة، دار المستقبل المصرى 1986.
27- حاييم هرتزوج، الحروب العربية الإسرائيلية 1948-1982، ترجمة بدر الرفاعى سينا للنشر 1993.
28- حسام رضا، مخاطر التطبيع مع العدو- ملفات فى الارض والمياه، النشر: بيروت 2014.
29- حسن البدرى، "الحرب فى أرض السلام"، دار المريخ، الرياض 1987.
30- حسن حنفى، لا مفر من.. الصمود والتحدى، كتاب الموقف العربى 1981.

31- حسين شريف، موسوعة فلسطين من فجر التاريخ إلى انتفاضة الأقصى وتوابعها 2002، الجزء الرابع (فلسطين من الحروب التوسعية لتحقيق إسرائيل الكبرى حتى انتفاضة الأقصى وتوابعها 1948-2002م) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003).
32- حسين شريف، "من العهد القديم إلى قيام دولة إسرائيل"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1995.
33- حمزة الفاروقى، ضياع فلسطين، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، يونيو 2003م.
34- راجية قنديل، صورة إسرائيل فى الصحافة، رسالة دكتوراه (القاهرة: كلية الإعلام، قسم صحافة) 1981 ص143.
35- رشاد الشامى، القوى الدينية فى إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، رقم 186 يونيو 1994م.
36- رفعت السيد أحمد، التطبيع والمطبعون فى مصر فى الفترة من 1979 حتى 2011، مركز يافا للدراسات الاستراتيجية.
37- رفعت سيد أحمد، التطبيع السياسى والاقتصادى، (القاهرة: مركز يافا للبحوث).
38- رفعت سيد أحمد، التطبيع والمطبعون "موسوعة شاملة العلاقات المصرية الإسرائيلية (1979م - 2011م)
39- رفعت سيد أحمد، التطبيع والمطبعون "موسوعة شاملة العلاقات المصرية الإسرائيلية، (1979م - 2011م)، التطبيع السياسى والاقتصادى (القاهرة: مركز يافا للبحوث).
40- رفعت سيد أحمد، اختراق العقل المصرى: دراسة ووثائق القاهرة: التونى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية 1986.
41- رفعت سيد أحمد، حرب المعلومات - مجلة استراتيجيات - بيروت - العدد 94 - ديسمبر 1989.
42- رفعت سيد أحمد، وصف مصر بالعبرى: تفاصيل الاختراق الإسرائيلى للعقل المصرى - دار سينا للنشر - القاهرة 1989.
43- عماد جاد - مصر وإسرائيل: ربع قرن على معاهدة السلام، السياسة الدولية - العدد 156 أبريل 2004، المجلد 29.
44- روحية غارودى، "الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية"، ترجمة حافظ الجمالى وصياح الجهيم، دار عطية، بيروت، 1996.

45- سامى نصار، التسوية السلمية وتأثيرها على نسق القيم، فى نظم التعليم العربية فى أحمد يوسف أحمد (محرر) التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى وتأثيراتها على الوطن العربى (القاهرة: معهد البحوث العربية، 1996).
46- ستينزلس وعادين، التلمود للجميع (عبرى)، دار نشر عيدا نيم، القدس، 1997.
47- سعد الدين إبراهيم، "سوسيولوجية الصراع العربى الإسرائيلى" الطليعة، بيروت، 1973.
48- السفير رؤوف سعد، معضلة التوازن، إدارة العلاقات المصرية مع القوى الكبرى، السياسة الدولية، العدد 197، يوليو 2014.
49- سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون. ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
50- سمير أحمد، غزو بلا سلاح.. التطبيع المستحيل، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ط1، 2001.
51- سمير فريد، تطبيع العلاقات الثقافية بين مصر وإسرائيل عام 1981، مجلة البيان الكويتية العدد 200 نوفمبر 1982.
52- سيد عبد المنعم: الصهاينة فى مصر (يضم مقالات وأخبار مجمعة من الصحف المصرية والأجنبية والعربية عن كل ما يتعلق بالصهاينة وعلاقتهم مع مصر).
53- الشرق الأوسط والتطبيع الثقافى مع إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 23، صيف 1995.
54- صلاح العقاد، قضية فلسطين: المرحلة الحرجة 1945-1956 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
55- طه المجدوب، "حرب أكتوبر. طريق السلام"، وزارة الإعلام المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1993.
56- ظاظا، الفكر الدينى الإسرائيلى، ميريت، القاهرة. د.ت.
57- عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية"، بيروت. د.ت.
58- عادل حسين، التطبيع المخطط الصهيونى للهيمنة الإقتصادية، دار الطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة المدبولى، ط2، 1985.
59- عادل عبد الغفار فرج خليل، أثر الراديو والتليفزيون فى تشكيل اتجاهات الرأى العام نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون)، 2000.

60- عادل مناع، وعزمى بشارة، "دراسات فى المجتمع الإسرائيلى"، مركز دراسات المجتمع العربى فى إسرائيل، بيت بيرل، إسرائيل، 1995.

61- عازى حسين، "التصورات والمخططات الصهيونية الشرق أوسطية ومخاطرها على الوطن العربى"، مجلة الفكر السياسى، العدد الأول، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، 1997.

62- عايدة سليمة. مصر والقضية الفلسطينية، ط1 (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1986).

63- عبد الرحمن الهوارى، "تطور الصراع العربى الإسرائيلى 1945-1995"، القاهرة، 1996.

64- عبد السميع الهوارى، الصهيونية بين الدين والسياسة، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، القاهرة، 1977م.

65- عبد الله الأشعل، الأساس القانونى الجديد لمقاطعة إسرائيل-السياسة الدولية-العدد 145.

66- عبد المنعم واصل، الصراع العربى الإسرائيلى، مكتبة الشروق الدولية، ط1، القاهرة، عام 2002م.

67- عبد الوهاب الكيالى، "الجذور التاريخية للتحالف الصهيونى الإمبريالى"، بحث مقدم إلى المؤتمر الفكرى الدولى حول الصهيونية، بغداد، 1976، بعنوان "الصهيونية والعنصرية"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 1977.

68- عبد الوهاب الكيالى، وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونى (1918-1939م)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، وثائق رقم 9، 10 بيروت عام 1988م.

69- عبد الوهاب المسيرى، موجز موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، 2003م.

70- عزت طنوس، الفلسطينيون. ط1 (فلسطين: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1982).

71- عزت عبد الواحد، التطبيع تحولات المفهوم والتطبيق - السياسة الدولية - العدد 194 أكتوبر 2013 - المجلد 48.

72- عصمت عبد المجيد: زمن الانكسار والانتصار، دار الشروق، القاهرة، ط3، عام 1999م.

73- عماد جاد، الانتخابات الإسرائيلية عام 2001، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2001.

74- عمر الصالح البرغوثى وخليل طوطح. تاريخ فلسطين (القاهرة: دار المعارف، 2001).

75- عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين: دراسة تاريخية ومعاصرة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 2011.

76- عواطف عبد الرحمن، الصحافة الصهيونية فى مصر 1896-1954: دراسة تحليلية، ط3، مكتبة جزيرة الورد، 2010.

77- عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية فى مواجهة الاختراق الصهيونى، دار الفكر العربى، القاهرة، 1996.

78- عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، سلسلة عالم المعرفة، الكويت. (القاهرة: ط2، العربى للنشر والتوزيع، 1989).

79- عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين.. دراسه تاريخيه معاصره، المكتبه الاكاديميه، 2010.

80- عواطف عبد الرحمن، اليهود المصريون والحركه الصهيونيه، كتاب الهلال، القاهره، عدد مايو 2017.

81- غازى حسين، "التصورات والمخططات الصهيونية للشرق أوسطية ومخاطره على الوطن العربى، مجلة الفكر السياسى، العدد الأول، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، 1997.

82- قسطنطين زريق، "معنى النكبة مجدداً"، دار العلم للملايين، بيروت، 1967.

83- قسطنطين زريق، "معنى النكبة"، دار العلم للملايين، بيروت، 1948.

84- القضية الفلسطينية والخطر الصهيونى، وزارة الدفاع الوطنى الجيش اللبنانى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1973م.

85- كتاب وصف مصر بالعبرى: تفاصيل الاختراق الإسرائيلى للعقل المصرى، القاهرة: دار سينا للنشر، 1989.

86- متى يتوقف؟ التطبيع الزراعى مع إسرائيل.. الخطيئة الكبرى لنظام مبارك، http://www.masress.com/almessa/38968.

87- محسن عوض وسيد البحراوى، اربع سنوات على التطبيع الثقافى بين مصر وإسرائيل، المواجهة: تصدرها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، العدد الأول - يونية، 1983.

88- محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 1988.

89- محسن معوض: الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

90- محسن عوض، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع، القاهرة: دار المستقبل العربى - 1986.
91- محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع فى كامب ديفيد، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1977.
92- محمد أبو الفضل، طرح متجدد: تعقيدات تبادل الأراضى بين العرب وإسرائيل السياسة الدولية - العدد 193 يوليو 2013.
93- محمد البحيرى، حروب مصر فى الوثائق الإسرائيلية (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2011).
94- محمد السعيد إدريس، مفاوضات التسوية النهائية والموقفان العربى والإسلامى، السياسة الدولية، عدد 144، إبريل 2001.
95- محمد بديع شريف، مدخل لدراسة مطامع اليهود فى فلسطين قديماً وحديثاً. (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية - الجامعة العربية، 1973).
96- محمد بيلى العليمى، العودة: الدور الإقليمى لمصر بعد ثورة 25 يناير 2011، السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011.
97- محمد حسنين هيكل، أزمة العروش صدمة الجيوش: يوميات حرب فلسطين (الجزء الثانى)، ط3 (القاهرة: دار الشروق، 2000).
98- محمد حسنين هيكل، العروش والجيوش: يوميات حرب فلسطين (الجزء الأول)، ط2 (القاهرة: دار الشروق، 1998).
99- محمد خليفة حسن، الحركة الصهيونية وعلاقتها بالتراث الدينى اليهودى، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، العدد 4، القاهرة.
100- محمد عبد الغنى الجمسى، "مذكرات الجمسى حرب أكتوبر 1973"، المنشورات الشرقية، باريس، 1989، الطبعة الأولى.
101- محمد عبد القادر، مجازر الأسرى المصرية بقعة سوداء برداء متسخ، مجلة القدس، العدد 100، أبريل 2007.
102- محمد عزة دروزة، تاريخ بنى إسرائيل من أسفارهم، المكتبة المصرية، بيروت 1968م.
103- محمد عمارة، إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين، ط1 (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1998).

104- محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى 1945-1967 (القاهرة: دار المعارف: 1979).
105- محمود صبرى جابر، تسريبات وثائق إسرائيل حول هزيمة أكتوبر.. تبرير أم اعتراف - القدس - العدد 167 - السنة الرابعة عشر.
106- محمود صلاح، حرب فلسطين فى مذكرات جمال عبد الناصر ويوميات محمد حسنين هيكل (القاهرة: د.ن، د.ت).
107- محمود معاذ عجور، قلق فى تل أبيب: الموقف الإسرائيلى من ثورة 25 يناير، السياسة الدولية، العدد 184، إبريل 2011.
108- مركز الإعلام الإسرائيلى، القدس، "حقائق عن إسرائيل"، 1995.
109- مروة محمد على محمد، العوامل المؤثرة فى بنية خطاب التطبيع الاقتصادى مع إسرائيل فى الصحف المصرية 2004 وحتى 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف أ.د. محمود خليل (القاهرة: قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2012).
110- معن بشور، السلام والتطبيع الثقافى والإعلامى، المستقبل العربى، العدد الأول/يوليو 1996.
111- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، حرب فلسطين 1947-1948: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ط1 (قبرص: شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، 1984).
112- الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1984.
113- موسوعة مصر والقضية الفلسطينية 1917-1952، المجلد الأول (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة: لجنة توثيق تاريخ مصر والقضية الفلسطينية، 2012).
114- موسى الكاظم التونسى، وثائق التدخل الأجنبى فى الوطن العربى، من كتاب ملف وثائق فلسطين، ج1، وزارة الإرشاد القومى، دمشق، 1972م.
115- نصوص اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية.
116- هبة جمال الدين، ثورة 30 يونيو والمخططات الإسرائيلية لزعزعة استقرار الدولة المصرية - مختارات إسرائيلية - العدد 247 - يوليو - 2015.
117- هوارد مورالى ساشار، تاريخ الشعب اليهودى، ترجمة المخابرات العامة، عام 1971م، القسم الأول.
118- هيثم الكيلانى، "الإستراتيجيات العسكرية للحروب العربية - الإسرائيلية: 1948-1988، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

119- وائل عبد الفتاح، التطبيع بين الانتهازية السياسية والإفلاس الفنى، مجلة روزاليوسف، العدد 3535، 11 مارس 1996.
120- ورقة لحسين عويدات، ألقيت فى المؤتمر العام العاشر للصحفيين العرب، عام 2004م.
121- وليد الخالدى، "الصهيونية فى مائة عام من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربى 1897-1977"، دار النهار للنشر، بيروت، 1998.
122- ياسين عبد القادر، "كفاح الشعب الفلسطينى حتى عام 1948"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط8، عام 1981م.

الصحف:

1- جريدة الشعب، مارس 1980.
2- صحيفة هارتس الإسرائيلية، 1980/11/12، 1981/2/26
3- دافار الإسرائيلية 1981/3/3.
4- مجلة أكتوبر، العدد 247، 1981/7/19، 1982/10/11.
5- مجلة المواجهة، العدد الثانى، فبراير 1983، تصدر عن لجنة الدفاع عن الثقافة القومية.
6- صحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية، 1983/8/5.
7- صحيفة صوت العرب 10/18, 1/11/22.
8- صحيفة الأهالى 1987/11/28.
9- صحيفة صوت العرب 1988/3/13.
10- صحيفة شباب الوفد، 1988/12/15، ص1.
11- صحيفة الأهالى 1989/5/17،
12- صحيفة الشعب 1989/1/24،.
13- جريدة الوفد، 13 ديسمبر 1998.
14- مجلة الشباب بتاريخ 2013/1/25 (تابعة لمؤسسة الأهرام).
15- مجلة أكتوبر، ملف ووترجيت، رد على المكارثيين، العدد 292، 1982/5/30.
16- صحيفة الأخبار 1982/5/18.
17- صحيفة الأخبار 1983/6/14.
18- جريدة الاتحاد الإماراتيه 2003.

المراجع الأجنبية:

1- Aloup Haven, can we learn to live together, the jerusalem Quarterly, No. 14, Winter 1981.

2- Shimon Shamir, two years after the signing of the peace treaty between Israel & Egypt: Tel Aviv University Peace Papers, May 20, 1981.

3- Fargeon Maurice, Les juifs en Egypte depuis les origins juequ a ce jour - le Caire 1938.

4- Levin, N., Cinquante ans d'histoire, Vol. 11, le Caire, 1910.

5- Andre, J. Death of a community, Egypt's Vanishing Jewry - World of Jewry, London, April 1968.

6- Haroni A: Minorities in the Arab World, London 1947.

7- Landau M. Jacob: Jews in 19th Century - Egypt, London Univ. of London Press, 1969.

8- Landshust S: Jewish communities in the Muslem Countries of the middle East. London 1950.

9- Raphaeil Batai: Encyclopedia of Zionism and Israel Hertzel Press - New York 1971, Vol. L.

10- Patterson J. H: With the Zionists in Gallipoli, London 1927.

فهـرس المحتويـات

الإنتاج العلمى للدكتورة/ عواطف عبد الرحمن

أولاً : الكتب والمؤلفات:

1- مقدمة فى الصحافة الأفريقية –(القاهرة – الجمعية الأفريقية - فبراير 1980م).
2- الصحافة الصهيونية فى مصر 1897م - 1954م - (القاهرة - دار الثقافة الجديدة - مارس 1980م).
3- مصر وفلسطين – (الطبعة الأولى - الكويت - سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطنى للثقافة - فبراير 1980م).
4- أفريقيا والرأى العام – (مجلد العلاقات العربية الأفريقية - القاهرة - معهد الدراسات العربية - 1978م).
5- الصحافة العربية فى الجزائر 1954م - 1962م - (القاهرة - معهد الدراسات العربية 1980م).
6- دراسات فى الصحافة المصرية والعربية – (القاهرة - العربى للنشر والتوزيع - مارس 1981م).
7- المدرسة الاشتراكية فى الصحافة - (القاهرة - دار الثقافة الجديدة - فبراير 1983م).
8- تحليل المضمون فى الدراسات الإعلامية بالاشتراك مع آخرين - (القاهرة - العربى للنشر والتوزي - أكتوبر 1983م).
9- قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث - (الكويت - سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطنى للثقافة والآداب - يونيو 1984م).
10- إشكالية الإعلام التنموى فى الوطن العربى – (القاهرة – دار الفكر العربى – أبريل 1985م).
11- مصر وفلسطين – (الطبعة الثانية مضاف إليها الباب الرابع عن ثورة يوليو والقضية الفلسطينية – (الكويت – سلسلة عالم المعرفة – المجلس الوطنى للثقافة – يونيو 1985م).
12- دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة – (دار الفكر العربى – أكتوبر 1986م).
13- إسرائيل وإفريقيا من 1948م – 1984م (مشترك) – (دار الفكر العربى – القاهرة – فبراير 1987م).
14- المدرسة الاشتراكية فى الصحافة.. التجربة اللبنينية 1896م - 1933م- (مركز البحوث العربية - 1989م).

15- دراسات فى الصحافة المصرية والعربية قضايا معاصرة - (ج 2 - دار العربى - القاهرة - ديسمبر 1988م).

16- دراسات فى الصحافة العربية المعاصرة - (دار الفارابى - بيروت - 1990م).

17- بحوث الاتصال والصحافة - رؤية بديلة - (دار الفكر العربى - القاهرة - أبريل 1997م).

18- هموم الصحافة والصحفيين فى مصر - (دار الفكر العربى - القاهرة - ديسمبر 1994م).

19- القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية - بحث جماعى -(كلية الإعلام - جامعة القاهرة - 1992م).

20- الإعلام وقضايا البيئة فى مصر والعالم العربى (مشترك) - (كلية الإعلام - جامعة القاهرة 1992م).

21- البيئة والتعليم الإعلامى -(كلية الإعلام - جامعة القاهرة 1995م).

22- الإعلام العربى وتحديات العصر - (مجلة عالم الفكر - عدد خاص - الكويت - 1995م).

23- الصحافة العربية فى مواجهة الاختراق الثقافى الصهيونى(- دار الفكر العربى 1996م).

24- قضايا إعلامية معاصرة فى الوطن العربى - (دار الفكر العربى - 1996م).

25- المرأة والإعلام فى الريف المصرى - (كلية الإعلام ومركز البحوث الكندى - بحث جماعى - القاهرة - 1996م).

26- الإعلام العربى وقضايا العولمة - (دار العربى - القاهرة - 1999م).

27- بحوث فى الصحافة المعاصرة - (كتاب تذكارى مهدى إليها من تلاميذها- أبريل 2000م).

28- قضايا الصحافة فى القرن العشرين - (العربى - القاهرة 2001م).

29- النظرية النقدية فى بحوث الاتصال -(دار الفكر العربى 2002م).

30- اعلام المقاومه فى الوطن العربى - (العربى - القاهره - 2004م).

31- الاعلام والمرأه فى صعيد مصر .. اشكاليات وتحديات - (العربى للنشر والتوزيع - القاهره -2007م).

32- الاعلام والعولمة البديله- (العربى للنشر والتوزيع - القاهره - 2006م).

33- الصحافه وقضايا التعليم الجامعى فى مصر- العربى للنشر والتوزيع - القاهره - 2008م).

34- مصر وفلسطين.. دراسة تاريخية ومعاصرة -(المكتبة الأكاديمية - 2009م).

35- الصحافة المصرية.. دراسة تاريخية (مشترك) -(الطوبجى- 2003م- ط ثانيه 2010.م).

36- الاعلام العربى فى عصرالعولمة الرأسمالية: التحديات والبدائل - (دار العين للنشر - القاهرة - 2010م).

37- المسكوت عنه فى مصر المحروسة – (مكتبة جزيرة الورد – القاهرة 2010م).
38- الإعلام الأفريقى فى عصر المعلومات (مشترك) – (المكتبة الاكاديمية – القاهرة 2011م).
39- الإعلام والمرأة فى عصر المعلومات (مشترك) – (مكتبة جزيرة الورد – القاهرة 2011م).
40- صفصافة – سيرة ذاتية- (الهيئة المصرية العامة للكتاب – 2012م).
41- قضايا إعلامية تاريخية ومعاصرة فى الوطن العربى - (دار الفكر العربى - القاهرة 2013م).
42- ثورة يناير وحرية الإعلام – (مكتبة جزيرة الورد – القاهرة 2013).
43- مستقبل التعليم الجامعى – رؤية الصحفيين والجمهور الجامعى، (العربى للنشر والتوزيع – القاهرة 2014م).
44- المواطنة الإعلامية فى العالم العربى - (مكتبة جزيرة الورد – القاهرة 2015م).
45- المرأة والإعلام فى صعيد مصر (بحث جماعى) – (العربى للنشر والتوزيع – القاهرة 2016م).
46- اليهود المصريون والحركة الصهيونية – (كتاب الهلال – مايو 2017م).
48- الإعلام والصحافة الأفريقية رؤية: تاريخية ومعاصرة - (الهيئة العامة للكتاب – سلسلة أفريقيات – 2018م).

ثانيا : البحوث والمقالات العلمية

1- دور وسائل الإعلام الأفريقية فى تعزيز العلاقات العربية - ورقة مقدمة إلى مؤتمر التحرر والتنمية -الخرطوم 1976م (باللغتين العربية والإنجليزية).
2- صورة أفريقيا فى الصحافة العربية - بحث مقدم لمؤتمر أساتذة العلوم السياسية الأفريقية - مايو 1978م (بالإنجليزية).
3- نظرة نقدية للدراسات الأكاديمية فى تاريخ الصحافة - ندوة الدراسات الإعلامية - مركز البحوث القومى للعلوم الاجتماعية والجنائية - القاهرة - أبريل 1978م.
4- القدس فى الصحافة العربية - مجلة قضايا عربية - بيروت - نوفمبر 1978م.
5- الصحافة الأفريقية بين الاستقلال والتحرر - مجلة التنمية والتقدم - منظمة التضامن الأفروآسيوى - القاهرة - يوليو 1979م (باللغتين العربية والإنجليزية).
6- وسائل الإعلام لمصلحة من؟ - مجلة الموقف العربى - القاهرة - فبراير 1978م.

7- الرؤية المصرية للخليج العربى - دراسة تحليلية لاتجاهات الصحف المصرية نحو الخليج فى السبعينيات - ورقة مقدمة إلى ندوة دراسات الخليج - البصرة - مارس 1979م.

8- الدعاية الثورية فى العالم الثالث - دراسة حالة موزمبيق - مجلة التنمية والتقدم - منظمة التضامن الأفروآسيوى - أبريل 1980م.

9- دور الإعلام المصرى فى صياغة الرأى العام فى السبعينيات - مجلة العلوم الاجتماعية والجنائية - مارس 1980م.

10- الاتجاهات النقدية فى بحوث الإعلام - الحلقة الدراسية الأولى - كلية الإعلام - أبريل 1987م.

11- الإعلام العربى وحقوق الإنسان فى الثمانينيات - ندوة حقوق الإنسان - كلية الحقوق -جامعة القاهرة - مايو 1987م.

12- المرأة العربية والأفريقية فى إطار التحرير الوطنى، دراسة حالة المرأة الفلسطينية والمرأة فى جنوب أفريقيا - ندوة العرب وأفريقيا - قسم التاريخ كلية الآداب - مارس 1986م.

13- نحو منهج لكتابة تاريخ الصحافة المصرية - المعهد الهولندى - القاهرة - أغسطس 1987م.

14- الصحافة المصرية أداة تغيير أم آلية استمرار الصحافة المصرية وثورة يوليو - مؤتمر العلوم الإنسانية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ديسمبر 1987م.

15- الصحافة والحركة الوطنية الصومالية - الندوة الدولية للدراسات الصومالية - مقديشو - يونيو 1989م.

16- علم الاتصال هل يتوارى - المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية - اليونسكو - يناير 1990م.

17- تجليات التبعية الإعلامية فى حرب الخليج - مجلة الدراسات الإعلامية - القاهرة - مارس 1992م.

18- المـرأة العربية والإعلام بين التحديات والاستجابة - مجلة الدراسات الإعلامية - القاهرة - يونيو 1994م.

19- بحوث الإعلام بين الخصوصية والعالمية - الحلقة النقاشية الثانية لبحوث الصحافة والإعلام - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - مايو 1996م.

20- الباحثون الإعلاميون بين الوعى العلمى والالتزام الخلقى - مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - أكتوبر 1995م.

21- الإعلام العربى بين التبعية الإعلامية والاختراق الثقافى - مجلة الدراسات الإعلامية - سبتمبر 1997م.

22- دور الإعلام فى التوعية بإنجازات الثورة البيولوجية وتحدياتها - اليونسكو - مؤتمر الثورة البيولوجية والأخلاقيات - القاهرة - سبتمبر 1997م.
23- الإعلاميات المصريات بين التحديات المهنية والالتزام الأخلاقى - مؤتمر المدير العربية -الجامعة العربية الأكاديمية العربية للتكنولوجيا - الإسكندرية - نوفمبر 1996م.
24- الإعلام المعاصر وتحديات العولمة .مؤتمر العولمة والهوية الثقافية المجلس الأعلى للثقافة -القاهرة - ابريل 1998م.
25- صورة الغرب فى الصحافة المصرية - مجلة الباحثات العربيات - بيروت - ديسمبر 1998م.
26- الإعلام واشكالية الوفاق العربى - الاليكسو - تونس 1998م.
27- ابداع المرأة العربية فى تاريخ الصحافة العربية - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة 2003م.
28- الصحافة العربية والعدوان الأمريكى البريطانى على العراق 2003م.
29- صورة المرأة العربية فى الصحف الخليجية - بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمى للمرأة فى الخليج والجزيرة العربية - الكويت - مارس 1981م.
30- صورة المرأة فى الصحف والمجلات العربية - دراسة حالة مصر - اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا - الأمم المتحدة - المجلس الاقتصادى والاجتماعى - نوفمبر 1983م.
31- المواد الدينية فى الصحافة المصرية وعلاقتها بأحداث العنف الدينى فى السبعينيات - العدد 18 - المجلد الخامس - مجلة جامعة الكويت - ربيع 1985م.
32- حق الاتصال وإشكالية الديمقراطية فى الوطن العربى - بحث مقدم إلى مؤتمر المحامين العرب - تونس - فبراير 1985م.
33- الصحيفة كوثيقة تاريخية كيف ولماذا؟- مجلد العلوم الإجتماعية - جامعة الكويت 1983م.
34- الدلالة الاجتماعية لصفحة الحوادث فى الصحافة المصرية- مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - يناير 1983م.
35- الرأى العام العربى هل يمكن استطلاعه وقياسه - مجلة الفكر العربى - العدد الحادى والثلاثون - بيروت - يناير 1983م.
36- الصحافة الأفريقية بين التبعية والاستقلال - مجلة عالم الفكر - المجلد الرابع عشر - العدد الرابع - الكويت - مارس 1985م.
37- صورة أفريقيا فى الصحافة العربية - الرؤية العربية لقضايا التحرر الأفريقى فى السبعينيات - بحث مقدم إلى الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - يناير 1984.

البحوث الجماعية:

1- بحث بريد القراء فى الصحافة المصرية فى الستينيات والسبعينيات - وحدة الرأى العام والإعلام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية - القاهرة - 1978/1979م.

2- بحث الدلالة الاجتماعية لصفحة الحوادث فى الصحافة المصرية خلال الستينيات والسبعينيات -وحدة بحوث الجريمة - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - 1979/1982م.

3- الصحافة المصرية والجامعات فى السبعينيات - بحث مشترك بين كلية الإعلام والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - 1979/1983م.

4- الرؤية المصرية والسودانية للتكامل من خلال الصحافة - بحث جماعى - وزارة شؤون السودان - القاهرة - 1979م.

5- الصحافة المصرية وأحداث العنف الدينى - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - 1983م/1985م- (لا يزال العمل به مستمرا).

6- الصحافة العربية دورها فى تشكيل العقل العربى فى السبعينيات بالتطبيق على مصر، الجزائر، لبنان، السعودية - بحث مشترك بين منتدى العالم الثالث وجامعة الأمم المتحدة بطوكيو - 1983م/1985م.

7- الصحافة المصرية والغزو الثقافى الصهيونى - جزء من بحث عن أشكال صور الغزو الثقافى الصهيونى فى مصر - قام بإنجاز فريق من الباحثين تحت إشراف المنظمة العربية للعلوم (اليكسو) - تونس - 1984م/1985م.

8- بحث القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية - بحث مشترك بين قسم الصحافة ووحدة البحوث بجامعة القاهرة 1987-1991م - انتهى العمل به وصدر التقرير النهائى فى ديسمبر 1991م.

9- بحث الإعلام والمرأة وقضايا التنمية فى الريف المصرى - بحث مشترك بين قسم الصحافة والأمم المتحدة ومركز البحوث الكندى - انتهت الدراسة وصدرت نهاية 1996م.

10- إصدار مجلة الدوار للتنمية الاجتماعية والثقافية تحت إشراف اليونسكو من 2003م حتى 2017م.

11- بحث المرأة والإعلام فى صعيد مصر – منظمة اليونسكو – 2010م.

12- بحث الإعلام الاقليمى فى صعيد مصر – منظمة اليونسكو – 2014م.

13- الصحافة والتعليم الجامعى فى مصر- ادارة البحوث- جامعة القاهره 2015م.

14- الجمهور النسائى فى الجامعات المصرية.. دراسة سيسيولجية ميدانية- جامعة القاهرة 2017م.

الجوائز العلمية والأدبية

- حصلت على جائزة التحرر الوطنى - مانديلا - جنوب افريقيا - 1995م.
- حصلت على جائزة سلطان العويس فى العلوم الاجتماعية والمستقبلية عام 1996م بناء على ترشيح جامعة القاهرة.
- حصلت على الجائزة التقديرية لكلية الإعلام - جامعة القاهرة - مارس 1997م.
- حصلت على الجائزة الأولى من مركز بحوث المرأة والطفل - البحرين 1998م.
- حصلت على جائزة الدولة للتفوق العلمى بجمهورية مصر العربية عام 1999م.
- حصلت على جائزة الجامعة العربية عن مجمل أعمالها عن المرأة العربية 2008م.
- حصلت على الجائزة التقديرية جامعة القاهرة 2012م.
- حصلت على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية 2014م.
- حصلت على جائزة التميز فى العلوم الاجتماعية جامعة القاهرة 2017م.